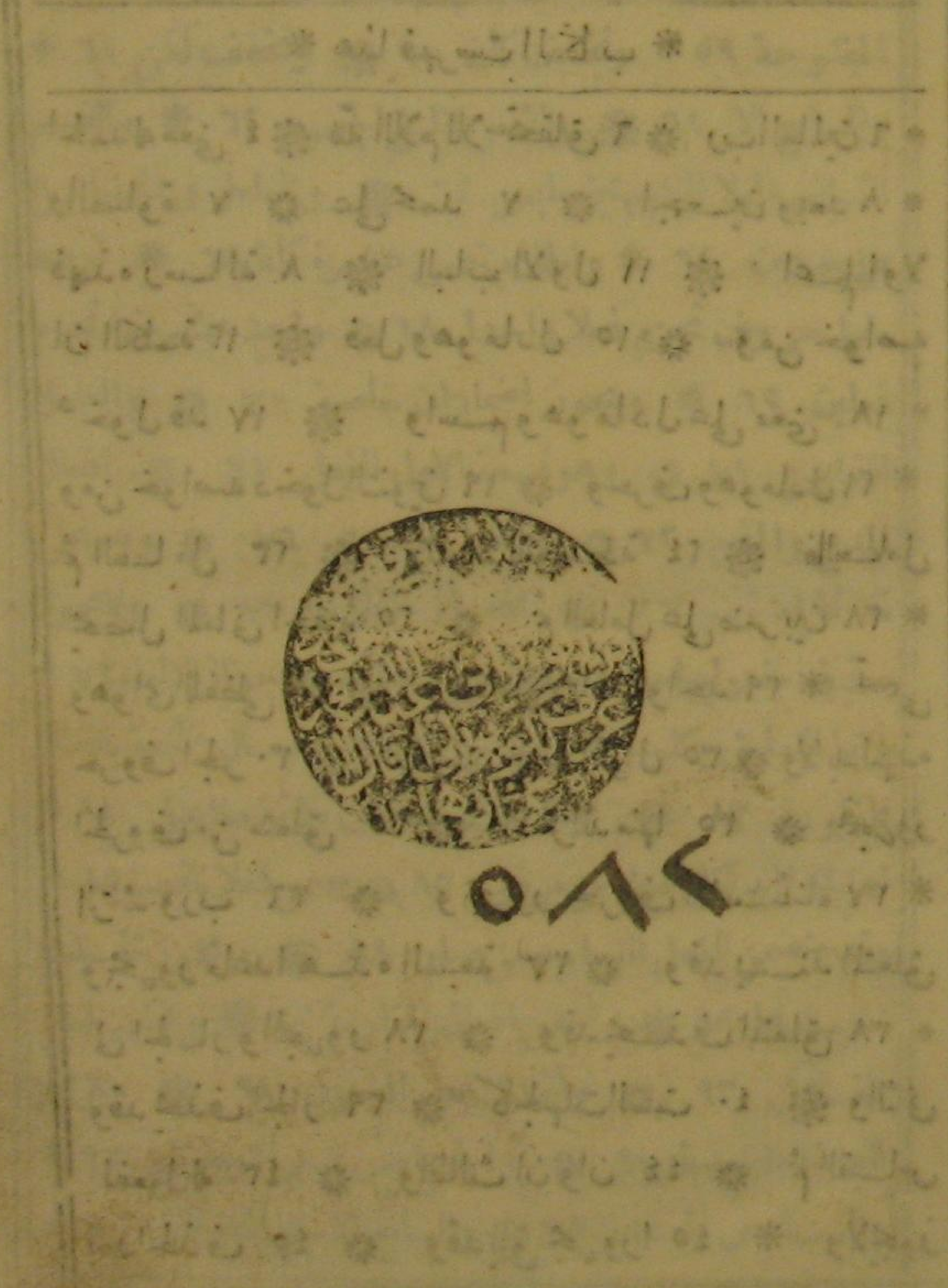



582

صاحب ومالكه حافظ محمود


٥٨٢



* هذا فهرست الكتاب *





تمت



الحمد لله الذى جعل الالفاظ قوالب المعانى * وفضلها على سائر الاصوات بنظم درر حروف المبانى * وبفضله رفع الخطاء عن الامة عامة وبتكوينه كان الافعال تامة * ولا يسع ظروف الكنايات تعريف موصولات نعمائه * ولا يتانى بالاشارة اظهار مضمرات آلائه ۞ والصلوة والسلام على من اوتى جوامع الكلم من بين المرسلين ۞ محمد الذى اعرب عن نهج الدين للعالمين وعلى آله الجازمين العاملين بمرفوعات احكامه * والممتازين عن اهل الخفض بالاضافة الى منصوبات اعلامه * اللهم اجعل صدورنا مصادر صفات الكرام * واصرف جوارحنا عما منع فى الاسلام * وابدل مغفرتك عما جئناه غلطا * واجمعنا مع الموحدين لا القائلين شططا اما بعد فيقول العبد الفقير * الى اطف ربه القدير الشيخ مصطفى بن حمزه * اسكنهما الله بفضله فى الجنة * ان كتاب اظهار الاسرار ۞ للفاضل صاحب امعان الانظار بديع الفضل فى الاعصار ۞ ما رات مثله الابصار ۞ خلف السلف الاخيار * وسند الخلف الاخبار ۞ مولانا الشيخ محمد المحقق الحقانى ۞ والنحرير الحبر المدقق الربانى * الشهير المعروف بالبركى ۞ الفائز بالنوال الوفى * اسكنه الله فى جنة

قوالب المعانى باعتبار ان المعانى تؤخذ منها وتزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها ١٢

فيه اشارة الى قوله عليه السلام رفع عن امتى الخطاء والنسيان اى حكمهما وفى ذكره تفال للاعتصام عنهما للعيش الروى ١٢

عن بمعنى الصلة او زائدة اذا كان اعرب بمعنى اظهر ومفعوله محذوف وعن بمعناه اذا كان اعرب بمعنى اذاله تقدير الكلام اذاله الفساد عن نهج الدين ١٢

اى جعل مغفرتك بدلا وعوضا عن غلطنا وخطايانا ١٢

مفتحة الازهار ۞ واركبه فى جنة تجرى من تحتها الانهار لما كان مشتملا على مسائل دقيقة ۞ وتحقيقات عميقة ۞ واعتبارات لطيفة * ورموز خفية * ومرتبا بالترتيب البديعة * ومنكبا فى الاساليب البريعة ۞ ومقصورا على محض الفوائد ومحذوفا ما هو كالزوائد ۞ مع غاية الاقتصار ۞ ونهاية الاختصار ولهذا طار كالامطار فى الاقطار ۞ وصار كالامثال فى الاعصار ۞ ونال فى الافاق حظا من الاشتهار ۞ اشتهار الشمس فى نصف النهار ۞ وكان اظهار اسراره والتعمق فى الاغوار * قد اوقد فى افئدة الطالبين النار ۞ سالنى بعض الاخوان ۞ واخص الخلان ۞ ان اكتب لهم شرحا يحل عقد الفاظه ومبانيه ۞ ويوضح الغوامض والعويصات من معانيه ويبين ماله وما عليه وما فيه * مشتملا على نكت دقيقة * ورموز خفية * موجزا غاية الايجاز بلا اخلال * تسهيلا للضبط والحفظ بلا املال * فقلت لهم انى قد وهن العظم منى ۞ ووهنت الطبيعة والقوى * وفاحت القطيعة والجوى * ولحبت ولازمنى عدة علل ووجبت وقارننى علة الاجل مع انكدار اوانى ۞ وانتشار جنانى من نائبات وحول * واين الصفاء هيهات ابقاع الامل * وقد صدر منى الوعد بمنزلة العهد فى اثناء هذا الكلام * انى ان وهب لى ربى ولدا ذكرا اصرف عنان الهمة نحو هذا المرام * ثم لما وهب لى ربى ولدا سميا لفخر الانام * اعادوا الاقتراح على وجه الاهتمام ۞ فنظرت لو كرر الاعتذار والالتماس * لوصل الى ضرب اخماس باسداس ۞ فلاح لى ان ابس فيه فلاح سوى اسعاف حاجتهم وانجاح ۞ فنظرت الى ما عندى من البضاعة

جمع قطر اى فى الاطراف ١٢

الهجران مثل ان يموت الولدان لا سيما الولد العزيز عبد الله فى اثناء قراءة الامتحان ١٢

فوجدتها مزجاة * وتاملت ضعف استطاعتي فوجدتها غير مزجاة
غير انى الهمت بان الضرورات * تبيح المحظورات * فشرعت فيه
معترفا بان شروع مثلى فى مثل هذا من الفضاعة * كما ان كتابة
الاشل من الضياعة * ولكن تضرعت الى من هو عليه هين يسير
وما من ممكن عليه بعسير * وتوكلت على الحى الذى لايموت
وكل حى غيره يموت * ومن يتوكل على الله فهو حسبه * ومن يدعوه
صدقا فهو يجيبه * ثم لما وهب لى شقيقه عبد الله لوعده الكريم * بقوله
تعالى ولئن شكرتم لازيدنكم بفضله العظيم * لزم علينا الاقدام
على وجد الاهتمام * فلما تيسر الاتمام * بعون الملك الغفار
سميته بنتايج الافكار * سائلا منه تعالى ان ينفع به هذان الولدان
وسائر الطلاب * ويكون لنا ذخرا يوم يقوم الحساب * ثم اقتضى
الحكمة الالهية * انتقالهما الى دار الاخرة * انا لله وانا اليه راجعون
لايسئل عما يفعل وهم يسئلون * جعل الله بفضله جنة المأوى
لهما ماوى * وجعل كلا منهما فرطا شافعا مشفعا وذخرا لنا
فى العقبى * والمرجو من اخوان الصفاء * ان لاينسوهما من الدعاء
لانهما كالعلة الغائية لهذا * لعله يستجيب من وعد الاستجابة
لمن دعا * لئن ادركت فى نظمى فتورا * ووهنا فى بيانى للمعانى
فلا تنسب بنقصى ان رقصى * على مقدار تنشيط الزمان * ولما اراد
الافتتاح بالبسملة والحمدلة كما هو اسلوب الكتاب المجيد
وعليه الاجماع فى الدفتر العتيق والجديد * صيانة لتاليفه
عن الاقطعية والاجزمية * على ما نطقت به المقالة القاسمية
على قائلها الصلوات الاحدية * والتسليمات الابدية * قال

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد) له معنى لغوى وهو الوصف بالجميل

اى استطاعة الضعيفة
اى ردية او قليلة

قوله المقالة الحديث المنقول
عن النبى عليه السلام
قال النبى عليه السلام كل
امر ذى بال لم يبدأ فيه
بسم الله او بحمد الله فهو
اجزم او فهو اقطع

تعظيما

ولابد فى مقام الحمد من خمسة حامد ومحمود ومحمود عليه ومحمود به وحمد

تعظيما على الجميل الاختيارى مطلقا وعرفى وهو فعل يشعر
بتعظيم المنعم قصدا لانعامه مطلقا وللشكر ايضا معنى لغوى
وهو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم قصدا لانعامه على الشاكر
وعرفى وهو صرف العبد جميع ما انعم عليه الى ما خلق له والمدح
هو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل مطلقا والثناء فعل يشعر
بالتعظيم فهو اعم مطلقا من الكل لانه يكون باللسان وغيره
وبمقابلة الانعام وغيره اختياريا اوغيره والحمد اللغوى اخص
مطلقا من المدح ومن وجه من الحمد العرفى والشكر اللغوى واعم
من وجه منهما ومباين للشكر العرفى بحسب الحمل واعم مطلقا منه
بحسب الوجود والحمد العرفى اعم مطلقا من الشكر اللغوى والعرفى
ومن وجه من المدح واخص من وجه منه والشكر العرفى مباين للمدح
بحسب الحمل واخص مطلقا منه بحسب الوجود كذا فى الامعان
شرح المصنف للمقصود ولامه للجنس اوالاستغراق واياما كان
فتعريف المسند اليه لتخصيصه بالمسند كما فى التوكل على الله
والكرم فى العرب فيكون جميع افراده متصفا بالمسند امافى الاستغراق
فظاهر واما فى الجنس فلان المسند اليه هو الماهية فى نفسها
لافى ضمن الفرد فيكون المسند لازم الماهية كمافى قولنا الاربعة زوج
فلا يوجد فرد من الحمد بدون الاتصاف بالكينونة لله تعالى كما لايوجد
فرد من الاربعة بدون الاتصاف بالزوجية وما وقع لغير الله تعالى
ظاهرا فراجع الى الله تعالى فى الحقيقة والمصنف اختار الثانى
فى الامعان لظهوره فى اداء المرام ولان معنى الاستغراق يدل على
وجود المحامد وحصولها له تعالى بخلاف معنى الجنس اذ لاوجود له
فى الخارج فيكون فى الافادة اوفى * وبمقام الثناء اخرى * فان قلت

تعظيما مقصودا اوقصديا
احترازعن الاستهزاء

اى على ذات من يكون
شاكرا عند صدور الفعل
المنبئ عنه لاجل هذا
الانعام فالاطلاق مجازى
اولى فافهم ومنهم من لم
يشترط كونه على الشاكر
فيكون مرادفا للحمد
العرفى عنده

من جهة عدم اختصاصه
بكونه فى مقابلة الانعام
بخلافهما

لعدم اختصاصه بكون
الانعام على الحامد بخلاف
الشكر اللغوى واما عمومه
من الشكر العرفى فغنى
عن البيان

لانه كلما وجد الصرف وجد
الوصف لاالعكس

فى اى معنى الحمد اعتبر الجنس او الاستغراق يكون بعض افراد
الاخر خارجا عن التخصيص الذى يفيده تعريف المسند اليه
بلام الجنس او الاستغراق فلا يكون حمدا لمخصص على وجه
اكمل قلت فان اردت الاكمال فعليك بعموم المجاز اعلم ان الحامد
فى بداء تصنيفه اما حامد لغة فقط ان لم يقابل حمده بنعمة او حامد
لغة وعرفا وشاكر لغة ان قابله بها او حامد لغة وعرفا وشاكر كذلك
ان جعله جزءا من شكر عرفى بان صرف سائر ما انعم عليه
الى ما انعم له كما صرف لسانه وذلك اعلى مراتب الحامدين (لله
اللام للاستحقاق لا للاختصاص عند من يفرق بينهما بان يعتبر
الاول بين الذات والصفة نحو العزة لله والامر لله والثانى بين الذاتين
نحو الجنة للمؤمنين والنار للكافرين وللاختصاص عند من لم يفرق
بينهما وعمم الثانى للاول وهو اختيار ابن هشام لما فيه من تقليل
الاشتراك ذكره مولانا نور الدين صاحب الهوادى وهو المختار
عند المصنف قال فى الامعان ان اللام للاختصاص والله علم لذات
واجب الوجود واصله لاه من لاه يليه اى تستر ثم ادخل عليه الالف
واللام فجعل علما معهما وحذفت الف لاه فى الخط لئلا يكون
على صورة النفى فلما ادخل عليه اللام حذف همزة الوصل لئلا
يلتبس بالنفى ولام لاه لئلا يجتمع ثلاث لامات وكذا كل ما فى اوله لام
ثم ادخل عليه الالف واللام ثم اللام نحو للحم ذكره فى الامعان
رب العالمين) اى مالكهم ومبلغهم الى كمالهم شيئا فشيئا والعالم
اسم لما يعلم به كالخاتم والقالب غلب فيما يعلم به الصانع وهو
كل ما سواه من الجواهر والاعراض انما جمع ليشمل ما تحته
من الاجناس المختلفة وغلب العقلاء منهم فجمع بالياء والنون

اذ لو حمل على اللغوى خرج ما بالاعتقاد وفعل الجوارح غير اللسان وان حمل على العرفى خرج ما لا يكون فى مقابلة لا نعام منه بان تريد بالحمد ما يطلق عليه وهو معنى مجازى عام للحمد العرفى واللغوى منه

اى اشتراك اللام فى المعانى منه

يعنى انه مشتق من العلم لا من العلامة لكنه ليس بصفة بل هو اسم لما يحصل به العلم بالشئ اى شئ كان صانعا او غيره منه

كسائر اوصافهم وقيل اسم وضع لذوى العلم من الملائكة والثقلين
وتناوله لغيرهم على سبيل الاستتباع (والصلوة) هى فى اللغة
الدعاء او التعظيم تتنوع بالاضافة الى محلها على ثلاثة انواع تنوع
الاجناس بالفصول فمنه قبل الصلوة من الله الرحمة ومن الملائكة
الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء ثم نقلت فى عرف الشرع من احد
المعنيين الى العبادة المخصوصة لتضمنها اياه والمراد هنا المعنى
اللغوى المتنوع على الانواع الثلاثة ولامها كلام الحمد فى تحمل
الجنسية والاستغراق وافادة التخصيص ذكره مولانا صاحب
الهوادى ومراده الله تعالى اعلم القصر الادعائى او الاستغراق
العرفى اذ جنس الصلوة او جميعها غير مختص بنبينا عليه الصلوة
والسلام ولذا قال فى الامعان لامها للجنس باعتبار وجوده
فى ضمن بعض الافراد والظاهر ان مراده انه للعهد الذهنى ويحتمل
ان يكون مراده ما اراده مولانا المزبور فالمعنى جنس الدعاء او جمعه
او جنس التعظيم او جميعه وارد او نازل (على محمد) ودعاؤه
تعالى ذاته العلية مغفرته تعالى له عليه الصلوة والسلام واحسانه
تعالى اليه وكذا تعظيمه ودعاء الملائكة والمؤمنين وتعظيمهم
طلب المغفرة والاحسان منه تعالى وبما ذكرنا ظهر انها مشتركة
معنوية بين الانواع الثلاثة لا لفظية فلا يلزم عموم المشترك اذا اريد
كل منها فى اطلاق واحد اذ لا اشتراك لفظا فضلا عن العموم
فان قيل اذا استعمل الدعاء بعلى يكون للمضرة فكيف يصح
استعمالها بعلى على تقدير كونها بمعنى الدعاء قلت هذا مختص
بلفظ الدعاء قال الله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبى
يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ومحمد فى الاصل يقال

اى القدر المشترك بين اجناس ذوى العلم فيطلق على كل جنس من تلك الاجناس وعلى مجموعها فلما اختص بذوى العلم جمع بالياء والنون منه

وتناوله لغيرهم من غير حاجة الى التغليب لان تربية العالمين تستلزم تربية غيرهم اذ لابد لهم من غيرهم منه

من كون الصلوة من اى مصل دعاء منه

لمن كثر خصاله الحميدة ثم جعل علما لافضل الرسل لكثرة خصاله الممدوحة واخلاقه المحمودة قال الله تعالى فى حقه عم انك لعلى خلق عظيم وما ارسلناك الا رحمة للعالمين (واله) اى اتباعه صحابة اوغيرهم فلذا ترك عطفهما اولتركه عليه السلام فى تعليم كيفية التصلية عليه حيث قالوا كيف نصلى عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى ال محمد الحديث والجملة الصلاتية عطف على الحمدية بجامع ان الاولى ثناء على الله والثانية على رسوله وكل منهما خبر لفظا وانشاء معنى (اجمعين) تأكيد للال لدفع احتمال ان يراد منه البعض بحمل الاضافة على الجنس والتنبيه على انها للاستغراق (وبعد) اى بعد الفراغ عن البسملة والحمدلة والتصلية والواو اما ابتدائية قائمة مقام اما اوعاطفة له مع ساقته على الجملة السابقة بطريق عطف القصة على القصة (فهذه) الفاء جواب اما المقدرة او الموهومة اجراء لها مجرى المحققة (رسالة) وهى الوساطة بين المرسل والمرسل اليه فى ايصال الاخبار والاحكام ثم اطلقت فى العرف على العبارات المؤلفة المشتملة على القواعد العلمية على سبيل الاختصار وعلى المعانى المدونة كذلك كاطلاق القضية والقياس ونظائرهما على القبيلتين لما فيهما من ايصال كلام المؤلف ومراده الى المؤلف له فعلى الاول يكون هذه اشارة الى الالفاظ والعبارات التى تلى بعدها والتى بين الدفتين وعلى الثانى يكون اشارة الى المعانى المرتبة الموجودة فى الذهن اوفيه وفى الالفاظ اوفيهما وفى الكتابة ولو عكس لاحتيج الى حذف المضاف فى المبتداء اوفى الخبر فافهم (فى) بيان احوال (ما يحتاج اليه كل معرب اوفى تحصيل ادراكها والتفصيل يطلب من الباب الاول

اوحال من محمد واله اى مجتمعين على ما فى مرآت الاصول اوصفة لاله بحمل اضافته على العهد الذهنى على ما فى القهستانى منه

اى كل من يريد معرفة اجراء الاعراب على الكلمة على قاعدة النحو ادمن عرفه بالفعل لا يحتاج فضلا عن كونه اشد (اشد الاحتياج وهو) اى ما يحتاج اليه كل معرب اشد الاحتياج (ثلاثة اشياء العامل والمعمول والعمل) اذ ما لم يعلم العامل وكيفية عمله وشرائطه وفى اى لفظ يعمل لا يمكن اجراء الاعراب على الالفاظ المستعملة واما احتياجه الى معرفة الاصطلاحات النحوية ومعرفة المذكر والمؤنث والتثنية والجمع والمعرفة والنكرة وغير ذلك فليس بهذه المثابة ولذا لم يجعل لكل منها بابا على حدة بل ذكر بحث كل منها فى اثناء بحث هذه الثلاثة على سبيل التبع كما لا يخفى على من تتبع كلامه اى الاعراب) انما فسره به للتنبيه على ان المراد به الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدرى الذى هو الحدث وانما لم يقل اولا الاعراب حتى لا يحتاج الى التفسير ليوافق الاولين فى الحروف الاصلية واذا كان شدة الاحتياج اليها مقتضية لكمال الاعتناء بشانها المقتضى لبيان كل منها فى باب على حدة (فوجب ترتيبها) اى جعل الرسالة ثابتة (على ثلاثة ابواب) فعلى يتعلق به بلا تضمين هذا اذا حمل على المعنى اللغوى وهو جعل الشيء متصفا بالرتوب وهو الثبوت وان حمل على العرفى وهو وضع الاشياء بتقديم بعضها وتاخير بعضها فلا بد له من معمول متعدد فيعتبر اجزاء الرسالة فيتعلق على به باعتبار تضمين معنى القصر او الاشتمال اى فوجب ترتيب اجزائها مقصورة او مشتملة على ثلاثة ابواب اوقصرها او اشتمالها عليها مرتبة على اختلاف المذهبين قال الفاضل العصام اختلفوا فى حقيقته فقيل انه حذف متعلق ما هو اجنبى عن العامل المذكور واورد عليه انه حينئذ هو الحذف

كما جعل المطرزى نظرا الى انه يحتاج اليها فى الجملة منه

فى قوله تعالى وهو الد الخصام فى سورة البقرة منه

مقصورة هذا على ما سيأتى فى التضمين من القولين الاخرين بان الحاصل المعنى لا تقدير فى النظم فلا تغفل منه

فى جعل المذكور اصلا والمضمن قيدا او بالعكس والاول ارجح لان الضمنى احق بان يجعل قيدا اورجح الثانى بان ذكر صلة المضمن وترك صلة المذكور يدل على ان المضمن مقصود اصلى فلا يليق به ان يجعل قيدا ورد بان ذكر صلة المضمن انما يدل على كونه مقصودا فى الجملة لا مقصودا اصليا اذ لولاه لم يكن مرادا اصلا منه

فلامعنى للتسمية بالتضمين ودفع بانه لابعد فى تسمية قسم منه شايع فى كلامهم باسم خاص وقيل هو كناية عن متعلق ذلك الاجنبى ورد بان المعنى المكنى به قد لا يقصد ثبوته وفى التضمين لابد من قصده فيتخالفان ودفع ايضا بانه لا اتجاه له اذ لابعد فى ان يلتزم فى بعض الكنايات شئ لا يجب فى جنسها ولكن التسمية باسم خاص لهذا التميز وقيل هو عبارة عن ان يقصد بالمذكور معناه الحقيقى و يلاحظ معنى آخر معه من غير استعماله فيه ومن غير تقدير لفظ آخر يدل عليه ويدل عليه بذكر متعلقه و رد بانه يلزم حينئذ جعل المتعلق معمولا من غير تقدير عامل لمجرد فهم معناه فى ضمن عامل آخر لاسيما اذا كان المتعلق هو المفعول به اواعمال المذكور فيه من غير استعمال فى معناه وهو بعيد انتهى كلامه قوله قد لايقصد ثبوته اى تحققه فى نفس الامر هذا الرد انما ورد بناء على ماذهب اليه بعض المحققين من المتاخرين من ان امكان المعنى الموضوع له ليس بشرط فضلا عن تحققه وعلى ما ذهب اليه صاحب الكشاف من ان امكانه شرط لاتحققه واما على مااختاره فى شرح الفرائد ومايستفاد من شرحه للتلخيص من ان تحققه شرط فلايخفى يحتاج الى الدفع و لكن يرد ان الموضوع له فى الكناية لايقصد لذاته بل للانتقال الى المكنى عنه واما فى التضمين فمعنى المذكور والمعنى المضمن مقصودان لذاتهما ولو فرض انهما مرادان باللفظ المذكور للزم ان يراد بلفظ واحد فى اطلاق واحد معناه الموضوع له وغيره معا لذاتهما وهو غير صحيح كما صرح به فى شرح الفرائد والعلامة التفتازانى فى التلويح فلا صحة لكونه كناية فافهم قوله من غير استعماله فيه

كزيد فى جانى القوم خلا زيدا فان خلا فيه لازم لماينصب المفعول به بلا حرف الجر والحذف فى مثله غير قياس فضمن معنى جاوز فلو كان معناه كما ذكره يلزم جعل المفعول به القوى معمولا لعامل من غير تقدير اهـ

لا لنفى الجنس وسى بمعنى المثل اسمها مضاف الى المستثنى وهو ههنا اذا المضاف الى كافه ما زائدة اوالى ما وهى نكرة غير موصوفة ومابعدها بدل منها وعلى كلا التقديرين خبرها محذوف اهـ

فلايلزم مالزم فى الكناية قوله ومن غير تقدير لفظ آخر فلايكون حذفا حتى يرد الايراد المذكور (الباب الاول) الذى عهد جزءا من الرسالة لفظا ومعنى كائن (فى) بيان احوال (العامل) ومسوق له وجعل المعانى ظروفا للالفاظ بتقدير البيان توسع شايع باعتبار انه كما يحصل بها يحصل بغيرها فكانه شئ يحيط بها احاطة الظرف بمظروفه كجعل الالفاظ ظروفا لها حيث قالوا انها قوالب المعانى باعتبار انها تؤخذ منها وتزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها وقيل يصح هذا بلا تقديره ايضا فانهم يجعلون انفس المعانى محالا للالفاظ توسعا حيث قالوا عند الاستدلال على امتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز ان الموضوع له بمنزلة المحل للفظ والشئ الواحد لايكون مستقرا فى محله ومتجاوزا عنه فى حالة واحدة اوفى تحصيل ادراكاتها فلا يلزم ظرفية الشئ لنفسه والتحصيل كما يحصل بهذه المعانى من حيث انها مدلولات هذه الالفاظ يحصل بغيرها فكانه شئ يحيط بها ويجوز ايراد اللام بدل فى لوجود معناها هنا وهو الاختصاص على ماقاله السيد السند او التعليل على ماقيل حتى قيل ان فى هنا ايضا للتعليل كما فى قوله تعالى فذلكن الذى لمتننى فيه فيقدر متعلق يصلح ان يكون معلولا لما بعدها فلاحاجة حينئذ الى ماذكر من التوسع فى تصحيح الظرفية وهكذا سائر العبارات المعنون بها المباحث كالمقاصد والمواقف والمقدمة قدمه لتوقف اكثر تعريفات المعمول على بحثه كما سنبين ولشرفه لكونه مؤثرا بخلاف المعمول فانه متاثر ولما كان البحث عن احوال العامل موقوفا على معرفته ومعرفة اقسامه ومعرفتهما موقوفة على معرفة اقسام الكلمة الموقوفة على معرفتها اذ بعضه فعل وبعضه

ان كان المراد بها الالفاظ والعبارات على ماهو المختار اهـ

ان كان المراد بها المعانى والمدلولات على ماقيل اهـ قوالب يصب فيها المعانى كالذهب والفضة اهـ

اذ المراد بالمعنى التى عبر عنها بالباب مابه يحصل ادراك احوال العامل لانفس الاحوال المعلومة اهـ

اسم وبعضه حرف اراد ان يقسم الكلمة اولا ليعرف الها ولكل قسم
من اقسامها وبين كون كل منها عاما لا كلا او بعضا فى اثنائه ويعرف
العامل ويقسمه ثانيا فقال (اعلم) بخطاب عام (اولا) اى قبل
الشروع فى المقصود فى الصحاح والقاموس اذا جعلت اول
صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته
تقول لقيته عاما اولا ومعناه فى الاول اول من هذا العام وفى الثانى
قبل هذا العام (ان الكلمة) لامها للجنس من حيث وجوده فى ضمن
الكل اذ المقصود التقسيم وهو للافراد لا للماهية على ما هو راى
البعض والتعريف يبعى فعلى هذا فى الضمير استخدام او من حيث
هو هو اذ التقسيم كالتعريف للماهية لا للافراد على ما حققه
الفاضل العصام فى اوائل شرحه للكافية وتاؤها للوحدة
الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة ولا تنافى بينها وبين
الجنس لا من حيث هو هو ولا من حيث وجوده فى ضمن الفرد وانما
التنافى بينها وبين المركب او بين الوحدة الشخصية الجزئية والجنس
ثم الكلمة والكلام ماخوذان من الكلم بسكون اللام بمعنى الجرح
للتاثير فى القلوب وقال الشيخ الرضى وهو اشتقاق بعيد (وهى
الواو اعتراضية (اللفظ) هو فى الاصل بمعنى الرمى وفى العرف
صوت من شانه ان يخرج من الفم معتمدا على المخرج وتعريفه المشهور
وهو ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما دورى لتوقف التلفظ
على اللفظ ولا مجال ههنا للجواب المشهور فى امثاله وهو كون
المراد مما فى التعريف لغويا لما عرفت انه الرمى فلا يصح تفسير
الاصطلاحى به كما لا يخفى كذا فى الامتحان خرج به الدوال الاربع
كالخطوط والعقود والاشارات والنصب عرفه باللام للتنصيص

اى غير المعينة احتراز عن الشخصية المعينة فانها ليست معنى التاء اصلا مد

يخرج به الضمائر المستترة لكونها فى حكم الالفاظ فيجب خروجها عن تعريف اللفظ كما يجب خروج زيد الشجاع عن تعريف الاسد مد

على الجنسية والماهية ولذا عدل عن قولهم وضع الى قوله (الموضوع
ولان اسم المفعول ادل على المقصود وهو البقاء فى الحال المتبادر
منه بخلاف الماضى فانه يفهم منه بالاستصحاب ولان الاصل
فى الصفة الافراد والوضع المطلق تعيين شئ لشئ متى ادرك الاول
فهم الثانى ولو بغيره للعالم به والوضع اللفظى نوعان شخصى
هو تعيين لفظ معين بنفسه اى بمادته وجوهره لمعنى وجعله بازائه
ونوعى هو تعيين هيئة افرادية او تركيبية لمعنى والمتبادر عند الاطلاق
هو الوضع الشخصى والاستعمال ذكر اللفظ الموضوع لفهم معناه
او مناسبه فهو فرع الوضع ذكره فى الامتحان عدل عن التخصيص
لان استعمال الوضع باللام دون الباء يا باه وليشمل التعريف
وضع المشترك والمرادف بلا تكلف قوله للعالم به اى بالتعيين زائد
على المشهور ولا بد منه متعلق بفهم قوله هيئة افرادية كما فى الافعال
وسائر المشتقات والمصغر والمنسوب والمثنى والمجموع قوله او تركيبية
كما فى المركبات كلامية وغيرها وخرج بهذا القيد المهملات
كالديز والميز ومقتضيات الطبع كاخ والمحرفات عن الوضع غلطا
كالمبشوم المحرف عن المشؤم فان المحرف الاول لم يقصد جعله لمعنى
بل قصده به يتوهم انه مجعول له وبقى الحرف لان احتياجه
الى متعلقه فى الدلالة وفهم معناه لا فى التعيين والجعل المذكورين
فيحتاج اليه المستعمل لا الواضع واما المجاز فلا وضع فيه لا شخصيا
ولا نوعيا نعم قد يقال ان المجاز موضوع بالنوع بمعنى ان كل موضوع
لمعنى يجوز استعماله فى غيره اذا وجد علاقة من العلاقات المعتبرة
لكن هذا استعمال لا وضع ولو قيل تسمية وضعا فلا مشاحة
فى الاصطلاح فظهر ان الوضع يخص الحقيقة والاستعمال يعمها

على ما قاله العلامة التفتازانى الوضع عند الاطلاق يراد به تعيين المادة او الهيئة مد

بفتح الهمزة او ضمها والحاء المهملة يدل على وجع الصدر وبالفتح والخاء المعجمة يدل على مطلق الوجع وبالضم والخاء المعجمة يدل على التلذذ والسرور مد

والمجاز والكناية (لمعنى) هو فى الاصل مصدر ميمى ثم نقل ابتداء او بعد جعله بمعنى المفعول الى ما يقصد بشىء او اسم زمان او مكان ثم نقل اليه او اسم مفعول وفى الاصل معنى كرمى ثم خفف ونقل قال الفاضل العصام وهو اقرب الوجوه بحسب المعنى لكن لا نظير لتخفيفه خرج به حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى ثم ان ذكره بعد الوضع مع كونه داخلا فى مفهومه تصريح بما علم التزاما لان دلالة الالتزام مهجورة فى التعريف فعلى هذا يرد عليه انه يلزم ان يذكر الدلالة ايضا لان دلالة الوضع عليها التزامية ايضا بل دلالة الوضع على المعنى اوضح منها عليها لذكره فى مفهومه كما سبق وللمصنف فى هذا المقام تحقيق مذكور فى الامتحان ومن اراد التفصيل فليرجع اليه لكن تبع فى هذه الرسالة ابن الحاجب فى ترك الدلالة لان لكل مقام مقالا (مفرد) صفة لمعنى وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزئه فان قيل هذا يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد وليس الامر كذلك فان اتصافه به بل بالمعنوية انما هو بعد الوضع فيحتاج الى ان يرتكب فيه تجوز كما ارتكب فى مثل من قتل قتيلا وذا مما لا يجوز فى التعريف قلت لا تجوز فيه لان زمان وقوع نسبة الوضع واتصاف المعنى بالافراد بل بالمعنوية واحد فيكون حقيقة وانما يكون مجازا لو كان حصول الافراد بعد زمان الوضع وليس كذلك نعم للوضع تقدم ذاتى على الافراد بل على المعنوية وذا غير معتبر فى المجازية كما ان زمان القتل والمقتولية واحد لان القتل لا يقع على الحى حين هو حى بل على المقتول بذلك القتل فالقتل حقيقة كما حققه المصنف فيما علقه على الامتحان فى بحث المعطوف وخرج

فيكون نقل اسم السبب الى المسبب او اسم اللازم الى الملزوم او اسم المتعلق بالكسر الى المتعلق بالفتح منه

لا مبنى على التجريد كما زعم الفاضل الجامى منه

ولا مجال لجعله صفة اللفظ لانه معرفة ومفرد نكرة منه

بهذا المركبات كلامية او غيرها ومثل قائمة وبصرى مما له معنى يدل جزء لفظه على جزئه لكن لشدة امتزاجه يعد لفظا واحدا فان قيل يخرج ايضا مثل ضرب وضارب ومضروب لان صيغة كل منها كمادته تدل على معنى فلا يكون مفردا مع انه كلمة اتفاقا فينتقض تعريفها جمعا قلت ان الصيغة ليست بلفظ عند المصنف كالحركات لان المختار عنده مذهب من يجعل اللفظ نفس الصوت المكيف لا كيفية له كما هو مذهب الشيخ ابن سينا فيصدق عليه تعريف المفرد والكلمة ولا يخرج مثل عبد الله علما لانه مما له معنى لا يدل جزء لفظه على جزئه وفى هذا المقام تحقيق وتفصيل يطلب من الامتحان (ثلاثة فعل) سمى باسم مدلوله التضمنى وهو الحدث قدمه على الاسم على عكس ما فى الكافية لان الكلام فى العامل وهو اصل فى العمل ولان كله عامل بخلاف الاسم كما سيصرح به (وهو) اى الفعل ولما كان فصله من الاسم بالدلالة على احد الازمنة بالهيئة وكان ظاهر عبارة القوم وهى الاقتران باحد الازمنة غير مفيد لذلك بل مفيدا اقتران لفظه مع انه ليس كذلك ولذا احتيج الى التاويلات التى ذكرت فى الامتحان او مفيدا اقتران المعنى فوجب حينئذ ان يراد به المعنى التضمنى الذى هو الحدث وهو تكلف لا يشعر به اللفظ عدل عنها فقال (ما دل) وما عبارة عما كان الكلمة عبارة عنه فتذكير الضمير فى دل باعتبار لفظه ومعناه كما حققه الفاضل العصام لا عن لفظها حتى يكون التذكير باعتبار لفظه كما زعم الفاضل الجامى (بهيئته وضعا) اى دلالة وضع او زمانه او دلالة وضعية او حال كونه موضوعا او وضعيا (على احد الازمنة الثلاثة) اى الماضى والحال والاستقبال بان وضع هيئته الافرادية له

حيث قال انه كيفية تعرض للصوت بها يمتاز عن مثله فى الحدة والثقل تمييزا فى المسموع منه

ابتدائية او استئنافية او اعتراضية منه

كعبارة ابن الحاجب والبيضاوى فى وجه الحصر منه

كعبارة ابن الحاجب فى تعريفه الصريح منه

بوضع نوعى كما وضع مادته للحدث بوضع شخصى ولكن لم يذكر
دلالته عليه بنفسه بهذا الوضع كما ذكرها القوم لعدم الاحتياج
اليه لانه بما ذكره يخرج الحرف لعدم دلالته على الزمان اصلا ايضا
كما يخرج الاسم لان منه ما لا يدل على الزمان اصلا كرجل وضرب
ومنه ما دل عليه لكن بمادته لا بهيئته كامس وغدا والان
وكذا الصبوح والغبوق وكذا يخرج اسماء الافعال واسماء الفاعل
والمفعول لان هيئة كل منها غير موضوعة للزمان حتى يدل عليه
وضعا بل انما يدل كل منها عليه عقلا او بغلبة الاستعمال
وهذه غير معتبرة فان قيل ان قولهم ان كلا من اسمى الفاعل
والمفعول حقيقة فى الحال ومجاز فى الاستقبال بالاتفاق
يشعر كون هيئته موضوعة للزمان فينتقض التعريف به منعا
قلت معنى قولهم انه حقيقة فى الحال انه حقيقة فى المعنى الكائن
فى الحال فلا يلزم كونه موضوعا للزمان ولا يخرج الافعال المنسلخة
عن الزمان بحسب الاستعمال لدلالة هيئة كل منها فى الاصل عليه
وضعا ويخرج نحو يزيد علما لان واضع العلم لم يضع هيئته للزمان
كما لا يخفى على من له الاذهان فان قيل ان المضارع لكونه دالا
على الزمانين يخرج بقوله على احد الازمنة فينتقض التعريف
به جمعا قلت ذلك ممنوع لانه لاحد الازمنة فى اصل الوضع
والاشتراك انما نشأ فى الاستعمال ولو سلم الاشتراك فيه فالخروج
ممنوع لان الدال على الاثنين دال على الواحد ضمنا فالدلالة عليه
اعم منه واما اذا لم يكن مشتركا اصلا بل كان فى احدهما حقيقة
وفى الاخر مجازا فلا اشكال اصلا ولما كان تمييز الافراد بالخاصة
اوضح منه بالحد وانتفاع المبتدى بها اكثر منه بالحد وان كان الحد

لان دلالتها على الزمان ليس بالهيئة ١٢

لان الدلالة على هذا المنوال كثير فى الاسم ١٢

يعنى ان المضارع مشترك لفظى على ما هو الاصح كما صرح به فى الامتحان لكن الاشتراك لا فى الوضع بل هو عارض فى الاستعمال فيدل عليه فى اصل الوضع صريحا ١٢

اشرف لكونه من الذاتيات وانفع فى نفسه لافادة التمييز الذاتى
ولذا قدم قال (ومن خواصه) خبر مقدم على المبتداء وهو دخول قد
اى بعض خواص الفعل لا كلها دخول مجموع هذه الاشياء الثمانية
وهذا مبنى على ان يكون الواو لعطف الجزء على الجزء فالعطف
قبل الحكم او على ان حق المبتداء التقديم مع ما يتعلق به فيقدر معه
مقدما فيكون الخبر للمجموع كما اذا كان معه مقدما لفظا كزيد
وعمرو وبكر فى الدار وان من للتبعيض والا فلا دليل على بعضية
المجموع التى هى المقصودة بل على بعضية كل منها على
تقدير كون من للتبعيض وحده وهى ليست بمرادة لكونها
من اوضح الواضحات وعلى تقدير عدمه ايضا فلا دليل عليها ايضا
فى اللفظ وان حصلت بالمشاهدة وانما قلنا ان دخول المجموع
بعض منها لان منها ما لم يذكر هنا كتاء التانيث الساكنة
والضمير المرفوع البارز المتصل ونون التاكيد وهى جمع خاصة
وخاصة الشئ ما يختص به ولا يوجد فى غيره وهى اما شاملة لجميع
افراده او غير شاملة وما ذكر هنا من القسم الثانى والحد لا يكون
الا شاملا (دخول قد) الاولى حذف الدخول لعدم الاحتياج اليه
اذ يصدق تعريف الخاصة عليها كما يصدق عليه والايجاز مطلوب
والخاصة المنطقية لا تصدق عليهما لاشتراط الحمل فيها
ذكره فى الامتحان وجه الاختصاص كونها لتحقيق الحدث
الفعلى او تقليله او توقعه او تقريب الحدث الماضى الى الحال وشئ
منها لا يتحقق الا فى الفعل فان قيل ذلك معلوم من الاختصاص
اذ لم يخبر به الواضع ولو عرف الاختصاص به لزم الدور قلت
ذلك معلوم بالاستقراء لا من الاختصاص فلا دور فافهم

اى وان لم يكن احد الامرين مرادا ولم يكن من للتبعيض ١٢

النفى راجع الى القيد فيكون مآله ما يوجد فيه ولا يوجد فى غيره فيكون تفسيرا لكلا معنى الاختصاص اعنى الايجابى والسلبى لا الجزء السلبى فقط كما توهم البعض كذا ذكره الفاضل العصام ١٢

اى على الدخول وقد ١٢

والسين) اى سين الاستقبال بقرينة سوف (وسوف) ويسميان حرفى التنفيس لكنه فى الثانى زائد ووجه الاختصاص كونهما لتخصيص الحدث الفعلى بالاستقبال المعلوم بالاستقراء (وان لانه لتعليق الشئ بالحدث الفعلى (ولم ولما) لانهما لنفى الحدث الفعلى (ولام الامر) لانه لطلب الحدث الفعلى (ولاء النهى لانه لطلب تركه ولا يتصور كل منها الا فى الفعل ثم انه اما بالاضافة بتنكير المضاف والا يلزم تعريف المعرفة لانه علم لنفسه او بتجويز نحو زيد الشجاعة كما هو راى الرضى او الوصف او البيان بتاويل الدال على النهى كذا فى الامتحان قال السيد السند فى حواشى الكشاف ان امثالها اذا اريد بها انفسها قد يزاد فى آخرها الهمزة كما تزاد اذا جعلت اسماء وقد لا تزاد فاحفظه (وكله عامل على ما سيجئ) فى بحث العامل القياسى (واسم) ماخوذ من السمو وهو العلو سمى به لاستعلائه على اخويه من جهة كونه مسندا اليه وتركب الكلام منه وحده بخلافهما (وهو ما) اى كلمة بقرينة جعله قسما منها (دل على معنى) وضعا اذ المتبادر من الدلالة التى وصف بها الكلمة ما يكون الكلمة كلمة باعتبارها وهى الدلالة الوضعية او اكتفى بما ذكره فى تعريف الفعل ولما كان كون المعنى فى نفسه او فى نفس الكلمة راجعا الى كونه مستقلا بالمفهومية وكان هذا غير ظاهر من ظاهر قولهم فى نفسه عدل عنه الى قوله مستقل بالفهم) اى بالمفهومية تصريحا بالمقصود وايضاحا للمراد يعنى يفهم ذلك المعنى من غير حاجة الى تعقل متعلقه بخصوصه او يفهم من لفظه الدال عليه من غير حاجة الى ذكر اللفظ الدال على المتعلق وخرج بهذا القيد الحرف فان معناه غير مستقل

بناء على ان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى منه
وبهذا اندفع السؤال السابق فلا تغفل منه

قوله من السمو لا من الوسم كما قيل لانه رده جمعه على اسماء وتصغيره على سمى حاشية الامتحان منه

كما سيجئ (غير مقترن) وضعا تركه اكتفاء بما ذكره فى تعريف الفعل فيه) اى فى الفهم عما دل عليه (باحد الازمنة) والظاهر المناسب لما سبق ان يقول غير دال بهيئته على احد الازمنة بل الاظهر الانسب ان يقول ما دل بمادته على معنى مستقل بالفهم غير دال بهيئته على احد الازمنة لكنه اراد التنبيه على انه يمكن اصلاح عبارة القوم فى الجملة بذكر قيد اهملوه كما اصلح الفاضل الجامى عبارة ابن الحاجب به يعنى ان المراد بعدم الاقتران عدم الاقتران عند فهم ذلك المعنى من لفظه الدال عليه فلا يقدح فى عدم الاقتران كون المعنى مقارنا بالزمان فى الواقع فلا يخرج مثل الضرب والضارب مع ان الضرب انما يقع فى احد الازمنة فيقترن به فى الواقع لكونه غير مقترن فى الفهم ولا كونه مفهوما قبل فهم الزمان من لفظ آخر او بعده فلا يخرج مثل ضارب فى قولنا زيد ضارب امس او فى الماضى زيد ضارب وخرج بهذا القيد الفعل ودخل به ما خرج عن حد الفعل مثل رجل وزمان وامس ورويد (ومن خواصه) تذكر ما ذكر فى الفعل (دخول التنوين وهو نون ساكنة تتبع حركة الاخر لا للتاكيد والمراد به ما سوى الترنم والغالى فانهما غير مختصين بالاسم لم يستثنهما كما استثنى البيضاوى لانهما لكونهما فى غاية الندرة لا يراد ان عند الاطلاق صرح به فى الامتحان اما اختصاص تنوين التمكن فلانه لتمكن مدخوله اى لتقرره واصالته فى الاعراب الذى لا يوجد فى الحرف اصلا ولا فى الفعل اصالة واما اختصاص تنوين التنكير فلانه لتنكير المعنى المطابقى المستقل وهو لا يوجد الا فى الاسم وقد عرفت ان ذلك معلوم بالاستقراء واما اختصاص تنوين العوض عن المضاف اليه

على ان يكون حالا من ضمير دل منه

حيث قال فى الفهم عن لفظه الدال عليه منه

وليس المراد بالاعراب هنا اثر العامل بل المراد به استعداد فى الاخر للحركات العاملية وعدم الامتناع عنها لفظا او تقديرا ويقابله البناء منه

فلاختصاص الاضافة به وسيجئ وجهه واما اختصاص تنوين المقابلة فلانه لمقابلة نون الجمع المذكر السالم الذى لا يوجد الا فى الاسم فانه لما وجد فيه حرف يسقط بالاضافة جعل فى مقابلته فى الجمع المؤنث السالم حرف يسقط بها ليكون الفرع على وتيرة الاصل فلا يوجد الا فى الجمع المؤنث السالم الذى لا يوجد الا فى الاسم بشهادة الاستقراء هذا على راى ابن الحاجب وانكر الزمخشرى تنوين المقابلة ومن اراد التفصيل فليرجع الى الامتحان (وحرف الجر لانه لافضاء معنى الفعل او شبهه الى الاسم او المؤول به فلا يدخل الا اياهما ورد بان هذا منقوض بالهمزة وتضعيف العين اللذين للتعدية فانهما مع كونهما للافضاء يدخلان الفعل فلا يصح جعل الافضاء وجها للاختصاص وكونهما جزءا من حروف المبانى وحروف الجر كلمة لا يدفع هذا كما لا يخفى لوجود الافضاء فى كل منها ولو سلم ذلك فالافضاء انما يوجد فى البعض دون الكل كما يجئ والمقصود بيان اختصاص الكل دون البعض فلا يتم التقريب والمختار عند المصنف فى وجه الاختصاص فيه وفى امثاله الاستقراء ليس الا كما صرح فى الامتحان (ولام التعريف) وهذا اظهر من قولهم اللام لانهم ارادوا به لام التعريف واعتمدوا فى ذلك على الاشتهار وقد نبه فى الامتحان انه لا يكون قرينة للمبتدى ثم ان فى هذا اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان حرف التعريف هو اللام وحده زيد عليه همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن لا ما ذهب اليه المبرد من انه الهمزة وحدها زيد عليها اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام ولا ما ذهب اليه الخليل من انه كلاهما ووجه الاختصاص انه لتعيين المعنى المطابق المستقل بالمفهومية بشهادة الاستقراء

عدل عن قول الفاضل الجامى فينبغى ان يدخل لانه يفيد الاولوية لا الاختصاص مـ

اى فلا يقرب الدليل على المدعى مـ

وما عداها كلام الابتداء وجواب لو ولام الامر ولام جواب القسم لا يختص بالاسم مـ

وهو لا يوجد الا فى الاسم ولما كان المراد بقولهم الاسناد اليه كونه مسندا اليه وهو معنى التزامى مجازى ليوا الحقيقة اولى واظهر عدل عنه الى قوله (وكونه مبتداء وفاعلا) وانما لم يقل كونه مسندا اليه مع كونه اشمل واخصر تنبيها على ان الاصل فى المسند اليه المبتداء والفاعل والبواقى فروع قدم الاول اشارة الى ان حقه التقديم وحق الثانى التأخير ثم الظاهر ان الضمير راجع الى الاسم فيرد عليه ان الاختصاص حينئذ معلوم عقلا فلا يفيد الخبر بانه من خواصه وان معرفته بعد معرفة الاسم والغرض معرفة الاسم بالخاصة كما سبق الاشارة اليه فيلزم الدور ويدفع بانه راجع الى الاسم باعتبار جنسه الاعم وهو الشئ فحينئذ لا يلزم المحذوران وانما يلزمان لو رجع اليه باعتبار خصوصه النوعى فالمعنى كون الشئ مبتداء وفاعلا ووجه الاختصاص ان الفعل موضوع لاسناد مفهوم مصدره الى شئ والمسند اليه مبتداء وفاعلا لا يكون الا ذاتا فلو كان مسندا اليه بان كان مبتداء وفاعلا يلزم الخروج عن وضعه اذ اللفظ الواحد لا يراد منه الذات والمفهوم معا فى حالة واحدة والحرف لا يصلح ان يكون مسندا ولا مسندا اليه كما يجئ فثبت الاختصاص بالاسم ضرورة (ومضافا) اى كون الشئ مضافا ووجه الاختصاص كون الاضافة المعنوية مفيدة للتعريف او التخصيص اللذين يستدعيان استقلال المعنى ومطابقيته بشهادة الاستقراء وهما لا يوجدان معا الا فى الاسم واللفظية فرع المعنوية فتختص بما تختص هى به (وبعضه عامل كاسم الفاعل سيجئ فى بحث العامل القياسى (وبعضه غير عامل كانا وانت والذى وحرف وهو) فى اللغة بمعنى الطرف والجانب ثم نقل

على اختلاف الرايين مـ

حيث قال ولما كان تمييزا لافراد بالخاصة اوضح مـ

لابد من معرفة المعرف بهذا القدر قبل التعريف لئلا يلزم طلب المجهول ثم يحصل به التمييز عما عداه فيفيد الخبر ويحصل الغرض بلا اشكال فافهم مـ

الى ما كان فى طرف الكلام غير جزء منه ولا مستقل بنفسه وفى الاصطلاح (ما دل على معنى غير مستقل بالفهم) ولا مقصود بالملاحظة (بل آلة) وتابع (لفهم) حال (غيره) وهو متعلق حتى اذا قصد بالملاحظة صار معنى مستقلا ومعنى اسم مثلا معنى من فى قولك سرت من البصرة ابتداء مخصوص ملحوظ من حيث هو حالة بين السير والبصرة وآلة لمعرفة حالهما ولذا لا يصلح ان يحكم عليه وبه واذا لوحظ ذلك الابتداء قصدا صار معنى مستقلا بالمفهومية قابلا للحكم عليه وبه ومعنى لفظ الابتداء تقول ابتداء سيرى من البصرة وقع فى يوم كذا فلما لزم كون معنى الحرف ملحوظا فى ضمن معنى الاسم والفعل من غير قصد لزم ذكر المتعلق ليلاحظ معناه قصدا ومعنى الحرف ضمنا فيحصل الدلالة وهذا هو المراد بقولهم على معنى فى غيره لكن لما لم يكن هذا ظاهرا من ظاهره عدل عنه الى ما ذكره ايضاحا واظهارا للمراد وخرج به عن التعريف الاسم والفعل فان قلت ان اريد بالدلالة المطابقية لزم دخول الفعل فى التعريف لدلالته على الحدث المستقل والنسبة الغير المستقلة فالمجموع غير مستقل لابد فى دلالته عليه من ذكر الفاعل كما بينه الشريف وان اريد التضمنية زاد الفساد لعدم صدقه على الحرف لعدم دلالته على معنى تضمنى غير مستقل مع صدقه على الفعل لدلالته على معنى تضمنى غير مستقل وهو النسبة الى فاعل معين وان اريد الاعم لزم ما لزم فى المطابقية قلت المراد الاعم ولفظ فقط مقدر ولكن لا قرينة ظاهرة تدل عليه كما صرح فى الامتحان وصرح فيما علقه عليه ان مجرد ورود الاعتراض لا يكون قرينة (وبعضه عامل كحرف الجر وبعضه غير عامل كهل

بيان وتفسير لما فى طرف الكلام وجانبه او حال منه او من ضميره واحترز به عن المسند والمسند اليه فان كلا منهما جزء منه وداخل فيه وليس فى جانبه منه عطف على جزء ولا تاكيد للنفى واحترز به عن مثل زيدا فى مثل ضربت زيدا فانه وان كان فى طرف الكلام لكنه لاستقلاله كانه ليس فى جانبه ولا متعلقا به منه

اى المجموع من الحدث والنسبة منه

وقدم) اعلم اى بعد ما علمت الكلمة واقسامها وما يتعلق بها ان مفهوم (العامل) الذى هو المقصود فثم للتراخى الزمانى او الرتبى اظهر مع ان الظاهر الاضمار لسبق المرجع لبعده لفظا وللتنبيه على المغايرة اذ المراد بالاول ما صدق عليه وبالثانى المفهوم وما قيل ان المعرفة اذا اعيدت معرفة فهى عين الاولى فليس على الاطلاق بل اذا لم يوجد صارف وههنا وجد لما عرفت (هو ما اى شئ لفظا او غيره (اوجب بواسطة) بالتنوين زيادة على قول الجمهور ولابد منها ولا ينتقض التعريف بها لانها موجبة ايضا كما يظهر من كلامه لكن ايجابها ليس بسبب الواسطة (كون بالنصب (آخر الكلمة) فعلا واسما حقيقيا او حكميا معربة او مبنية (على وجه مخصوص من الاعراب) بيان للوجه المخصوص وزيادة على قول بعضهم لئلا ينتقض بياء المتكلم فى مثل غلامى فانه يوجب بواسطة المجانسة والاتصال كون آخر الغلام مكسورا لكن الكسر ليس باعراب فيخرج به فان قيل المراد بالواسطة المعانى الخفية او المشابهة التامة المقتضية للاعراب على ما سيبينه فيخرج ياء المتكلم بها فانه وان كان موجبا لكنه ليس بهذه الواسطة قلت كون المراد بها ما ذكر انما فهم من الاعراب ولولاه لم يفهم فافهم لكن لزم بذكره الدور لذكره العامل فى تعريفه فيما بعد الا ان يقال ان هذا تعريف لفظى يقصد به تعيين صورة حاصلة وتميزها عما عداها فيجوز فيه التعاكس نحو القصاص القود والقود القصاص فلا دور وانما يلزم ان لو كان هذا تعريفا اسميا يقصد به تحصيل الصورة ولا يخفى ان هذا لا يصلح له لان معرفة العامل لا يحصل الا بمعرفة جميع اقسامه وكيفية اعمالها

اى اوكى عامل ديمك

من ان التعريف انما الى آخره منه

من كون المراد بالواسطة معانى الخفية منه

كتعريف المؤنث كما يجى منه

القصاص والقود قتل من بدل من قتله عمدا من غير خطاء منه

وشرائطها كما صرح به فى الامتحان وتفصيل الفرق بين الاسمى
واللفظى مذكور فيه ايضا وفقك الله بمطالعته (والمراد بالواسطة
مقتضى) بالكسر (الاعراب) فيخرج بهما عن التعريف
مالا يعمل بالاصالة بل بالحمل على الاصلى من الحروف الجارة
الزائدة ومثل رب والمضاف بالاضافة اللفظية وانْ وانّ الداخلتين
على الماضى الواقع موقع المضارع فيكون تعريفا للعامل الاصلى
فيلزم كون ذكرها فيما سيأتى استطرادا مع كونه من مقاصد الفن
ولو زاد بعد قوله من الاعراب او حمل عليه لأصاب كذا اعترض
فى الامتحان على تعريف البيضاوى لحرف الجر ويمكن ان يقال انه
اشار الى انحطاط رتبتها بان اخرجها عن التعريف وادخلها
فى التقسيم كما يجئ هذا مفهوم من كلامه ايضا فى بحث المجرورات
فى الامتحان (وهو) اى مقتضى الاعراب (فى الاسماء) حال
من المبتداء والعامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر اليه
اوظرف له وهو اظهر (توارد المعانى المختلفة عليها) اى كل واحد
من الفاعلية والمفعولية والاضافة حقيقة او حكما وارد على اسم
واحد من الاسماء بناء على ان الجمع اذا قوبل بالجمع يقتضى انقسام
الاحاد الى الاحاد فالمقتضى فى التحقيق هو المعانى كما يشعر به قوله
فانها الى آخره وقوله وهى تقتضى الى آخره لا توارد ها لكن اضافه
اليها اشارة الى ان اقتضاءها له بسبب تواردها عليها (فانها
اى المعانى المختلفة (امور خفية تستدعى علايم) اى كل امر منها
يستدعى علامة على حدة (ظاهرة) لكن قد يمنع من ظهورها
مانع فان كان حالا فى آخر الكلمة فتقديرية وان فى نفسها فمحلية
كما يجئ فى الباب الثالث (لتعرف مثلا اذا قلنا ضرب زيد غلام عمرو

مما لا يتعلق بشئ كما سيجئ منه

اى لمعنى الفعل منه

اى للاعراب منه

فضرب اوجب كون آخر زيد مضموما وآخر غلام مفتوحا
بواسطة ورود الفاعلية) اى بواسطة الفاعلية الواردة (على زيد
و) بواسطة ورود (المفعولية على غلام بسبب تعلق ضرب بهما
تعلق القيام بالاول وتعلق الوقوع بالثانى (واوجب غلام ايضا
كون آخر عمرو مكسورا بواسطة ورود الاضافة عليه اى كونه
منسوبا اليه لغلام) بسبب تعلقه به (فالعامل يحصّل المعانى الخفية
فى الاسماء) بسبب تعلقه بها (وهى) اى المعانى الخفية (تقتضى
نصب علايم هى الاعراب) فالعامل يحصل الاعراب بالواسطة
وجعل للعامل محصلا وموجبا للمعانى وعلاماتها انما هو باعتبار
النحويين واما فى التحقيق الفاعل المؤثر هو المتكلم والعامل هو
الالة وجعلها النحويون كانها هى الموجدة على ما هو راى الرضى
وقال الفاضل العصام بل الالة هو اللسان وجعل العامل آلة
مبنى على التنزيل ايضا اعلم انّ للاعراب معنيين عام وهو ما
اقتضاه عروض معنى بتعلق العامل ليكون دليلا عليه وهو تابع
لمقتضيه فيوجد فى غير الحرف والماضى والامر بغير اللام والمراد به
هنا هذا المعنى وخاص الاعراب اللفظى والتقديرى وهو ليس
بمراد هنا كما لا يخفى على من تتبع كلامه (وفى الافعال) اى مقتضى
الاعراب فيها (المشابهة التامة للاسم) اى اسم الفاعل كما سيجئ
التصريح به (وهى فى المضارع فقط) لا فى سائر الافعال وانما لم يقل
وفى المضارع اولا حتى لا يحتاج الى البيان ثانيا ليحسن المقابلة
بالاسماء وانما اتى بصيغة الجمع مع ان المناسب للمضارع الافراد
للمشاكلة او للتنبيه على تنوع المضارع كالجحد المطلق والمستغرق
الى غير ذلك او للنظر الى الافراد (فانه مشابه لاسم الفاعل) ولو صورة

من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها كما اشار اليه الشارح بالتفسير منه

متعلق باقتضاه او حال من فاعله لا بعروض والمعنى العارض اعم من المشابهة فيصح التفريع بقوله فيوجد الى آخره فافهم منه

مع انه لو قال وفى الفعل يوجد حسن المقـ[ـابلة] كما لا يخفى منه

كما فى صورة دخول اللام عليه فانه حينئذ فعل معنى كما سيجىء
لفظا ومعنى واستعمالا اما) الشبه (الاول) وهو الشبه لفظا
فلموازنته) اى المضارع (له) اى لاسم الفاعل (فى الحركات
اى فى مطلقها وافق فى نوعها اولا (والسكنات) فى عددهما
وترتيبهما وصيغة الجمع اما بالنظر الى الافراد او للمشاكلة قال المصنف
واما التفسير بالمفرد لاضمحلال الجمعية باللام فليس بمفيد هنا اذ ليس
معنى الاضمحلال بطلان اعتبار التعدد اصلا حتى يجوز ان يقال
جاء الرجال اذا جاء واحد بل معناه بطلان معنى الجمع فيما نسب اليه
وكونه بمعنى كل الافرادى فى ان يعتبر كل فرد منه كان ليس معه
غيره (نحو ضارب ويضرب ومدحرج ويدحرج) مثل بمثالين
من الاصلين (واما الثانى) وهو الشبه معنى (فلقبول كل منهما
اى المضارع والاسم الفاعل (الشيوع) والانتشار بين المعانى
والاحتمال لها على سبيل البدل عدل عن العموم الشايع فى كلامهم
اليه اذ لا عموم حقيقة فى كل منهما والحمل على الشيوع بعيد
والتصريح به اولى (والخصوص فان الاسم) اى اسم الفاعل
عند تجرده عن اللام يفيد الشيوع) بين الافراد (وعند دخول
حرف التعريف عليه يتخصص) انما قال حرف التعريف ولم يقل
عند دخوله بالضمير الراجع الى اللام مع كونه اخصر
وعلى مقتضى الظاهر للتنبيه على ان اعتبار المشابهة لاسم الفاعل
عند دخوله عليه مبنى على اعتبار كون اللام حرف تعريف
ولو صورة المستلزم اعتبار كون المدخول عليه اسما ولو صورة
والا فالمدخول عليه ليس باسم فاعل فضلا عن المشابهة له
بل فعل فى المعنى والتحقيق على ما هو راى الجمهور كما سيجىء

انما لم يقل اولا حرف التعريف لعدم الحاجة الى هذا التنبيه
عند التجرد ثم ان فى اختيار اللام اشارة الى ان اختلاف الجارى فى
حرف التعريف انه الالف او اللام او كلاهما جار فى الموصول
ايضا كما صرح به الفاضل العصام وان المختار عنده مذهب
سيبويه كما فى حرف التعريف (نحو ضارب) فانه يحتمل زيدا وعمرا
وغيرهما (والضارب) فانه يختص بمعين سواء كان اللام حرف
التعريف او اسما موصولا فانه معرفة يجب ان يكون صلته معلومة
عند المخاطب (كذلك المضارع عند تجرده عن حرف الاستقبال
والحال) قدم الاول لاختصاصه به بخلاف الثانى فانه يوجد
فى الاسم ايضا ولان الاحتياج الى الاول اشد لعدم تبادر الاستقبال
عند التجرد عنهما بخلاف الحال فانه المتبادر فلا يشتد الحاجة
الى حرف الحال (يحتمل الحال والاستقبال) قدم الاول لان الاحتمال
اليه ارجح لتبادره بخلاف الثانى (نحو يضرب وعند دخولهما
اى دخول احدهما (عليه يختص بالاستقبال او الحال نحو سيضرب
وما يضرب ولمبادرة الفهم فيهما عند التجرد عن القرائن) حالية
او مقالية وهى حرف الاستقبال فى المضارع وامس فى الاسم
وحرف الحال والان وغدا فيهما (الى الحال) لاقتضاء مفهومهما
الوقوع (واما الثالث) وهو الشبه استعمالا (فلوقوع كل منهما
صفة لنكرة) بحسب الظاهر واما فى التحقيق فجزء اول منهما
نحو جاءنى رجل ضارب او يضرب) فانها فى الاول مركبة
وفى الثانى جملة فاطلاق الصفة عليهما مبنى على المسامحة لظهور
المراد او على التجوز باطلاق اسم الكل على الجزء (ولدخول
لام الابتداء عليهما نحو ان زيدا الضارب او ليضرب فهذه المشابهة

اى المشابهة لفظا ومعنى واستعمالا (تقتضى تطفل المضارع اى تبعيته (للاسم فيما) اى فى شئ (هو) اى الاسم (اصل فيه وهو) اى ذلك الشئ (الاعراب) والمراد به هنا استعداد الاخر للحركات العاملية وعدم الامتناع عنها لفظا اوتقديرا ويقابله البناء لا اثر العامل كما لايخفى كما يقتضى تطفل اسم الفاعل للمضارع فيما هو اصل فيه وهو العمل ولهذا اعتبر هذه المشابهة بينهما والقوم اعتبروا الشبه الثانى بينه وبين اسم الجنس ونظر المصنف ادق وبالقبول احق لانها لوكانت كما اعتبروا لم يكن مشابهة كل منهما تامة كما اعترفوا فى بيان وجه اشتراط احد الزمانين فى عمل اسم الفاعل حيث قالوا لو كان بمعنى الماضى لم يكن المشابهة لفظا ومعنى تامة بل سقطت قوتها وضعفت فى كلا الجانبين ولانه حينئذ لايظهر من هذا الشبه اثر فى اسم الجنس بخلاف اسم الفاعل والمقصود من هذا التشبيه الجمع بين الشيئين فى امر من غير قصد الى الحاق الناقص بالكامل فيجوز فى مثله التعاكس كما يظهر ذلك من تتبع كلامهم (فاعرابه ليس بالاصالة فاذا قلنا لن يضرب فلن اوجب كون آخر يضرب مفتوحا بواسطة المشابهة لاسم الفاعل ثم) اعلم اى بعد ما علمت مفهوم العامل وما يتعلق به ان (العامل) المراد به ما يعم الاصلى وما يلحق به لذكره فى الاقسام ولذا اعاده مظهرا اولانه يراد به فيما سبق المفهوم وهنا الافراد (على ضربين لفظى ومعنوى فاللفظى ما يكون للسان فيه حظ) ولايكون معنى يعرف بالقلب (وهو) اى اللفظى (على ضربين سماعى وقياسى فالسماعى) فى الاصطلاح (هو الذى يتوقف اعماله) بخصوصه

هذا هو الملائم للسياق والموافق لكلامه فى الامتحان فى بيان وجه اختصاص التنوين فى الاسم ومن عكس فقد عكس فافهم منه
اى الشارح الاول منه

على

على السماع) والمراد به اللغوى فلا دور ولايمكن ان يذكر فى عمله قاعدة كلية موضوعها غير محصور وليس المراد به ما يتبادر من ظاهره بحسب اللغة من سماعية صيغته اذ قد يكون ما صيغته سماعية قياسيا بذكر القاعدة الكلية فى عمله كالصفة المشبهة كما سيجئ وانما قدمه على القياسى عكس ما فى المصباح لسهولة ضبط افراده المقصود معرفتها ليجرى الاحكام عليها لقلتها وانحصارها بخلاف افراد القياسى فانها اكثر من ان تحصى ولان من اقسام القياسى ما يتوقف معرفته على معرفة بعض اقسامه وهو حرف الجر كالظرف المستقر وبعض اسماء الافعال والمضاف معنى والاسم التام بالاضافة ولان الفعل وشبهه ومعناه قد تحتاج فى العمل فى بعض المعمولات الى حرف الجر وهو من تمام العامل لا المعمول كما سيجئ فلابد من معرفته قبلها فان قيل ان حرف الجر يحتاج اليها دائما اذ لابد له من متعلق على ما سيجئ كما تحتاج اليه فلابد من معرفتها بما قبله قلت ان الفعل من حيث الماهية معلوم مما سبق ومن حيث الصيغة من الصرف الذى يتعلم عادة قبل النحو وكذا شبهه بخلاف حرف الجر فانه غير معلوم قبله اصلا ومعنى الفعل وان كان غير معلوم منهما الا انه اخر للاطراد واما تقديم سائر السماعى فللاطراد لحرف الجر (وهو) اى السماعى ايضا) اى كاللفظى (على نوعين عامل فى الاسم وعامل فى المضارع والعامل فى الاسم ايضا) اى كالسماعى (على قسمين عامل فى اسم واحد وعامل فى اسمين اعنى المبتداء والخبر فى الاصل) اى قبل دخول العامل (ويسميان بعد دخول العامل اسما وخبرا له) اى يسمى الاول اسما والثانى خبرا له (والعامل فى اسم واحد) قدمه لكون معموله واحدا

ولكونه اكثر استعمالا واوفر فائدة ولما مر من ان تقديم غيره
على القياسى للاطراد له (حروف تجره) اى اسما واحدا سماعا
ليناسب عملها اللفظى عملها المعنوى فى الاصلى وللحمل عليه
فى غيره (تسمى حروف الجر وحروف الاضافة) لوجودهما
فى مفهومها وهو ماوضع لافضاء الفعل اومعناه الى الاسم اوالمؤول به
اوحمل عليه (وهى عشرون الباء) هو (للالصاق) اى لافادة
لصوق امر الى مجروره وهو اما حقيقى نحو به داء وامسكت الحبل
بيدى او مجازى نحو مررت بزيد اى التصق مرورى بمكان يقرب
منه زيد ومنه القسم ولذا لا يذكر باء وهو يستلزم المصاحبة بلا عكس
فاذا قلت اشتريت الفرس بسرجه لا يلزم ان يكون السرج
ملصقا به حال الشراء ذكره فى الامتحان ولما كان الالصاق اصلا
وغالبا كما ذكره فيه ولذا اقتصر سيبويه عليه اكتفى به ولم يذكر
سائر معانيه ولان المقصود الاصلى بيان العامل لا بيان معانيه
قدمه لبساطته وكثرته فى الاستعمال وعدم خروجه عن كونه
حروف الجر ولذا يكسر دائما ليوافق عمله بخلاف اللام فانه يخرج عنه
ويكون للابتداء والامر ولذا لا يكسر فى المضمر الا فى ياء المتكلم
(ومن) هى (للابتداء) فى المكان بلا خلاف وفى الزمان ايضا عند
الكوفية كقوله تعالى من اول يوم قيل علامته صحة ايراد الى اوما
يفيد فائدتها فى مقابلتها نحو اعوذ بالله منه اى التجئ اليه منه
فيه انه لا يتمشى فى نحو من التفضيلية ذكره فى الامتحان واجاب عنه
بعض الكمل بان عدم التمشى ممنوع اذ مثل زيد افضل من عمرو
فى تقدير ترقى الفضل منه اليه واقول المنع مكابرة والتقدير المذكور
فاسد ولما كان هذا المعنى غالبا فيها حتى قال المحققون انه الاصل

وهو مادل على الحدث كالاسماء المتصلة بالفعل والظرف منه

اى على ماوضع فيتناول الزوائد ومثل رب ووجه الحمل سيجيء منه

قال ابن الكمال الكامل فالباء فيه للتعدية فيكون لتكميل متعلقه منه

والبواق راجعة اليه ذكره ابن كمال الكامل فى الاصول اكتفى بذكره
وقد عرفت ان المقصود بيان العامل لا استيفاء المعانى قدمها
ليناسب معناها فى الجملة (والى) هى (للانتهاء) فى المكان
نحو خرجت الى السوق والزمان نحو اتموا الصيام الى الليل
بلا خلاف وفى غيرهما نحو قلبى اليك اى منته ميله وشوقه اليك
لم يذكر كونها بمعنى مع كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى
اموالكم لان ذلك ممنوع بل الحق كونها على معناها بتضمين
معنى الضم كما ذكره فى الامتحان ولو سلم فلقلته قدمها على عن
لمقابلتها لمن ولم يذكر حتى معها مع كونها بمعناها لكثرة مجيئها بمعنى مع
ولانها لا تدخل الا على المظهر فلا يستحق التقديم على ماقدم عليها
(وعن) هى (للبعد) لم يذكر البصريون لها معنى سواه ذكره الدمامينى
فى شرح التسهيل (والمجاوزة) اى لتعدية شئ عن شئ الى شئ آخر
وهى انما تكون حقيقة بزوال الاول عن الثانى ووصوله الى الثالث
كرميت السهم عن القوس الى الصيد والاول عام لها ولما كان
بالوصول بلا زوال كاخذت عنه العلم او بالزوال وحده كاديت عنه
الدين كما ذكره فى الامتحان فذكرها بعده للاظهار وما ذكروا
من عمومها للاخيرين فانما هو بالتعميم لما هو بحسب التوهم
لا بحسب الحقيقة كما صرح به الفاضل العصام قدمها لمناسبتها
لمن اذ قد يجوز استعمالها فى محل واو بالاعتبارين نحو سقاه
عن الغيمة اى بعده عنها بالارواء ويجوز من بمعنى سقاه من جهة
الغيمة قال مولانا السرورى يقال خرجت عن البلد اذا اريد الرجوع
اليه ومن البلد اذا لم يرد (وعلى) هى (للاستعلاء) اى استعلاء
شئ على شئ حقيقة كزيد على السطح او مجازا كعليه دين كان

ولا يجوز استعمال من فى موضع لا يصلح الا لمعنى التعدية كما لا يجوز استعمال عن فى موضع لا يصلح الا لمعنى الابتداء منه

بالغين المعجمة العطش وحرارة الجوف منه

ثقله يحمل عليه قدمها على اللام مع كونها من البسائط لمنا سبتها
لعن فى انهما قد يكونان اسمين نحو من عن يمينى ومن عليه ومجيئها
بمعنى عن كقوله اذا رضيت علىّ بنو قشير اى عنى لعمر الله اعجبنى
رضاها (واللام) هى (للتعليل) اى لبيان علة شىء ذهنا
كضربت للتاديب اوخارجا كخرجت لمخافتك لم يذكر كونها
للعاقبة كقوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا ومثل لدوا للموت
وابنوا للخراب لان المحققين على انها للتعليل مجازا كما ذكره
فى الامتحان (والتخصيص) اى لبيان اختصاص شىء وارتباطه
للمجرور اما باعتبار الملكية نحو المال لزيد او التمليك نحو وهبت
لزيد او الاستحقاق نحو الجل للفرس او النسب نحو الابن لزيد
فليس معنى الاختصاص الحصر كما ظن فقيل الحمد لله
مشتمل على حصر الحمد فيه تعالى بناء على لام الاختصاص كما ذكر
الفاضل العصام بل الحصر مبنى على تعريف المسند اليه فانه يفيد
اختصاصه بالمسند كما فى التوكل على الله فيلزم عليه اما التزام
التكرار او بيان الفرق وفى تخصيص هذين المعنيين بالذكر
تنبيه على انهما الاصل والغالب فيها قدمها على فى لبساطتها
(وفى) هى (للظرف) اى لظرفية مدخولها حقيقة كالماء فى الكوز
اومجازا كالنجاة فى الصدق ومنه قوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع
النخل فان التحقيق انها للظرفية فيه على ضرب من الاستعارة
لتمكن المصلوب فى الجذع تمكن المظروف فى الظرف وقيل انها
فيه بمعنى على قال بعض الكمل اعلم ان كل موضع فيه معنى الاشتمال
والاستعلاء يصلح لفى وعلى منه قوله تعالى حتى اذا كنتم
فى الفلك وقوله تعالى فاذا استويت انت ومن معك على الفلك

قدمها

اى من جانب يمينى منه
اى من دونه منه

قدمها على الكاف مع بساطته لانه لايدخل على المضمر الا على قلة
فى المرفوع نحو ما انا كانت ويكون اسما بمعنى المثل ولذا لم يكسر ابدا
بخلاف فى (والكاف) هى (للتشبيه) نحو زيد كالاسد قدمه على
حتى لبساطته ولان حتى لايدخل على المضمر اصلا (وحتى) هو
للغاية) نحو اكلت السمكة حتى راسها ونحو نمت البارحة
حتى الصباح ولكونه عاملا اصليا قدمه على رب (ورب) هو
للتقليل) اى لانشائه نحو رب رجل كريم لقيته ويستعمل غالبا
للتكثير كما فى مقام المدح والذم نحو رب تال يلعنه القرآن قدمه
على واو القسم وتائه لان الواو بدل من الباء والتاء من الواو
ولوجوب انحطاط رتبة الفرع عن رتبة الاصل اختص الواو
بالظاهر والتاء بلفظة الله ولذا لم يكسر ابدا (وواو القسم وتاؤه
ولم يذكر باءه لما عرفت من ان مقصوده بيان العامل لا المعنى
وانه داخل فى الالصاق قدمهما على حاشا لانه قد يخرج عن الجرية
بخلافهما (وحاشا) هو (للاستثناء) اى لاستثناء ما بعده عما قبله
ومعناه تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم
عمرا حاشا زيد اى هو منزه عن ضرب عمرو وهو فعل فى الاقل
كما يشير قدمه على مذ ومنذ لانه وان شاركهما فى خروج
عن الجارية لكنه لايخرج عن العاملية بخلافهما (ومذ
قدمه مع انهم قالوا ان اصله منذ بدليل تصغيره بعد التسمية به
على منيذ وجمعه على امناذ لخفته ولانه لغة عامة العرب بخلاف
منذ فانه مختص بالحجازيين على ما صرح به الفاضل العصام على
ان قولهم المذكور غير موثوق به لما قال صاحب المغنى انه غير منقول
عن العرب (ومنذ) هما (للابتداء) اى لابتداء زمان الفعل

كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن اسنان مثل البرد الذائب للطافتها والقرينة دخول حرف الجر منه

اى غير معتد به ولا معتبر منه

حال كونهما (في الزمان الماضي) يعني انه اذا اريد بما بعدهما الزمان الماضي فمعناهما ان مبداء زمان الفعل مثبتا او منفيا هو ذلك الزمان الماضي لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد او ما رايته مذ سنة كذا ولم تكن في تلك السنة يكون المعنى مبداء مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى الان واما اذا اريد بما بعدهما الزمان الحاضر ولو باعتبار البعض بان مضى البعض فمعناهما ظرفية لفعلهما مع التساوي كما اذا قلت ما رايته مذ شهرنا او يومنا وكنت في ذلك الشهر او اليوم يكون المعنى جميع زمان عدم رؤيتي هو هذا الشهر او اليوم الحاضران لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فلا يصح اعتبارهما مبداء له (وقد يكونان اسمين بمعنى اول المدة او جميعها فيكون كل منهما مبتداء وما بعدهما خبرا فهذا البيان استطرادي قدمهما على خلا وعدا لان خروجهما عن الجارية اقل بخلاف خلا وعدا (وخلا) قدمه لتقدم الخاء (وعدا هما (للاستثناء ويكونان فعلين وهو الاكثر) يجيء التفصيل في بحث المستثنى قدمهما على لولا لان كونها حرف جر مختلف فيه مع قلتها في الاستعمال (ولولا) هي (لامتناع شيء لوجود غيره) فانها يجر بها (اذا اتصل بها ضمير) كما ورد في بعض اللغات نحو لولاك لهلك عمرو فسيبويه تصرف في العامل لئلا يلزم التاويل في الفاظ كثيرة فجعل لولا حرف جر يعني نزل منزلته لانه في المال واقع موقع لام التعليل فان المعنى لم يهلك عمرو لوجودك والاخفش تصرف في الضمير لان الاشكال جاء من قبله فهو احق بالتاويل فجعله مستعارا للمرفوع كما في قولهم ما انا كانت والاكثر لولا انت بانفصال الضمير لكونه مبتداء حذف خبره وجوبا ولكثرتها بالنسبة الى كي قدمها

وهي لولاك لولاكما لولاكم الى آخره

علبه

عليه لان كونها حرف جر وان كان مشروطا باتصال الضمير بها لكن للضمير الفاظ كثيرة بخلاف ما الاستفهامية (وكي) فانه يجر به اذا دخل على ما الاستفهامية) هو (للتعليل) نحو كيمه فعلت اي لاي غرض فعلت ويدل على كونه حرف جر حذف الف ما كما في لم وعم قال الدماميني في شرح التسهيل ان فيه ثلاثة اقوال احدها انه حرف نصب دائما وهو قول الكوفيين والثاني انه جر دائما وهو قول الاخفش والثالث انه يكون حرف جر تارة وناصبا للفعل تارة وهو قول اكثر البصريين (ولعل) هو (للترجي) فانه يجر به في لغة عقيل) ولذا اخره بضم العين مصغرا ذكره الدماميني كقوله فقلت ادع اخرى وارفع الصوت مرة لعل ابي المغوار منك قريب ولابد) اي لافراق حاصل (لهذه الحروف) اي لحروف الجر من متعلق) بفتح اللام ولو محذوفا والظاهر لابدا لظهور تعلق الجار به وكونه شبه مضاف قال الرضي يجب صرف مثله عن الظاهر بجعل الظرف مستقرا متعلقا بمحذوف وكل مصدر يتعدى بحرف من الحروف الجارة يجوز جعل هذا الجار مع مجروره خبرا عن ذلك المصدر لان فيه معنى المصدر لتضمنه ضميره كما في قوله تعالى لا تثريب عليكم اي حاصل عليكم وحكى ابو علي عن البغداديين جواز تعلق الظرف بالمنفي المبني وفيه نظر لوجوب اعراب المشابه بالمضاف بلا خلاف وذهب ابن مالك الى ان مثل هذا معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف هذا كلامه ملخصا هو (فعل او شبهه وهو ما دل على الحدث من الاسماء المتصلة بالفعل (او معناه والمراد به ما سيذكره من ان كل لفظ يفهم منه معنى فعل كاسماء الافعال والظرف وسيجيء تحقيقه (الا الزائد) بالجر او النصب استثناء

وهو يد هنا منه

وقال الفاضل عن بعض البغداديين منه

من هذه الحروف لمنها (نحو كفى بالله) مثال للفاعل وبحسبك درهم) مثال للمبتداء (و) الا (رب وحاشا وخلا وعدا ولولا ولعل) فان لها بدا من المتعلق (فانها) اى هذه المستثنيات (لا تتعلق) اصلا (بشئ) من الفعل وشبهه ومعناه اى لا توصل فى ذلك الشئ الى مايليها بل يتعدى ذلك الشئ بنفسه اليه ففائدة الزائد اما التاكيد او تحسين اللفظ او غير ذلك وفائدة رب التقليل او التكثير لا تعدية العامل وحمل الزائد فى العمل على غيره مما هو للافضاء للاشتراك فى الصورة والحرفية وتصور معانيها فيها بضرب من التاويل ورب اما على الزائد للاشتراك فى عدم الافضاء اوعلى غيره للاشتراك فى افادة المعنى اوعلى من الاستغراقية للاشتراك فى افادة التاكيد ذهب الى هذا الرمانى وابن طاهر وتبعهما المصنف وذهب الجمهور الى انها معدية لعاملها كسائر الحروف الجارة ورد بانه ان ارادوا به العامل المذكور فهو متعد بنفسه وايضا قد يستوفى معموله كما فى رب رجل صالح لقيته فلا حاجة الى التعدية وان ارادوا به المحذوف وهو حصل اومثله كما صرح به جماعة منهم فهو تقدير مايستغنى عنه معنى الكلام ولم يلفظ به قط وايضا لو كان كما ذكروا لم يجز العطف على محل مجرورها رفعا ونصبا وقد جاز فى الفصيح كما يقال رب رجل صالح واخاه اكرمتهما اوواخوه اكرمتهما ولا يجوز بزيد واخاه مررت اوواخوه مررت بهما (فمجرور الزائد ورب باق على ماكان عليه قبل دخولهما) من كونه فاعلا اومبتداء كما مر اوخبرا كما زيد بقائم اومفعولا كقوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة ومثل رب رجل صالح لقيته اولقيت فمجرورها مفعول

معانيه فيه

فى الثانى ومبتداء فى الاول اومفعول كما فى مثل زيدا ضربته لكن يقدر الناصب بعد المجرور لان لرب صدر الكلام (ومجرور حروف الاستثناء) وهى حاشا وخلا وعدا (كالمستثنى بالا على ماسيجئ) فى بحث المستثنى فى وجوب النصب ولو محلا فى كلام موجب تام وفى جواز النصب واختيار البدل ولو محلا فى كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور وغير ذلك مما يذكر فى بحثه ذهب بعض النحاة الى انها غير متعلقة بشئ كرب وتبعه المصنف واستصوبه ابن هشام وقال لانها لا توصل معناه الى الاسم بل تزيله كالا فحملت على الزائد فى العمل للاشتراك فى عدم التعدية وقال الدمامينى كون معنى التعدية ماذكره ممنوع بل معناها جعل مجرورها مفعولا به ولا يلزم اثبات ذلك المعنى للمجرور بل ايصاله اليه على الوجه الذى يقتضيه الحرف وهو هنا يفيد انتفاءه عنه واقول المنع مكابرة والا ينتقض تعريف حرف الجر منعا باداة الاستثناء لوجود التعدية والافضاء على هذا المعنى فيها وذهب بعضهم الى انها متعلقة بشئ كسائر حروف الجر (ومجرور لولا ولعل مبتداء) مرفوع المحل (ومابعده) لفظا كما فى الثانى او تقديرا كما فى الاول (خبره) فهما غير متعلقين بشئ ومحمولان فى العمل اما على الزائد او على غيره لما سبق (نحو لولاك) موجود لهلك زيد ولعل زيد قائم) كما سبق (ومجرور ماعدا هذه السبعة منصوب المحل على انه مفعول فيه لمتعلقه) اى ماعدا هذه (ان كان الجار فى اوما) كان (بمعناه) كالباء (نحو صليت فى المسجد او بالمسجد) هذا على راى ابن الحاجب واما على راى الجمهور فمفعول به غير صريح اذ المفعول فيه عندهم مشروط بتقدير فى

من قبيل الاضمار على شريطة التفسير سعد

لان مابعد لولا غير خبر بل خبره مقدر وهو موجود فهو بعده تقديرا سعد

من الاشتراك فى عدم التعدية ومن افادة المعنى سعد

او) على انه (مفعول له) لمتعلقه (ان كان الجار لاما او ما بمعناه
ككيه (نحو ضربت زيدا للتاديب وكيه عصيت) وهذا
كالمفعول فيه فى الاختلاف (او) على انه (مفعول به غير صريح
ان كان الجار ماعداهما نحو مررت بزيد وقد يسند المتعلق
الى الجار والمجرور) اى يسند المتعلق الى المجرور بواسطة حرف
الجر ففى العبارة مسامحة اذ الجار آلة ووسيلة فى افضاء معنى
المتعلق الى المجرور فيكون من جملة المتعلق الذى هو العامل
فكيف يكون من جملة المسند اليه الذى هو من قبيل المعمول
كما حققه فى الامتحان (فيكون) اى مجموع الجار والمجرور على ماهو
المناسب للسياق فعلى هذا يكون فى قوله (مرفوع المحل) تسامح
او تجوز بتسمية الكل باسم الجزء او الضمير راجع الى المجرور فقط
لقربه فحينئذ لا تسامح ولا تجوز فيه (على انه نائب الفاعل نحو مر
بزيد و يجوز تقديم ماعداهذا) اى ما يكون نائب الفاعل من الجار
والمجرور (على متعلقه نحو بزيد مررت) لانه معمول ضعيف يعمل
فيه العامل اينما وجد ولانه من قبيل الظرف وهو كالجمع له
فيدخل فيما لا يدخله الاجانب واما نائب الفاعل فكالفاعل
كما يجى فى بحث المرفوع وقال العلامة التفتازانى فى شرح مختصر
عز الدين ظاهر كلام صاحب الكشاف ان النائب اذا كان جارا
او مجرورا يجوز تقديمه على عامله فيقال زيد به ممرور لانه ذكر
فى قوله تعالى اولئك كان عنه مسؤلا ان عنه فاعل مسؤلا قدم
عليه (وقد يحذف المتعلق فان كان) المتعلق (المحذوف فعلا
اصطلاحيا فاكتفى به عما يشابهه او المراد به الدال على الحدث
فيعمهما (عاما) لكل الموجودات كالكائن والحاصل والموجود

والمستقر

يعنى ابن الحاجب والجمهور

وتمام التحقيق مذكور فى حاشيتنا له رزقك الله تعالى بعطا لعتهما

والمستقر (متضمنا فى الجار والمجرور) اى مفهوما معناه منهما عرفا
يسميان اى الجار والمجرور فى الاصطلاح (ظرفا مستقرا) فيه لاستقرار
معنى العامل وعمله واعرابه وضميره فيهما اما لفظا و
واما البواقى فبانتقال كل منها منه اليهما لقيامهما مقامه فقد يقع
ركنا وقد لا (نحو زيد فى الدار) اى حصل او حاصل (وان لم يكن كذلك
اى ان لم يكن المحذوف عاما متضمنا فيهما (او لم يحذف متعلقه
اى الجار ولو عاما (يسميان ظرفا لغوا) اى فضلة مستغنى عنه
ابدا فى الكلام لعدم انفهام معنى العامل منهما وعدم انتقال شئ
من الامور الثلاثة منه اليهما ولا لهما اعراب فى انفسهما
واما الاعراب المحلى فللمجرور فقط لما سبق (نحو زيد فى الدار
اى اكل) او آكل بقرينة حالية او مقالية وما حذف بها فكالمذكور
والظرف مع المذكور يكون فضلة ولغوا بلا شبهة فكذا مع
الخاص المحذوف بها هذا مسلك الجمهور وقيل انه مع الخاص
المحذوف بها يكون مستقرا (ومررت بزيد) ووجد زيد فى الدار
وقد يحذف الجار وهو) اى حذف الجار (على نوعين قياسى
اى مضبوط بضابط كلى بحيث اذا وجد فى جزئى من الجزئيات
لم يحتج الى السماع فيه بخصوصه (وسماعى) اى غير مضبوط
بضابط كلى بل يحتاج الى السماع فى كل جزء بخصوصه
فالقياسى يجى فى ثلاثة مواضع) الموضع (الاول المفعول فيه فان
حذف فى) لا ما بمعناه اذ لا يقدر الا الشايع لتبادره وجوز
الفاضل العصام تقديره ايضا (منه قياس) اى قياسى
ان كان) المفعول فيه (ظرف زمان مبهما كان او محدودا) اذ الاول
جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه به بلا واسطة كالمصدر واما

بان لم يفهم معنى العامل منهما عرفا بل احتاج انفهامه منهما الى قرينة

اى اكل زيد فى الدار

انتصابه بشبهه اومعناه وان لم يكن ذلك جزء من مفهومهما
فبالحمل عليه والثانى محمول على الاول لاشتراكهما فى الزمانية
نحو سرت حينا) اوزمانا (وصمت شهرا) اويوما الاول للاول
والثانى للثانى (او) كان (ظرف مكان مبهما) للحمل على الزمان
المبهم لاشتراكهما فى صفة الابهام (وهو ما ثبت له اسم
بسبب امر غير داخل فى مسماه) بل خارج عنه فيه ومبهم فى ذاته
يتعين الاسم بذلك الخارج ومنهم من فسره بالنكرة ورد بانه
غير مانع لدخول نحو بيت ومسجد فيه مع انه من المحدود وقيل
غير جامع ايضا لخروج نحو خلفك عنه ورد بان الجهات الست
مثل غير ومثل فى عدم التعريف بالاضافة ومنهم من فسره بما لم
يعتبر له حد ونهاية ويخرج عنه المقادير الممسوحة مع انها مما يحذف
منه فى ويجب ان يستثنى منه مثل جانب ولذا لم يسلك المصنف
مسلكهم واختار ما هو المرضى عند ابن الحاجب على ما ذكره الفاضل
العصام ولقد اصاب فى استثناء ما استثنى وابن الحاجب سكت
عنه مع انه لابد منه كما ذكره الرضى (كالجهات الست وهى امام وقدام
وخلف ويمين ويسار وشمال وفوق وتحت) كجلست امامه
فان تسمية المكان اماما مثلا بوقوعه ازاء وجه الانسان اوغيره
واذا حول وجهه الى جانب آخر زال عنه اسم الامام والوجه
غير داخل فى ذلك المكان وقس عليه غيره (وكعند) نحو جلست
عندك فان تسمية المكان بعند بوقوعه حول المخاطب اوما فى حمايته
كداره ونحوها لكنه اعاد الجار ليتبين العطف على الجهات ولا يتوهم
العطف على امام فانه ليس بصحيح اذ يلزم حينئذ كونه
من الجهات الست وليس كذلك (ولدى) بمعنى عند الا انه مختص

بالحضرة

وهو جزء من الحين منه

اى عدد [illegible] اواسم ج [illegible]

وما ذكره فى الكافية فليس بمرضى عنده ولذا اسنده الى غيره حيث قال فسر وانما ذكره فيها لكونه اقرب الى فهم المبتدى ذكره الفاضل العصام منه فى شرح الكافية منه

بالحضرة عطف عليه وكذا غيره (ووسط بسكون السين) بمعنى
بين قال فى مختار الصحاح كل موضع يصلح فيه بين فهو وسط
بالسكون تقول جلست وسط القوم كما تقول بين القوم (وبين
وازاء وحذاء وتلقاء) والثلاثة الاخيرة بمعنى الجهة وتطبيقها
بالممثل ظاهر (وكالمقادير الممسوحة) اى المعلومة بالمساحة
اعاد الجار اشارة الى انها نوع آخر من المبهم حتى ظن البعض انها
خارجة عنه حيث قال ان كان مبهما اومحدودا (نحو فرسخ) فانه
مقدار من المسافة يعرف بالمساحة باثنى عشر الف خطوة وهى
امر غير داخل فيه (وميل) فانه ايضا مقدار من المسافة يعرف
بالمساحة باربعة آلاف خطوة فهو ثلث الفرسخ (وبريد) وهو
ايضا مقدار من المسافة انما يطلق عليه البريد باعتبار كونه
مقدرا باثنى عشر ميلا (الاجانبا) يعنى يحذف فى قياسا من المكان
المبهم الاجانبا (وجهة ووجها) كلها بمعنى (ووسطا بفتح السين
وهو محدود على التفسير الثانى لانه اسم لمعين مما بين طرفى الشئ
ومبهم على تفسير المصنف لكنه مخرج عن حكمه (وخارج الدار
وداخل الدار وجوف البيت و) الا (كل اسم مكان) هو فى العرف
ظرف مشتق بزيادة الميم فى اوله (لايكون) ملتبسا (بمعنى
الاستقرار) بان لا يكون مشتقا من حدث بمعنى الاستقرار
والكون فى مكان مع القرار ولو فى الجملة (نحو المقتل والمضرب
فان كلا من القتل والضرب اللذين اشتق منهما المقتل والمضرب
عرض غير قار الذات فلا يظهر كونهما ظرفا لمضمونهما فضلا
عن كونهما لعاملهما اذ معنى الظرفية كون الشئ مستقرا الاخر
فلا بد من فى للتنصيص على الظرفية (وكذا) اى كما يستثنى

اى القتل والضرب منه
اى مستقرا فيه منه

كل اسم مكان ان لم يكن بمعنى الاستقرار يستثنى ايضا (ان كان بمعناه) اى الاستقرار (ولم يكن متعلقه بمعناه نحو مقام ومكان فانه وان ظهر كونهما ظرفا لمضمونهما لكن لم يظهر كونهما ظرفا لعاملهما مع انه المقصود لعدم كونه بمعنى الاستقرار فلابد من فى للتنصيص على ظرفيتهما له (فان هذه المستثنيات لايجوز حذف فى منها) مع كون كل منها مبهما اما مثل جانب فلانه مما ثبت له اسم بسبب الاضافة الى شئ خارج عن المسمى واما اسم المكان فلانه انما ثبت مثل هذا الاسم للمكان بسبب اعتبار الحدث الواقع فيه الخارج عنه وذلك معلوم بالاستقراء وقد عرفت سره فى اسم المكان ولعل سره فى مثل جانب انه كمثل خارج ليس باصل فى الظرفية بل ظرفيته انما حصلت بالاضافة الى المحدود ويرشدك اليه قوله جانب الدار ويؤيده قول بعض الكمل ويستثنى عن حكم المبهم ما اضيف الى محدود كجانب المصر وخارج الدار وجوف البيت وكذا وجه الدار وجهة الباب هذا كلامه فيكون فى حكم المحدود ولو سلم ان الاضافة الى المحدود ليست بلازمة فى مثل الجانب كما يدل عليه ذكره بلا اضافة بخلاف مثل الخارج فالسر فيه انه ليس باصل فى الظرفية بل يستعمل كثيرا فى غيرها فلابد من فى للتنصيص على الظرفية (لا يقال اكلت جانب الدار) وجهة البيت ووجه الخان ووسط الدكان بالفتح كما نص عليه سيبويه او مضرب زيدا ومقامه (بل) يقال اكلت (فى جانب الدار) او فى مضرب زيد او فى مقامه واما ان كان عامل القسم الاخير وهو ما يكون بمعنى الاستقرار من اسم المكان (بمعنى الاستقرار كما كان نفسه بمعناه سواء كان مشتقا من الحدث الواقع فيه اولا

اى عدم حذف فى منها

يجوز حذف فى منه) لانه لكونه متضمنا لمصدر بمعناه يشعر بكونه ظرفا للحدث بمعناه فلا حاجة الى ذكر فى (نحو قمت مقامه وقعدت مكانه) الاول للاول والثانى للثانى (وان كان ظرف مكان محدودا وهو ما ثبت له اسم بسبب امر داخل فى مسماه) غير خارج عنه (نحو دار) وبيت وبلد فانها اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء داخلة فيها كالدار فى البلد والبيت فى الدار والجدار والسقف فى البيت (فلا يجوز حذف فى) منه اذ لا يحمل على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة ولا على المحدود لعدم اصالته (فلا يقال صليت دارا بل) يقال صليت (فى دار الا ما) اى من مكان محدود وقع (بعد دخل ونزل وسكن) فانه يجوز حذف فى منه على الحذف والايصال بطريق التوسع لكثرة استعمالها او لكمال مشابهة ما بعدها بالمفعول به لشدة اقتضائها اياه حتى ظن الجرمى انه مفعول به وليس كذلك لمجئ استعماله بفى على ان مصدرها على فعول وهو فى الاغلب مصدر اللازم كالخروج وما قيل ان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ومعنى الدخول مثلا لا يتم الا بنحو الدار فجوابه منع ان تمامه بالمحدود بل انما يتم عقلا بمدخل ما كما يتم جلست بمجلس ما عقلا ولا يعد بذلك متعديا عرفا (نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت البلد و) الموضع (الثانى المفعول له) فانه يحذف منه اللام قياسا (اذا كان فعلا) اى حدثا لا عينا كجئتك للسمن (لفاعل الفعل المعلل) به اى اتحدا فاعلهما (ومقارنا له) اى للفعل المعلل (فى الوجود) بان يتحد زمان وجودهما كما فى مثال المتن او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الاخر كقعدت عن الحرب جبنا ثم ان المراد

اى القيام المفهوم من قمت والقعود المفهوم من قعدت

بكسر الميم وسكون الراء

فان زمان القعود بعض من زمان الجبن

بالوجود اعم مما فى الواقع اوفى قصد الفاعل فلا يرد ان مثل شهدت الحرب ابقاعا للصلح صحيح وان لم يوقعه لشهد فالمقارنة ابست مما لابد منه لوجودها فى قصده وجه الاشتراط حصول المشابهة للمصدر بسببها فيتعلق العامل به بلا واسطة تعلق المصدر (نحو ضربت زيدا تاديبا له) اى ابقاعا للادب عليه فان زمان وجود الضرب والتاديب واحد لكن التاديب يحصل بالضرب ويترتب عليه ذاتا فيل التاديب عين الضرب فكيف يحصل به واجاب عنه الفاضل العصام بان هذا ممنوع بل هو احداث الادب ومايليق بالشخص والضرب سبب ووسيلة له كالشتم والنصيحة وغيرذلك (بخلاف اكرمتك لاكرامك) لعدم الاتحاد فى الفاعل (وجئتك اليوم لوعدى) بذلك (امس لعدم المقارنة فى الوجود (وفى هذين الموضعين) اى المفعول فيه والمفعول له المذكورين (اذا حذف الجار ينتصب المجرور ان لم يكن نائب الفاعل ويرفع ان كان نائبه) يعنى لايبقى مجرور لاقياسا ولاشذوذا (بالاتفاق) ثم ان الرفع على تقدير النيابة وقوعى فى الاول وفرضى فى الثانى لما تقرر عندهم انه لاينوب مناب الفاعل (والثالث) من المواضع الثلاثة (ان) بالسكون وان) بالتشديد وفتح الهمزة فيهما (فالجار يحذف منهما قياسا لتخفيف الثقل الحاصل بالطول لكونهما مع الجملة التى بعدهما فى تقدير الاسم (نحو قوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى اى لان جاءه الاعمى (و) قوله تعالى (وان المساجد لله فلا تدعوا اى لان المساجد لله (والسماعى فيما عدا هذه الثلاثة مما سمع من العرب فيحفظ ولا يقاس عليه ثم) اى بعد بيان مواضع

اى بالشروط المذكورة منه

حذف

حذف الجار (القياس بعد الحذف) قياسيا اوسماعيا (فى غير الاولين) من السماعى والثالث من القياسى اذ فى الاولين لايبقى مجرورا اصلا بالاتفاق كما مر (ان توصل متعلقه الى المجرور فان (تظهر الاعراب المحلى) فيه لزوال كونه مدخول الجار وهو المانع من الوصول والظهور وان لم يظهر فى الثالث لمانع آخر منه ثم ان كون القياس فيه ذلك ماذهب اليه سيبويه لانه الغالب فى حذف الجار فينبغى ان يحمل عليه ماأُبهِم حاله وذهب الخليل والكسائى فيه الى ان القياس بعده الابقاء على ماكان من الجر لان ما ابهم حاله ينبغى ان يبقى على ماكان بالاستصحاب وان كان الابقاء فيما ظهر فيه شاذا قليلا وقس عليه مالم يظهر فيه لمانع آخر من بعض السماعى (وهو النصب على المفعولية والرفع على النائبية ويسمى) اى ماذكر من حذف الجار وايصال متعلقه الى المجرور واظهار الاعراب المحلى فيه حذفا وايصالا) وجه التسمية ظاهر مثال النصب من السماعى نحو قوله تعالى واختار موسى قومه اى من قومه و) مثال الرفع منه نحو قولهم مال مشترك وظرف مستقر اى مشترك فيه ومستقر فيه حذف الجار ورفع المجرور وانيب مناب الفاعل واستتر ومثال النصب من الثالث القياسى مر ومثال الرفع منه نحو أُعجِبَ ان ضربت اوانك ضارب (وقد يبقى) المجرور بعد حذف الجار بلا عوض مجرورا على الشذوذ) وان كان الكثير الموافق للقياس النصب اوالرفع وهذا مختص عند البصريين بلفظة الله قسما والكوفيون قاسوا عليها سائر المقسم به ومن اراد التحقيق والتفصيل فليرجع الى شرح التسهيل (نحو الله) بالجر (لافعلن اى والله ولا يجوز

على صيغة المجهول منه

تعلق الجارين) ملفوظين اومحذوفين حال كونهماملتبسين (بمعنى
واحد بدون العطف) والابدال اذ بالتبعية يحصل نوع مغايرة
هذامن قبيل اكلت من ثمره من تفاحه ولوقال بلا تبعية لكان
اشمل واولى (بفعل واحد) اصطلاحى بقرينة المثال فاكتفى به
عن شبهه ومعناه اوالمراد به الدال على الحدث فيعمهما لان
مبنى العمل على الاقتضاء واذ تعلق احدهما به اشتغل بالعمل
فى مجروره عن غيره وقضى حاجته ولم يبق له اقتضاء لمثله حتى
يعمل فيه بخلاف ما اذا لم يكونا بمعنى واحد لان احدهما لا يغنى
عن الاخر حينئذ (فلا يقال مررت بزيد بعمرو) بل يقال وبعمرو
ولوجعل بدلا لكان بدل الغلط وهو لا يوجد فى كلام الفصحاء
بخلاف نحو مررت بزيد باخيك ونحو نظرت الى الفلك الى قره
ولا يقال ضربت يوم الجمعة يوم السبت) بل يقال ويوم السبت
ولا يصح البدل لما مر الاول مثال لكون الجارين ملفوظين
ومدخولهما مفعولا به غير صريح والثانى لكونهما محذوفين
ومدخولهما مفعولا فيه على عكس ما ياتى من المثالين قيل لانه
يلزم فى الاول لصوق مرور واحد فى حالة واحدة بشيئين
وفى الثانى وجود ضرب واحد فى حالة واحدة فى زمانين وهما
ممتنعان وفيه انه ان اريد بالواحد المرة فهو لبس بمدلول الفعل
وان اريد به الجنس الذى هو مدلوله فلا امتناع كما لا يخفى
بخلاف ضربت يوم الجمعة امام المسجد واكلت من ثمره من تفاحه
فان الجارين فى كل منهما وان كانا بمعنى واحد الا انهما لم يتعلقا
بفعل واحد بل الاول بالمطلق والثانى بالمقيد بالوقوع فى
مدخول الاول فى الاول وبكونه مبدء اوناشئا من الاول فى الثانى

فكان

اى كلام المص وهو قوله بمعنى واحد بدون العطف

فان الاول بدل الكل والثانى بدل الاشتمال

فكان الاول متعلقا بفعل عام والثانى بخاص فلا اتحاد
لمتعلقهما بخلاف المثالين الاولين فان الثانى فيهما لو تعلق
لتعلق بالمطلق كالاول فيتحد متعلقهما وذا لا يجوز
لما مر هكذا استفيد من كلام صاحب الكشاف والبيضاوى
والعلامة التفتازانى ومن تبعهم فى تفسير قوله تعالى كلما
رزقوا منها من ثمرة الاية وقول الشارح الاول ان الجوار لعدم
اتحاد معنى الجارين لان معنى الاول فى الاول ظرفية الزمان ومعنى
الثانى ظرفية المكان ومعنى الاول فى الثانى عام وهو ابتداء الثمر
ومعنى الثانى خاص وهو ابتداء التفاح مع عدم موافقته لكلام
هؤلاء الفحول العظام قاصر عن افادة هذا المرام فى هذا المقام
لان المفهوم من هذا الكلام كفاية مجرد المغايرة على تقدير
التمام مع انه لا يكفى لانه لا يجوز اكلت من تفاحه من ثمره مع وجود
المغايرة المذكورة اذ لا يمكن التخصيص بالثانى بعد التخصيص
بالاول بخلاف العكس ولان معنى الحرف لا يصلح للعموم والخصوص
ولم يسمع التوصيف بهما من غير هذا القائل بل هو وسيلة لتقييد
معنى العامل بمدخوله وتخصيصه به كما حققنا (والعامل فى اسمين
يعنى المبتداء والخبر فى الاصل (على قسمين ايضا) اى كالعامل
فى اسم (قسم) منهما (منصوبه قبل مرفوعه وقسم على العكس
اى مرفوعه قبل منصوبه (القسم الاول ثمانية احرف) ولقد
احسن فى اختيار القلة (ستة منها تسمى حروفا) والاحسن
الانسب الاحرف لكنه اريد التنبيه على ان لهذا ايضا وجها
باعتبار ان لهذه الحروف مفهوما كليا وهو ماشابه الفعل وعمل
عمله الفرعى وله افراد ذهنية كثيرة تلاحظ معه اجمالا او باعتبار

انها اذا لوحظت مع فروعها تبلغ الكثرة (مشبهة) لفظا (بالفعل
الماضى (لكونها على ثلاثة احرف فصاعدا) اى لكونها
منقسمة الى الثلاثى كان وان وليت والرباعى كلعل وكان
والخماسى كلكن (ولفتح اواخرها) اى لبنائها على الفتح (و
معنى واستعمالا بالفعل مطلقا (لوجود معنى الفعل) وهو
الحدث (فى كل منها) مثل التاكيد والتشبيه والاستدراك والتمنى
والترجى ولملازمتها الاسماء وبالمتعدى خاصة فى دخولها
على الاسمين ولذا عملت عمله الا انه قدم منصوبها على مرفوعها
وهو عمل فرعى له تنبيها على فرعيتها له فى العمل وزيفه الرضى
بانه مشترك بينها وبين ما ولا المشبهتين بليس مع انه لم يعمل به
فيهما والجواب انه لما شابه لا لنفى الجنس لان فى التاكيد
وملازمة الاسماء جعل مساويا لها فى العمل لعدم عملها الفرعى
وايضا لما شابه بواسطتها للفعل عمل عمله الفرعى مثلها فلو عمل به فيهما
لالتبس بها لا المشبهة بليس ولم يعكس لان المناسب ان يعتبر عمل
الاولى اولا لكثرتها وقلة الثانية ولكون ما يشبه به الثانية ناقصا
غير متصرف على انه يلزم حينئذ مزية الفرع اعنى لا على الاصل
اعنى ان وحمل ما عليها هكذا استفيد من حاشية انوار التنزيل
للفاضل العصام وقال الرضى الوجه هو ان اقوى عمل الفعل
نصب المفعول اولا ثم رفع الفاعل ثانيا لانه عمل على خلاف مقتضاه
وذا غاية فى العمل فاعطى ذلك لها تنبيها على كمال مشابهتها له
وقال الفاضل العصام فى حاشية انوار التنزيل انه لما ثبت لها
شبه بالمتعدى اقتبست اولا ما هو من خواصه من عمل النصب
وثانيا ما هو مشترك بين جميع الافعال من عمل الرفع (ان وان

قال الفاضل العصام بزيفه
انه لم يخبر عنها الا بالسنة
منه

ناظر الى قوله واستعمالا منه
وبافعال القلوب خاصة
فى تعلقها نسبة بين اسمين
قاله الفاضل العصام
فى حاشية انوار التنزيل
فافهم منه

او لنوع

فعل

هما

هما (للتحقيق) اى لتقرير مضمون الجملة بلا تغير فى الاول وبه
فى الثانى كما سيجئ (وكان) هو حرف براسه على الصحيح حملا
على اخواته ولان الاصل عدم التركيب هو (للتشبيه) اى لانشاء
تشبيه اسمه بخبره جامدا كان الخبر نحو كان زيدا الاسد او مشتقا
نحو كانك قائم او تقوم وقال الزجاج اذا كان مشتقا كان للشك
لان الخبر حينئذ عبارة عن الاسم ولا يجوز تشبيه الشئ بنفسه
اجيب بان التقدير كانك شخص قائم او يقوم فلما حذف الموصوف
غير الغيبة الى الخطاب والاتحاد انما كان بعد التشبيه ادعاء
وقال الفاضل العصام دليل الزجاج قوى والجواب ضعيف
لان الشخص القائم ان كان عين المخاطب فلا يصح التشبيه
وان كان غيره فلا يصح جعل ضميره له وادعاء الاتحاد ينافيه
ذكر اداة التشبيه ولان موصوف الجملة لا يحذف الا بشرط
غير موجود هنا والمصنف كابن الحاجب لم يتعرض لكونه
للشك متابعة للجمهور او حملا له على التوسع (ولكن) ايضا
مفرد عند البصريين لما مر هو (للاستدراك) اى لدفع توهم
يتولد من الكلام المتقدم دفعا شبيها بالاستثناء ومن ثمه قدر
اداة الاستثناء فى المنقطع بلكن فاذا قلت جاءنى زيد فكانه توهم
ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فدفعت ذلك التوهم
بقولك لكن عمرا لم يجئ ذكره الرضى وفى القاموس استدرك
الشئ بالشئ حاول ادراكه به فالمعنى ان لكن للدلالة على
استدراك المتكلم وطلبه ادراك ما فاته فى الافادة حيث اوهم
الكلام السابق نقيضه فطلب افادته بما ذكر بعده ذكره
الفاضل العصام وفسره الفاضل الهندى بطلب درك السامع

لغوى

سمى به لانه صانع الزجاج
او بايعه فالصنعة للنسبة
منه

لان ضمير المشتق هو عين
الاسم والمشتق عين الضمير
منه

فى شرحه للكافية منه

بحمل على المجاز منه

بدفع ماعسى ان يتوهم ورده الفاضل العصام بان المستدرك
وهو المتكلم هو من يطلب ادراك مافاته لامن يطلب ادراك
غيره مافاته وهى تقع بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا
معنى فقط نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب اولفظا ايضا
نحو جاءنى زيد لكن عمرا لم يجئ (وليت) هو (للتمنى) اى لانشائه
وهو طلب مالاطمع فيه اومافيه عسر فيدخل على المستحيل كليت
الشباب يعود يوما وعلى الممكن الغير المرجو كقول منقطع
الرجاء ليت لى مالا فاحج به (ولعل) هو (للترجى) اى لانشائه
وهو ارتقاب شئ لاوثوق بحصوله فيدخل فيه الطمع وهو
ارتقاب محبوب كذلك نحو لعلك تعطينا والاشفاق وهو ارتقاب
مكروه كذلك نحو لعلى اموت الساعة كذا قال الرضى ورضى به
المصنف على ماهو الظاهر واكتفى بما هو الغالب حيث لم يتعرض
للثانى بناء على ماقيل هو مختص بارتقاب المحبوب كما يشعر به كلام
صاحب الكشاف حيث قال ولعل للترجى اوالاشفاق قال المحقق
الحقانى العلامة التفتازانى فى شرح الكشاف ان هذا قد يكون
من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما يشهد به
موارد الاستعمال انتهى وقال الرضى ان لعل اذا وقعت فى كلام
علام الغيوب تكون لرجاء المخاطبين عند سيبويه وهو الحق
لان الاصل فى الكلمة ان لاتخرج عن معناها بالكلية وقال صاحب
الكشاف ان لعل الواردة فى القرآن قد تكون للاطماع وبينه
بما حاصله ماذكره العلامة الثانى المحقق التفتازانى انها للاطماع
فى محل التحقق والتعبير عن التحقيق بطريق الاطماع اما ليدل
على انه لاخلف فى اطماع الكرماء اوليكون على دأب كلام

قال الرضى ماهية التمنى محبة
حصول الشئ سواء كان
مع ارتقاب حصوله اولا
فيستعمل فى الممكن المرتقب
والغير المرتقب وفى المحال

فلا يقال لعل الشمس
تغرب

كما والمفيدة للشك اذا وقعت
فى كلامه تعالى يحمل
على التشكيك والابهام لانه
تعالى متعال عن الشك
اى ان لايعلموا

العظماء

العظماء اولينبه العباد على ان لايتكلوا على العبادة وقيل انها
للتحقيق كان ورده الرضى بانه منقوض بقوله تعالى لعله يتذكر
او يخشى فان فرعون لم يتذكر واجاب عنه الفاضل العصام
بان المتفرع احد الامرين ويحتمل انه خشى وان لم يتذكر ثم ان
العلامة التفتازانى قال لما كان مابعد لعل الاطماعية قطعى
الحصول وماقبلها مما يناسب ان يعلل بذلك بحيث يكون مابعدها
بمنزلة الغرض لماقبلها زعم ابن الانبارى وجماعة من ائمة العربية
ان لعل قد يكون بمعنى كى حتى حملوا عليه كل صورة امتنع فيها
الترجى سواء كان اطماعا مثل لعلكم تفلحون اولا مثل لعلكم
تشكرون ولعلكم تتقون ورده المصنف يعنى صاحب الكشاف
بان جمهور ائمة اللغة اقتصروا فى بيان معناها الحقيقى على الترجى
والاشفاق وبان عدم صلاحها لمجرد معنى العلية والغرضية
مما وقع عليه الاتفاق الا ترى انك تقول دخلت على المريض كى
اعوده واخذت الماء كى اشربه ولايصلح لعل وقال الرضى القائل
بالتعليل قطرب وابو على وردهما بانه منقوض بقوله تعالى
ومايدريك لعل الساعة قريب اذلا معنى فيه للتعليل واجاب عنه
الفاضل العصام بانه يصح حمله على القرب فى النظر فالمعنى
اى شئ يجعلك داريا بحالها ليحصل قرب اتيانها فى نظرك
فيكون فائدة هذه الدراية حصول القرب عندك فافهم وقيل
قد يجئ للاستفهام نحو لعل زيدا قائم بمعنى هل زيد قائم
ولايتقدم معمولها) اى هذه الحروف (عليها) لئلا يبطل
الصدارة فى غيران واما فيها فلانها حرف موصول كان المصدرية
ومدخولها صلتها وشئ من اجزاء الصلة لايتقدم على الموصول

وقيل القائل به الاخفش

تلميذ سيبويه

تلميذ الزجاج

لكونها كالجزء الاخير وقيل لضعفها فى العمل لكونه بالمشابهة
وهذا غير ملايم لما ذكره الرضى والفاضل العصام فى وجه العمل
فافهم (ولها صدر الكلام) وجوبا اى الكلام الذى دخلت
هى عليه مقصودا الذاته كان زيدا قائم اولا كقال زيد ان عمرا قائم
ليعلم من اول الوهلة انه من اى قسم من اقسام الكلام تاكيدى
ام تشبيهى ام غيرهما واما قول الفاضل العصام فى وجه
وجوب صدارة إنّ انّ الجملة فى المآل فاعل لمضمونها لانها
حرف تحقيق فان زيدا قائم بمنزلة تحقق قيام زيد والفاعل لا يتقدم
على الفعل فمنظور فيه (غير ان) المفتوحة ولما لم يفد هذا
الاستثناء قطعا وجوب عدم الصدر لها الذى هو المقصود
افاده بقوله (فلا تقع فى الصدر) اى فى صدر الكلام (اصلا
اى لا بالنظر الى مدخولها لانه خرج عن الكلامية وصار
فى حكم المصدر ولا بالنظر الى الكلام جعلت معه جزءا منه كما فى
مثل عندى انك قائم لالتباسها بالمكسورة لامكان الذهول
عن الفتحة لخفائها وجواز الحمل على سبق اللسان لان الصدر
موضع المكسورة والمذكور بعدها يجوز ان يكون خبرا آخر
اوظرفا لخبرها (وتلحقها) اى الحروف المذكورة (ما) الكافة
فتلغى) اى يبطل عملها (وتدخل حينئذ على الافعال) ولا تختص
بالاسماء كما تختص بها بدونها اذ لا يلزم حينئذ كون مدخولها
صالحا للمعمولية (نحو انما ضرب زيد) ونحو انما زيد ضارب
فان) المكسورة (لا تغير معنى الجملة) الى المفرد بل تؤكده
وان) المفتوحة (مع جملتها) اى اسمها وخبرها والتسمية بها
باعتبار الكون قال الفاضل العصام والاضافة ليست لادنى

اى غفلة المخاطب منه

كقوله تعالى انما الله اله واحد منه

مجازكى

ملابسة بل حقيقة عرفية (فى حكم المصدر) فيؤخذ من خبرها
مصدر مضاف الى الاسم اما فى الخبر المشتق فظاهر نحو اعجبنى
ان زيدا قائم اى قيامه واما فى الجامد فبالحاق الياء المصدرية
نحو اعجبنى ان زيدا انسان اى انسانيته كذا فى الرضى
وقال الفاضل العصام هذا ليس بوفى فانه قد لا يمكن الاخذ
من الخبر بل يؤخذ من صفته مصدر ان يضاف احدهما
الى الآخر وهو الى الاسم كما فى قوله تعالى ذلك بانهم
قوم لا يفقهون اى بانتفاء فقاهتهم وقد يؤخذ من جزائه
مصدر مضاف الى المضاف الى الاسم مثل بلغنى انّ زيدا إن
تعطه يشكرك ابوه اى شكر ابيه اياك على تقدير اعطائك اياه
وقد يؤخذ من جزئه مصدر كذلك مثل بلغنى ان زيدا ابوه قائم
اى قيام ابيه (ومن ثمه) اى من اجل عدم تغير المكسورة
وتغير المفتوحة (وجب الكسر فى موضع الجمل) الاولى اما
جمع المفرد او افراد الجمع على طبق قوله (والفتح فى موضع المفرد
فكسرت) ان اى مادتها هذا خبر فى موقع الامر وهو ابلغ منه
كما تقرر فى محله قاله الفاضل العصام (فى الابتداء) اى حال كونها
فى ابتداء الكلام ولو تقديرا بان يكون استينافا نحو قوله تعالى
ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وجه الكسر هنا ظاهر
نحو إن زيدا قائم وفى جواب القسم) لانه جملة مستقلة لا محالة
خلافا للكوفيين والمبرد اذا لم يكن فى خبرها لام فانهم يجوزون
الفتح فيه حينئذ لتاويلهم بالمفرد واستبعده الرضى بانه لا يقع
المفرد الصريح جوابا للقسم فكيف يؤول به (نحو والله ان زيدا
قائم وفى الصلة) لانها لا تكون الا جملة كما يجئ (نحو قوله تعالى

اى خبر

اشارة الى ان نائب الفاعل راجع اليها ان كانت الصيغة للغيبة والى ان المفعول محذوف ان كانت المخاطب منه

فلا يلزم تحصيل الحاصل منه

بعيد عد ايلرى

بمعنى شقل

وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة وفي الخبر
عن اسم عين) لانها لو فتحت لا يصح الحمل بخلاف الخبر عن اسم
معنى فانها تفتح فيه نحو مامولي انك قائم كما يكسر في نحو العلم
انه حسن (نحو زيد انه قائم وفي جملة دخلت) فيها (على خبرها
اى ان (لام الابتداء) لانها لتاكيد مضمون الجملة كالمكسورة
فيكون موضع الجملة وفيما لم يدخل على خبرها اللام تفتح
كما سيجيء (نحو علمت ان زيدا لقائم و) حال كونها (بعد القول
العري عن الظن) لان تعلق القول بجملة انما هو لحكايتها
فلا يتصرف في مضمونها مع انها مفعوله لان مفعوليتها انما هي
باعتبار لفظها فهي بالقياس الى معناها باقية على حالها ولذا
لا يدخل في قوله مفعولة لان مفعوليتها انما هي باعتبار معناها
وانما قال العري عن الظن اذ لو لم يعر عنه لكان في حكم افعال القلوب
فتفتح بعده (نحو قل ان الله واحد وبعد حتى الابتدائية) اى التي
يبتدأ بها الكلام قيد بها لان العاطفة انما تكون لعطف المفرد
على المفرد والجارة انما تدخل على الاسم حقيقة او حكما فتفتح
بعدهما (نحو اتقول ذلك حتى ان زيدا يقوله) وجه الكسر
هنا ظاهر (وبعد حروف التصديق) مثل نعم وبلى وغيرهما
نحو نعم ان زيدا قائم) لمن قال زيد قائم او ازيد قائم (وبعد حروف
الافتتاح) اى حروف يبتدأ بها الكلام وهي الا واما وقد تقلب
همزتهما هاء وعينا وقد يحذف الالف في الاحوال الثلاث ذكره
الفاضل العصام فيكون الجمع بملاحظة فروعها والا فالظاهر
حرفي الافتتاح (نحو الا ان زيدا قائم وبعد واو الحال نحو قوله تعالى
وان فريقا من المؤمنين لكارهون) لوجوب كون ما

الذي هو بمعنى التلفظ منه

اي اجل ان جيرة

بعد

بعد هذه الحروف جملة (وفتحت) ان حال كونها (فاعلة
مع جملتها والنائبة اما داخلة فيها لكونها في حكمها لا للجري
على اصطلاح الغير كما زعم الفاضل العصام او في المفعولة نظرا
الى اصلها (نحو بلغني انك قائم ومفعولة) معها (نحو علمت ان زيدا
قائم) اى قيامه (ومبتداءة نحو عندي انك قائم ومضافا اليها
نحو اجلس حيث ان زيدا جالس) لوجوب كون كل منها مفردا
وما يضاف اليه حيث وان كان جملة لفظا لكنه مفرد معنى
فاذا دخله ان تفتح لا محالة (و) حال كونها (بعد لو) قدمها
لبساطتها (لانه) اى ما بعدها (فاعل) لمحذوف لا مبتداء كما جوزه
الكوفيون بناء على تجويزهم دخول حرف الشرط على الاسم
نحو لو انك قائم لكان كذا) كذا في الجامي والصواب فتح الخطاب
لوجوب كون خبرها حينئذ فعلا او مشتقا ليكون كالعوض
عن المحذوف واما لو جامدا فلا يجوز لتعذر قيامه مقامه كذا
في الامتحان وغيره في بحث حروف الشرط والجواب بان الخبر
في الحقيقة جامد محذوف وقائم صفته ليس بصواب لانه مع كونه
تكلفا يرد عليه ان وضع الفعل موضعه ليس بمتعذر حينئذ اذ الخبر
في الحقيقة هو الصفة لا الموصوف لحصول الفائدة بها لا به كما لا يخفى
اى لو ثبت قيامك (وبعد لولا) الامتناعية والتعميم للتحضيضية
لا يساعده قوله (لانه) اى ما بعدها (مبتداء) لا فاعل كما زعم
الكسائي والفراء اى لولا وجد ذهابك فان ما بعدها فاعل لا مبتداء
للزومها الفعل (نحو لولا انك ذاهب لكان كذا اى لولا ذهابك
موجود وبعد ما المصدرية التوقيتية) اى المنسوبة الى التوقيت
بدلالتها على الوقت واختصاصها بالنيابة عنه صرح به الرضي

وليس بعوض حقيقة لكونه خبرا منه

اى حين وقع بعد لو منه

تعليل لعدم المساعدة منه

ورضى به الفاضل العصام فتكون ظرفا ولذا تحتاج الى كلام
مستقل ليعمل فيها (لانه) اى مابعدها (فاعل لاختصاص ما
المصدرية) توقيتية اولا ولذا اظهر وانما قيدها اولا لانها
لو لم يردبها التوقيت لم يحتج الى ارادها لحصول المصدرية بان
كما لايخفى (بالفعل) لفظا او تقديرا عند سيبويه وتعم الاسم ايضا
عند غيره وان كان قليلا نحو نقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية قال الرضى
وهو الحق (نحوا جلس ما ان زيدا قائم اى ماثبت ان زيدا قائم
هذا على وفق ماقاله الرضى ان صلتها ماض مثبت او منفى بلم غالبا
والمعنى على الاستقبال فى الاغلب (بمعنى مدة ثبوت قيام زيد) اشارة
الى توقيتية ما ومصدريتها (وبعد حرف الجر نحو عجبت من انك
قائم) للزوم كون مابعدها مفردا (وبعد حتى العاطفة للمفرد
على المفرد هذا بيان للواقع لانها لا تكون الا لعطف المفرد
كما صرح به العلامة التفتازانى فى المطول ومولانا السيد عبدالله
فى شرح لب الالباب مع الاشارة الى وجه الفتح بعدها او احتراز
عن العاطفة للجملة على ما يشعر بوقوعها كلام السكاكى
فى بحث العطف وكلام العلامة المذبور قبل التصريح المذكور
والمختار على ماقيل هو الاول لان شرط العطف بحتى الذى
ذكرت فى محله لا يتحقق فى الجمل على انه لو تم الثانى لكان مابعدها
مما يجوز فيه الامران فافهم (نحو عرفت امورك حتى انك صالح
وبعد مذ ومنذ) الاسمين لدخول الحرفين فى حرف الجر لانهما
حينئذ يكونان مبتدأين وان مع جملتها خبرا عنهما بتقدير زمان
مضاف ليصح الحمل والمضاف اليه لا يكون الا مفردا فتامل
نحو مارايته مذ انك قائم وحيث جاز التقدير ان) اى تقدير كون

وجعل كلاميه فى المحلين مولانا حسن چلبي على القولين

اى شرط

ان مع

ان مع جملتها جملة وتقدير كونها معها مفردا والمراد بالجواز
مايجامع ترجح احد الطرفين لان الخلق عن الحذف ارجح ذكره
الفاضل العصام (جاز الامران) اى الكسر والفتح (كان
لتى وقعت بعد فاء الجزاء) اواذا المفاجاة (نحو من يكرمنى فانى
اكرمه) اواذا انى اكرمه (فان كسرت) وهو الارجح لما مر
فالمعنى فانا اكرمه) لما عرفت ان المكسورة لا تغير (وان فتحت فالمعنى
فاكرامى اياه ثابت) فان مع جملتها مبتداء محذوف الخبر على وفق
ماذكره الرضى وقال الفاضل العصام فيه ان تقديم الخبر هنا
واجب فالمعنى فثابت اكرامى اياه ثم قال وههنا بحث وهو
ان تقديم الخبر لما وجب لدفع الالتباس بين المكسورة والمفتوحة
ينبغى ان لا يجوز حذفه لان الغرض من التقديم وهو دفع الالتباس
يفوت به وجوز الفاضل الجامى كون التقدير فجزاؤه انى اكرمه
فيكون المحذوف مبتداء غير اسم عين ورده الفاضل العصام
بانه يستلزم الحذف قبل الحاجة وانه لم يعهد بعد الفاء الجزائية
ايراد الجزاء لان جعل الشئ جزاء يفيد كونه جزاء فلا يقال
ان ضربتنى فجزاؤك انى ضربتك بل يقال ان ضربتنى ضربتك
وتخفف المكسورة) بحذف النون المتحركة مع حركتها لثقل التشديد
وكثرة الاستعمال (فيلزم) حين الالغاء عند سيبويه
وسائر النحاة لان اللام للفرق بين المكسورة المخففة وبين ان
النافية ولا التباس حين الاعمال ومطلقا عند ابن الحاجب
لان الفرق بالعمل لا يحصل فى التقديرى والمحلى واما فى اللفظى
فلا اطراد (اللام) عند عدم قرينة مغنية عنها من حرف
النفى كان زيد لن يقوم واقتضاء المقام الاثبات كقوله



عند المدح وان مالك كانت كرام المعادن وتمتنع عند وجودها صرح به الفاضل العصام ثم ان المراد بها لام الابتداء كما هو المتبادر ومذهب سيبويه والاخفشين وغيرهم وقيل لام اخرى اجتلبت للفرق لجامعتها بفعل غير فعل المبتداء على ما هو مذهب الكوفيين كما سيجئ نحو قوله شلت يمينك ان قتلت لمسلما ولعدم التعليق بها فى باب علمت كما فى المثال الاتى فافهم (فى خبرها) لفظا او معنى اى المكسورة المخففة ولا يجوز دخولها على اسمها ولا على ما بينهما كما يجوز قبل التخفيف (ويجوز الغاؤها) اى ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض المشابهة كفتح الاخر كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولذا لم يصرح به (ودخولها) مبتداء خبره على فعل من افعال المبتداء والخبر) كالافعال الناقصة وافعال القلوب لئلا تخرج بالكلية عن اصلها الذى هو الدخول عليهما بان تدخل على ما يقتضيهما والكوفيون يعممون ويمكن عطف دخولها على اللام بمعنى انها لو دخلت على فعل بناء على جواز الالغاء يلزم ان يكون ذلك الفعل منهما لانه لا يدخل على الاسم اصلا ولم نجعله عطفا على الغاؤها مع القرب والظهور لئلا يشعر باختيار مذهب الكوفيين فانه ضعيف لان دخولها على غيره لندوره او شذوذه كالمعدوم كذا فى الامتحان (نحو قوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين) ويجوز دخول اللام على خبر الناقصة الداخلة عليها المكسورة المخففة كما فى التسهيل لان الخبر ان كان لها لفظا الا انه للمكسورة معنى اذ معنى ان كان زيد لقائما ان زيدا لقائم صرح به الدمامنى فى شرحه وكذا المفعول الثانى لباب علمت ولذا لم يعلق هو بدخولها عليه ولانه انما يعلق

الاخفشين احدهما سعيد بن مسعدة الامام النحوى البصرى ذو التصانيف الجليلة لشهير بابى الحسن وهو الاوسط احذ النحو من سيبويه وكان اكبر منه سنا والاخر على بن سليمان بن الفضل هو صغير العينين مع شوقه البصر روى عن المبرد وثعلب وغيرهما ولم يكن متسعا فى علم النحو وليس له تصنيف فيه وهو الاصغر واما الاخفش الاكبر فابو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد اخذ عنه سيبويه وابو عبيدة منه

لودخلت

لودخلت على اول مفعوليه ولما دخل هنا على ثانيهما ونصب اولهما لعدم المانع لزم ان ينصب الثانى ايضا لامتناع الاقتصار كذا فى الرضى (تخفف المفتوحة فتعمل) اى المفتوحة المخففة فى ضمير شان مقدر) وجوبا لانها اقوى مشابهة من المكسورة العاملة جوارا ولم يوجد عملها فى ظاهر فقدر فى مقدر وجوبا لئلا يلزم ترجيح الاضعف (ويلزم) حينئذ (ان يكون قبلها فعل من افعال التحقيق) حقيقة كالعلم والتبيين او حكما كالظن بمعنى انها اذا كان قبلها فعل يلزم ان يكون ذلك الفعل منهما فلا يرد مثل قوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وما سيأتى من قوله تعالى وان عسى ان يكون وغير ذلك ولا يحتاج فى الدفع الى تعسف حمل اللزوم على الغلبة وجه اللزوم المناسبة فى التحقيق وهى وان لم تقتضيه بل الاولوية الا انه التزم رعايتها بشهادة الاستقراء ثم التى كان قبلها الظن تحتمل المخففة باعتبار جريه مجرى التحقيق بسبب دلالته على الوقوع والناصبة باعتبار عدمه بعدم التيقن (نحو علمت ان زيد قائم اى انه (وتدخل) اى يجوز دخولها (على الفعل مطلقا) من افعال المبتداء او لا متصرفا او لا شرطا او دعاء او لا اى يجوز كون مفسر ضمير الشان المقدر جملة فعلية مطلقة كما يجوز كونه اسمية ولزوم كونه اسمية انما هو اذا لم يدخل عليه شئ من النواسخ واما اذا دخل فيجوز كونه فعلية كما صرح به الرضى فليس معنى الدخول فى المفتوحة بمعناه فى المكسورة فافهم (ويلزمها مع الفعل المتصرف غير الشرط والدعاء) اى مع دخولها عليه وقبلها فعل التحقيق بقرينة الامثلة (حرف النفى) لا او ما ولن ولم ولما وان (نحو

واما التى كان قبلها فعل التحقيق الحقيقى فلا تحملها لان الفعل المصدر بها لكونها للطمع والرجاء غير مقطوع به فلا يناسب قبلها التحقيق منه

علمت ان لا تقوم) بالرفع اى انه وتبينت ان ما تقوم وقوله تعالى
ايحسب الانسان ان لن يقدر وقوله تعالى ايحسب ان لم يره وظننت
ان لما تقم وعلمت ان ان تقوم (اوالسين نحو قوله تعالى علم
ان سيكون اوسوف) كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف
ياتى كل ما قدرا (اوقد نحو علمت ان قد يقوم) ليكون كل منها
كالعوض عن المحذوفة وللفرق بينها وبين الناصبة فان هذه
الحروف لا تقع بينها وبين فعلها لانها معه بتاويل المصدر
والفصل بها ينافيه الابلا ولانها لضعفها لا تقوى على العمل
بالفصل الابها فانها لكثرة دورانها تدخل فى مواضع لا يدخلها
اخواتها نحو جئت بلا مال فلا يحصل الفرق بها بل بالعمل فان
ما بعدها ان كان منصوبا لفظا فالناصبة والا فالمخففة او بالمعنى
فانه ان عنى به الاستقبال فالناصبة والا فالمخففة ويمكن ان يكون
الفارق حينئذ ما كان قبلها من فعل التحقيق مع انضمام
الفصل بها اليه فانه وان جاز لكن لا يخلو عن كونه خلاف الظاهر
فى الجملة فافهم (ولو كان) اى الفعل الداخلة هى عليه (غير
متصرف او شرطا او دعاء لا يحتاج الى احد هذه الحروف) بل لا يجوز
لعدم الالتباس حينئذ بالناصبة لانها مع مدخولها فى حكم المصدر
ولا مصدر لغير المتصرف والشرط والدعاء لا يؤولان بالمصدر
نحو قوله تعالى وان عسى ان يكون) قد اقترب اجلهم مثال غير
المتصرف (وقوله تعالى تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون) الغيب
مثال الشرط (وقوله تعالى والخامسة ان فى قراءة نافع غضب الله
عليها) مثال الدعاء (وتخفف كان فتلغى) اى يبطل عملها (على
الاستعمال (الافصح) لفوات بعض المشابهة بانتفاء فتح الاخر

قوله فعلم المرء جملة معترضة
وان سوف ياتى مفعول
واعلم والالف فى قدرا
للاشباع منه

نحو قوله كان ثدياه حقان) صدره وصدر مشرق النحر
على ما فى الرضى ووجه مشرق النحر على ما فى شرح التسهيل ونحر
مشرق اللون على ما فى شرح لب الالباب ولو اعملت على الغير
الافصح لقيل ثدييه ثم ان الظاهر ان لا يقدر بعدها ضمير الشان
لعدم الداعى اليه كما كان فى المفتوحة المخففة ولذا لم يذكره
وقال ابن مالك انها كالمخففة المفتوحة فى العمل فى اسم مقدر
الا انه لا يلزم ان يكون ضمير شان ويؤيده لزوم لم وقد لما بعدها
اذا كان فعلا كالمخففة المفتوحة على ما يستفاد من كلامه
وصرح به الرضى مثل قوله تعالى كان لم تغن بالامس ومثل كان
قد وردت الاظعان (وتخفف لكن فيجب الغاؤها) لفوات
بعض المشابهة بانتفاء فتح الاخر ولمشابهتها العاطفة لفظا
ومعنى فاجريت مجراها بخلاف سائر المخففات فانها لبس لها
ما جريت هى عليه (نحو ما جاءنى زيد ولكن عمرو حاضر) الواو
لعطف الجملة على الجملة او للاعتراض (ويجوز حينئذ) اى حين
التخفيف والالغاء (دخولها) اى المخففتين (على الفعل) لانتفاء
المانع عنه وهو العمل (نحو كان قد قام زيد) لانه مما لا بد منه
كما ذكرنا (و) نحو (ما قام زيد ولكن قعد والسابع) من الاحرف
الثمانية التى منصوبها قبل مرفوعها (الا) الواقع (فى المستثنى
المنقطع) لانه فى المتصل ليس بعامل على الصحيح بل العامل الفعل
او شبهه او معناه على راى البصريين (وهو الذى لم يخرج
على بناء المجهول (من متعدد) لمعلومية عدم دخول مدلوله
فى المستثنى منه باعتبار المفهوم كمثال المتن او المراد كقولك
جاء فى القوم الا زيدا مشيرا الى جماعة خالية عن زيد والخروج

كالكاف فى قوله تعالى
كان لم تغن اى كانك منه

الظعن وهو الناقة التى
فوقها الهودج كذا
فى الصحاح منه

وهو المرضى عند الرضى
من حيث المعنى ووجه بانه
لا تعلق بما قبله وجئ به
لغرض من الاغراض
وههنا كذلك لان استدراك
منها وفيه ان كونه
للاستدراك الذى هو دفع
التوهم وفى آخر الكلام
مرجوح كما بين فى المعانى
منه

يستلزم الدخول (لكونها بمعنى لكن) فتعمل عملها باتفاق
المتاخرين (فيقدر له الخبر) في الاغلب (نحو جاءني القوم الا حمارا
اي لكن حمارا لم يجيء) وقد يظهر (والثامن) من الثمانية (لا
الكائن (لنفي الجنس) اي لنفي الحكم عنه ذكره في الامتحان
فالاضافة لادنى ملابسة (وشرط عمله ان يكون اسمه نكرة
لامتناع تاثيره في المعرفة لعدم الجنسية (مضافة اومشبهة بها
لانها لو كانت مفردة حقيقة تبنى على ما تنصب به كما سيجيء
غير مفصولة عنها) اي لا لانها لضعفها لا تؤثر مع الفصل مثال
المضافة (نحو لا غلام رجل جالس عندنا) ظرف للخبر على ماهو
الظاهر قيده به للاحتراز عن لزوم الكذب بنفي الجلوس
عن جنس غلام رجل وانما لم يجعله خبرا بجعله مستقرا ليظهر
عمل الرفع في خبرها ايضا ويحتمل ان يكون خبرا بعد خبر
فيكون اشارة الى تعدد الخبر وكونه ظرفا ايضا ومثال
المشبهة نحو لا عشرين درهما لك (والقسم الثاني) وهو
ما كان مرفوعه قبل منصوبه (حرفان ما ولا المشبهتان
بليس في كونهما للنفي) لكن مشابهة ما اكثر لانها
لنفي الحال كليس بخلاف لا فانها لنفي المطلق اولنفي الاستقبال
وللدخول) اي دخولهما (على المبتداء والخبر) قال الفاضل
العصام ومن قال من وجوه مشابهة ما دخول الباء في خبرها كما في
خبر ليس يرده ما قالوا ان دخول الباء في الخبر مختص بلغة من
اعمل ما واعتبر مشابهته [او مخالفته] بليس (وشرط عملهما ان لا يفصل
بينهما وبين اسمهما بان) زائدة عند البصريين وتسمى عازلة
ونافية مؤكدة عند الكوفيين والا ففي النفي اثبات وفي هذا

ومن اراد التحقيق فليرجع الى حاشيتنا للامتحان منه

اي سواء كانت مفردة اومضافة منه

مجازي لغوي

وهو المرضي عند الرضي منه

اختيار لما نقله الفاضل العصام عن الاندلسي انه قال ينبغي ان يراعى
في عمل لا الشروط المعتبرة في عمل ما بل هي في لا اولى منها في ما
لكونها اضعف منها وتنبيه على قصور النحاة حيث لم يذكروها
في عمل لا كما في الرضي او على ان عدم ذكرها في عمل لا لا لانفهامها
دلالة والتصريح اولى وما قاله الفاضل الجامي نقلا عن الغير
ان ان لا تزاد مع لا في استعمالهم فليس بوجه وجيه لان الشرط
عدمها فلا يقتضي الوجود في الاستعمال بل يكفي الامكان
على ان عدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود ولذا مرضه
ولا بخبرهما) مطلقا خلافا للبعض فيه وللاخر في الظرف قياسا
على ان (ولا بغيرهما) اي ان والخبر كمعمول الخبر (وان لا ينتقض
النفي بالا) اي نفي الخبر لا نفي البدل مثل ما زيد شيأ الا شيء اذ انتقاضه
لا يضر عملهما لوجوده قبله وامكان التبعية للمحل بالا قيد بها
لانه لو انتقض بغير بمعناها لا يبطل عملهما بل يعملان فيه نحو
ما زيد غير قائم بمعنى الا قائما ولا رجل غير حاضر قاله الفاضل
العصام ولعل وجهه ان العمل لم يكن بعد الانتقاض بحسب
الظاهر فافهم ثم قال انه منقوض بلما بمعناها فانها مثلها في ابطال
العمل واقول تركه لندوره (وشرط في لا معهما) اي مع عدم
الفصل وعدم الانتقاض (كون اسمها نكرة) لانها لكونها
اضعف عملا من ما لا تعمل الا في النكرة التي هي اضعف من المعرفة
بخلاف ما فانها تعمل في المعرفة ايضا ولانها في الاغلب لنفي الجنس
وقد عرفت انها لا تعمل الا فيها فحمل لا هذه عليها في عدم العمل
الا فيها وانما صح وقوع النكرة مسندا اليها لعمومها فان لا
لنفي الجنس نص فيه لا يحتمل غيره ولا هذه ظاهرة فيه فتحمل

عبر بالجمع بجعل عدم الفصل بغيران شرطا آخر منه

حيث قال قبل منه

لجواز ان يكون الاستقراء غير تام منه

الفاضل الجامي حيث قال قبل منه

لكثرة مشابهتها بليس منه

لقلة مشابهتها بليس منه

عليها عند عدم القرينة الصارفة واما عندها كلا رجل بل رجلان
لكونها موصوفة بالوحدة (نحو ما زيد قائما ولا رجل حاضرا
وان لم يوجد احد الشروط) المذكورة (لم تعملا) اى ما ولا
لضعفهما فى العمل لامع الفصل بان (نحو ما ان زيد قائم) ولا
بخبرهما (نحو ما قائم زيد) ولا حاضر رجل ولا بغيرهما نحو
ما زيدا عمرو ضارب ولامع انتقاض النفى الذى هو العمدة
فى المشابهة (نحو ما زيد الا قائم) ولا رجل الا حاضر ولا
مع انتفاء نكارة اسم لا نحو لا زيد حاضر تركه لحصوله بتبديل
رجل بزيد (ولا يتقدم معمولهما عليهما) لما مر (والعامل فى
الفعل (المضارع) من السماعى (على نوعين ناصب وجازم
اذ لا جار فى الفعل والرافع معنوى كما يجئ (فالناصب اربعة
احرف) بالاستقراء (ان) لمناسبتها بان فى المادة لاسيما عند
التخفيف وفى كون الجملة معها فى تاويل المصدر وهى اصل
فى هذا النوع واخواتها محمولة عليها لمناسبتها لها فى الاستقبال
للمصدرية) احتراز عن الزائدة فانها لا تعمل خلافا للاخفش
كقوله تعالى وما لهم ان لا يعذبهم الله اى لا يعذبهم وعن المفسرة
كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه وعن المخففة
ولن) اصله لا عند الكسائى ولا كلم عند الفراء بدل الالف فى احدهما نونا وفى الاخر
ميما ولا ان عند الخليل كايش فى اى شئ وحرف براسه عند سيبويه
وهو الظاهر اذ لا وجه لرده الى اصله ولو ورد فالظاهر ما خطر
بالبال ان اصله لا الحق به النون الخفيفة للتاكيد فصار لن كذا
قاله الفاضل العصام هى (للنفى المؤكد) فى الاستقبال لا المؤبد
كما زعم المعتزلة كقوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن لى ابى

لكونه بمشابهة فعل غير متصرف مشابهة ضعيفة منه

اما فى الخبر فظاهر لوجود الانتقاض فيه واما فى الاسم فلئلا يبقى الخبر بلا مبتداء منه

بحذف الالف لانتفاء فى الكتب منه

لان حتى الانتهاء وهو يناقض التأبيد قال الفاضل العصام
ولا يكون الفعل معها دعاء اذ لم يستعمل فى الدعاء غير لا من حروف
النفى ويجوز تقديم معمول معمولها عليها (وكى) هى (للسببية
اى سببية ما قبلها لما بعدها بحسب الخارج او سببية ما بعدها
لما قبلها بحسب الذهن او سببية كل منهما للاخر بالاعتبارين
نحو اسلمت كى ادخل الجنة وقد تجتمع مع اللام فان تقدمت كما فى قوله
كى لتقضينى رقية ما وعدتنى فاللام بدل وان تاخرت كما فى قوله
تعالى لكى لا تاسوا على ما فاتكم فكى بدل وقيل تاكيد فى الصورتين
وقد يذكر بعدها ان نحو كى ان تقوم فقيل هى زائدة وقيل بدل
منها ويدل هذا على ان كى يجعل المضارع مصدرا وقد يدخل
عليه ما فيقال كيما يضر بالرفع فقيل ما كافة وقيل مصدرية وكى
جارة والمعنى لمضرته ولا يتقدم معمول معمولها عليها ذكره
الفاضل العصام واجازه الكسائى على ما فى الرضى (واذن) عند
سيبويه والمروى عن الخليل تقدير اذ بعدها وكتبها بالنون مطلقا
مبنى على ما نقل عن المازنى انه لا يصح الوقف عليها بالالف
لكونها حرفا كان وهو المختار عند المصنف وما نقل عن الفراء
انه قال اذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية
واذا اعملتها فاكتبها بالالف اذ العمل يميزها عنها فبنى
على ما نقل من المبرد انه يجوز الوقف عليها بالالف والنون
اخرها عن كى على عكس ما فى الكافية لطول بحثها واشتراط عملها
بشروط بخلاف كى هو (للشرط والجزاء) فى الغالب مثل
اذن اكرمك لمن قال آتيك فهو جزاء لفعله كما انه جواب لقوله
وشرط عمله) وجوبا او جوازا مراد به الامكان العام (ان يكون

بان يكون تحقق ما قبلها فى الخارج سببا لما بعدها منه

بان يكون تصور ما بعدها سببا لما قبلها منه

الدخول اعم لما علا على شئ وما جاء بعده عكس اللحوق فلا يرد ان ما فى مثالنا هذا لم يدخل على كى منه

فعله) المدخول عليه (مستقبلا) لاحالا اذ الغالب فى اذن معنى الشرط والجزاء والاصل والغالب فيهما الاستقبال واذن عامل ضعيف فلا يعمل الا على حال اغلب واقوى قيدنا بالغالب اذ قد تجرد عن الشرط كقوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين وقد يكونان فى الماضى كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فظهر ما فى قول من قال لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا فى الاستقبال (غير معتمد) اصلا او كاملا على ما قبله اى فعله غير متعلق بما قبله ليسلم عن المعارض وان لا يفصل بينه وبين معموله بغير القسم والدعاء والنداء ليسهل عمله لضعفه واما بها نحو اذن والله اورحمك الله او يا زيد اكرمك فلا لكثرة دورها ولا يصح هذا فى اخواته (وان اريد به الحال او اعتمد) فعله (على ما قبله اعتمادا كاملا بان يكون خبرا عنه اوجوابا لقسم اوشرط قبله فانهم حصروا الاعتماد بحكم الاستقراء فى هذه الثلاثة اوفصل بغير ماذكر (لم يعمل) اما على التقدير الاول فلعدم كونه على حاله الاغلب وقد مر انه لا عمل له الا فيه واما على الثانى فلضعفه ومغلوبيته بوقوعه بين المتصلين ولان المعتمد على ما قبله سابق عليه حكما وهو لضعفه لا يعمل فى السابق ولو حكما فيعلم منه عدم عمله فى السابق حقيقة بالاولوية فلا يرد اعتراض الفاضل العصام بان ماذكر ينتقض بنحو اكرمك اذن فانه لم يعمل مع اجتماع الشروط فيه واما على الثالث فلضعفه ووجود المانع نحو اذن اظنك) بالرفع (كاذبا لمن قال قلت هذا القول) مثال لما اريد به الحال (ونحو انا اذن اكرمك) بالرفع (لمن قال جئتك مثال لما اعتمد ونحو والله اذن اكرمك بالرفع ونحو اذن زيدا تضرب

الفاضل الجامي ٥

حيث جزم بكونها جوابا وجزآء ونفى الامكان فى غير الاستقبال مع كونها واقعين فيه ٥

اى عدم العمل بالاعتماد ٥

اللذين احدهما احق بالاخرته ٥

بالرفع ونحو ان تاتنى اذن اكرمك بالجزم قال الفاضل العصام وقد يكون ما يجعل ما بعد اذن جزاء له فى كلام المجيب به مثل اسلمت اذن ادخل الجنة فانه جواب لمن لا يرضى باسلامه وبيان لجزاء اسلامه واما اذا اعتمد اعتمادا ناقصا كما اذا وقع بعد الفاء والواو نحو ان تاتنى آتك فاذن او واذن اكرمك فيجوز اعمالها بناء على ضعف الاعتماد لاستقلال المعطوف لانه جملة والغاؤها بناء على وجود الاعتماد فى الجملة وضعف العامل والحاصل ان الاعتماد الناقص يمنع وجوب العمل لاجوازه (ويجوز اضمار ان قد خص (خاصة) او حال كونه مخصوصا من بين النواصب بجواز الاضمار لما مر انه اصل فى هذا النوع (فينتصب المضارع به) اى بان المضمر بشرط ان يكون بعد الفاء السببية لان العدول من الرفع الى النصب ليرشد من اول الامر انه قصد تحولها من العطف الى السببية لان تغييرا للفظ يدل على تغيير المعنى وان يكون قبلها ما يمنع عن احتمال كونها عاطفة ظاهرا وهو الانشاء لكمال الانقطاع وفى المثال اشارة الى هذين الشرطين وهو اما امر (نحو زرنى فاكرمك) اى ليكن منك زيارة فاكرام منى رعاية لكون الفاء عاطفة فى الاصل هذا على ما هو المشهور وقال الرضى التقدير زرنى فاكرامى ثابت بحذف الخبر وجوبا لان ما بعد الفاء جواب وهو لا يكون الا جملة والفاء السببية لا يكون لعطف المفرد على المفرد بل لعطف الجملة على الجملة مع قلة وانما وجب الحذف لان الفعل لما التزم فيه حذف ان التى بسببها تهيأ للابتداء لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور فلو برز الخبر لكان كانه اخبر عن الفعل واما قولهم تسمع بالمعيدى

فيكون ما بعدها ويجزوما اومرفوعا ٥

ما يقصد به كون ما قبلها سببا لما بعدها ٥

ولان المنصوب بان مفرد ولا يصح عطف على الجملة السابقة ٥

خيرمن ان تراه فشاذ هذا وكان الجمهور حكموا بكونه جوابا
مع كونه فى تقدير لمفرد عندهم نظرا الى المال لان معنى قولنا زرنى
فاكرمك ان تزرنى اكرمك كما لا يخفى وقال الفاضل العصام اعلم
ان المنصوب بعد الفاء فى غير النفى يجزم بعد سقوط الفاء فتقول
فى زرنى فاكرمك زرنى اكرمك بالجزم ولذا يعطف المجزوم
على المنصوب بعد الفاء نحو فاصدق واكن اونهى نحو لا تشتمنى
فاضربك اى لايكن منك شتم فضرب منى ويندرج فيهما الدعاء
نحو اللهم اغفرلى فافوز ولا تؤاخذنى فاهلك والحق الكسائى
بالامر الدعاء على لفظ الخبر نحو غفر الله لك فتدخل الجنة واسم
فعل بمعنى الامر نحو عليك زيدا فاكرمك والامر المقدر نحو
الاسد الاسد فتنجو ووافقه ابن جنى فى مثل نزال لانه فى حكم الامر
فى الاطراد ولم يرض به الجمهور لما سيجئ اونفى وهو فى حكم الانشاء
فى استدعائه جوابا نحو ماتاتينا فتحدثنا اى ما يكون منك اتيان
فتحديث ويلحق به ماجرى مجراه نحو فلما تاتينى فتكرمنى ولولا
التحضيض لاستلزامه نفى فعل نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه
نذيرا اوتمن نحو ليت لى مالا فانفقه اى ليت لى ثبوت مال فانفاق منى
بالنصب اوعرض نحو الا تنزل بنا وتصيب خيرا اى الا يكون
منك نزول فاصابة خير منى اواستفهام نحو هل عندك ماء فاشربه
اى هل يكون منك ماء فشرب منى ولما كان مقصوده بيان
عاملية ان مضمرة لاضبط المواضع التى يضمر فيها ان اكتفى
فى التمثيل بالامر الذى هو اصل الانشاء واشرفه ولم يستوف
امثلة تلك المواضع على ماهوداته فى هذه الرسالة (والجازم خمس
عشرة كلمة اربعة منها حروف تجزم فعلا واحدا وهى لم ولما) هما

الذى هو نهى ولذا قدمه على النفى

قدمه لمناسبة النفى

قدمه لمناسبة التمنى

لنفى

لنفى الماضى) بعد قلبهما المضارع اليه لكن الثانية لاستغراق
ازمنة الماضى من وقت الانتفاء الى وقت التكلم ولنفى المتوقع كثيرا
دون الاولى (ولام الامر) احترازعن لام الجر والابتداء (ولاء النهى
هما (للطلب) اى لطلب الفعل وتركه استعلاء اوخضوعا
اواستواء فيدخل لام الدعاء والالتماس ولاهما وانما عمل كل منها
الجزم لمشابهة بان فى الاختصاص بالفعل وفى قلب معنى مدخوله
واحد عشر منها تجزم) لفظا اوتقديرا (فعلين ان كانا مضارعين
وان ماضيين فمحلا وان احدهما ماضيا فلا جزم لفظا الا فى احدهما
تسمى كلم المجازاة) اى الجزاء على مافى القاموس فالمعنى كلم
تقتضى الجزاء فالاضافة كاضافة الاداة الى الشرط فلبس فيها
تغليب الجزاء على الشرط قاله الفاضل العصام (وهى ان) هى
للشرط) يسمى به لانه شرط لتحقق الثانى (والجزاء) مجاز بطريق
التشبيه من حيث انه يبنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل
فان لاقتضائه اياهما وجعلهما كشئ واحد المقتضيين طولا
فى الكلام اعمل الجزم تخفيفا وكذا العشرة الباقية لتضمنها معنى
ان لمناسبتها اياه فى الابهام (وحيثما) لايجزم به بلاما وهى كافة
عن الاضافة لتصير مبهمة فيناسب ان الشرطية المحتملة للوجود
والعدم فى الابهام ويحسن تضمنها معناه (واين) يجزم بما وبدونها
وهى ليست بكافة بل مزيدة لزيادة الابهام وذكره بدونها ليثبت
الجزم بها بالطريق الاولى (وانى) كل من هذه الثلاثة (للمكان
واذما) قال السيرافى ماعلمت احدا من النحاة اثبته الا سيبويه
واصحابه وهى حرف عنده غير مركبة من كلمتين بل هى فعلى
كما ان مهما فعلى وقال المبرد هى اذا الظرفية كفها الحاق ما عن طلب

اما الاولان فكما عرفت واما الاخيران فلانهما ينقلان معنى الاخبار الى الانشاء كما ان ان يقلب المجزوم الى المشكوك وجوبا او جوازا فافهم

الاضافة وهيئها للشرط كماهيأه حيث وجعلها بمعنى المستقبل وجازمة ذكره الفاضل العصام والمصنف اختار مذهب المبرد حيث قال للزمان (واذما) لايجزم بلاما الاعلى قلة لقلة مناسبتها لان فى الاحتمال اذهو للقطع المنافى للابهام الاانه لما احتمل فى الامر المقطوع ان يقع على خلاف مايتوقع لعدم انكشاف الحال لنا جاز تضمنها معنى ان والجزم بها وقوى مع ما الكافة عن الاضافة كما فى حيث (ومتى) مع ما الزائدة لزيادة الابهام وبدونها الوجود اصل الابهام كل من هذه الثلاثة (للزمان ومهما) بمعنى ما لامتى ولذا لم يذكره معه قال بعض الكمل اصلها ما الحق باخره ما الزائدة لزيادة معنى الابهام فانقلب الفها هاء لاستكراه تتابع المثلين وقيل مركب من مه بمعنى اكفف وما الشرطية وقال الفاضل العصام وكان الميزانيين زعموا انه مثل كلما ومتى حيث جعلوه سور القضية الكلية مثلهما (وما) وما فى التسهيل انه قد يجئ ظرف زمان ومنه قوله وماتك يا ابن عبد الله فينا فلا ظلما نخاف ولا افتقارا (ومن واى) اى مع ما وبدونها لما مر (ويجوز اضمار ان خاصة لاصالتها فى هذا النوع (فيجزم المضارع بها) اى بان المضمرة بعد الامر لفظا بدون الفاء (نحو زرنى اكرمك) اى ان تزرنى اكرمك فان المطلوب بزرنى الزيارة وفائدتها الاكرام وهى تصلح للسببية له وقصد اداؤها وقدر ان مع الفعل الماخوذ من زرنى فجعل الاكرام جزاء له ويجوز بعد المقدر نحو الاسد الاسد تنج وبعد اسم فعل نحو نزال اقاتلك وبعد الدعاء على لفظ الخبر نحو غفر الله لك تدخل الجنة وان لم يجز النصب بعدها عند الجمهور لان معنى الامر كاف فى الجزم بخلاف النصب فانه

وقصد اداؤها ولو لم يقصد يجب الرفع فى المضارع الواقع بعده وهو امانعت نحو قوله تعالى فهب لى من لدنك وليا يرثنى فيمن قراه مرفوعا اى وليا وارثا او حال مثل قوله فذرهم فى خوضهم يلعبون اى لاعبين او استئناف وقطع عما قبله نحو قم يدعوك الامير منه

يكون مع الفاء وما بعده قد يرتفع فلا يكون وحده دليلا على اضمار ان فلابد من صريح الامر ونحوه تقوية لمعنى الفاء وكذا بعد سائر ما ذكر فى ان المضمر غير النفى فانه خبر لا انشاء فلا يناسب لمعنى الشرط ولما فرغ من السماعى اراد ان يشرع فى القياسى فقال (والعامل القياسى) ما لا يتوقف اعماله بخصوصه على السماع بل (يمكن ان يذكر فى) بيان (عمله قاعدة كلية) اى قضية كلية يعرف منها احكام جزئيات موضوعها بان يجعل ذلك الجزئى موضوعا فى الصغرى وتلك القاعدة كبرى (موضوعها غير محصور) افراده فى عدد بخلاف السماعى كما عرفت (ولا يضره) اى كونه قياسيا اختصاصه ببعض الاحكام مثل (كون صيغته سماعية) كما فى الصفة المشبهة واسم الفعل ومثل عدم التصرف فيه كما فى افعال المدح والذم والتعجب وعسى وليس وفى معموله بالتقدم والفصل كما فى فعل التعجب ومثل عدم نصب المفعول به كما فى فعل اللازم ومثل الالغاء كما فى افعال القلوب ومثل التعلق كما فى كل فعل قلبى ومثل الاحتياج الى منصوب كما فى افعال الناقصة ومثل عدمه كما فى افعال التامة وغير ذلك ولا شك ان اعمال كل منها بخصوصه لا يتوقف على السماع وانما المتوقف عليه الاحكام المذكورة فلا ينبغى ان يجعل بعضها سماعيا كما جعلوا على انه غير محصورة فيما ذكروا بل قد زاد عليه المحققون المتتبعون كثيرا كما ستقف (نحو كل صفة مشبهة ترفع الفاعل) فان افراد موضوعها وان كانت محصورة بحسب الصيغة لكنها غير محصورة بحسب المادة بخلاف السماعى فان افراده محصورة بحسب المادة ايضا (وهو تسعة الاول

مع بقائه على معنى السببية نحو قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون منه

كما اذا اردت ان تعرف ان ضرب مثلا برفع الفاعل تقول انه فعل وكل فعل برفع الفاعل ينتج ان ضرب برفع الفاعل منه

كالافعال الناقصة وافعال القلوب وافعال المدح والذم واسماء الافعال منه

الفعل مطلقا فكل فعـل) لازما اومتعديا متصرفا اوغيره فعل
قلب اولا (يرفع) معمولا واحدا يسمى فاعلا او اسما لان النسبة
الى المرفوع ماخوذة فى مفهومه وضعا فلايكون بدونه ومبنى العمل
على الاقتضاء (وينصب معمولات كثيرة) مفاعيـل اوغيرها
كالخبر والحال و التميز وغيرذلك لتعلق مفهومه بها لكن اللازم
لاينصب المفعول به بدون حرف الجر كما يصرح به (ويجوز تقديم
منصوبه عليه) لقوته فى العمل ومايجئ من عدم جواز التقديم
فكالاستثناء منه (وهو على نوعين لازم ومتعد فا) لفعل (اللازم
قد مه لكون مفهومه وجوديا (ما) فعل (يتم فهمه) اى فهم
مدلوله (بغيرما وقع عليه الفعل) اى بلامدلول مفعول به صريح
نحو قعد زيد ولا ينصب) اللازم (المفعول به بغير حرف الجر
لعدم الاقتضاء بدونها (فمنه) اى اللازم (افعـال المدح والذم
لصدق حده عليها اى افعال موضوعة لانشائهما وهو الاظهر
على ما ادعاه الفاضل العصام اومشهورة بهذا اللقب على ماقاله
الفاضل الجامى ولما كان وضعها له معلوما من اللغة ومن لفظها
ايضا على الاول والمحتاج اليه هنا معرفة الاصطلاح ليتوسل بها
الى معرفة الاحكام المختصة بهـا وتلك تحصـل بعد الافراد
استغنى بالعد عن الحد ولما كان هذه الافعال غيرمتصرفة ولها
احكام مختصة فلذا عدها بعضهم من السماعى قال فمنه اشارة
الى هذا الفرق وتصريحا للرد (وهى) اى افعال المدح والذم
مبتداء خبره (نعم) وماعطف عليه الكائنة (للمدح) اى لانشائه
وقيل فى مثله حال والعـامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر
الى المبتداء ورد بان الخبر المجموع وقال المصنف وايضالم نر

كما اذا كان الفعل تاما ١٢
كما اذا كان الفعل ناقصا ١٢

الاول على تقدير ان يراد بها المعنى الاضافى والثانى على تقدير ان يراد بها ذلك ١٢
لى القسم الاول على ما ادعاه الفاضل العصام ١٢
المراد به التميز بالقصد بين لا العلم المخصوص كما هو المتبادر من اطلاق النحوى ذكره الفاضل العصام ١٢

من ذهب

من ذهب الى جوازهـا من الخبر بل جماعة من النحاة منهم
ابن مالك جوزوها من المبتداء وجعلوا العامـل ماذكر ويمكن
ان يجعل نعم مبتداء ثانيا بتقديرمنهـا خبرا وللمدح حالا من فاعل
الظرف اوالعكس والجملة خبرالاول (وبئس) الكائنة (للذم
وهمـا اصلان فى الباب فلذا قدمهما (وشرطهما) من حيث
العمل (ان يكون الفاعل) اى فاعلهما (معرفا باللام) للعهد
الذهنى فيكون اشارة الى واحد غيرمعين ابتداء ويصير معينا
بذكر المخصوص فيكون فى الكلام تفصيـل بعد الاجمال
فيكون اوقع فى النفس وقيـل للجنس وقيل للاستغراق ورده
الرضى بان علامته صحة وضع كل موضعه ولا يصح ان يقـال
نعم كل رجـل زيد وقال الفاضـل العصام ان ذلك مشترك
بين الثـلاثة اذلا يصح ايضا نعم جنس رجل من حيث هو هو
اوفى ضمن فرد ما زيد والحق انه يصح الحمل على كل منهـا بادعاء
ان الممدوح اوالمذموم بمنزلة الجنس من حيث هو هو اوفى ضمن
فرد ما اوجميع الافرادوانه متحد معه لامغايرة بينهما اصـلا
لمـا فيه من مثل مايجمعه الجنس اوكل من افراده من المنـاقب
اوالمثـالب وباعتبار انه الجنس فى ضمن اى فرد فرضـه العقل
اذلافرد له الا اياه فاى فرد فرض فهوهو واختار المصنف هذا
لان كلا من لام الجنس والاستغراق لكونه معرفة يفوت نوعا
من الابهام فلايلايم المقام (اومضافا اليه) اى الى المعرف باللام
ولو بالواسطة ولواريد هذا فى المعرف باللام لاستغنى عن قوله
هذا هـذا فى حكم المعرف باللام (اومضمرا مميزا) بفتح اليـاء
اى مفسرا (بنكرة) منصوبة على التميز ليحصل البيـان اولا

والوجه ان يجعل صفـة بتقدير المعرف كما اشرنا اليه وان كثر التقدير رعاية لجانب المعنى ١٢

بخلاف لام العهد الذهنى فانه فى حكم النكرة ١٢

اجمالا وثانيا تفصيلا بذكر المخصوص ثم العامل فى التميز المضمر لانعم لانه لابهامه فى حكم اسم نكرة تم بالتنوين (ويذكر بعد ذلك الفاعل الموصوف بماذكر من حيث انه موصوف على ماهو مقتضى اسم الاشارة ولذا ذكره فى موضع الضمير (المخصوص بالمدح اوالذم لانه للتعين بعد الابهام فلابد ان يذكر بعده على ماهو الغالب وهذه الجملة معطوفة على الجملة الاسمية لاعلى مدخول ان فافهم وبما اشرنا من اشارة الاشارة ظهر عدم الانتقاض بمثل نعم رجلا زيد بان المخصوص فيه مذكور بعد التميز لابعد الفاعل فلاحاجة الى ماذكره الفاضل العصام من ان المراد ذكره بعده ولو بالواسطة حال كون ذلك المخصوص مطابقا) فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والجنس للفاعل) المعهود الذى هو الموصوف بماذكر ولذا اظهر ولم يضمر لكون المتبادر منه الذات بلا اعتبار الوصف فلايرد مثل نعم رجالا الزيدون ونعم امراة هند بان المخصوص فيهما غير مطابق للفاعل الذى هو المضمر المفرد المذكر لانه وان كان غير مطابق له بالنظر الى مجرد الذات لكنه مطابق له من حيث انه مفسر بالجمع او المؤنث لوجوب الاتحاد بين المفسر والمفسر ولم يظهر باتيان اسم الاشارة كما سبق لانه يشعر بعلية الوصف المذكور للحكم وهو المطابقة وعلته الاتحاد لاالوصف المذكور بخلاف ماسبق كما اشرنا اليه ولقد احسن فى العدول عن قول ابن الحاجب مطابقة الفاعل فافهم (وهو) اى المخصوص (مبتداء وماقبله خبره) مقدما عليه اوخبر محذوف هو هو مثلا مستانف عما قبل من هو فعلى هذا يكون جملتين وعلى الاول جملة (نحو نعم الرجل

من كونه معرفا باللام اومضافا اليه اومضمرا مميزا بنكرة

من ان المراد بذكر المخصوص بعد الفاعل كونه مذكورا بعد الفاعل المميز بنكرة مثلا

زيد) مثال لما كان الفاعل فيه معرفا باللام وذكر بعده مخصوص مطابق له فى الافراد (ونعم غلاما الرجل الزيدان) مثال لما كان مضافا اليه بلا واسطة والمخصوص مطابق له فى التثنية ومثال المضاف اليه بها نحو نعم فرس غلام الرجل هذا قبل العائد اللام امابا عتبار العهدية او لاشتمال مدخولها على المبتداء ورده المصنف بانه لايمشى فى المضمر المميز الذى هو مبهم غير عائد الى شئ واجاب عنه بعض الكمل بانه وان كان كذا الا انه مع تميزه كان فى حكم اللام فيكون رابطا وقال الفاضل العصام الرابط ادعاء كون الفاعل عين المخصوص (ونعم رجلا زيد) مثال لما كان الفاعل مضمرا مميزا بنكرة والمخصوص مطابقا له فى الافراد وهذا الضمير لايكون الا مفردا مذكرا ولو كان التميز على خلافهما كالمخصوص كما مر مثالهما لان الابهام فى المفرد المذكر اكثر مما يدل على العدد والتانيث وابهام الفاعل مقصود فى الباب (وقد يحذف المخصوص اذا علم) بالقرينة نحو قوله تعالى انا وجدناه صابرا نعم العبد اى ايوب بقرينة ان الكلام فى ذكره (وقد يتقدم اى المخصوص (على الفعل) بناء على ان الاصل فى المبتداء التقديم وتاخيره فى الاغلب لكونه بمنزلة البيان والتفسير وهذا يؤيد كونه مبتداء كما لايخفى ولذا اختاره المصنف (نحو الزيدون نعم الرجال وساء) عطف على نعم اصله سوء بالفتح فنقل الى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا هو (مثل بئس) فى افادة الذم والشرائط والاحكام مثل قوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا اى مثلهم (وحبذا) يقال حب كظرف اى صار حبيبا الكائنة (للمدح وفاعله ذا) من اسم الاشارة

ولوذهنية لان تقدم المبتداء حكما قرينة للصرف اليه فيكون فى قوة العهد الخارجى

على تقدير كونها للجنس اوالاستغراق

مضمرا كان اومعرفا باللام

التى هى من المبهمات لما عرفت ان الغرض فى الباب الابهام اوّلاً
والتفسير ثانيا وفيه رد لمن زعم ان فاعله هو المرفوع بعد ذا زعما
منه ان حبذا بتمامه فعل لان شدة الامتزاج جعلتهما كلمة واحدة
وغلب الفعل لتقدمه على الاسم وازال اسميته (ولا يتغير) حبذا
بان يتغير فاعله اوفاعله اوذا بان يثنى او يجمع او يؤنث ليطابق
المخصوص الذى هو احدهما لجريه مجرى الامثال كذا ذكره
المصنف قال بعض الكمل لان المفرد المذكر ادل على الابهام
الذى هو المقصود فى الباب لدلالة غيره على معنى زائد يقصر به
الابهام فلا يقال حبذان زيدان ولا حب اولاء الزيدون ولا حبتا هند
بل حبذا فى الكل (و) يذكر (بعده) اى حبذا اوفاعله اوذا
(المخصوص) بعدية غالبة كمخصوص نعم وبئس على ماذكره
المصنف او بعدية مطلقة فلا يجوز تقديمه على حبذا رأسا
على ماذكره الفاضل العصام (واعرابه) اى مخصوص
حبذا (كاعراب مخصوص نعم) فى ان رفعه على الابتداء
لا على الخبرية لحبذا كما زعم المبرد وابن السراج ومن وافقهما
زعم ان شدة امتزاج حب مع ذا جعلتهما اسما لغلبة ذا لشرفه
على الفعل فصار مبتداء وجه الرد فوت الغرض كما فى الزعم السابق
نحو حبذا زيد و) الفعل (المتعدى ما) فعل (لا يتم فهمه) اى فهم
مدلوله (بغير ما وقع عليه الفعل) وهو مدلول المفعول به
الصريح خرج به الفعل الناقص فانه وان كان مما لا يتم فهمه
بدون الخبر لكنه ليس مما وقع عليه الفعل كما لا يخفى عدل
عن التعريف بما يتوقف تعقله على متعلق لرده الرضى بانه
يدخل فيه مثل قَرُبَ وَبَعُدَ مما له معنى نسبى لانه لا يتعقل الا بما هو

منسوب

منسوب اليه مع كونه من اللوازم وان اجاب عنه الفاضل العصام
بان المراد بما يتوقف تعقله على متعلق ما اعتبر فى مفهومه نسبة
تقتضى ذكر متعلق بخصوصه وفى مفهوم مثل ماذكر لم يعتبر
هذه النسبة بل اعتبر فيه ما يقتضى متعلقا اجمالا فلا يدخل
لان هذا مما لم يشعر به الحد والحمل على المتبادر واجب فيه
وهو) اى المتعدى (على ثلاثة اضرب الاول متعد الى مفعول
واحد نحو ضرب زيد عمرا ويجوز حذف مفعوله بقرينة) لومنويا
كقوله تعالى هذا الذى بعث الله رسولا اى بعثه (وبدونها
اومنسيا فيجعل كاللازم فلا يحتاج الى قرينة نحو فلان ياكل
ويشرب اى يفعل الاكل والشرب (والثانى متعد الى مفعولين
وهو على ثلاثة اقسام القسم الاول) منها (ما كان مفعوله الثانى
مباينا للاول) اى لا يصدق احدهما على الاخر (نحو اعطيت
زيدا درهما ويجوز حذفهما) معا (وحذف احدهما) فقط
مع قرينة) لومنويا نحو سأل زيد عمرا درهما فاعطى (وبدونها
اومنسيا نحو فلان يعطى و (القسم الثانى) منها (افعال القلوب
اى افعال مشهورة بهذا اللقب (وهى افعال) اصطلاحية
دالة على فعل) المراد به القائم بالغير لا التاثير فان العلم مثلا
اما كيف اواضافة اوانفعال ولا يتصور فيه التاثير واوقال
على احوال القلوب كما فى الامتحان لكان اظهر (قلبى) خرج به
غيره (داخلة على المبتداء والخبر ناصبة اياهما) مع انهما بمنزلة
اسم واحد فى الحقيقة كما يجئ دفعا للتحكم (على المفعولية
فخرج الفعل القلبى الذى ينصب الواحد كعرف وفهم (نحو
علمت ورايت ووجدت) هذه الثلثة للعلم (وزعمت) مشترك بين الظن

ان فسر بحصول الصورة *

ان فسر بالصورة الحاصلة فى العقل *

ان فسر بانه ش لصورة الحاصلة فى العقل *

والعلم (وظننت وخلت وحسبت) هذه الثلاثة للظن (وهب
على وزن دع تقول هب زيدا منطلقا (بمعنى احسب) زيدا
منطلقا على وزن اعلم او اضرب هو (غير متصرف) لا يستعمل منه
ماض ولا مستقبل (ولا يجوز حذف مفعوليها معا او احدهما
بدون قرينة) لومنويا اذ هو لا يعلم بدونها لو حذف فيفوت
المقصود واما لو منسيا فيجوز حذفهما معا كقوله تعالى
هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقال بعضهم
لا يجوز هذا الحذف ايضا لعدم الفائدة حينئذ اذ من المعلوم
ان الانسان لا يخلو عن علم وظن ورده المصنف بان هذا
انما يفيد نفى الجواز عند ارادة الخبر عن مضمونه الحقيقى وههنا
ليس كذلك بل نزل المتعدى منزل اللازم لقصد التعميم فيفيدان
نفس العلم باى شئ تعلق غير مساو للجهل بل هو خير منه
فلو نوقش بان العلم فيه بمعنى المعرفة فنقول العلة مشتركة
على ان قوله لا يخلو الانسان عن علم غير مسلم اذ قد ينفى العلم
عنه بضرب من التجوز فيفيد الخبر بالاثبات (ومع قرينة كثر
حذفهما معا) نحو من يسمع يخل اى مسموعه صادقا (وقل حذف
احدهما فقط) نحو قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما
اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة الغيبة فان المفعول
الاول فيه محذوف اى لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم ونحو
قول الشاعر كان لم يكن بين اذا كان بعده تلاق ولكن لا اخال
التلاقيا فان المفعول الثانى محذوف فيه اى كائنا ووجه القلة
كونهما بمنزلة اسم واحد اذ المفعول به فى الحقيقة مضمون الثانى
مضافا الى الاول فتقدير علمت زيدا قائما عرفت قيام زيد فحذف

احدهما

اى علة الاستغناء عن المفعول بالتنزيل وهو قصد التعميم منه

اى كما توجد فى العلم بمعنى المعرفة توجد فى العلم المتعدى الى المفعولين فتسليم احدهما دون الاخر تحكم منه

القلة تشتمل على معنيين احدهما عدم الكثرة والثانى الجواز فالاول للاول والثانى للثانى منه

بتقدير مضاف اى اذ مضمون المفعول به او اسم مضمون من الثانى والمراد بالمضمون المعنى التضمنى منه

احدهما كحذف بعض اسم واحد بخلاف حذفهما فانه كحذف
لفظ واحد وهو كثير وعدم لزوم كون المؤول بشئ فى حكمه
من كل وجه (ومن خصائصها) جمع خصيصة بمعنى الخاصة
جواز الالغاء) والمراد به عدم الوجوب والامتناع اى ابطال
عملها لاستقلال مفعوليها كلاما مع ضعفها لخفاء اثرها لكونها
قلبية (والاعمال) لكونها افعالا مع قطع النظر عن قلبيتها
اذا توسطت بين معموليها) فى الجملة بان يصح عملها فيهما حال
التوسط او التاخر واحترز بهذا القيد عما اذا توسط بين اسم الفاعل
ومعموله كلست بمكرم احسب زيدا وبين معمولى ان كان زيدا
احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم
زيد وبين العاطف والمعطوف نحو جاءنى زيد واحسب عمرو
وبين الفعل ومرفوعه كضرب احسب زيد فان الالغاء واجب
فيها كذا فى الامتحان وهو خاصة اخرى لها غير مذكورة هنا
لعدم شيوعها كالجائز وقال الفاضل العصام ان الالغاء فى القسم
الاخير غير واجب على المذهب البصرى بل يجوز على ما فى التسهيل
واحترز به ايضا على ما فسرنا عن مثل زيد ظنى قائم غالب او زيد
قائم ظنى غالب لانه مما يجب فيه الالغاء لان المصدر لا يعمل فيما
تقدمه (نحو زيد علمت منطلق) لكن الاعمال اولى حينئذ
لان لها حينئذ نوع تقدم لفظى ولها قوة لكونها افعالا فيرجح
او تاخرت) عنهما (نحو زيد منطلق علمت) والالغاء حينئذ اولى
لعدم التقدم اللفظى رأسا قال الفاضل العصام اعلم ان معنى زيد
ظننت قائم بعينه معنى ظننت زيدا قائما فهو فى المعنى متعلق
بالجزئين لكن لم يعمل فيهما لفظا لضعفه لما مر وما قال الرضى

اى افعال قلوب

الى مبتدا الخبر

ظرف مكان

اى وجوب الالغاء فيما ذكرت منه

اى خاصة اخرى

ان معناه زيد فى ظنى قائم فالفعل فى معنى الظرف يرده انه لا يصح فى زيد قائم ظنى غالب فانه قال معناه ظنى زيدا قائما غالب انتهى يعنى ان ماذكره الشيخ من التوجيه غير متمش فى مثل هذا المثال كما اعترف به نفسه فيكون قاصرا بخلاف ماذكره واقول ان ماذكره الشيخ من التوجيه فى هذا المثال لاينا فى توجيها آخر مذكورا قبله لامكان كون معناه زيد قائم فى ظنى الغالب فلعله اشار الى امكان التوجيهين الى احدهما فى احد الموضعين والى الاخر فى الاخر (ومنها) اى ومن خصائصها (جواز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدى المعنى تكلما وخطابا وغيبة (نحو علمتنى) وعلمتك وعلمه (قائما) ولا يقال ضربتنى بل ضربت نفسى لان المغايرة فى غير افعال القلوب غالبة فاذا اتحدا زادوا النفس تصريحا وتنبيها على ما عسى ان يغفل عنه بسبب الندرة بخلاف افعال القلوب فان الانسان بحاله اعلم منه بحال غيره فالاتحاد غالب فيها فلا يحتاج الى زيادة النفس للتنبيه عليه كذا فى الامتحان وقال بعض الكمل تنبيها على العدول عن الاصل الغالب وجبرا بالمضاف المشعر بالمغايرة عما فات بخلاف افعال القلوب فان مفعولها فى الحقيقة مضمون الثانى مضافا الى الاول فلا عدول فيها عن الاصل اصلا حتى يحتاج الى التنبيه والجبر واما الوجه المشهور فقد زيفه المصنف فى الامتحان ومن اراد الاطلاع فليرجع اليه (وحمل عدم وفقد فى هذا الجواز على وجد) حمل النقيض او النظير فانهما نظيره فى عدم التاثير فى المفعول نحو عدمتنى وفقدتنى (ومنها) اى من خصائصها (جواز دخول ان) المفتوحة

لانه لايغفل عنه بسبب الغلبة

على مفعوليها) فى الجملة (نحو علمت ان زيدا قائم) قال الفاضل العصام وهو كعلمت قيام زيد لكن الثانى قليل والسر فيه ان مالهما وان كان واحدا لكن بينهما فرق بان النسبة التى تعلق بها العلم مفصلة فى الاول فهى احق بالتصديق ومجملة فى الثانى فهى ليست باحق به بل بالتصور وتلك الافعال حينئذ مكتفية بمفعول واحد على مذهب سيبويه لانها حين نصبت المفعولين لا تنصب ايضا عند التحقيق الا مفعولا واحدا وهو مضمون الجملة واذا وجدته بعينه لا تحتاج الى المفعول الثانى كما لا يخفى ولما خفى هذا التحقيق على الاخفش قدر فيها مفعولا ثانيا عاما وجعل التقدير علمت ان زيدا قائم حاصلا وعلمت قيام زيد حاصلا (واما التعليق بكلمة الاستفهام) الداخلة على الجملة او الجزء الثانى حرفا او اسما (او) كلمة (النفى) الداخلة ايضا على الجملة او الجزء الثانى وهى ما ولا وان (او لام الابتداء او) لام القسم او ان المكسورة اذا دخل فى خبرها لام الابتداء) انما شرط دخول اللام اذ لولاه لفتحت فلم يكن تعليقا ووجه التعليق بالمذكورات انها تقع فى صدر الجملة وضعا فتقتضى بقاء صورتها وهذه الافعال تقتضى تغيرها فوجب التوفيق بينهما فروعيت حقوق هذه المذكورات لفظا وحقوق تلك الافعال معنى فهى عاملة معنى والعمل المعنوى كثير فلا يضيع حقوقها من كل وجه (اى ابطال العمل على سبيل الوجوب لفظا لا معنى) تفسير للتعليق وهو مأخوذ من قولهم امرأة معلقة لمفقودة الزوج لاهى ذات زوج قائم بمصالحها ولا فارغة حتى تنكح فهذه الافعال عند التعليق لاهى عاملة فى اللفظ لوجوب

اى من خصائصها

ابطال العمل اللفظى ولا ملغاة لوجوب العمل المعنوى حتى
يجوز العطف على المحل فى نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا
واشارة الى الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما
ان الالغاء جائز فى لاغلب وقد يجب والتعليق واجب البتة والثانى
ان الالغاء ابطال العمل فى اللفظ والمعنى على احد الاحتمالين
الذى صرح به الرضى والتعليق ابطال العمل فى اللفظ فقط (فيم
خبر للتعليق (هذه الافعال) افعال القلوب (نحو علمت ازيد
عندك ام عمرو) اختار هذا المثال لانه اوضح امثلة الاستفهام
وابعدها من الاشتباه لا لانه مال الى ما قال البعض انه لا يقع بعد
فعل القلب استفهام جوابه نعم اولا فلا يقال علمت ازيد قائم
او هل زيد قائم لان المقصود افادة العلم بجواب هذا السؤال
فكانه قال علمت جواب هذا الاستفهام والمعلوم هو مضمون الجملة
وجواب هذا الاستفهام نعم اولا وشئ منهما ليس بجملة بخلاف
جواب ازيد عندك ام عمرو فانه زيد عندى او عمرو عندى فلا بد
من وقوع ما يكون جوابه بالتعيين وهو السؤال بالهمزة وام المتصلة
لان هذا مردود بانه لا يخفى على كل احد ان جواب ازيد قائم ليس
مجرد نعم بل هو توطئة للجواب وجوابه زيد قائم على انه لو مال
اليه لقال همزة الاستفهام لا كلمة الاستفهام ثم ان هذا مثال
للداخلة على الجملة ومثال الداخلة على الجزء الثانى نحو علمت زيدا
من هو وابطال العمل فى الاول بالنظر الى لفظى الجزئين وفى الثانى
الى الثانى ولا يجوز تعليقه فيه بالنسبة اليهما كما زعم البعض متمسكا
بان الاستفهام يسرى فى الجملة كلها وان دخل على الجزء الثانى
لان هذا منقوض بان النفى ايضا يسرى فيهما مع انه لا يبطل العمل

لان معنى علمت ازيد منطلق علمت انطلاق زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ١٢

واما على الاحتمال الاخر الذى صرح به الفاضل العصام واشار اليه الرضى فالابطال فى الالغاء يكون فى اللفظ لا فى المعنى كما فى التعليق فافهم ١٢

ومنها علمت هل زيد منطلق وعلمت اين جلوسك واى الحزبين احصى ١٢

اى فى المثال الاول وهو علمت ازيد عندك ام عمرو ١٢

فى الاول بدخوله على الثانى اتفاقا نحو علمت زيدا ماهو قائما
كذا ذكره الفاضل العصام تدبر (ورايت ما زيد منطلق
وظننت لا زيد فى الدار ولا عمرو وحسبت ان زيد ذاهب (ووجدت
لزيد منطلق) وقوله لقد علمت لياتين منيتى (وعلمت ان زيدا لقائم
و) يعم (كل فعل قلبى غيرها) اى هذه الافعال (نحو شككت) ازيد
قائم (ونسيت) هل زيد حاضر (ونبئت) اين جلوسك (و
يعم (كل فعل يطلب به العلم نحو امتحنت) ما زيد جاهل (وسالت
هل هو حاضر (ومنه) اى من الفعل الذى يطلب به العلم
افعال الحواس الخمس) الظاهرة (كلمست) اهو لين ام خشن
وابصرت) ما زيد اسود (وسمعت) ان صوته كريه (وشممت
اهو طيب (وذقت) اهو حلو ولما كان المطلوب منها
العلم نزلت منزلته فى هذا الحكم (والقسم الثالث
من اقسام المتعدى الى مفعولين (افعال ملحقة بافعال القلوب
فى مجرد الدخول على المبتداء والخبر) ونصبهما على المفعولية
و) فى مجرد (عدم جواز حذفهما معا او حذف احدهما
فقط بلا قرينة) لو منويا (و) فى مجرد (قلة حذف احدهما
فقط بها) لا فى خصائصها انما لم يتعرض لكثرة حذفهما بها لانها
لعدم اختصاصها بافعال القلوب لا مدخل لها فى وجه الالحق
نحو صير وجعل) بمعنى الاعتقاد الباطل كقوله تعالى وجعلوا
الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اى اعتقدوهم اناثا او بمعنى صير
كقوله تعالى فجعلناه هباء منثورا واما اذا كان بمعنى خلق فلا يكون
من هذا القسم ومثال ما حذف احد مفعوليه كجعله زيد او جعل
زيد حقا لمن قال من جعل هذا حقا اى اعتقده اياه (وترك) بمعنى

وجهه ان فيه مخالفة لما نقلناه عن الرضى فى بحث تخفيف المكسورة وان الراجح ماهو المذكور هنا فافهم ١٢

وعلامة لام القسم لحوق نون التاكيد بمدخولها ١٢



صير نحو قوله تعالى وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض واما اذا كان بمعنى خلق فلا يكون من هذا القسم (واتخذ) كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا وَأَلْفَى بمعنى وجد كقوله وَالْفَى قولَها كَذِبًا وَمَيْنًا وعَدَّ بمعنى الاعتقاد الباطل ايضا ككُنْتُ أَعُدُّهُ فقيرا فبان غَنِيًّا وحَجَا وَأُرِى مجهول أرَى وقال اذا وقع بعد الاستفهام نحو اتقول زيدًا ذاهبًا وهذه الثلاثة بمعنى الظن كذا ذكره المحققون وفيه تنبيه على ان افعال القلوب غير منحصرة فيما ذكروا كما زعموا حيث عدوها من السماعى هكذا استفيد مما ذكره المصنف فى بعض تعليقاته فافهم (و) الضرب (الثالث) من المتعدى متعد الى ثلاثة مفاعيل نحو اعلم وارى) وانباء ونباء واخبر وخبر وحدث فالاولان هما اصلان فى هذا القسم ولذا خصهما بالذكر واما البواقى فتعديتها اليها لاشتمالها على معنى الاعلام وكثيرا ما تستعمل متعدية الى اثنين ثانيهما بالباء قال الله تعالى انبؤنى باسماء هؤلاء (وهذه) اى الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول) وهو بمنزلة الفاعل فحقه التقديم فيجوز ارجاع ضمير الثانى او الثالث اليه مع تاخره كاعلمت اياه فاضلا زيدا واعلمت هندا اخته زيدا (كاول (مفعول باب اعطيت) فى كونه مباينا للثانى وفى جواز الاقتصار عليه نحو اعلمت زيدا كاعطيته وفى الاستغناء عنه كاعلمت عمرا فاضلا كاعطيت درهما وفى عدم جواز التعليق بالنسبة اليه بالاستفهام والنفى واللام فلا يجوز اعلمت ازيد عمرو فاضل لبطلان الصدارة حينئذ فافهم والاخيران) اى الثانى والثالث (كمفعولى باب علمت) فى كون احدهما عين الاخر وعدم جواز حذفهما او حذف احدهما

اى اعلمت زيدا اياه فاضلا وزيدا هندا اخته

بدون

بدون قرينة وكثرة حذفهما وقلة حذف احدهما معها وفى جواز دخول انَّ عليهما وجوز الالغاء اذا توسطت بينهما نحو البركة اعلمنا الله تعالى مع الاكابر او تاخرت عنهما وجواز التعليق بالنسبة اليهما (نحو اعلم زيد عمرا بكرا فاضلا ثم) اى بعد ما علمت انقسام الفعل الى اللازم والمتعدى وانقسام المتعدى الى ثلاثة اضرب الى غير ذلك (اعلم) ان للفعل انقساما آخر وهو (انه لابد لكل فعل من مرفوع) لما مر (فان تم به كلاما) اى ان صار الفعل بمرفوعه كلاما تاما بان يصح السكوت عليه بوجود المسند والمسند اليه (ولم يحتج الى غيره) لافادته فائدة تامة بدونه يسمى) الفعل فى الاصطلاح (فعلا تاما) لتمامه بمرفوعه الذى هو كالجزء منه معنى (و) يسمى (مرفوعه فاعلا) لقيام معنى الفعل به فكانه مؤثر معنى فيه وموجد اياه اولوجود التاثير فى اكثره و) يسمى (منصوبه ان كان متعديا) لان اللازم لا ينصب المفعول بدون حرف الجر (مفعولا) اى مفعولا به لالتصاق معنى الفعل به ووقوعه عليه (كالافعال السابقة وان احتاج الى معمول منصوب بحيث لا يصير كلاما تاما بدونه (يسمى فعلا ناقصا) لعدم تمامه بمرفوعه فالوصف بالتمام والنقصان وصف بحال المركب منه ومن المرفوع وقيل لانه مسلوب الدلالة على الحدث فانما يدل على الزمان فعوض عنه الخبر الدال عليه فلم يسكت على مرفوعه ورد بان التسمية لو كانت لهذا لكان الافعال المنسلخة عن الزمان جديرة بان تسمى افعالا ناقصة وجعلها من قبيلها وقال الفاضل العصام لنقصان دلالته لانه لا يدل على معنى بنفسه لان معناه النسبة بين الاسم والخبر والزمان الذى هو قيد لها وشىء منها

لايفهم بدونهما ولايخفى ان النقصان بهذا المعنى استعمالى لاوضعى حتى يلزم كونه حرفا (و) يسمى (مرفوعه اسماله ومنصوبه خبراله) اشعارا بانحطاطهما عن حكمى الفاعل والمفعول (ولايدخل) اى الفعل الناقص (الا على المبتداء والخبر فى الاصل) لان وضعه ليعطى الخبر حكم معناه كالانتقال والاستمرار وغير ذلك وذا لايحصل الا بالدخول عليهما وينصب الخبر لشبهه بالمفعول به فى توقف تعقل الفعل عليه فهو شبيه بالفعل المتعدى فى اقتضاء معناه شيئين (وهو) اى الفعل الناقص (على قسمين) القسم (الاول ما لايدل على معنى المقاربة) اى القرب من الحال (وهو الشايع المتبادر من اطلاق الفعل الناقص نحو كان) وهو لثبوت خبره لاسمه فى الماضى دائما نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار (وصار) للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا قدمهما لبساطتهما واصالتهما ولغلبة الاول قدمه على الثانى (و) كذا (آل ورجع وحال واستحال) كقوله ان العداوة تستحيل مودة (وتحول وارتد) مثل قوله تعالى فارتد بصيرا وزاد هذه الستة ابن مالك ايضا وفى هذا وما سياتى من اللواحق تنبيه على ان الافعال الناقصة غير محصورة فيما ذكروا كما زعموا حيث عدوها من السماعى وقال الفاضل العصام ان صار وما يلحق به قد يكون تامة متعدية بالى نقول صار الى الفقر (وجاء) قال فى الامتحان بمعنى كان وقعد اذا كن) اى المذكورات من آل الى قعد (بمعنى صار ولكونهما ملحقة بصار قدمها على السائر واخر الاخيرين لقلة

من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق منه

اى عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى

مجيئهما

مجيئهما ناقصين حتى قال الاندلسى لايتجاوز ان الموضعين الذين استعملهما العرب فيهما هما قولهم ماجاءت حاجتك وقعدت كانها حربة فكان ابن الحاجب اختاره وقال الفراء يتجاوزانهما لمجيء قولهم عند الكيل جاء البر قفيزين فكان المصنف اختاره واصبح) قدمه لدلالته على اول النهار (وامسى) قدمه لدلالة على ضد مايدل عليه الاول (واضحى) ولو قدمه على ماقبله لكان له وجه لكن عكس لرعاية مناسبة التقابل ولكون اضحى انسب بما بعده لدلالته على جزء من اوائل النهار الذى يدل عليه مابعده (و هو (ظل) ولذا قدمه على مابعده (و) هو (بات) قدمه لكونه من الاصول بخلاف مابعده فانه من اللواحق وهذه الخمسة لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها وقد يكون بمعنى صار بلا دلالة عليها (وآض وعاد) يقال آض او عاد زيد من سفره اى رجع (وغدا) يقال غدا زيد اى مشى فى وقت الغداة وهو من اول النهار الى الزوال (وراح) يقال راح زيد اى مشى فى وقت الرواح وهو مابعد الزوال الى الليل ولايخفى ان الغالب فى هذه الاربعة كونها تامة وانما يكون ناقصة اذا كانت بمعنى صار فيكون من الملحقات كما صرح فى الامتحان فينبغى ان يذكر فى جنبه مع سائر ملحقاته لكن يمكن ان يقال اخر الاخيرين لكونهما نظيرى اصبح وامسى فى كونهما طرفى النهار واخر الاولين ليكونا فى هذا المحل كالمسافر الذى هو فى صدد الرجوع الى محل على ما هو المناسب لمعناهما الاصلى ولما فرغ من البسائط اراد الشروع فى الماويات فقال (ومازال) من زال يزال فان ما مضارعه يزول فتام فلا يقال لازول اميرا (ومافتئ بفتح التاء وكسرها) وبالهمزة

برفعها على انها اسم جاءت وخبرها ماقدمت لتضمنها معنى الاستفهام وبنصبها على انها خبرها واسمها ضمير راجع الى ما باعتبار كونها عبارة عن الحاجة او ما نافية والضمير راجع الى ما تقدم من القرعية ونحوها اى لم تكن هذه على وفق مرادك منه

اى قول الاعرابى ارهفت شفرته اى حدد سكينه العظيم حتى قعدت اى صارت هذه الشفرة كانها حربة اى رمح صغير منه

آض وعاد

رجع من سفره

وقيل بالياء (ومابرح) فى الاصل بمعنى زال عن مكانه (ومافتاء من الافعال (وماونى) بالياء من ونى بالامر ينى بالكسر اى ضعف يقال فلان لاينى بفعله اى لايزال بفعله (ومارام) من رام يريم اى برح قال الدمامنى نقلا عن صاحب التسهيل ان الفعلين الاخيرين غريبان لايكاد ان يعرفهما من النحاة الامن عنى باستقراء الغرائب (كلها) اى كل واحد من المذكورات من مافتىء الى مارام (بمعنى مازال) الا ان مافتىء يختص بالجحد على مافى مختار الصحاح وهو لدوام خبره لاسمه مذ قبله فمعنى مازال زيد عالما مثلا دوام العلم له مذ زمان البلوغ او المراهقة فلايضر انتفاؤه فى اوائل زمان الصبا لعدم امكان القبول ولزمه النفى فى كونه ناقصا (ومادام) لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان لان مافيها مصدرية وتقدير الزمان قبل المصادر كثير كما فى آتيك خفوق النجم ولذا احتاج الى كلام قبله لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف غير مستقل بالافادة كما جلس مادام زيد جالسا (وليس) لنفى مضمون الجملة حالا اومطلقا اخره مع اصالته و بساطته لعدم كماله فى الفعلية لشبهه بالحرف فى الصورة وعدم التصرف وقد يتضمن الفعل التام معنى صار) اى يدل عليه مع دلالته على معناه الاصلى ولذا لم يقل وقد يكون بمعنى صار (فيصير ذلك الفعل التام بسبب هذا التضمن (ناقصا) محتاجا الى خبر منصوب ويكون معناه الاصلى حالا اوخبرا بعد خبر او وصفا لهذا الخبر فى المال للتاكيد والمبالغة كما فى قوله تعالى تلك عشرة كاملة كما يشير اليه فى تفسير المثال وقد يكون خبرا مضافا

الى المنصوب

الى المنصوب المذكور بعده كما اشار اليه الرضى فى قوله تعالى فتمثل لها بشرا سويا حيث مثل به ايضا للمتضمن وفسر بقوله اى صار مثل بشر فلاوجه لتخصيص الفاضل العصام بكونه حالا وانكار كونه وصفا وسكونه عن الاحتمالين الاخيرين مع صحة المعنى فى كل منها ولبس المراد بهذا التضمن الذى سبق ذكره اذ المتعلق وهو المنصوب المذكور بعده هنا ليس باجنبى للفعل التام كما لايخفى على ذوى الافهام وقد لايعتبر هذا التضمن فيبقى تاما فيكون المنصوب بعده حالا فى الاغلب وقد يحتمل ان يكون حالا وتمييزا ومفعولا له كما صرح به البيضاوى فى قوله تعالى وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا (نحو تم التسعة بهذا عشرة اى صار عشرة تامة) ماخوذ من تم باعتبار معناه الاصلى (وكمل زيد عالما اى صار عالما كاملا وغير ذلك) مثل عدل زيد اميرا اى صار اميرا عادلا (ويجوز تقديم اخبارها) اى هذه الافعال الناقصة (على انفسها الا) تقديم خبر (ما) اى فعل ناقص (فى اوله) لفظ (ما) من مازال الى مادام اما اذا دخل ما اوان على سائر الافعال الناقصة فانه وان لم يجز التقديم عليه معهما لكن يجوز بالفصل بينه و بينهما نحو ماقائما اوان قائما كان زيد واما فى هذه الافعال فلايجوز الفصل بينها و بينهما لشدة امتزاجها معهما وكونها بمنزلة افعال مثبتة حتى يجوز التقديم بالفصل (فلا يجوز نحو قائما مازال زيد) ولا نحو اجلس جالسا مادام زيد لانها امانافية لها صدر الكلام فلايعمل مابعدها فيما قبلها او مصدرية وسيجىء ان معمول المصدر لايتقدم عليه وكذا) لايجوز التقديم (ان بدل ما بان النافية) فانها كما فى اقتضاء

الصدارة بدليل تعليق افعال القلوب بها كما بما على ما صرح به
الدماميني فى شرح التسهيل نقلا عن ابن قاسم وهذا يوافق كلامه
فى بحث ما اضمر عامله على شريطة التفسير فى الامتحان واما كلامه
فى بحث الافعال الناقصة من ان العمدة فى اقتضاء ما صدر الكلام
خاصية فيها لا مجرد كونها للنفى الا ترى ان لم ولما وان ولا
على الاصح لا تقتضى الصدارة وان كانت للنفى فيدل على انه جرى
فى هذه الرسالة على غير الاصح (واما ان بدل بلم) لم يذكر لما
لانفهام حكمه بالمقايسة على لم (ولن فيجوز نحو قائما لم يزل
اولما يزل اولن يزال (زيد) اما فى لم ولما فلانهما لامتزاجهما بالفعل
حتى يغيران معناه الى الماضى صارا كالجزء منه وكانهما خرجا
عن كونهما حرفى نفى فانحطا عن اقتضاء الصدراة واما فى لن
فللحمل على سوف الذى لا يمنع تقديم معمول مدخوله عليه حمل النقيض
على النقيض كذا فى الرضى وبقى لا مهملا قال الدماميني ينبغى
ان يكون بمنزلة ما عند ابن قاسم لما مر من الدليل وقال الرضى
لا صدارة لها لانه لكثرته فى الكلام حتى انه يقع بين الحرف ومعموله
نحو كنت بلا مال واريد ان لا يخرج صار مبتذلا منحطا عن منصب
الصدارة واما تقديم اخبارها على اسمائها فيفهم فى بحث المعمول
المنصوب من قوله وامره كامر خبر المبتداء (والقسم الثانى
من القسمين (ما) اى فعل ناقص (يدل على معنى القرب
من الحال خرج به الناقص المتعارف وهذا حد جامع ومانع
واما كون ذلك مرجوا كما فى عسى اومجزوما كما فى كاد اومشروعا
كما فى صاحبه فخارج عن الحد ووظيفة لغوية ولذا لم يتعرض لها
كما تعرض ابن الحاجب (ويسمى افعال المقاربة) لدلالتها عليها

لان لن للاستقبال المنفى
وسوف للاستقبال المثبت
منه

مذكورات

ولاتكون

ولا تكون اخبارها) اى خبر كل منها (الا فعلا مضارعا) لا اسما
ولا ماضيا بالاستقراء وذلك لما مر من انها تدل على القرب من الحال
مرجوا اومجزوما اومشروعا فى صاحبه وهى تقتضى كون خبرها
ما يدل على الاستقبال والحال ويصلح لان يدخل عليه ما يدل
على الرجاء والاستقبال وذلك لا يكون الا مضارعا (نحو عسى
وخبره الفعل المضارع مع ان) الدالة على الرجاء والاستقبال
توضيحا وتاكيدا للرجاء الذى فيه زمانا او استعمالا (غالبا
نحو عسى) حال (زيد ان يخرج) اوذا ان يخرج ليصح الحمل
فان ان يخرج خبر لعسى بتضمينه معنى كان على ما اختاره
المتاخرون فكانه قيل يرجى حال زيد كائنا ان يخرج اوزيد كائنا
ذا ان يخرج وفيه من المبالغة فى القرب ما لا يخفى وقال الفاضل
العصام ولو ضمن معنى صار لكان احسن وقيل ليس بخبر لعدم
صحة الحمل وتقدير المضاف تكلف بل شبيه بالمفعول لان المعنى
الاصلى قارب زيد ان يخرج ثم نقل الى انشاء الطمع والرجاء
والمفعولية وان لم تبق حينئذ لكنه ينصب لشبهه بالمفعول الذى
كان قبل النقل وعلى هذا عسى تامة ورده الفاضل العصام
بان القرب مستفاد من الرجاء وليس بمعنى لعسى فضلا عن كونه
اصليا وقال الكوفية ان يخرج بدل اشتمال فالمعنى يرجى زيد
خروجه فعسى حينئذ تامة وارتضاه الرضى لان فيه اجمالا وتفصيلا
وقد يحذف ان) من خبره تشبيها له بكاد فلا يحتاج الى محذوف
لصحة الحمل بدونه (وقد تكون تامة بان مع المضارع) بمعنى قرب
بان يقتصر على المرفوع الذى كان خبرا منصوبا فى الاستعمال
الاول وهو ان مع المضارع ويجعل فاعلا له (نحو عسى

لا يقال عسى زيد منطلقا
واما قولهم عسى الغوير
ابؤسا فشاذ كما فى مختار
الصحاح منه

تصغير غار بمعنى الشدة
والشر والابؤس جمع باس
وهو خشونة العيش منه

الرجاء توقع وجود الفعل
الذى لم يحصل بعد منه

ولا عسى زيد انطلاق منه

ان يخرج زيد) ويحتمل ان يكون على هذا الاستعمال ايضا
ناقصة لكن استغنى عن الخبر وهو حاصلا لاشتمال الاسم
على المنسوب والمنسوب اليه كما فى علمت ان زيدا قائم ولما كان فى هذا
نوع تكلف اقتصر فى هذه الرسالة على الاول وان بين الثانى ايضا
فى الامتحان وقال الشيخ الرضى ويحتمل ان يكون هذا من باب
التنازع وقال الفاضل العصام ويحتمل ان يكون من تقديم الخبر
على الاسم وذا يجوز فى هذا الباب كما سيجئ (وكاد) فى الاصل
بمعنى قرب لكن لا يستعمل على هذا الاصل اصلا (وخبره غالبا
مضارع بلاان) لدلالته على الجزم فلا يناسبه ان الدلالة على
الرجاء قال الفاضل الجامى لدلالة ان على الاستقبال المنافى للحال
ورده المصنف بان كاد لا يدل على الحال ولا ان على الاستقبال
البعيد حتى يتنافيا ولو تم هذا لما استوى الاستعمالان فى اوشك
مع كونه من القسم الثالث الذى هو اقرب الى الحال من كاد
نحو كاد زيد يخرج وقد يكون معان) تشبيها له بعسى نحو كاد
زيد ان يخرج (وكرب) بفتح الراء وكسرها والاول افصح ذكره
الدمامينى بمعنى قرب فى الاصل يقال كرب الشمس اذا دنت
من الغروب (وهو مثل كاد فى وجهيه) اى فى كون خبره بلاان
وبها (وهلهل) بمعنى قارب فينبغى ان يكون ككرب مثل كاد
فى وجهيه لكنه لدلالته على المبالغة فى القرب الحق بالافعال الدالة
على الشروع فالتزم كون خبره بلاان (وطفق) بكسر الفاء
وفتحها بمعنى شرع فى الاصل يقال طفق فى الفعل اذا شرع فيه
واخذ) بفتح العين فى الاصل بمعنى شرع يقال اخذ فيه اى شرع
وانشاء) بالهمزتين فى الاصل بمعنى اوجد (واقبل) يقال اقبل

باشراف الخبر على حصوله للاسم منه
لان الاستقبال القريب لا ينافى الحال منه
قال الرضى مثل هذا التركيب يدل على المبالغة كزلزل وصرصر منه

عليه (وهب) على وزن رد قال الدمامينى هى غريبة ومن شواهد
استعمالها قول الشاعر هببتُ الومُ القلب فى طاعة الهوى فلج
كانى كنت باللوم اغريه (وجعل) فى الاصل بمعنى اوجد
كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور (وعلق) بكسر اللام
قال الدمامينى وهى ايضا غريبة ومن شواهد استعمالها قول
الشاعر اراك علقت تظلم من اجرنا وظلم الجار اذلال المجير
ثم استعمل كل منها استعمال كان لتضمينه معناه
فصار ناقصا (واخبارها) اى خبر كل منها (الفعل المضارع
بلاان) لمثل مامر (واوشك) فى الاصل بمعنى اسرع وهو يناسب
القرب (وهو يستعمل استعمال عسى) يعنى يستعمل بان تاما
او ناقصا يقال اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد اذ قد
يستعمل فى الطمع (و) استعمال (كاد) اى يستعمل بلاان لانه
قد يستعمل فى الجزم (ولا يجوز تقديم اخبار افعال المقاربة على
انفسها) وان جاز تقديمها على اسمائها لانها لعدم تصرفها
ضعيفة بالنسبة الى المتصرف فبالنظر الى هذا لا يتقدم اخبارها
على انفسها ولكونها افعالا لها قوة بالنسبة الى الحرف وبالنظر
الى هذا جاز تقديمها على اسمائها وان لم يجز هذا فى الحرف
و) القياسى (الثانى) من التسعة (اسم الفاعل) قدمه لكونه
مشتقا من المعلوم وعاملا فى الفاعل ومجيئه من المتعدى واللازم
بخلاف اسم المفعول ولما كان الاسماء المتصلة بالافعال مبينة
فى كتب الصرف مطولاتها ومختصراتها وكان البحث عنها
من حيث الصيغة من مباحث الصرف ومن حيث العمل
من مباحث النحو ترك تعريفاتها وان كانت من المبادى كالتعريفات

من الدلالة على الجزم منه

المذكورة والبحث عن الصيغة كما تركهما البيضاوى مخالفا
لابن حاجب فقال (فهو يعمل عمل فعله المعلوم) لازما اومتعديا
لاشتقاقه منه (والثالث) من التسعة (اسم المفعول) قدمه
على الصفة المشبهة مع كونها مشتقة من المعلوم وعاملة فى الفاعل
لموافقته لاسم الفاعل فى الشرط ولانه قد ينصب المفعول به
كاسم الفاعل بخلافها (فهو يعمل عمل فعله المجهول
لاشتقاقه منه (وشرط عملهما فى الفاعل) اصلا اونائبا
المنفصل) بارزا اومظهرا لان المتصل مستتر فيهما داخل
تحت تصرفهما وانه اعتبارى محض لا يظهر فيه اثر العامل
بل هو ايضا اعتبارى محض فلا يتوقف عملهما فيه على وجود ما
يقويهما فيه ولا على عدم ما يبعدهما عن المشابهة بالفعل
بخلاف المنفصل فانه لثبوته واستقلاله يتوقف عملهما فيه على
وجود المقوى وعدم المبعد عنها واما البارز المتصل فمختص
بالفعل (والمفعول به) الصريح لانه معمول قوى حتى لا يعمل فيه
من الافعال الا المتعدى فلا يعملان فيه الا بالمقوى وعدم المبعد
واما فى غيرهما من المعمولات فلا يحتاج فيه الى الشرط اما الظرف
فمع كونه معمولا ضعيفا يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف
النفى نحو قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون كالحميم للعامل
لعدم خلو مدلوله عن زمان ما ومكان ما فى الاغلب وكذا
المفعول المطلق لكونه ملابسا بمعناه دائما واما المفعول له فان كان
مجرورا فكالظرف وان منصوبا فكالمفعول المطلق كما يجئ
واما المفعول معه فصاحب لمعمول فيكون فى حكمه (ان لا يكونا
مصغرين نحو ضويرب ومضيرب) لان التصغير بمنزلة الصفة

فى الباب الاول اسم فاعل ✻

اى غير انت ضمير منفصل

كالحميم له ✻
احترا ز عن فعل الله تعالى
فافهم ✻

والموصوف لان ضويربا مثلا بمنزلة ضارب صغير او حقير
ولا موصوفين نحو جاءنى ضارب شديد) اذ بالصفة يصيران
مسندا اليهما فيبعدان عن المشابهة بالفعل لانه لا يكون مسندا
اليه لما مر انه مختص بالاسم ولو قدم هذا على الاول لكان اولى
كما لا يخفى لكن اخره لئلا يفصل عن قوله (وان وصفا بعد العمل
لم يضر عملهما السابق) لحصوله بلا مانع عن الشبه ولو قدم هذا
ايضا لطال الفصل (نحو جاءنى رجل ضارب غلامه شديد
ثم ان كانا باللام) اى لام التعريف صورة (لا يشترط لعملهما غير
ما ذكر) من عدم التصغير والموصوفية لان كلا منهما حينئذ
فعل مغير الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام على الفعل لكونها
فى صورة حرف التعريف (نحو الضارب) اى الذى ضرب
غلامه عمرا امس عندنا وان كانا مجردين منها يشترط معها الاعتماد
على المبتداء) ولو بعد الناسخ نحو كان زيد ضاربا عمرا
او الموصوف) كجاء رجل ضارب عمرا (اوذى الحال نحو جاءنى
زيد راكبا غلامه او الاستفهام) حرفا او اسما (نحو اقائم الزيدان
وهل ضارب زيدا اخواه وما صانع البكران (او النفى) حرفا كما
وان او اسما كغير اوفعلا كليس (نحو ما قائم الزيدان) وغير قائم
الزيدان وليس ضارب البكران عمرا وجه الاشتراط تاكيد المناسبة
للفعل فى اقتضائهما ما اقتضاه الفعل وذلك لان الواقع بعد المبتداء
لا يكون مخبرا عنه فيكون كالفعل فيزداد المناسبة والصفة والحال
كالخبر فى المال والاستفهام والنفى لتعلقهما بالحكم دون الذات
اولى بالفعل فالواقع بعدهما كالواقع موقعه (ويشترط
مع الشروط المذكورة (فى نصبهما المفعول به) اذا كان اسم الفاعل

بين المعطوف والمعطوف
عليه ✻

من الفاعل والمعمول ومبنى
العمل على الاقتضاء ✻

من المتعدى ولو الى واحد واسم المفعول ولو الى اثنين ورفع الاول على النيابة (الدلالة على الحال) تحقيقا كزيد ضارب عمرا او حكاية بان يقدر المتكلم نفسه موجودا فى ذلك الزمان الماضى او الزمان المذكور موجودا الآن كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه (او الاستقبال) تحقيقا كزيد ضارب عمرا غدا وجه الاشتراط حصول كمال القوة للتمكن على العمل فى المعمول القوى وتثنيتهما وجمعهما) صحيحا او مكسرا (كمفردهما) فى العمل والاشتراط اما التثنية والجمع الصحيح فظاهر لبقاء صيغة المفرد واما المكسر فمحمول على المفرد لكونه فرعه (وكذا) اى كالمذكور من اسم الفاعل والمفعول فى العمل والاشتراط وفى كون تثنيتهما وجمعهما كمفردهما فيهما (ثلاثة اوزان من مبالغة الفاعل فعال وفعول ومفعال) وزاد سيبويه فعيلا وفعلا بكسر العين وضمها كحذر (و) لكن (لايشترط فى عمل هذه الثلاثة فى المفعول به (معنى الحال والاستقبال) لان الغرض من هذا الاشتراط فيهما اتمام المشابهة بالفعل لعدم دلالتهما على الحدث الفعلى قصدا بخلافها فهذا مذهب البصرية وقال الكوفية انها لاتعمل لفوات المشابهة بتغير الصيغة وان جاء بعدها منصوب فبفعل مقدر عندهم واجاب البصرية بان المبالغة جارية لما فات من المشابهة اللفظية ورده الفاضل العصام بانها كالزيادة التفضيلية تجعل الاسم بعيدا عن المشابهة بالفعل فكيف تكون جارية واجاب عنه المصنف بان الاصل فى افعل التفضيل الزيادة على الغير فلاحظة الغير هى التى بعدته عن المشابهة واما مجرد الزيادة والمبالغة فى الحدث فقرب لكونه بمنزلة التجدد وبعض

يتمام المشابهة بالموافقة معنى كما كانت لفظا عه التى بها يشابه اسم الفاعل والمفعول بالمضارع عه بل تبعا وانما يدلان قصدا على الذات فلابد من التقوية بالدلالة على زمان فعل يوازنه عه

فانها تدل عليه قصدا اذ المبالغة انما تكون فى الحدث دون الذات فافهم عه

الكمل بانه يدل على معنى الثبات بخلاف صيغ المبالغة فانها تدل على التجدد والانصرام كالفعل على ما هو الاصل فيه فتلك الدلالة هى التى بعدته عنها لا الزيادة (والرابع) من التسعة (الصفة المشبهة) باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث وتكون لما قام به الفعل قدمها على اسم التفضيل لكونها عاملة فى الفاعل الظاهر بخلافه فانه لا يعمل فيه فى غير مسئلة الكحل واذا تحقق المشابهة به (فهى تعمل عمل فعلها) كذلك بل تزيد عليه لانها تنصب عند البصرية لافعلها ذكره فى الامتحان بالشروط المعتبرة فى اسم الفاعل) من عدم التصغير والموصوفية ودون الاعتماد على ما سبق ومن معنى الحال والاستقبال (غير معنى الحال والاستقبال فانه) اى معنى الحال والاستقبال لايشترط فى عملها) اى فى نصب معمولها تشبيها بالمفعول لكونها بمعنى الثبوت والاستمرار لا الحدوث المقتضى للزمان نحو زيد حسن وجهه والخامس اسم التفضيل) قدمه على المصدر مع كونه عاملا فى الظاهر مطلقا والمفعول لمناسبته لما سبق فى كونه مشتقا وكون النسبة معتبرة فى وضعه وبه يحصل القوة فى العمل ولذا قدم عليه ما سبق مع كونه اصل المشتقات ولذا عكس ابن الحاجب ولايخفى ان ترتيب المصنف انسب بمرامه (وهو) لضعفه (لاينصب المفعول به) القوى بالاتفاق) واما مثل قوله تعالى وهو اعلم من يضل فيقدر فيه فعل ناصب كيعلم (ولا يرفع الفاعل الظاهر) لقوته باستقلاله الا اذا صار بمعنى الفعل بان يكون) اسم التفضيل فى المعنى وفى نفس الامر (وصفا) حقيقيا (لمتعلق) بكسر اللام وهو

بالبعد عن المشابهة بالدلالة على الثبوت والزيادة على الغير عه والعجب كل العجب من الشارح الاول حيث قال وصفا سببيا تقليدا للفاضل الجامى ولم يدر انه لا يصلح شرح كلام ابن الحاجب دون المصنف كما لايخفى على الناظر المتامل بادنى تامل عه

الكحل فى المثال (ما) اى شئ وهو رجلا فى المثال (جرى اسم التفضيل فى اللفظ (عليه) اى على ذلك الشئ بان يقع نعتاله اوخبرا عنه اوحالا منه يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق به فيستتر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل ولذا لايعملان فى مظهر بعدهما ان لم يكن من متعلقات ماجريا عليه بخلافه فانه يعمل فيه مطلقا مثل زيد ضارب عمرا حال كون ذلك المتعلق (مفضلا باعتبار التعلق) اى تعلقه بما جرى عليه (على نفسه) اى نفس المتعلق (باعتبار غيره اى باعتبار تعلقه بغير ماجرى عليه وهو زيد فى المثال بان يكون اوحال كونه او تفضيلا (منفيا) يعنى ان المتعلق لابدان يكون مشتركا بين ذلك المجرى عليه وبين غيره الذى يذكر بعدمن التفضيلية ليكون مطلقا و واحدا بالذات ومختلفا باعتبار القيدين فيخرج اسم التفضيل عماهواصل فيه وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه فيستبعد الخروج عن المعنى التفضيلى ثم يخرج عنه بالكلية بالنفى انوجهه الى القيد فينتفى الزيادة ويبقى اصل الفعل فيكون احسن بمعنى حسن فى المثال فيفهم الزيادة فى المفضل عليه عرفا لان المساواة يأباها مقام المدح مع انه لولم يعمل حينئذ بل رفع اسم التفضيل على الخبرية ومابعده على الابتداء يلزم الفصل بينه وبين معموله باجنبى وهو المبتداء ولو عمل يكون فاعلا لااجنبيا (نحو مارايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد) معناه مارايت رجلا حسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد بل حسن الكحل فى عين زيد فوق حسنه فى عين غيره على ما هو المفهوم عرفا فالكحل مفضل عليه مفروضا فى عين غير زيد

ومفضل

ومفضل مفروضا فى عينه ولولا النفى لكان الامر على العكس كما لايخفى (ويعمل فى غيرهما) اى فى غير المفعول به والفاعل الظاهر من المستكن فانه لااعتبار به لايكاد يابى عن عمل عامل هومستتر تحته ولوضعيفا ومن الظرف والمفعول المطلق والمفعول له وغير ذلك لمامر قال الفاضل العصام ويعمل بلام التقوية فى المفعول به ايضا نحو انا اضرب منك لزيد واذا تعدى باول مفعولين بلام التقوية يبق الثانى منصوبا بفعله المقدر عند البصريين نحو انا اكسى منك لزيد الثياب اى اكسوه الثياب انتهى واذا ثبت عمله فيماذكر فلاوجه لاسقاطه فى العامل القياسى كما سقط الشيخ عبد القاهر ومن تبعه (والسادس) من التسعة (المصدر) وهو اسم الحدث الجارى على الفعل ويعمل عمل فعله المشتق هو منه ولهذه المناسبة قدم على المضاف (وشرط عمله فى الفاعل والمفعول به) الصريح لان العمل انما يكون بالاقتضاء وهو لايقتضى الفاعل فضلا عن المفعول به لكون النسبة اليه غير معتبرة فى وضعه فهما اجنبيان له فيجتنبان عن العمل فيهما واما فى غيرهما فيعمل بلاشرط لمامر (ان لايكون مصغرا ولاموصوفا) قبل العمل لمامر ان الوصف بعده لايضر العمل السابق وذلك لانه انمايعمل لكونه مقدرا بان مع الفعل مع مناسبته الاشتقاق والمصغر والموصوف لايقدران بهما اذالفعل لايصغر ولايوصف ومجرد المناسبة لايكفى فى العمل فيهما فلايقال اعجبنى ضربيك زيدا وضرب شديد زيد عمرا (ولامقترنا بدال (الحال) لانه لايؤول بان مع الفعل لان المضارع اذادخل عليه ان خلص للاستقبال ولااحتمال فى الماضى للحال فلايقال ضربك زيدا الان (ولامعرفا

فلابدله من صحة تاويل
بما اعتبر النسبة فى وضعه
ايحصل له قوة يتمكن بها
من العمل فيهما مع
الاجتناب وهى انما
تكون بوجود هذه
الشرائط كما يجئ منه
فانه اذا دخل عليه ان يبقى
على المضى وان يفيد مجرد
المصدرية منه

باللام) لعدم جريان التاويل المذكور فيه لاختصاص
اللام بالاسم (عند الاكثر) قيد للكل واما عند البعض
فيجوز عمله فيهما بدون هذه الشروط اذ المؤول بشئ لا يلزمه
ان يكون فى حكمه من كل وجه ومنهم من قال ان المفسرين
بالحال مقدر بما مع المضارع فحينئذ لا حاجة الى هذا الجواب
لكن المرضى عند الرضى كونه مقدرا بان مع المضارع
لكونها اشهر واكثر استعمالا فحينئذ يحتاج الى ماذكر من الجواب
فيصح عند ذلك البعض عمله فيهما فيما ذكرنا من الامثلة
ومثال عمل المعرف كقول الشاعر لقد علمت اولى المغيرة اننى كررت
فلم انكل عن الضرب مسمعا فان مسمعا مفعول الضرب عنده
واما عند غيره فيحتمل ان يكون مفعول كررت او بدلا
من مفعول علمت وهو قوله اولى المغيرة اى مقدم تلك الطائفة
وعميدهم قاله بعض الكمل قوله مفعول كررت بالتخفيف على
الحذف والايصال اى صلت وحملت على مسمع وفيه ان حذف
على قليل لبس للقياس اليه سبيل كما صرح به الشيخ عبد القاهر
نقلا عن الفارسى فالوجه ان يجعل منزلا منزلة اللازم للمبالغة
والتاكيد او مفعوله محذوفا للضرورة اى اوجدت الكرة والحملة
او حملت على الاعداء قوله او بدلا بدل البعض من الكل قوله وهو
اولى المغيرة اى علمت انا مسمعا منها عاجزا عن المقاومة لى على
حذف المفعول الثانى بقرينة العرف او عرفت انا حالهم حال
مسمع منهم من العجز عنها قوله اى مقدم تلك الطائفة اى
الطائفة الاولى من الجماعة المغيرة قوله وعميدهم عطف تفسير له
واشارة الى وجه صحة كونه بدل البعض بلا ضمير فافهم فعلى هذا

يكون

ما مصدرية

ما نافية كل در

قوله اولى المغيرة بضم الهمزة مؤنث اول اى مقدمة الجماعة المغيرة اسم فاعل من اغار على العدو منه

اى لم ارجع ولم اعجز عن ضرب مسمع لسبقى منه

اى كررت مسمعا فلم انكل عن الضرب به فيه محذوف او التقدير عن الضرب بمسمع فالنصب بنزع الخافض منه

يكون قوله اننى بالكسر استئنافا فكانه قيل ما علمت معد بعد العلم به
فاجاب اننى كررت عليه فاذا علم حال من هو عميدهم ومعتمدهم
علم حال من سواهم بالطريق الاولى ويحتمل ان يكون مفعول
الضرب على نزع الخافض وفيه ما مر وان يكون مفعولا لفعل
مقدر وهو اعنى فالتقدير فلم انكل عن الضرب لشخص اعنى
مسمعا او لمصدر آخر منون تقديره عن الضرب ضرب مسمعا
اى هو ضرب وقال بعض الفضلاء ان اولى المغيرة فاعل علمت
على صيغة الغيبة فالشاعر يصف نفسه بالشجاعة على وجه
التاكيد مستشهدا بعلم هذه الجماعة علما منه بانهم كانوا بحيث لم يبق
لهم مجال لانكار ما يدعيه (ولا عددا ولا نوعا ولا تاكيدا
حال كونها (مع الفعل او بدونه) اى بدون الفعل (والفعل مراد
غير لازم الحذف) بيان وتوضيح لكون الفعل مرادا اذ حينئذ
يكون العمل له لا للمصدر لعدم صحة التقدير بان مع الفعل لعدم
استقامة اقامته مقامه اذ ليس معنى ضربت ضربة او ضربة
او ضربا ضربت ان ضربت كذا ذكر فى شرح لب الالباب واختاره
المصنف وقيل اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوى
ورده المصنف بان هذا يفيد الاولوية لا الامتناع (وان كان
الفعل (لازم الحذف فيعمل المصدر) عند سيبويه لا المصدرية
وكونه مقدرا بان مع الفعل بل (لقيامه مقام الفعل) حتى
جوز تقديم معموله عليه واستتار الضمير فيه فجعله كالظرف العامل
ويعمل الفعل المقدر عند السيرافى لانه لولاه لم ينتصب المصدر
فعلى هذا ايضا يجوز تقديم المعمول (نحو سقيا زيدا ويجوز
حذف فاعله بلا نائب) لان النسبة الى المرفوع غير ماخوذة

اى حذف الفاعل بلا نائب منه
من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما منه
فان الضمير فيه بارز لا مستتر منه

فى وضعه لان الواضع نظر فى وضعه الى ماهية الحدث فقط لا الى ما
قام به فاقتضاؤه المرفوع عقلى لا وضعى فلا يحتاج الى ذكره البتة
ولا يجوز هذا) الحذف (فى غير المصدر) من الفعل والصفة
لكون النسبة الى المرفوع ماخوذة فى وضعه فيحتاج الى ذكره
البتة (ولا يضمر فيه) اى لا يستتر فى المصدر فاعله كما فى الفعل
والصفة فلا يرد مثل ضربى زيدا وذلك لما ذكر فى الحذف وقيل لو
اضمر فى مفرده لاضمر فى مثناه وجمعه قياسا على الواحد فيلزم اجتماع
التثنيتين والجمعين وهما راجعان الى الفاعل فيهما بخلافه فان له
فى نفسه تثنية وجمعا ورده المصنف فى الامتحان بما لا مزيد عليه
ولا يتقدم معموله) ولو ظرفا (عليه) عند الجمهور وقدروا عاملا
مقدما فى مثل قوله تعالى ولا تاخذكم بهما رافة وفلما بلغ معه
السعى وذلك لانه مقدر بان مع الفعل ومعمول الصلة لا يتقدم
على الموصول وكذا ما فى حكمهما لكن المرضى عند الرضى
والقاضى البيضاوى والمصنف على ما سيجئ فى بحث المفعول فيه
جواز تقدمه لو ظرفا اذ قد مر ان المؤول بشئ لا يلزمه ان يكون
فى حكمه من كل وجه مع ان الظرف كالجيم للعامل لما مر فيدخل
فيما لا يدخله الاجانب وقد مر انه معمول ضعيف يكفيه رائحة الفعل
حتى يعمل فيه حرف النفى نحو قوله تعالى ما انت بنعمة ربك
بمجنون (و) القياسى (السابع الاسم المضاف) مطلقا قدمه
على اسم التام لان تمامه قد يكون بالاضافة فيتوقف تمام
معرفته عليه (وهو يعمل الجر) لانه اما بتقدير حرف الجر او محمول
على ما بتقديره لكونه فرعه (وشرطه) اى شرط كونه مضافا
ان يكون اسما مجردا من تنوينه) ولو مقدرا بمعنى انه لو وجد فيه

اضافه معنويه حرف جر تقديريله در
اضافه لفظيه اضافه معنويه اوزرينه حمل اولنمشدر

تنوين لجرد عنه لاجل الاضافة نحو كم رجل وحواج بيت الله
لمنافاته الاتصال الذى يقتضيه الاضافة لكونه علامة التمام
ونائبه) وهو نون التثنية والجمع وظاهره مخالف لما ذكره
فى الامتحان فى بحث المثنى ان حذفها فى الاضافة لشبهها
بالتنوين لا لقيامها مقامه لانه يقتضى عدم وجودها الا بعد
التركيب بالعامل كتنوين المفرد وليس كذلك بل صيغتهما
موضوعة قبله كما حققه فيه فى بحث المعرب ولعل مراده هنا
انه نائب عما هو موجود بالقوة القريبة من الفعل اذ لا يمكن
نيابته عن الموجود بالفعل كما يشعر به عبارة القوم حيث جعلوا
اختلاف آخرهما ذاتيا فاعترض عليهم بانه ليس كذلك فافهم
فانه دقيق (لاجل الاضافة) متعلق بالكون او التجريد فذو اللام
لا يضاف لانها سابقة على الاضافة فى التلفظ فالظاهر سبقها
فى الوجود ايضا فلم يوجد التجريد لاجلها وينبغى ان يزيد
او محمولا على ما جاز لئلا يرد مثل الضارب الرجل فانه جائز مع
عدم الشرط اذ لا تجريد فيه فضلا عن كونه لاجلها
وانما جاز حملا على مثل الحسن الوجه كما يجئ ولا يخفى ان هذا
القيد غير مفيد فى المحمول عليه اذ لا تجريد فيه ولا حمل فيلزم
الجواز بدون الشرط الا ان يعمم النائب غير النونين كذا
فى الامتحان وفيه تحقيق وتدقيق ومن اراد فليرجع اليه
وان لا يكون مساويا للمضاف اليه فى العموم والخصوص
بالترادف كليث واسد اولا كانسان وناطق (ولا اخص منه
مطلقا) كحيوان وانسان والا فالاضافة تكون بلا فائدة (وهى
اى الاضافة مطلقة وليس فى كلامه ما يشعر بكون اللفظية

دفع لما يقال ان التجريد يقتضى سبق الوجود ولا وجود للتنوين فى بعض الاسماء قبل الاضافة حتى تجرد عنه لاجلها وحاصله ان الامكان منزل منزلة الوجود كما يقال ضيق فم البئر اذا حفره ضيق الفم ابتداء منه

يعنى ان التنوين فى المفرد وان كان ليس بموجود عند وضع صيغتهما لكن اعتبر كون نونهما نائبا وعوضا عنه لتنزيل قوته القريبة او امكانه منزلة الفعل او الوجود منه

اى كليث واسد او كحيوان وانسان بولداو لسه فائده اولمز

بتقدير حرف الجر كما فى عبارة البيضاوى وابن الحاجب (على نوعين معنوية) مفيدة شيئا فى المعنى كما فى اللفظ ولذا سميت بها قدمها كابن الحاجب لشرف المعنى ومقصوديته بالذات وتقدمه بالنسبة الى المتكلم المحدث له ظاهرا وعكسها البيضاوى لتقدم اللفظ بالنسبة الى السامع المقصود من الكلام (ولفظية مفيدة شيئا فى اللفظ فقط ولذا سميت بها (فالمعنوية) علامتها ان يكون المضاف) فيها (غير صفة) اى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (مضافة الى معمولها) الذى تعمل فيه عمل فعلها ولا يخرج عن هذه المعمولية بالاضافة لوجود شرط عملها اى فاعلها اومفعولها سواء لم يكن صفة اصلا (نحو غلام زيد) اوكان صفة مضافة الى غير معمولها كما ذكره بقوله وضارب عمرو امس) واحترز بهذا القيد عن مثل زيد ضارب عمرو الان اوغدا وعمرو حسن الوجه (وشرطها) اى المعنوية تجريد المضاف) اذا كان معرفة (عن التعريف) لئلا يلزم تحصيل الحاصل او المحال فان كان ذا اللام حذف لامه وان علما نكر بان يجعل واحدا ممن يسمى بذلك الاسم نحو زيدنا خير من زيدكم واما المضمر والمبهم فلا يضافان لتعذر تجريدهما واما اذا كان نكرة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن اوالمراد بالتجريد التجرد والخلو عن التعريف عند الاضافة سواء كانت نكرة فى نفسه اومعرفة مجردة (وهى) اى المعنوية (اما بمعنى من البيانية وذا كثير قدم هذا على بيان الفائدة لان مقصوده الاهم بيان العامل فناسب المبادرة اولا الى بيان العامل الحقيقى هو حرف الجر والمضاف نائب منابه ثم الى بيان الفائدة

وقدم

بتقدير حرف الجر اولا

لو اضيف المعرفة الى المعرفة

او اضيف المعرفة الى النكرة

وقدم الشرط عليهما لتوقف وجودهما على وجوده (ان كان المضاف اليه جنسا) لم يقل اعم من وجه مع كونه اخصر اشارة الى ان المضاف اليه فى هذه الاضافة يجب ان يكون اصلا للمضاف كما اشار بالمثال (شاملا للمضاف وغيره) كما كان المضاف شاملا له ولغيره لما عرفت انه لا يكون اخص منه مطلقا فيكون بينهما عموم من وجه (نحو خاتم فضة) فانها تكون خاتما وغيره كما انه يكون منها ومن غيرها (او بمعنى اللام فى غيره) اى الجنس الشامل ولو قال ان كان غيره لكان انسب (وهو الاكثر سواء كان مباينا له (نحو غلام زيد وراس عمرو) او اخص منه مطلقا كيوم الاحد او اعم منه من وجه ولم يكن اصله كفضة خاتمك لم يذكر ما بمعنى فى كضرب اليوم بل ادخله فيما بمعنى اللام لقلته تقليلا للاقسام وتسهيلا للضبط ولا يلزم فى كونها بمعنى اللام صحة التصريح بها فى الاستعمال بل يكفى صحتها بحسب الوضع فيصح جعل مثل ضرب اليوم مما بمعنى اللام ولا يحتاج فى مثل شجر الاراك وكل رجل الى التكلفات البعيدة كذا فى الامتحان (وتفيد) المعنوية (تعريفا) للمضاف (ان كان المضاف اليه معرفة) لان وضعها للمعهودية المضاف فيما امكنت وذا فى المعرفة دون النكرة ثم استعملت فى الاستغراق وغيره كاللام بعينه مثلا اذ قيل جاءنى غلام زيد فمعناه غلام مخصوص لزيد ومنسوب اليه من غير اشارة وعهد فيكون نكرة واذا قيل غلام زيد فمعناه ذاك مع كونه مشارا اليه ومعهودا بينك وبين مخاطبك اما بكونه اكبر غلمانه او اشهرها او معلوم مخاطبك دون غيره فيكون معرفة هذا اصل وضعها ثم استعملت بدون اشارة

وعهد كالاول فيكون كالنكرة كقوله ولقد امر على اللئيم يسبنى
ذكره فى الامتحان (والمضاف غير غير ومثل وشبه) ونحوها
فانها لا تتعرف بالاضافة) الى المعرفة لتوغلها فى الابهام وانعدام
العهد فيها فى الاغلب بخلاف خلق الله ومقدوره ومعلومه
فانها وان كانت اكثر منها ابهاما لكنها تتعرف بالاضافة
لكونها للعهد او الاستغراق ولو وجد العهد فيها بالاشتهار
او بعلم المخاطب او بان يضاف الغير الى ضد واحد لتعرفت
لكن جعل لندوره فى حكم العدم وقيل لا تتعرف اصلا (نحو
غلام زيد و) تفيد (تخصيصا) للمضاف (ان كان) المضاف اليه
نكرة نحو غلام رجل) قيل لان التخصيص تقليل الشركاء
ولا شك ان الغلام قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا بين غلام
رجل وامراة فلما اضيف الى رجل خرج غلام امراة وقلت
الشركاء فيه ورده المصنف بان التخصيص فيه لم يحصل
من الاضافة بل بالانتساب الى المضاف اليه بحرف الجر لحصوله
بعينه فى نحو غلام لرجل وبالجملة الفرق ظاهر بين غلام زيد
وغلام لزيد فى المعنى فحق ان تسمى معنوية ولا يظهر الفرق فيه
بين غلام رجل وغلام لرجل بل هما كضارب زيد وضارب
زيدا فى حصول انفائدة اللفظية دون المعنوية فما وجه تسمية
الاولى معنوية والثانية لفظية واقول نعم حصول التخصيص
فى غلام رجل قبل الاضافة بالانتساب المذكور لكن لما حذف
الجار وانيب المضاف منابه وجعل عمله له بحيث انقطع نسبته
الى الجار المحذوف حتى صار جارا اصليا وعاملا قياسيا كما صرح به
نفسه انيب الاضافة مناب الانتساب المذكور وجعل لها تلك

مثل نظير وسوى
بين المتكلم والمخاطب
اى اشتهار كل منها بمماثلة للمضاف اليه فى شئ من الاشياء كالعلم والشجاعة وغير ذلك او بمغايرته له فيه
مثل الحركة غير السكون
مثلا حضرت پيغمبرى خلق اتدى
ما كستقاھ
اى صيرورته جارا اصليا وعاملا قياسيا

الافادة بحيث انقطع نسبتها اليه وصحة التقدير لبست بموجبة له
بلا داع وحصول شئ بشئ لا ينافى امكان حصوله بشئ آخر
كما فى الالفاظ المترادفة والمتساوية فحق القول بان التخصيص
حاصل بها ومستفاد منها وتسميتها بالمعنوية لا باللفظية بخلاف
ضارب زيد فان اضافته لما كانت مع وجود شرط العمل
فيه المؤذن للانفصال والنسبة الى المفعول كما اشار اليه ايضا
لم تستحق الانابة منابها بالحيثية المذكورة فلا يحق القول
بان التخصيص مستفاد منها وحاصل بها والتسمية بالمعنوية
بل باللفظية فالفرق ظاهر ومراد التحرير بمثل هذا امتحان
الاذكياء بانه ايهم اسرع الى استنباط الجواب من رموزه الخفية
واشاراته الدقيقة ولطائفه الانيقة (و) علامة (اللفظية
ان يكون المضاف صفة) فخرج نحو غلام زيد (مضافة الى معمولها
فخرج نحو خالق السموات وكريم البلد (ولا تفيد) اللفظية شيئا
الا تخفيفا فى اللفظ) فقط والمعنى باق على ما كان عليه قبل
الاضافة او وجود شرط العمل ولذا قيل انها فى تقدير الانفصال
واما التخصيص فى نحو ضارب زيدا ورجل فقد عرفت انه حاصل
بالمعمولية لا بالاضافة ثم التخفيف اما بحذف التنوين من المضاف
فقط ولو مقدرا (نحو) عمرو (ضارب زيد) الان او غدا او حواج
بيت الله من اسم الفاعل المضاف الى المفعول او مع حذف الضمير
من المضاف اليه واستتاره فى المضاف كما ذكره بقوله (وحسن
الوجه) اصله حسن وجهه ومجئ اللام بدله لكونه اخف منه
مخرجا ووصفا غير مضر التخفيف مثال الصفة المشبهة المضافة
الى الفاعل (ومعمور الدار) اى معمور داره من اسم المفعول

كابث واسد
اى مناب النسبة الى المفعول فى افادتها ما افادته
سموات خالق مفعول دكلدر نچون زيرا سموات اوله وجود كلملى كى مفعول اولسون مثلا ضارب عمر ديمز و قتلنه قدره عمر اولدن موجود در بو مقامده سموات مفعول مطلقدر

المضاف الى نائب الفاعل (وا) لما يحذف فنائبه وحده نحو
الضاربا زيد والضاربوا زيد) او مع الضمير نحو ضاربا الغلام
وضاربوا الفرس (وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف
وسقوط التنوين باللام كما سبق (وجاز الضارب الرجل
مع غلامه (رجلا) له فيكون مفعولا له لفعل دل عليه جاز وهو
اجيز ولمحموليته (على) المختار فى (الحسن الوجه) لاشتراكهما
فى كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وكذا
الضارب ذى المال فانه فى حكم ذى اللام وكذا المضاف الى ضميره
نحو الرجل الضارب غلامه (اصله الحسن وجهه) والتخفيف
فيه بحذف الضمير من المضاف اليه واستتاره فى المضاف (والثامن
من التسعة (الاسم المبهم التام) باحد الخمسة الآتية اذ لولاه
لم يشبه الفعل التام بالفاعل فلا يتمكن من عمل النصب فى التمييز
فانه ينصب لشبهه بسبب تمامه باحد لاشياء الخمسة الذى يذكر
بعده حقيقة وحكما كما فى الضمير المبهم الفعل التام بالفاعل الذى
يذكر بعده حقيقة او حكما كما فى الضمير المستتر ولذا لا ينصب
التمييز ذو اللام وان وجد فيه معنى التمام (اسما نكرة) اشارة
الى اختصاص التمييز بها على ما عليه البصريون لكفايتها فى ازالة
الابهام وعدم الحاجة الى التعريف خلافا للكوفيين (على التمييز
بيائين اى على التمييزية تشبيها له بالمفعول فى المجئ بعد التمام
ولما وصف الاسم المبهم بالتمام اراد ان يبين ما به التمام فقال
وتمامه) ثم لما كان المفهوم بحسب اللغة من تمام الشئ بالشئ
كون الثانى جزءا من الاول وهنا لبس كذلك اراد ان يبين
ان المراد به هنا ما هو العرفى لا اللغوى فقال (اى كونه على حالة يمتنع

اضافته

اصله ضاربان غلاميهما

اصله ضاربون فرسهم

اضافته معها) الى شئ والاضافة به يكون (باحد خمسة اشياء
بان يدل على استقلاله وامتناع اضافته اليه واتصاله فان ذلك
قد عد فى العرف من تمامه (بنفسه) لا باخر وهو فى حكم النكرة
وذلك) اى التمام بنفسه يكون (فى الضمير المبهم) فى الاكثر
بان لا يكون له مرجع اذ لو لم يكن مبهما مثل جاءنى زيد فياله رجلا
فلا يكون التمييز عن المفرد بل عن النسبة كما فى مثل يا لزيد رجلا
وذلك فى الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع المدح
والتعجب (نحو ربه رجلا) لقيته اى لقيت رجلا اى رجل ردا
على من قال ما لقيت رجلا وفيه من المبالغة والتفخيم ما لا يخفى
و) نحو (ياله رجلا) اللام للتعجب وقوله ياله مر اما ما بعده (و
نحو (نعم رجلا) زيد ولا يخفى ان التمييز فيه يكون عن المفرد
لا عن النسبة اذ لو اريد المعين لقيل نعم الرجل وكذا فى ربه اذ لا يمكن
فيه ارادة المعين لما مر من اختصاص رب بالنكرة (وفى اسم
الاشارة) لانه من المبهمات (كقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا
مثلا) على راى من قال انه تمييز عن اسم الاشارة لا حال
وبالتنوين اما لفظا نحو رطل زيتا او تقديرا نحو مثل قيل ذهبا
واحد عشر رجلا) فان كلا من غير المنصرف والعدد المركب
وكذا كم وكاين وكذا انما يمتنع عنه التنوين لفظا لا تقديرا
لاستحقاقه له فى اصل الوضع فمن عد هذه الاربعة الاخيرة
من السماعى كالشيخ عبد القاهر ومن تبعه لم يصب كذا
فى حاشيته ولما كان لتمييز العدد احكام مخصوصة اراد
ان يذكرها فى هذا المقام توفية للمرام فقال (وتمييز ثلاثة
بلا تنوين غير منصرف لكونها علما لنفسها او فى حكمه والزائد

عليها منبها (الى عشرة) بل عشرة (لا بنصب بل هو مجرور
بالاضافة للتخفيف (ومجموع) ولو معنى نحو ثلاثة رهط وتمر
ليطابق المعدود العدد (نحو ثلاثة رجال الا فى ثلثمائة الى تسعمائة
فان التميز فيها مائة وهى ليست بجمع لا لفظا ولا معنى لدلالتها
على عدد معين وكان القياس مئين اومئات وهما لا يجوزان
اما الاول فلعدم جواز كون جمع المذكر السالم مميزا للعدد
فلا يقال ثلاثة مسلمين مثلا لانه اما وصف وهو قاصر عن افادة
الغرض من التميز وهو تعيين الجنس لكونه دالا على ذات مبهمة
ماخوذة مع بعض الصفات واما علم ولابد فى جمعه من اللام
والتميز نكرة لما عرفت واما الثانى فلعدم جواز وقوع جمع
المؤنث السالم بعد الثلاث واخواته لكونه خلاف المعتاد الذى هو
وقوع ما هو فى صورة جمع المذكر السالم بعدها اعنى عشرين
واخواته ولانه يلزم عند ذكر مميزها كان يقال ثلثمات رجل
مثلا ان يلى التميز وهو رجل مثلا المجموع بالالف والتاء وهو
لا يجوز لكونه خلاف المعتاد وهو وليه ما هو فى صورة المجموع
بالواو والنون اعنى عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد
مع كونه اخصر قال بعض الكمل لاغناء مفرد دال على الكثرة
عن لفظ الجمع (ومميز احد عشر) وزائد (الى تسع وتسعين
بل تسع وتسعين (منصوب) لتعذر الاضافة اما فى مثل عشرين
فلكراهتهم ابقاء ما هو فى صورة نون الجمع ان لم يحذف
او حذف نون غيره ان حذف واما فى غيره فلكراهتهم جعل
ثلاثة اشياء كالاسم الواحد بخلاف نحو خمسة عشرك فان المضاف
اليه لما كان غير العدد كان منبها على التعدد وبخلاف نحو

ثلثمائة

بسقوط التنوين

اى لو وجد جمعيته من جهة المعنى دون اللفظ بان يدل على ما فوق الاثنين من غير تعيين بان يكون اسم جنس او اسم جمع

يقال ثلاثة وعشرون

ثلثمائة رجل فان اعراب الاولين يمنع الاتحاد (مفرد دائما
لكونه اخف مع ثقل التركيب والقلة فى الفضلة اولى (ومميز مائة
والف و) مميز (تثنيتهما و) مميز (جمعه) اى الف فان جمع المائة
لا يستعمل مع المميز (لا بنصب بل هو مفرد) لانه قد يضاف
الى بعضها نحو ثلثمائة فيحصل التركيب فيرجع الخفة
على المطابقة وحمل المفرد عليه اطرادا للباب (ومجرور
بالاضافة للتخفيف واما قوله تعالى ثلثمائة سنين بلا اضافة
ولا افراد فمحمول على البدل وحذف المميز اى ثلثمائة مدة نحو
مائة رجل) ومائتا رجل (والف درهم) والفا درهم والاف
درهم (وبنون التثنية نحو منوان سمنا ويجوز فى بعض هذين
القسمين) ما تم بالتنوين وما تم بنون التثنية احترز بالبعض عن
مثل احد عشر لعدم جواز الاضافة فيه مع كونه مما تم بالتنوين
الاضافة) الى التميز اضافة بيانية لحصول الغرض مع التخفيف
نحو رطل زيت ومنوا سمن ولا يجوز) الاضافة (فى غيرهما
اى القسمين اما فى الاول فلما مر من تعذر تجريد المضمر واسم
الاشارة عن التعريف وتنكيرهما الذى هو شرط الاضافة المعنوية
واما فى الرابع فلما مر ايضا من كراهة ابقاء نونه وحذفه واما
فى الخامس فلامتناع اضافة المضاف (وبنون شبه الجمع) لا بنون
الجمع مثل الاخسرين اعمالا وحسنون وجوها فان التميز بعدها
انما يكون عن نسبة فى شبه جملة (وهو) اى شبه الجمع (عشرون
وزائد (الى تسعين) بل تسعين (نحو عشرون درهما و) بالاضافة
نحو ملؤه عسلا ولا يتقدم معمول الاسم التام عليه) لضعفه
فى العمل لكونه جامدا (والتاسع) من انسعة (معنى الفعل

اى مطابقة المعدود العدد

وهو ازالة الابهام

ولما كان الظاهر من اضافة المعنى الى الفعل كونه مفهوما منه ومدلولا له وهو ليس بمراد هنا اظهر المراد بانه كان مجازا تسمية للدال باسم المدلول ثم صار حقيقة عرفية بحيث لا يحتاج الى القرينة بقوله (والمراد منه كل لفظ) غير مشتق ولا مشتق منه في الحال بقرينة انه جعله قسيما لكل منهما وقد يراد به ما يشملهما كما في تعريف الفاعل (يفهم منه معنى فعل) اصطلاحي اى معناه المطابقي كما في اسماء الافعال او التضمني كما في السائر عدل عما ذكره الفاضل الجامي من انه المستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح به او تقديره لعدم شموله لاسم الفعل والظرف مع كونهما منه عنده لكن الثاني اما داخل في الفعل او شبهه عند ذلك الفاضل بخلاف الاول وعما ذكره الفاضل العصام ايضا من انه ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته لخروج فعال بمعنى الامر عنه كنزال وتراك وانما عده عاملا واحدا من القياسي مع ان بعضا من انواعه يمكن ان يعد منه لدخوله في ضابط كلي كما اشار اليه بقوله كل لفظ الى آخره وبين في التفصيل انه يعمل كذا تسهيلا للضبط بتقليل الاقسام فمن لم يعده من القياسي كالشيخ عبد القاهر ومن تبعه لم يصب (تخيه اسماء الافعال) اصله اسماء معاني الافعال لانه لا يفهم منها الالفاظ بل معان هي معاني افعال مخصوصة فحذف المضاف ايجازا ذكره في الامتحان (وهو) اى اسم الفعل الدال عليه اسماء الافعال وفي اكثر النسخ وهي والاول اصح لموافقته لضمير مسماه ويعمل ولانه يلزم رجوع الثاني ايضا الى اسم الفعل بتاويل الكلمة اذ لا يصح رجوعه الى اسماء الافعال لان التعريف للماهية لا للافراد التي تدل

مجازا

في بحث حرف الجر ولا بد من متعلق فعل او شبهه او معناه

او يستخرج

او بعض الدخ

احتراز عما كان في الاصل مصدرا كرويد وتراك منه

واما ما ذكره في بعض تعليقاته من انه كل لفظ لا يتفق مع فعل في الحرف الاصول ويستنبط منه معنى فعل فانه يعمل عمله منتقض بنحو تراك فافهم منه

ومن اراد التحقيق فليرجع الى حاشيتنا له منه

عليها صيغة الجمع ولا يمكن ادعاء العلمية اذ لا يقال مثلا رويد اسماء الافعال بل يقال انه اسم الفعل وايراد صيغة الجمع للتنبيه على تعدد الافراد من اول الوهلة (ما) اسم (كان بمعنى الامر) قدمه لكثرته (او الماضي) لم يذكر المضارع لقلة ما كان بمعناه كاف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع اى صار بمعنى وضع الامر او الماضي له لم يقل ما وضع لمعنى الخ لان دلالتها على هذا المعنى ليست بحسب الوضع بل بحسب الاستعمال ولذا خرجت عن تعريف الفعل فلو قال ما صار لكان انسب ولا يرد نحو الضارب امس نقضا على التعريف لما عرفت انه خارج عن تعريف معنى الفعل الذي هو المقسم (ويعمل) اى اسم الفعل او ما كان الخ (عمل) دال (مسماه) على حذف المضاف او التجوز بذكر المدلول وارادة الدال ولو كان معنى قوله ما كان بمعنى الامر او الماضي ما كان بمعنى هو الامر او الماضي لكان هذا على ظاهره لكن لا يساعده ما نقلناه عن الامتحان (ولا يتقدم معموله) اى اسم الفعل (عليه) الا اذا كان المعمول ظرفا فانه يتقدم على معنى الفعل مطلقا كما يجيء في بحث المفعول فيه وفي اكثر النسخ معمولها عليها والصواب هو الاول او تانيث الثاني كالاول وارجاعهما الى اسماء الافعال كما لا يخفى على من هو سليم البال اما الفاعل فظاهر واما المنصوب فلضعفه في العمل فان المراد به هنا عمله باعتبار معناه الفعلي وهو ليس بوضعي له ولو سلم فليس باولى فلا يبلغ درجة الفعل فيه هذا هو الملايم لقوله ويعمل عمل مسماه واما قول من قال لانه اما منقول عن المصدر او عن الظرف ومعمول كل منهما لا يتقدم عليه لضعفه فغير

او لاسماء افعال

والمراد من الدال اللفظ ومن المسماه المعنى

وهو لفظ الخ لان المراد منه ما كان غير المشتق ولا مشتق منه منه

او يعمل عمل مسماه

وهو اصله اسماء معاني الافعال

سواء كان المبتداء مقدما على الحال اولا واما عند الاخفش فجائز بشرط تقدمه عليها نحو زيد قائما في الدار منه

مثل رويد وتراك

وكون اسم الفعل عمر باعتبار الوضع الاول كشتان فانه موضوع لاسم الفعل بلا نقل

مثل عليك

ملايم له اصلا (الاول) وهو ما كان بمعنى الامر (نحو هـا زيدا
اى خـذه ورويد زيدا اى امهله وهـلم زيدا اى احضره
من الافعال ونحو قوله تعالى هلم شهداءكم اى احضروهم ويجئ
لازما بمعنى اقبل نحو هلم الينا واصله هالم بهاء التنبيه عند البصرية
وهـل ام عند الكوفية ومفرد عند الحجازية ولا يتغير فى الاحوال
كلها كما سبق من قوله تعالى هلم شهداءكم الا فى بنى تميم فانهم
يقولون هلم هلما هلموا الى آخره كما وقع فى الحديث الشريف
هلموا الى حوائجكم (وهات شيئا اى اعطه وحيهل) اصله حيهلا
الثريد اى ائته) وحى وحده بمعنى اقبـل ويعدى بعـلى نحو
حى على الصلوة اى اقبل عليها وقد جاء متعديا بمعنى ائت وقد
يركب مع هلا الذى بمعنى اسرع ويكون المركب ايضا بمعناه
فيعدى بالى نحو حيهلا الى الثريد وبالباء نحو حيهلا بزيد اى بذكره
وقد يستعمـل بمعنى اقبـل فيعدى بعلى نحو حيهلا على زيد
وبله زيدا اى دعه وعليـك زيدا اى الزمه) بكسر الهمزة
ودونك عمرا اى خذه وتراك زيدا اى اتركه وغير ذلك) من نحو
آمين بمعنى استجب ووراءك بمعنى تأخر وامامك بمعنى تقدم واليك
بمعنى تنح وغـير ذلك (والثانى) وهو ما كان بمعنى الماضى
نحو هيهـات الامر اى بعد وشتان زيد وعمرو اى افترقا
وسرعان زيد ووشكان عمرو اى قربا وغير ذلك) مثل بطئان
بضم البـاء وفتحهـا وسكون الطـاء وفتح النون اشار بقوله
وغـير ذلك فى الموضعين الى انهـا غير محصورة فيما ذكر وقال
فى بعض تعليقاته انها كـثيرة جدا ما ذكروا خمسها ولا عشرها
تعريضا لمن عدها سماعية انه لم يصب (ومنه) اى من معنى الفعل

وأما المنقول عن الصوت كـصه فليس له معمول منفصل فلا يتصور فيه التقدم منه
عبشي الثروي منه

الظرف المستقر وقد مر تفسيره) فى حرف الجر (وهو) لضعفه
فى العمل (لا يعمـل فى المفعول به) القوى (بالاتفـاق) ولان
عامله الذى ناب هو منابه كوجد لا يعمل فيه للزومه (ولا فى الفاعل
الظاهر الا بشرط الاعتماد) واما المستكن فلكونه امرا اعتباريا
يعمل فيه بلا شرط (على ما ذكر) فى بيان شرط اسم الفـاعل
والمفعول من الاشياء الخمسة وجه الاشتراط ما مر (والموصول
ليكون نائبا عن الفعل الذى هو اصل فى العمل اذ الصلة لا تكون
الا جملة فيحصل له نوع قوة فى العمل وهذا يدل على انه هو العامل
على ما هو راى المحققين لا الفعل المقدر كما زعم البعض والا لما
احتاج اليه كما لا يحتاج اليه فى سائر المواضع المقدر هو فيها (نحو
زيد فى الدار ابوه) ومررت برجل فى يده كتاب وجاءنى زيد وعلى
كتفه سيف وافى الدار احد (وما فى الدار احـد وجاءنى
الذى فى الدار ابوه ويجوز) فى هذه المواضع (كون الظرف خبرا
مقدما) وما بعده مبتداء مؤخر كما فى مثل اقائم زيد (واذا لم يرفع
الظرف اسما (ظاهرا ففاعله ضمير مستتر فيه) اى فى الظرف
منتقـل من متعلقه) بفتح اللام (المحذوف ويعمل فى غيرهمـا
اى المفعول به والفاعل الظاهر (كالحـال والظرف بلا شرط
اما فى الظرف فلما مر غير مرة واما فى الحال فلكونها فى حكمه (ومنه
المنسوب فانه يعمل كعمل اسم المفعول) لكونه مؤولا به (نحو
مررت برجل هاشمى اخوه) اى منسوب الى الهاشم (ويشترط
فى عمله) اى المنسوب (ما يشترط فيه) اى فى اسم المفعول (ومنه
الاسم المستعار نحو اسد فى قولك مررت برجل اسد غلامه واسد
على اى مجترئ ولذا) اى لاجل ان الاسد بمعنى المجترئ (عمل عمله ومنه

لان عمله ليس لذاته بجوده بل لنيابته مناب عامله منه

لان معنى جاءنى زيد راكبا جاءنى زيد وقت ركوبه منه

كل اسم يفهم منه معنى الصفة نحو لفظة الله فى قوله تعالى وهو الله
فى السموات اى المعبود) لمن (فيهما) اى يعبده من فيهما لا انه
الكائن فيها (ومنه اسم الاشارة) نحو هذا زيد يوم الجمعة امام الامير
جالسا اى اشير اليه يوم الجمعة امام الامير حال كونه جالسا
وليت ولعل) نحو ليت اولعل زيدا يوم الجمعة عندنا مسرورا
اى اتمنى اوارجى يوم الجمعة عندنا زيدا حال كونه مسرورا وقال
الرضى لبس المعنى على تقييد التمنى بالحال بل على تقييد خبره بها
اقول لبس هذا بقطعى بل محتمل للامرين وانما لم يقل وحروف
المشبهة بالفعل مع ان كلا منها يفهم منه معنى فعل كما قال وحرف
النداء والتشبيه والتنبيه للتنبيه على ان ماعداهما لبس بعامل
لعدم السماع فيه وهو مما لابد منه ولو نوعا فافهم (و) حرف (النداء
نحو يازيد راكبا اى ادعوه (و) حرف (التشبيه) لفظا مثل زيد
قائما كعمرو وقاعدا وكانه اسد صائلا اوتقديرا نحو زيد اسد
صائلا (و) حرف (التنبيه) كما مر من مثال اسم الاشارة الا انه
يؤول حينئذ بانبه (و) حرف (النفى) كما ولا نحو ما انت
بنعمة ربك بمجنون وما انت بذى علم كاملا (وغيرها) من مثل
ماشانك قائما اى تصنع (فهذه) المذكورات من قوله ومنه كل اسم
الى قوله وغيرها (تعمل فى غير الفاعل والمفعول به من معمولات
الفعل كالحال والظرف) والمفعول معه كماشانك وزيدا وعند البعض
لا تعمل فى المفعول المطلق ايضا ذكره الفاضل العصام والكل
داخل فى ضابط كلى فلا وجه لاسقاطه فى بيان القياسى كما اسقطوا
والعامل المعنوى ما لا يكون للسان فيه حظ وانما هو معنى يعرف
بالقلب وهو اثنان) خلافا للاخفش فانه يجعله ثلاثة ثالثها

عامل

والمراد به تصوير المعنى لا تقديرا للفظ

من حيث انه معنى فعل

ولو كان لحروف المشبهة بالفعل مسموعا نوعا يجرى قاعدة كلية فيها

بنعمة ذكر باء به تعلق ايضا

او كبعيد كاسد ... تقدير

عبدالقاهر

عامل الصفة والتاكيد وعطف البيان وهو كونها صفة
اوتاكيدا اوعطف البيان لمرفوع اومنصوب اومجرور
ودليله اختلاف الحركتين اعرابا اوبناء فى مثل يازيد العاقل فانه
لو اتحد العامل لما اختلف الحركتان وجوابه ان الضم باعتبار
العارض فلا اختلاف باعتبار الاصل قاله بعض الكمل وقال
المصنف والاشبه ان هذا الرفع مثل الجر الجوارى ورفع للملائكة
اسجدوا على قراءة ابى جعفر للمشاكلة والاتباع لبس باعراب
ولا بناء والتسمية بالرفع والجر مجاز هذا كلامه وقال سيبويه
الوصف بمنزلة الجزء من الموصوف فالعامل يشتمل عليهما فى المعنى
فيكون عاملا فيهما قاله ايضا بعض الكمل (الاول رافع المبتداء
والخبر) اى مايعمل فيهما عمل الرفع لانه لدخول الاسناد فى مفهومه
كما يجئ يقتضى المسند اليه والمسند اللذين يشبهان الفاعل
فالاول فى كونه مسندا اليه والثانى فى كونه جزءا ثانيا وقد مر ان
مبنى العمل على الاقتضاء (وهو التجريد) للاسم (عن العوامل
اللفظية) بان لا يكون له عامل لفظى اصلا على ماهو المفهوم
بحسب العرف كما يقال جرد زيد عن ثيابه فانه يفهم منه عرفا انه
لاثوب له اصلا ولو قال عن العامل اللفظى لكان اظهر واخصر
ثم ان هذا مبنى على تجريد التجريد عن مقتضاه الذى هو سبق
الوجود فلا يلزم خروج عامل مبتداء وخبر لم يسبق عليهما
عامل لفظى ويمكن ان يقال ان هذا مبنى على تنزيل القوة القريبة
منزلة الفعل اوالامكان منزلة الوجود كما يقال ضيق فلان
فم البئر اذا حفره ضيق الفم ابتداء اوعلى التنبيه على ان الاصل
كان العامل اللفظى وعدل الى المعنوى فكانه جرد عنه

وفى مثل يازيد زيد ويازيد بشر واقتصر على مثل الصفة لكونها اكثر واشهر

بالرفع فانه بالنصب تابع لمحله وهو نصب بلا اختلاف

عمل رفع العمل فى المبتداء والخبر

والمراد فى مفهوم تقدير متوقف

يعنى ان المراد عموم السلب لا سلب العموم فلا يرد ان التجريد عنها لا يقتضى عدم وجود عامل اصلا لان انتفاء الجمع لا يستلزم انتفاء الجنس

او المعنى التجريد عنها اذا وجدت واما اذا لم توجد فلا حاجة اليه بل لا يمكن هذا وفى اكثر النسخ التجرد اى التعرى والخلو وهو الاظهر والاول اوفق لما فى تعريف المبتداء وموافق لما فى نسخ الجامى والمراد بالعامل اللفظى ما يعمل بالاصالة بان يعمل فى اللفظ ولا يبطل عمله غيره وان لا يكون ملحقا بغيره فى العمل فيدخل فى الحد عامل مثل زيد وحسبك فى مثل علمت لزيد قائم وبحسبك درهم لصدق التجريد عن العامل اللفظى بالمعنى المذكور عليه اذ فى الاول قد ابطل التعليق عمل علمت فى اللفظ وعمله فى المعنى ليس باصل وفى الثانى الباء زائدة ملحق بالاصلى كذا فهم من الامتحان (لاجل الاسناد) اليه او اسناده الى شئ وخرج به تجريد اسماء المعدودة فانه ليس بعامل قبل التجريد عدمى فعده مؤثرا ليس بمرضى لعدم صحة كون فاعل الوجودى عدميا فلا يحسن تشبيه العدمى بالمؤثر وتنزيله منزلته فالاولى ان يفسر بكون الاسم فى صدر الكلام تحقيقا او تقديرا واجيب بان العوامل علامات لتاثير المتكلم لا مؤثرات والعدم الخاص يجوز ان يكون علامة ويرد على ما جعله اولى ايضا انه اعتبارى فعده مؤثرا ليس بمرضى لعدم صحة كون فاعل الوجودى الخارجى اعتباريا فلا يحسن تشبيهه بالمؤثر فافهم (نحو زيد قائم والثانى رافع الفعل المضارع وهو وقوعه بنفسه) لا بالناصب والجازم (موقع الاسم) كوقوعه خبرا (نحو زيد يضرب) او صفة او حالا نحو جاءنى رجل او زيد يضرب (فيضرب واقع موقع ضارب) لان الاصل فى هذه المواقع وقوع المفرد لما سيجئ فان قيل ان ذلك الوقوع يوجد فى الماضى ايضا فلم لا يرفعه قلت لانه مبنى الاصل فلا يكون

معمولا

معمولا الا فى الموضعين كما سيجئ (وذلك الوقوع) اى وقوع المضارع بنفسه موقع الاسم (انما يكون اذا تجرد عن النواصب والجوازم) بان لا يكون فيه ناصب ولا جازم اصلا فانه اذا لم يتجرد عنها يمتنع ذلك الوقوع لعدم صحة دخول ناصب الفعل وجازمه على الاسم وانما ارتفع هو بذلك الوقوع لانه حينئذ يكون كالاسم فاعطى له اسبق اعرابه واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع فى مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة نحو الذى يضرب وفى مثل سيقوم وسوف يقوم وفى خبر كاد نحو كاد زيد يخرج وفى نحو يدخل الزيدان واجيب عن الاول والاخير بانه فيهما واقع موقعه لانه يقال الذى ضارب هو على ان ضارب خبر مبتداء مقدم عليه وكذا داخلان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب الذى مع تقديره اسما غير الاعراب الذى مع تقديره فعلا وعن الثانى بان الواقع موقع الاسم هو سيقوم مع السين لا يقوم وحده وصار السين كالجزء وجعل سوف فى حكم السين لكونه بمعناه وعن الثالث بان الاصل فيه الاسم وعدل عنه لما مر واما عند اكثر الكوفيين فالعامل هو ذلك التجرد ولا يرد عليهم ما ورد على البصريين حتى يحتاج الى تلك التكلفات فى التفصى عنه لكن يرد عليهم ان التجرد عما ذكر حاصل قبل التركيب كما فى الاسم فلا بد من قيد يخرج غير المركب كما فى تعريف العامل المعنوى للاسم وقد يجاب عنه بان الفعل لتوقف فهم معناه على ذكر الفاعل لا يستعمل بدون التركيب معه فافهم (فمجموع ما ذكرنا من العوامل على ما ذكرنا (ستون) واما مجموع ما ذكره الشيخ عبد القاهر

فنى مثل لن يضرب ولم يضرب لم يصح ان يقال ان يضرب واقع موقع ضارب لعدم صحة لن ضارب ولم ضارب منه

قوله غير الاعراب اى بحسب المقتضى وذلك لان المقتضى له على تقديره اى الواقع موقعه فعلا هو المشابهة التامة وعلى تقديره اسما هو الفاعلية حكما وهى الخبرية هنا ولذلك جعل اعرابه فى مثل زيد يضرب ورايت رجلا يضرب ومررت برجل يضرب على تقديره فعلا الرفع فقط مع جعله على تقديره اسما فى الاخيرين النصب والجزم فافهم منه

ومن تبعه على ما ذكر والفائدة زاد ونقص اما الاول فسبعة خمسة فى السماعى الثلاثة الاخيرة من حروف الجر ولا لنفى الجنس واذا ما من كلم المجازات واثنان فى القياسى اسم التفضيل ومعنى الفعل واما الثانى فسبعة واربعون فى السماعى ثمانية وعشرون منها افعال اربعة افعال المدح والذم واربعة افعال المقاربة وثلاثة عشر افعال الناقصة وسبعة افعال القلوب ادخل كلها فى اول القياسى وهو الفعل وثلاثة عشر منها اسماء تسعة اسماء الافعال ادخلها فى تاسع القياسى وهو معنى الفعل واربعة منها اسماء احدها عشرة اذا ركب مع احد الى تسعة وثانيها كم وثالثها كذا ورابعها كاين ادخلها فى الاسم التام وهو ثامن القياسى وستة منها حروف خمسة حروف النداء ادخلها فى تاسع القياسى وواحد الواو بمعنى مع اسقطها لكونها غير عاملة على الصحيح فافهم (الباب الثانى) الذى عهد جزءا من الرسالة لفظا او معنى كائن (فى) بيان احوال (المعمول او فى تحصيل ادراكاتها (اعلم اولا) اى قبل الشروع فى المقصود ان الالفاظ الموضوعة) لمعنى (اذا لم تقع فى التركيب كالالفاظ المعدودة من الاسماء والحروف مثل زيد غلام دار هل بل قد واما الافعال فلا توجد بلا تركيب كما مر (لم تكن معمولة لعدم العامل (كما لا تكون عاملة) لعدم المعمول (وان وقعت فيه فهى (على ثلاثة اقسام القسم الاول ما لا يكون معمولا اصلا لا بالاصالة ولا بالقيام اى لا يكون له اعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا لعدم مقتضيه وعدم القيام مقام ما يوجد هو فيه وهو اثنان الاول الحرف مطلقا) عاملا اولا بالاتفاق (والثانى

ومن قال لفوات موجب الاعراب فقد قصر

الامر) بغير اللام عند البصريين فانه لما حذف فاعله حرف المضارعة التى بسببها صار المضارع مشابها للاسم) مشابهة تامة على ما مر فاعرب واعمل فيه خرج عن المشابهة) لذهاب سببها جواب لما فعاد الى اصله وهو البناء) الاصلى (وقال الكوفيون هو معرب مجزوم بلام مقدرة) منوية وهى منسية عند البصريين ولهذا قالوا هو موقوف (والقسم الثانى ما يكون معمولا دائما) اى يكون له اعراب لفظا او تقديرا او محلا لوجود مقتضيه (وهو اثنان ايضا) اى كما لا يكون معمولا اصلا (الاول الاسم مطلقا معربا او مبنيا (حتى حكم على اسماء الافعال) قال الدمامينى عن سيبويه والمازنى وجماعة انها معمولة فيكون لها موضع من الاعراب واختلفوا فى تعيين ذلك الموضع (بانها مرفوعة المحل على الابتداء وفاعلها ساد مسد الخبر) كما فى اقائم الزيدان واختاره ابن الحاجب فى ايضاح المفصل لانها اسماء مجردة عن العوامل اللفظية فوجب ان يحكم بالابتداء ورد بانه ينتقض به حينئذ تعريف المبتداء جمعا وقال الرضى قياسها على اقائم مع الفارق اذ معناه معنى الاسم وان شابه الفعل بخلافها اذ ليس فيها من معنى الاسمية شئ بل انتقل الى معنى الفعلية ولا عبرة باللفظ كما فى قوله تسمع بالمعيدى خير من ان تراه فانه مبتداء لكونه بمعنى المصدر وان كان لفظه فعلا بل جملة (او منصوبة المحل بافعال محذوفة (على المصدرية) اى على انها مفعول مطلق فرويد زيدا مثلا فى تقدير ارود اروادا زيدا ورد بان تقدير الافعال ينافى كونها اسماء الافعال ومبنية بل يوجب كونها مصادر معربة كسقيا ورعيا اذ لا موجب للبناء حينئذ لان معنى

الفعلية انما هو للافعال المقدرة لا لها (وان قال بعضهم) وهم المحققون على ما نقله ابن مالك والجمهور على ما نقله ابن هشام وهو المختار عندهما وقال الدمامينى هذا مذهب الاخفش لا محل لها من الاعراب لكونها بمعنى الفعل) على ما هو المختار عنده كما سبق ونائبة منابه بحيث لا يقدر اصلا ولذا بنيت كالفعل وعلى ضمير الفصل) وهو ما يقع بين المبتداء والخبر اذا كان معرفة او افعل من ولو دخل عليهما عامل سمى به لفصله بين كون ما بعده نعتا وخبرا فى بعض المواضع (نحو كان زيد هو القائم بالحرفية) لدلالته على غير مستقل وهو رفع اللبس فلا يكون معمولا اصلا فضلا عن كونه دائما وتسميته بالضمير لكونه على صورته (خلافا لبعضهم) وهو بعض البصرية فانه (يقول انه اسم لا محل له من الاعراب) قال فى الامتحان هذا بعيد لعدم نظيره فى الاسم ولما كان السابق اسما واللاحق حرفا صورة نبه على المغايرة بتغيير الاسلوب فقال (واما اللام الداخلة على الصفات) من اسمى الفاعل والمفعول والجمع بالنظر الى الانواع او الافراد (فقال بعضهم) وهو المازنى (انها حرف لا اسم موصول (كغيرها) اى كغير الداخلة عليها فتكون مما لا يكون معمولا اصلا بل المعمول حينئذ مدخولها (وقال اكثرهم وهو غيره (هى اسم موصول) لا حرف (بمعنى الذى) فى المذكر او التى) فى المؤنث فتكون مما يكون معمولا دائما فلا بد لها من اعراب مع انه لبس فيها بل فى مدخولها فبين وجهه بقوله اعطى اعرابها) اى اللام (لما بعدها لما انتقل) اى لانتقال ما بعدها (من الفعلية الى الاسمية) لكراهتهم دخولها على الفعل

لالحاقه بالمعرفة لامتناع اللام عد

وهو الذى التبس الخبر بالنعت كما اذا وافقا اعرابا نحو زيد هو قائم عد

لكونها

لكونها فى صورة الحرف (فاصل جاءنى الضارب زيدا جاءنى الذى ضرب زيدا فالاول) اى الذى (معمول) لكونه فاعل جاءنى والثانى) اى ضرب (غير معمول) لكونه ماضيا واما اذا كان اصله جاءنى الذى يضرب زيدا فلا شك انه معمول مرفوع وانما اختار الاول لكونه اظهر فى التمثيل (فلما غير) هذا الكلام) بان غير الذى الى اللام وضرب الى ضارب وقيل جاءنى الضارب (صار الاول) اى الذى (فى صورة الحرف) اى حرف التعريف وهو اللام وان كان فى المعنى والحقيقة اسما (والثانى) اى ضرب فى صورة الاسم) اى اسم الفاعل وان كان فى الحقيقة والمعنى فعلا (فانعكس الحكم) بان انتقل الاعراب المحلى من الاول الى الثانى وصار لفظيا لعدم المانع فيه كما فى الاول (ترجيحا لجانب اللفظ على جانب المعنى فى الاعراب الذى هو حكم لفظى فالاعراب فى الحقيقة للاول الذى هو المعمول وان ظهر فى الثانى الذى هو ليس بمعمول ولا منافاة بين هذا وبين ما نقلناه آنفا من الرضى فافهم ولا تكن من الغافلين (والثانى) من الاثنين الفعل المضارع) اتصل به نون جمع المؤنث او نون التاكيد ام لا لانه بعد الوقوع فى التركيب لا يخلو من الجازم او الناصب او الوقوع موقع الاسم (والقسم الثالث) من الاقسام الثلاثة (ما كان الاصل فيه ان لا يكون معمولا لكن قد يقع موقع القسم الثانى) وهو ما يكون معمولا دائما (فيكون معمولا وهو) اى القسم الثالث اثنان ايضا) اى كالقسم الثانى (الاول الماضى فانه اذا وقع بعد ان المصدرية يحكم على محله بالنصب واذا وقع بعد الجازم شرطا او جزاء) بدون الفاء بقرينة المثال اذ به لا يعتبر الجزم

في محل الماضي بل في محل الجملة كما يجيء (يحكم على محله بالجزم لظهور ذلك الاعراب في المعطوف) على ذلك الماضي (نحو اعجبني ان ضربت) انت (وتقتل) بالنصب عطفا على ضربت المنصوب محلا لوقوعه موقع تضرب المنصوب لفظا (وان ضربت وتقتل) بالجزم عطفا على ضربت الواقع موقع تضرب المجزوم شرطا (ضربتك واقتل) بالجزم عطفا على ضربتك الواقع موقع اضربك المجزوم جزاء (وفي غير هذين الموضعين لا يكون الماضي (معمولا) لعدم مقتضى الاعراب (والثاني) من الاثنين الجملة وهي على قسمين فعلية وهي) اى الجملة الفعلية على ماهو راى صاحب اللباب ومختار المصنف في هذا الكتاب الجملة المركبة من الفعل لفظا) اى صريحا ولو تقديرا بدون اداة الشرط او بها (او معنى) والمراد به ما يفهم منه معنى فعل مشتملا على النسبة التامة بقرينة كون الكلام في الجملة مشتقا او غيره بقرينة الامثلة (و) من (فاعله نحو ضرب زيد) مثال لما كان الفعل فيه لفظا بدون اداة الشرط (وان تكرمني اكرمك) مثال لما كان الفعل فيه لفظا بها ولا يخرج بعروضها عن الفعلية ولا يستحق ان يعد قسما آخر من الجملة والا لاستحق بعروض الترديد مثل اما ان يكون العدد زوجا او فردا او الخبرية او الحالية او نحوها او خرج عن الاسمية ما يعرض له حرف عامل واستحق ان يعد قسما آخر من الجملة فيكثر الاقسام جدا (وهيهات زيد) مثال لما كان الفعل فيه معنى غير مشتق اسم فعل (واقائم الزيدان) مثال لما كان الفعل فيه معنى مشتقا ثم انهما يخرجان من الفعلية ويدخلان في الاسمية ان فسرت الاولى بما كان جزؤه الاول

فعلا

فعلا صريحا ولو تقديرا والثانية بما كان جزؤه الاول اسما مطلقا كما هو راى الجمهور وهو المشهور (وافي الدار زيد) مثال لما كان الفعل فيه معنى غير مشتق ظرفا فادراجه اياها في الفعلية لكون الظرف من معنى الفعل لا لكونها مقدرة بفعل كما زعم البعض فلا يرد عليه ما اورده على هذا البعض في الامتحان بانها وان قدرت بفعل لكن جعل الظرف مقامه وانتقل الضمير منه اليه وجعل العمل له ولذا اشترط البصريون فيه الاعتماد والفعل لا يحتاج اليه لا ملفوظا ولا مقدرا فلما امتازت بهذه الاشياء استحقت ان تجعل قسما براسها فلا مخالفة بين كلاميه في كتابيه كما ظن (واسمية وهي) الجملة (المركبة من المبتدا والخبر او من اسم الحرف العامل وخبره نحو زيد قائم وان زيدا قائم فان اريد بالجملة) بمجرد (لفظها) من غير اعتبار دلالتها على معناها فلا بد له) اى للفظها (من اعراب) لكونه في حكم الاسم المفرد لكونه مؤولا به كما يشير اليه بقوله اى هذا اللفظ (حتى يجوز وقوعها) اى الجملة التي اريد بها لفظها (في كل ما) موضع (وقع الاسم المفرد (فيه فتقع) تلك الجملة (مبتداء وفاعلا ونائبه وغير ذلك) المذكور من المفعول واسم باب كان وان وغير ذلك نحو زيد قائم جملة اسمية اى هذا اللفظ) ونحو يقع زيد قائم فاعلا وجعل زيد قائم نائب الفاعل (ومنه) اى مما ذكر من الجملة التي اريد بها لفظها (مقول القول نحو قوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا لكن موقعه ليس موقع المفرد يرشدك اليه كسر ان فيه كما سبق ولذا فصل عما قبله بمنه (وكذا) اى كما ذكر من الجملة التي اريد بها لفظها في انه لا بد له من اعراب الجملة (ان اريد بها

ولو اسم فعل او صفة مصدرة بكلمة الاستفهام او النفي ﻫ

عبد العزيز البروي ﻫ

معنى مصدرى اما بواسطة انّ) بالفتح والتشديد (او ان) بالفتح
والسكون (او ما المصدريتين) صفة للاخيرتين (كقولك بلغنى
انك قائم) اى قيامك (وكقوله تعالى وان تصوموا) اى صيامكم
خير لكم) ونحو اجلس ما دام زيد جالسا اى مدة دوام جلوسه
او بغيرها) اى بلا واسطة هذه الثلاثة (نحو الجملة التى اضيف اليها
من الجمل التى اسندت اليها بان اريد بها مجازا مطلق الحدث
المدلول عليه ضمنا بلا نسبة تامة فلا يرد انه يستفاد من التفاسير
الآتية ان المراد ليس مطلق الحدث بل الحدث مع النسبة وارادتهما
تقتضى امتناع كون الجملة مضافا اليها ومسندا اليها
كما تقتضيه ارادتهما مع الزمان على ما صرح به الفاضل العصام
فى حاشية انوار التنزيل لان المقتضى للامتناع التامة لا المطلقة
كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم اى يوم نفع صدق
الصادقين) قال الفاضل العصام اختلفوا فى ان المضاف اليه
فى مثله الفعل او الجملة مع الاتفاق على انه هو الجملة الاسمية بتمامها
اذا وقعت مضافا اليها والمصنف صحح الثانى فى الامتحان والظاهر
انه الجملة بلا تاويل كما اشار اليه فيه فى تعريف المضاف اليه
و بينه فيما علقه عليه فيخالف ما ذكره هنا و يحتمل انه الجملة بتاويل
الاسم فلا يخالفه وفى كلامه فى موضع آخر اشارة اليه ايضا
كما لا يخفى على من تتبع كلامه (ونحو قوله تعالى) ان الذين كفروا
سواء) اسم بمعنى الاستواء نعت به كما نعت بالمصادر مبالغة
كما فى قوله تعالى تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم (عليهم) متعلق به
اى عندهم وهو مرفوع على انه خبر ان وقوله (ءانذرتهم
ام لم تنذرهم) مرفوع المحل اما على انه فاعله او انه مبتداء وذلك

اى مبتداء او فاعلا او غير ذلك

بالفعلين على التنازع

والفاعل قيده ليكون خارجا عن المضاف اليه

او بلا تاويل

او سواء

خبره قدم عليه اعتناء بشأنه فالجملة خبر ان (اى) ان الذين كفروا
مستو او سيان عندهم فى عدم الجدوى (انذارك وعدم انذارك
وفيه اشارة الى ان المراد بالجملة هنا المصدر المضاف الى الفاعل
والى ان الهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام لتحقيق
الاستواء بين مدخوليهما كما جرد الامر والنهى
عن معنييهما فى قوله تعالى [illegible] تغفر لهم او لا تستغفر لهم وانما عدل
عنه الى الفعلية لما فيها [illegible] الى ادخال
الهمزة ومعادلها [illegible]
كما سبق اليه الاشار [illegible]
واستحضره وقد بلغ [illegible]
بان جرد عن النس [illegible]
الى فاعله كما اش [illegible]
واما على ما هو [illegible] فقد
عامله لفظا [illegible] معبد
تصغير معد [illegible] مشتقا لا
لو مع باه النص [illegible] بره خير
من رؤيته ([illegible] مقصور
على السماع) [illegible] بخلاف غيره
مما سبق (و) [illegible] الذى اريد
بالجملة فى احدهما [illegible] ى وذلك الغير
هو الموضع الذى اريد به [illegible] مطابق (لا يكون له
اى للواقع فى ذلك الغير (اعراب الا ان تقع) اى الجملة (خبرا
لمبتداء نحو زيد ابوه قائم) مثال للجملة الاسمية (او) خبرا (لباب ان

الصفة المشبهة اوزانها سبعة عشر
نكد وصلب وملح وحسن
وخشن وعجل وصعر وجنب
وجبان وشجاع وشيظم
وجيد وحريص وبليم
وغيور وابلج وغضبان
وغير ذلك تمت

لم يقل لافادة الاستواء لحصوله بدونهما فيكون دخولهما للتحقيق لا للافادة ابتداء كانه قيل المستويان فى علمك او فى صحة الوقوع مستويان فى عدم الجدوى فتامل

لان الاستفهام اولى بالفعل الكائن فيها

من ابهام التجرد

من الجملة التى اريد بها معنى مصدرى بلا واسطة الاشياء الثلاثة المذكورة وما هو المشهور ليس منها

معنى مصدرى اما بواسطة انّ) بالفتح والتشديد (اوان) بالفتح
والسكون (اوما المصدريتين) صفة للاخيرتين (كقولك بلغنى
انك قائم) اى قيامك (وكقوله تعالى وان تصوموا) اى صيامكم
خيرلكم) ونحو اجلس مادام زيد جالسا اى مدة دوام جلوسه
او بغيرها) اى بلاواسطة هذه الثلاثة (نحو الجملة التى اضيف اليها
من الجمل التى اسندُ اليها بان اريد بها مجازا مطلق الحدث
المدلول عليه ضمنا بلا نسبة تامة فلا يرد انه يستفاد من التفاسير
الاتية ان المراد ليس مطلق الحدث بل الحدث مع النسبة واراد انهما
تقتضى امتنا [illegible] ن الجملة مضافا اليها ومسندا اليها
كما تقتضيه [illegible] العصام
فى حاشية ا [illegible] المطلقة
كقوله تعالى [illegible] ع صدق
الصادقين [illegible] ضاف اليه
فى مثله الفع [illegible] سمية بتمامها
اذا وقعت [illegible] ن والظاهر
انه الجمل [illegible] لمضاف اليه
و بينه فيما [illegible] الجملة بتاويل
الاسم ف [illegible] رة اليه ايضا
كما لايخفى [illegible] الذين كفروا
سواء) [illegible] المصادر مبالغة
كما فى قو [illegible] عليهم) منطق به
اى عند [illegible] وقوله (ءانذرتهم
ام لم تنذرهم) [illegible] فاعله اوانه مبتداء وذلك

خبره

اى مبتداء اوفاعلا اوغير ذلك

بالفعلين على التنازع

والفا على قيده ليكون خارجا عن المضاف اليه

خبره قدم عليه اعتناء بشانه فالجملة خبران (اى) ان الذين كفروا
مستوا وسيان عندهم فى عدم الجدوى (انذارك وعدم انذارك
وفيه اشارة الى ان المراد بالجملة هنا المصدر المضاف الى الفاعل
والى ان الهمزة وام مجرد تان عن معنى الاستفهام لتحقيق
الاستواء بين مدخوليهما كما جرد الامر والنهى
عن معنييهما فى قوله تعالى استغفر لهم اولا تستغفر لهم وانما عدل
عنه الى الفعلية لما فيها من ابهام التجدد والتوصل الى ادخال
الهمزة ومعادلها عليها لافادة تقرير معنى الاستواء وتاكيده
كما سبق اليه الاشارة (ونحو) قول المنذر حين راى المعيدى
واستحقره وقد بلغ اليه من كلامه ما يعجبه (تسمع) بالرفع مبتداء
بان جرد عن النسبة التامة والزمان واريد به معنى المصدر المضاف
الى فاعله كما اشار اليه بالتفسير الاتى وجه العدول مثل ما مر
واما على ما هو المشهور من انه بحذف ان ورفع الفعل لفقد
عامله لفظا فليس مما نحن فيه (بالمعيدى) منسوب الى معيد
تصغير معد على طريق الترخيم بحذف تشديد الدال استثقالا
لها مع ياء التصغير (خير من ان تراه) خبره وهذا مثل لمن خبره خير
من رؤيته (اى سماعك وهذا الاخير) اى مثل تسمع (مقصور
على السماع) من اهل اللغة ولا يقاس عليه غيره بخلاف غيره
مما سبق (و) الواقع (فى غير هذين الموضعين) اللذين اريد
بالجملة فى احدهما لفظها وفى الاخر معنى مصدرى وذلك الغير
هو الموضع الذى اريد بها فيه معناها المطابقى (لا يكون له
اى للواقع فى ذلك الغير (اعراب الا ان تقع) اى الجملة (خبرا
لمبتداء نحو زيد ابوه قائم) مثال للجملة الاسمية (او) خبرا (لباب ان

لم يقل لافادة الاستواء لحصوله بدونهما فيكون دخولهما لتحقيقه لا لافادته ابتداء كانه قيل المستويان فى علمك اوفى صحة الوقوع مستويان فى عدم الجدوى فتامل

لان الاستفهام اولى بالفعل الكائن فيها

من الجملة التى اريد بها معنى مصدرى بلا واسطة الاشياء الثلاثة المذكورة وما هو المشهور ليس منها

نحو ان زيدا قام ابوه) مثال للجملة الفعلية (فتكون) الجملة
الواقعة خبرا لهما (مرفوعة المحل او) تقع خبرا (لباب كان
نحو كان زيد ابوه عالم او) خبرا (لباب كاد نحو كاد زيد
يخرج او) تقع (مفعولا ثانيا لباب علم نحو علم زيد عمرا ابوه قائم
او مفعولا ثالثا لباب اعلم نحو اعلم زيد عمرا بكرا ابوه قائم او
تقع الجملة (معلقا عنها) نائب الفاعل (نحو علمت اقائم زيد
فان اقائم زيد جملة فعلية ان جعل قائم رافعا لزيد كما عرفت والا
فاسمية (او) تقع (حالا نحو جاءنى زيد وهو راكب فتكون) الجملة
الواقعة فى هذه المواضع من خبر كان الى الحال (منصوبة المحل
او) تقع الجملة (جوابا لشرط جازم بعد الفاء) الذى يجيء للربط
فيما لا تاثير لاداة الشرط فيه ولو من وجه وسيجيء تفصيل ما يؤثر
فيه الاداة وما لا تؤثر فيه وما يمتنع فيه الفاء او يجب او يجوز فيه
الوجهان (او) بعد (اذا) التى للمفاجاة وتنوب مع الجملة الاسمية
مناب الفاء فى الربط لان معناها ينبئ عن حدوث امر بعد امر
ففيها معنى الفاء التعقيبية كقوله تعالى وان تصبهم سيئة
بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون (نحو ان تكرمنى فانت مكرم
فتكون) الجملة الواقعة بعدهما جوابا لشرط جازم (مجزومة
المحل) لكونها جوابا لشرط جازم ولامتناع الجزم فى لفظها
ولو تقديرا فيكون محلا وسيجيء الفرق بين المحلى والتقديرى (او
تقع (صفة لنكرة) لعدم صحة وقوعها صفة لمعرفة لكونها
فى حكم النكرة لصحة تاويلها بها (نحو جاءنى رجل ابوه قائم
فيصح التاويل بقائم ابوه (او معطوفة على مفرد نحو زيد ضارب
ويقتل او) معطوفة على (جملة لها محل من الاعراب نحو زيد

ابوه

ابوه قائم وابنه قاعد او) تقع (بدلا من احدهما) اى المفرد والجملة
التى لها محل من الاعراب لكونها اوفى منه فى تادية المراد مثل
قوله تعالى هل هذا الا بشر مثلكم فانه بدل من النجوى فى قوله تعالى
واسروا النجوى الذين ظلموا كما قيل وقيل تفسير له وقوله تعالى
لا يؤمنون فانه بدل على وجه من قوله تعالى سواء عليهم
ءانذرتهم ام لم تنذرهم لكونه اوفى فى تادية المراد الذى هو
عدم حصول الايمان منهم اصلا فانه يدل عليه مطابقة بخلاف
ما قبله فانه يدل عليه التزاما وبيان له على وجه كما صرح به الفاضل
العصام فى حاشية انوار التنزيل لكونه اوضح منه واما الامثلة
التى اوردها المعانيون فهى مما ليس له محل من الاعراب فمن
اوردها فى هذا المحل فانما قصد تصوير وقوع الجملة بدلا او بيانا
او تاكيدا لا تمثيلا لما هو تابع لما له محل من الاعراب (او تاكيدا
للثانية) اى الجملة التى لها محل من الاعراب نحو زيد ضرب
ضرب وزيد ابوه قائم ابوه قائم (او بيانا لها) اى للثانية لخفائها
على رأى) اى راى اهل المعانى وقال ابن هشام فى مغنى اللبيب
فى بيان الفرق بينه وبين البدل انه لا يكون جملة ولا تابعا لها
كالنعت بخلاف البدل وقال فى موضع آخر ولم يثبت الجمهور
وقوع البيان والبدل جملة (فيكون اعرابها على حسب اعراب
المتبوع) ان كان اعرابه رفعا فاعرابها رفع وان نصبا
فنصب وان جرا فجر وان جزما فجزم ولما بين احوال الجملة
بنوع تفصيل فكان فيه نوع حرج وعسر اراد ان يبين محصوله
على وجه الاجمال ليسهل ضبطه وحفظه بلا املال فقال
فظهر من هذه الجملة) اى من قوله فان اريد بالجملة الى هنا

كابن هشام فى مغنى اللبيب منه

قيد للثلاثة الاخيرة من البدل والتاكيد والبيان لما بين فى المعانى منه

اى كما لا يكون النعت نعتا للجملة من حيث كونها جملة منه

ان الجملة قسمان قسم فى تاويل المفرد فيكون له اعراب فى كل موضع) كما لمفرد اذا لكلام فى الالفاظ الواقعة فى التركيب وذلك) القسم (ايضا) اى كالجملة مطلقة (قسمان) الاول ما اريد به لفظه و) الثانى (ما اريد به معنى مصدرى وقسم من الجملة صرح بها مع ظهور مقسميتها لبعدها ولئلا يتوهم من اول الامر ان هذا قسم من القسم الاول منها (لا يكون فى تاويل المفرد بالتاويل المذكور وان صح كونها فى تاويله بغيره (فلا تكون معمولة فى جميع المواضع لاستقلالها بالافادة (الا فى خمسة مواضع خبر اى خبر كان (ومفعول) ثان وثالث (وجواب شرط جازم مع الفاء او اذا وحال وتابع) لمفرد او جملة لها محل من الاعراب ثم) اى بعد ما علمت ما لا يكون معمولا وما يكون معمولا اعلم ان المعمول على نوعين معمول بالاصالة ومعمول بالتبعية) اى بكونه تبعا وهو بمعنى التابع ومشترك بين الواحد والجماعة النوع الاول) من النوعين وهو المعمول بالاصالة (اربعة اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور ومجزوم اما المرفوع فتسعة) ثمانية منها اسماء اربعة اصول واربعة ملحقة بها وواحدة منها الفعل المضارع الاول الفاعل) قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه فى الاغلب جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل لانها اشد امتزاجا لان اول جزئيها الفعل وهو لكون النسبة الى الفاعل معتبرة فى وضعه يقتضى الارتباط به من اول الامر بخلاف المبتداء فانه اسم مستقل لا يقتضى لذاته ارتباطا بشئ ولان عامله اقوى لكونه لفظيا مثله ومناسبة العامل مع المعمول موجبة لقوة عمله الذى هو الرفع فيكون اقوى فى المرفوعية من المبتداء وهى امارة الاصالة

وهو ما اشار اليه الشارح بقوله فيصح التاويل بها ثم ابوه فيما مر

اشار بايان قوله اعلم ان الى ان قوله المعمول بالنصب عطف على الالفاظ فى قوله اعلم ان الالفاظ والخبر على الخبر فتدبر

قدمه على المجرور لكونه ذا وجهين بخلاف الجر فانه يوجد فى الاسم ووجه تقديمه على المجزوم لخصوصيته لما هو الاصل فى المعمولية وهو الاسم

علت اصل

علت اصل

بجمع علامت واذا ثبت

واذا ثبت اصالته بالنسبة الى المبتداء الذى لا نزاع فى اصالته بالنسبة الى سائر المرفوعات غير النائب يثبت اصالته بالنسبة اليها بلا شبهة واما اصالته بالنسبة الى النائب فغنى عن البيان وقيل اصل المرفوعات المبتداء لانه باق على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بجامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وفيه ان افادة هذين الوجهين اصالة المبتداء فى المرفوعية التى هى المطلوبة غير ظاهرة بل الظاهر من الاول افادة الاصالة فى كونه مسندا اليه ومن الثانى افادة الاقووية فى كونه محكوما عليه وهما غير مطلوبين هنا كما لا يخفى (وهو) اى الفاعل (ما) مرفوع ولو محلا بقرينة المقسم (اسند) اى نسب بقرينة قوله او ما بمعناه اذ منه ما ليس له نسبة تامة (اليه الفعل) الاصطلاحى خرج به وبقوله او ما بمعناه المبتداء لان ما اسند اليه ليس بفعل ولا ما بمعناه بل جامد او مركب مع المرفوع سواء قدم الخبر او اخر ولذا لم يذكر التقديم كما ذكر ابن الحاجب (التام) خرج به ما اسند اليه الناقص لانه لا يسمى فاعلا عنده بل اسما له كما مر (المعلوم) خرج به النائب قيل ذكر المعلوم يغنى عن التام للاستلزام اقول دلالة الالتزام مهجورة فى التعريفات على ان اغناء المتاخر عن المتقدم مما لا باس به كما لا يخفى (او ما) يلابس (بمعناه) من الصفات والمصدر واسم الفعل والظرف المستقر وبما عرفت ان ما عبارة عن مرفوع اندفع ما اورده فى الامتحان ان الحد منتقض منعا لدخول المفعول به فيه لوجود النسبة الوقوعية التى هى نوع من مطلق النسبة فيه فلا بد من التقييد بنسبة وصفية ليخرج الوقوعية وقال فيه

القائل سيبويه

يشير الى ان لبس المراد بالاسناد الاصطلاحى الذى هو النسبة التامة التى يصح السكوت عليها

نحو المصدر واسم الفاعل والمفعول لان النسبة فيها غير تامة لانها فى الاول غير معتبرة وانما المراد هو الحدث والمقصود الاصلى فى الاخيرين هو الذات وان اخذ النسبة

لانه باق على ما ورى ولانه يحكم عليه

مطلوب اولان اصل مرفوعات

معنى فهو بعض

بمعنى متروك

فالحد الصحيح مانسب اليه المعروف اوشبهه نسبة وصفية فان قيل
قدصرح فيه ايضا ان كون ماعبارت عن المرفوع لايفيد للمبتدى
فى المنع لان الغرض من الحد معرفة المحدود لاجراء اعراب
مخصوص وهو الرفع هنا ولوعرف الحد به لزم الدور قلت نعم لكن
قدبين فى هذا الكتاب اولا كونه معمولا ومرفوعا بعامله ببيان جميع
العوامل وكيفية اعماله وشرائطها وان الفعل ومابمعناه يرفع
معموله ثم ساق الكلام لتفصيله وتمييز بعضه من بعض فكون
ماعبارة عنه مفيد هنا وقد صرح ايضا ان مثل هذا مفيد لمن عرف
المرفوع او المنصوب بسلاقته اوغيرها واحتاج الى مجرد معرفة
الاصطلاح بخلاف مختصر الكافية حيث لم يسبق فيه هذا
البيان فاورد عليه ماورده (نحو ضرب زيد) مثال لما اسند اليه
الفعل التام المعلوم (واقائم الزيدان) مثال لما نسب اليه مابمعناه
نسبة تامة لما مر انه جلة فعلية ومثال مانسب اليه مابمعناه نسبة
غير تامة نحو زيد قائم ابوه وغير ذلك (وهيهات زيد) اى بعد
مثال لما اسند اليه مابمعناه من اسم فعل اسنادا تاما لما مر انه جلة
فعلية (والثانى) من النسعة (نائب الفاعل) عدل عن قولهم
مفعول مالم يسم فاعله لكونه اخصر وهو ظاهر واظهر فانه
لايتناول نحو درهما فى اعطى زيد درهما اصلا بخلاف قولهم
فانه يتناوله بحسب المعنى الاضافى اللغوى مع انه ابس منه قدمه
لئلا يقع الفصل بين النائب والمنوب (وهوما) مرفوع ولو محلا
اسند) اى نسب (اليه الفعل) خرج به وبقوله اوما بمعناه المبتداء
التام) خرج به مااسند اليه الناقص (المجهول) خرج به الفاعل
اوما بمعناه) من اسم المفعول (نحو ضرب زيد واء مضروب الزيدان

باء سببية

حال كون ذلك الكتاب ملابسا له
لكون المراد ذاتا له

بعنى شامل

ونحو زيد مضروب او مضروب غلامه اوهاشمى ابوه
ولايكونان) اى الفاعل والنائب (الااسمين او) ما (فى تاويله
اى الاسم المدلول عليه باسمين لكونهما مسندا اليهما (خبر) الا
ان النائب قديكون جارا ومجرورا) وقد سبق ان المتعلق
قديسند اليهما فيكون المجرور مرفوع المحل على انه نائب الفاعل
نحو مر بزيد فيجب افراد عامله) اى النائب الذى هو جار ومجرور
وتذكيره) لانه من حيث هوهو لايكون مثنى ولا مجموعا
ولا مؤنثا فلا وجه لتثنية عامله وجمعه وتانيثه وان كان المجرور
ضميرا مثنى اومجموعا اومؤنثا بخلاف الفاعل ونائبه الذى لبس
كذلك فان كلا منهما اذا كان ضميرا مثنى يثنى عامله واذا كان
مجموعا يجمع واذا كان مؤنثا يؤنث (ولا يجوز تقديمهما
على عاملهما) بالاستقراء وقيل فى الفاعل لئلا يلتبس بالمبتداء
وقيل لانه كالجزء الثانى من عامله ولا يجوز فى النائب لاخذه حكم
المنوب وفيه بحث لايليق بيانه فى هذا الكتاب (ولاحذفهما معا
لكون النسبة ماخوذة فى مفهوم عاملهما وضعا سوى المصدر
فلايفيد بدونهما (الامن المصدر) وقد مر بيان حذفهما معا منه
وكل منهما) من الفاعل والنائب (قسمان مضمر) وهو ماوضع
لمتكلم اومخاطب اوغائب تقدم ذكره ولو معنى (ومظهر) وهو
مالبس كذلك (فالمضمر) الذى هو قسم منهما (ايضا) اى ككل منهما
على قسمين مستتر) اى منوى غير ملفوظ حقيقة لعدم وجوده
اصلا بل حكما بان حكم بملفوظيته لوجود آثار اللفظ فيه من كونه
فاعلا ومؤكدا ومعطوفا عليه وغير ذلك (وبارز) متصل بقرينة
ماسياتى من التفصيل وهو لفظ حقيقة ولو غير مستقل (فالمستتر

وهو جعل ما فى تثنيه وجمعه حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه لا فاعلا او جعل المظهر بدلا من المضمر له

ضرب غلام زيد

ابضا) اى كالضمر (قسمان واجب الاستتار بحيث لايجوز ابرازه
ولايسند عامله الا اليه) لا الى اسم ظاهر كما فى جائز الاستتار
وجائز الاستتار بحيث يسند عامله تارة اليه وتارة الى اسم ظاهر
والاول) اى واجب الاستتار يكون (فى المتكلمين) اى المتكلم
وحده مطلقا ومعه غيره كذلك (والمخاطب المفرد المذكر
ولو امرا او نهيا بخلاف المخاطبة المفردة فان الياء فيها ضمير بارز
فاعل عند الجمهور كما يجئ (من غير الماضى) فان كلا منهما
يبرز فى المتكلمين والمخاطب المفرد مذكرا اومؤنثا من الماضى
الذى هو اصل بالنسبة الى المضارع وما يتفرع عنه فلا يبرز
فى متكلميه ومخاطبه المفرد المذكر مع كون كل منهما اصلا قويا
لكون المتكلم مبداء الكلام والمخاطب منتهاه لئلا يبلغ درجة الاصل
بل يستتر لينحط درجته عنها فان البارز لكونه لفظا حقيقيا اصل
قوى فيفيد مزية وفضيلة فيما اتصل به بخلاف المستتر فانه
ليس كذلك كما مر فيكون فرعا ضعيفا فلا يفيد مزية
وفضيلة فيما اعتبر فيه بل انحطاطا ونقيصة ولذا لم يبالوا
المساواة بين الاصل والفرع فى الاستتار فى الغائب المفرد
مذكرا اومؤنثا الذى هو فرع بالنسبة الى المتكلم والمخاطب
لعدم دخله فى تحصيل الكلام ولا يظهر ايضا لكون المظهر
للغائب وهو خلاف ما يقتضيه صيغة التكلم والخطاب فوجب
الاستتار لعدم المجال لغيره (نحو اضرب) للمتكلم وحده
ونضرب) للمتكلم معه غيره (وتضرب) للمخاطب المفرد
المذكر (و) فى (اسم فعل الامر نحو نزال) بمعنى انزل (وصه ومه
بمعنى اسكت واكفف وحكمه حكم مسماه ولذا لا يجب

اى المضارع الذى هو فرع الماضى *

او فاعل نائب فاعل

علت ماضى اصل اولوب مضارع فرع اولوب ماضى مزيت فضيلت افاده ايلدى ايجازك

الاستتار فى اسم فعل الماضى بل يجوز نحو هيهات زيد وزيد
هيهات (و) فى (افعل التفضيل فى غير مسئلة الكحل) اذ فيه
لايرفع الظاهر لما سبق فيجب الاستتار (نحو زيد افضل من عمرو
و) فى (اسم الفاعل واسم المفعول وما كان بمعناهما) من الاسم
المستعار والمنسوب (و) فى (الصفة المشبهة والظرف المستقر
اذا لم يوجد شرط عملهن فى الفاعل) ولو حكما كما فى اسم المفعول
وما بمعناه (الظاهر) واما اذا وجد فلا يجب لاسنادها تارة اليه
واخرى الى المستتر ولا يجوز اسنادها الى البارز لان البارز
المرفوع المتصل مختص بالفعل لا يوجد فيما يشبهه لينحط
درجة الفرع عن درجة الاصل يمنع هذا الضمير عنه (نحو
جاءنى ضارب او مضروب او اسد) اى مجترئ (ناطق او هاشمى
منسوب الى هاشم (او حسن ونحو فى الدار زيد) فان زيد مبتداء
مؤخر لا فاعل الظرف لعدم شرط عمله انما اعاد نحو هنا
ولم يقل وفى الدار زيد عطفا على جاءنى لدفع توهم ان يكون
زيد معطوفا على ضارب والظرف لغوا متعلقا بجاءنى ثم ان
فى كون هذا المثال من واجب الاستتار بحثا اذ لا يلزم
من عدم جواز عمله فى زيد عدم جواز عمله فى ظاهر اخر عند
جعل زيد مبتداء مؤخر الجواز فى الدار غلامه زيد والاضمار
قبل الذكر جائز هنا لتقدم زيد رتبة وقد جعل مما سيأتى مثل زيد
فى الدار من جائز الاستتار لجواز زيد فى الدار غلامه والفرق
تحكم فافهم (و) يكون (فى تثنية اسم الفاعل والمفعول
مذكرين اومؤنثين (وجمعهما السالم) مذكرا اومؤنثا
كونا اوزمانا (مطلقا) غير مقيد بوجود شرط العمل فيهما

وانما خص هذا بالمنع والاختصاص لاختصاره بالنسبة الى المنفصل وكثرة استعمال الفعل بالنسبة الى مايشبهه منه

قوله فافهم وجهه ان الاشارة الى كون عدم جواز عمله فى ظاهر اخر عند جعل زيد مبتداء مؤخرا لا للتلبس بالبدل دون الثانى والى ان فى الاول تقديم وتأخير دون الثانى والقياس الى الثانى قياس مع الفارق من وجهين فالفرق بين المثالين واضح فضلا عن التحكم

ولا بعدمه وسيجىء فى كلامه مايدل عليه ومن قال مذكرا اومؤنثا
فقد بعد عن المرام ولم يراع حق المقام كما لا يخفى على ذوى الافهام
وانما وجب الاستتار فيها لان تثنيتهما وجمعهما السالم
كتثنية الفعل وجمعه فى الصورة فكما لا يجوز اسناد تثنيته
وجمعه الى الظاهر لئلا يلزم تعدد الفاعل فى الظاهر او التأويل
البعيد كذلك لا يجوز اسناد تثنيتهما وجمعهما اليه وان لم يلزم
مالزم فى تثنيته وجمعه للمشابهة المذكورة (نحو جاءنى رجلان
ضاربان او مضروبان اورجال ضاربون او مضروبون
ولم يتعرض لمثال مالم يوجد فيه شرط العمل لظهوره مما سبق
من مثال المفرد (وفى عدا وخلا فعلين) وهو الاكثر احتراز
عن كونهما حرفى جر اذ حينئذ لا يتصور الاستتار فضلا
عن الوجوب (وفى ماعدا وما خلا) ما فيهما مصدرية مختصة
بالفعل فلا احتمال لكونهما حرفى جر (و) فى (ليس ولا يكون
فى باب الاستثناء) اى حال كون كل واحد من عدا الى لا يكون فيه
وانما وجب لكون كالا فى عدم الفصل بينها وبين المستثنى
ولذا لا يتصرف تصرف الافعال (نحو جاءنى القوم عدا
اى جاوز الجائى منهم (زيدا اوليس) الجائى منهم (زيدا اولا يكون
الجائى منهم (زيدا) والتفصيل سيأتى فى بحث الاستثناء (والثانى
اى جائز الاستتار يكون (فى الغائب المفرد والغائبة المفردة
نحو زيد ضرب او يضرب اوليضرب اولا يضرب) مثال الغائب
المفرد (وهند ضربت او تضرب اولتضرب اولا تضرب
مثال الغائبة المفردة (ويقال ضرب زيد وكذا البواقى
فانه يقال ايضا يضرب اوليضرب اولا يضرب زيد وضربت

اوتضرب

ويوجد ما فى تثنية وجمعه حرفا لا على تثنية الفاعل وجمعه لا فاعل او جعل المظهر بدلا من الضمير

ولذا لم يقيدهما بقوله فعلين كما قيد عدا وخلا بدون ما

اى لاحتمال كونه كالا

اوتضرب اولتضرب اولا تضرب هند (فلا يستتر فيه ضمير
حينئذ لوجود الفاعل الظاهر فلو استتر لزم تعدد الفاعل
وفى شبه الفعل) عطف على قوله فى الغائب (مما ذكر
من اسم الفاعل والمفعول وما بمعناهما والصفة المشبهة
والظرف المستقر (اذا وجد شرط عمله) فى الفاعل الظاهر
غير التثنية والجمع المذكورين) من تثنية اسم الفاعل والمفعول
وجمعهما فانه يجب الاستتار فيهما مطلقا وقد اشار اليه فيما سبق
بقوله مطلقا كما بينا (نحو زيد ضارب او مضروب او اسد ناطق
اوهاشمى اوحسن اوفى الدار ويقال زيد ضارب غلامه
وكذا البواقى) فانه يقال ايضا زيد مضروب غلامه او اسد غلامه
ناطق اوهاشمى غلامه اوحسن غلامه اوفى الدار غلامه
فلا يستتر) الضمير حينئذ لما مر آنفا (واما البارز المتصل ففى ثانى
الافعال وهو) اى البارز المتصل الذى فى ثانيها (الالف نحو
ضربا وضربتا وضربتما) والميم مزيدة لدفع الالتباس بالف الاشباع
والتاء للخطاب وقيل انه التاء وحدها كما فى المفرد والالف علامة
التثنية وقيل انه الالف مع الميم والتاء للخطاب ويؤيد الاول موافقة
الثانى فى كون الفاعل فى كل منها الفا (ويضربان وتضربان وليضربا
ولتضربا واضربا ولا يضربا ولا تضربا و) فى (جمعها) اى الافعال
المذكورة وهو) اى البارز المتصل الذى فى جمعها المذكر (الواو نحو
ضربوا وضربتم اذ اصله ضربتموا) بدليل عود الواو عند
اتصال الضمير نحو ضربتموه زيدت الميم ليطرد بتثنيته
ولئلا يلتبس بواو الاشباع فى الوقف فى المتكلم وحده
وحذف الواو لان الميم معها بمنزلة الاسم لشدة اتصال

او ضرب زيد

اى سواء وجد شرط العمل اولم يوجد

غائبا اوغائبة مخاطبا اومخاطبة لا الصفات والمراد من الافعال الماضى والمضارع والامر والنهى لا افعل التعجب

لان الميم دخلا فى تمييز الواو عن الضمير الاخر

احدهما بالاخر حتى جعل البعض مجموعهما اسما حقيقة
ولا يوجد فى آخر الاسم ولو تنزيلا غير هو واو ما قبلها مضموم
لاستثقالها ولو لم يحذف لكان على خلاف ما عليه كلامهم
وحذف الالف المكتوبة بعدها ايضا لعدم الاحتياج اليها
واسكن الميم لان ضمها لاجل الواو ولما حذفت بقى الميم على
اصلها الذى هو السكون (ويضربون وتضربون وليضربوا
واضربوا ولا يضربوا ولا تضربوا (و) فى (جمعها) اى الافعال
المؤنث وهو) اى البارز المتصل الذى فى جمعها المؤنث (النون
نحو ضربن واضربتن) انما شدد النون فيه لان اصله ضربتمن حملا
على التثنية وقلب الميم نونا لقربه منه فى المخرج فادغم (ويضربن
وتضربن وليضربن واضربن ولا يضربن ولا تضربن) وانما
ابرز فيما ذكر من الثانى والجمعين ولم يستتر لان صيغة الفعل لا تدل
على فاعل مثنى او مجموع بل على فاعل مفرد كما فى الغائب المفرد
والغائبة المفردة اذ ليس فى صيغته علامة التثنية والجمع كما فى الصفة
وفى المخاطب المفرد مذكرا كان او مؤنثا والمتكلم وحده فى الماضى
وهو) اى البارز المتصل الذى فيهما (التاء نحو ضربت) ملتبسا
بحركات التاء) الثلاث (والمتكلم معه غيره فى الماضى) ايضا
وهو) اى البارز المتصل الذى فيه (نا نحو ضربنا) وجه الابراز
فيه مر (وفى المخاطبة المفردة فى غير الماضى وهو) اى البارز المتصل
الذى فيها (الياء) عند الجمهور وانما ابرز فيها لئلا تلتبس بالمخاطب
المفرد ولم يعكس مع ان البارز اصل قوى مناسب للمذكر الاصل
القوى لان الياء وان كان اصلا قويا من حيث كونه بارزا
لكنه فرع من حيث مجيئه للتانيث فناسب المؤنث الذى

وقيل اصله ضربن بالتخفيف فاريد كون ما قبل النون ساكنا ليطرد بجمع نونات النساء ويمكن اسكان التاء لاجتماع الساكنين وحذفها لكونها علامة فادخل فادغم منه

هو

هو الفرع الضعيف وليكون اعراب الاصل اصلا وهو الحركة
واعراب الفرع فرعا وهو الحرف الذى هو النون هنا ولو لم
يبرز لم يكن الاعراب بالحرف ولان كونه ضمير المفرد مع كونه
اثقل من الالف الذى هو ضمير المثنى مخالف للقياس اذ القياس
كون الاول اخف من الثانى فلا يليق بالاصل الذى
هو المخاطب المفرد ولذلك ذهب الاخفش الى ان الياء الخطاب
وفاعلها مستتر فيها (نحو تضربين واضربى ولا تضربى
واما المظهر) الذى هو الفاعل او نائبه (فظاهر) غنى عن البيان
والتوضيح بالمثال (واذا اسند اليه) اى الى المظهر (العامل
يجب افراده) اى العامل والمراد به هنا الفعل وما يوازنه مما يشابهه
فلا يرد مثل مررت برجل قعود غلمانه اذ بالتكسير خرج
عن الموازنة اذ الفعل لا يكسر لكن لا قرينة لهذه الارادة اللهم
الا ان يجعل الامثلة الاتية قرينة لها فلو قال يجب افراده ان كان
فعلا او موازنا له والا فالوجهان ان كان المظهر جمعا لكان
اظهر واسلم هكذا استفيد من كلامه فى الامتحان فى بحث النعت
وجه الافراد فى الفعل لزوم تعدد الفاعل بحسب الظاهر
لو مثنى او جمعا اوالتاويل البعيد كما مر وفى الموازن المشابهة
وغيبته) اذ المتكلم والمخاطب لا يصح اسنادهما الى المظهر
لما سبق (ولو كان) المظهر (مثنى او مجموعا) فوجوب الافراد
لو مفردا اولى اذ لا وجه لغيره حينئذ لان الفعل يدل على ماهية الحدث
ولا تعدد فيها حتى يثنى الفعل او يجمع (نحو ضرب الزيدان
او الزيدون وان كان) المظهر (مؤنثا حقيقيا) لا لفظيا او سيجيئان
من الادميين) لا من غيرهم كناقة (مفردا او مثنى) لا جمعا (متصلا

من ان الفاعل نائبه يبرز فى المتكلمين والمخاطب المفرد مذكرا او مؤنثا من الماضى الذى هو اصل نا لنسبة الى المضارع وما تفرع عنه منه

بعامله) فعلا او موازناله لامنفصلا عنه بغيره فان هذه المؤنثات
لايجب تانيث عاملها بل يجوز الوجهان كما سيجئ (يجب تانيثه
اى عامله ابدا ايذانا بتانيث الفاعل من اول الامر (ان كان) العامل
متصرفا) والا كفعل المدح والذم والتعجب لايجب تانيثه
لانه يشبه الحرف فى عدم التصرف فينبغى ان لايلحق به ماهو علامة
لقسيمه كنعم المراة هند واكرم بهند ويجوز نعمت المراة هند
واما فعل التعجب فلا يتغير اصلا لكونه كالمثل (نحو ضربت هندا
والهندان) مثال لما كان المظهر مؤنثا حقيقيا من الادميين
مفردا او مثنى متصلا بعامله الذى هو الفعل (وزيد ضاربة
جاريته) بالرفع مثال لما عامله موازنه (وكذا) اى كما يجب
تانيث لعامل اذا كان المظهر ماذكر يجب تانيثه ايضا (اذا اسند
العامل (الى ضمير المؤنث) حقيقيا من الادميين ام لا او غير
حقيقى لما مر من ايذان تانيث الفاعل من اول الوهلة حال كون
ذلك المؤنث (غير جمع المذكر المكسر العاقل) فانه اذا اسند
الى ضميره لايجب تانيثه كما سيجئ (نحو هند ضربت او ضاربة
مثال لما اسند الى ضمير الحقيقى من الادميين ونحو الناقة سارت
او سائرة من غيرهم (والشمس طلعت) او طالعة مثال لما اسند
الى ضمير الغير الحقيقى (وفى) الاسناد الى (غيرهما) ولو قال
واذا اسند الى غيرهما لكان اظهر وانسب اى غير المؤنث الحقيقى
وضمير المؤنث المذكورين وذلك الغير ماكان مؤنثا غير حقيقى
او كان حقيقيا ولم يكن من الادميين او كان منهم ولم يكن مفردا
او مثنى بل جمعا او كان احدهما ايضا ولم يكن متصلا بعامله
وماكان ضمير ذلك الجمع (يجوز تانيث عامله وتذكيره

ولما كان

ثم اعلام

اوفعل

ای بشبه الفعل ۝

ای قسیم الحرف ۝

ای جمع المذکر المکسر العاقل ۝

ولما كان مفهوم الغير شاملا للمذكر ايضا وهو ليس
مما يجوز تانيث عامله وتذكيره اخرجه بقوله (ان كان
ذلك الغير (مؤنثا) وارجاع الضمير الى المظهر فساده اظهر
كما لايخفى على من له حظ من الاظهار (نحو طلعت او طلع الشمس
مثال الغير الحقيقى (ونحو سارت او سار الناقة) مثال للحقيقى
من غير الادميين انما جاز التذكير فيهما لقلة الاعتداد بتانيثهما
مع ان فى لفظهما مايشعر به بخلاف المضمر لعدم مايشعر به فيه
ولذا وجب تانيث عامله وجاز التانيث نظرا الى وجود مجرد
تانيثهما (ونحو جاءت او جاء المؤمنات) مثال لجمع المؤنث
الحقيقى من الادميين انما جاز فيه الوجهان لانه من المؤنث
الغير الحقيقى لكون تانيثه بتاويل الجماعة التى هى من المؤنث
الغير الحقيقى وانما لم يعتبر حقيقة التانيث فى مثل المؤمنات
لان التانيث الطارى بالتاويل اسقط اعتبارها كما اسقط اعتبار
التذكير الحقيقى فى نحو رجال (ونحو جاءت او جاء القاضى
اليوم امراة) مثال للمؤنث الحقيقى من الادميين المنفصل عن عامله
وانما جاز التذكير فيه مع كونه مؤنثا حقيقيا من الادميين لضعف
استدعائه تانيث العامل لانفصاله عنه هذا اذا لم يكن منقولا
من المذكر واما اذا كان منقولا عنه كزيد اذا سميت به المراة
يجب تانيث عامله ولو منفصلا عنه لدفع الاشتباه كقالت اليوم زيد
لكن لم يتعرض له لندوره (والرجال جاءت او جاؤا) مثال لضمير
جمع المذكر المكسر العاقل (وجاءت او جاء الرجال) مثال لجمع
المذكر المكسر العاقل وجه تانيثه كونه بتاويل الجماعة
ووجه تذكيره كونه من الغير الحقيقى وسيجئ وجه تانيث مااسند

کما ارجعه الشارح الاول ۝

لکون الاول من غیر الحقیقی والثانی من غیر الادمیین ۝

المندرج فی قوله بل جمعا ۝

الى ضميره وجمعه ولما ذكر فيما سبق المؤنث والمذكر وتوقف معرفة بعض احكام الفاعل بالنسبة الى عامله على معرفتهما وبمعرفة الاول يعرف الثانى لان الاعدام تعرف بملكاتها قال (والمؤنث) فى عرف النحاة (ما) اسم (فيه) اى فى آخره (علامة التانيث) بقرينة تفسيرها اذ المفسرة به لا تكون الا فى الاخر والمراد به ما بعد الاصول فيعم نحو ضاربة وضاربتين فتاء اخت ليس بعلامة التانيث بل هى مقدرة فيها (لفظا وتقديرا) اى ملفوظة او مقدرة كدار وعقرب قال ابن الحاجب فى الايضاح حكم بان التاء مقدرة فى الجميع لكنها فى الثلاثى اوضح وقال الرضى واما الزائد على الثلاثى فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثى اذ هو الاصل وقد يرجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قديديمة ووريئة فظهر ان ادخال نحو عقرب فى اللفظى مخالف للعقل والنقل فان قيل يخرج من التعريف المؤنثات الصيغية اذ ليس فيها العلامة المذكورة بل صيغها موضوعة لها كها وانت بالكسر وياء مثل تضربين ونون مثل ضربن وتاوية وهذه وهذى وكلتا وثنتان فيلزم كونها مذكرات قلت كون التانيث فيها بالصيغة ممنوع بل التاء مقدرة عنده طردا للباب حفظا للقاعدة وتسهيلا للضبط ثم ان هذا التعريف لفظى يقصد به تعيين صورة حاصلة وتمييزها عما عداها لا اسمى يقصد به تحصيل صورة فلا يرد ان فى هذا التعريف دورا لتوقف معرفته على معرفة التانيث وبالعكس كذا فى الامتحان ولو قال ما فيه التاء الموقوف عليها هاء لفظا او تقديرا او الالف المقصورة او الممدودة لكان اسلم (وهى) اى علامة التانيث (التاء الموقوف عليها) حال كونها (هاء

ولو فى الاصل فلا يخرج تاء ضاربتين فانها يوقف عليها هاء فى الاصل اى فى حال الافراد وخرج به تاء مثل صافنات واخت وبنت فانها لا يوقف عليها هاء اصلا وعلامة التانيث مقدرة فيها كما صرح فى الامتحان (نحو ظلمة وشمس) مثال لما فيه التاء تقديرا بدليل ظهورها فى تصغيرها نحو شميسة لان المصغر بمنزلة الموصوف مع الصفة فشميسة فى تقدير شمس صغيرة مثلا فكما يجب الحاق التاء بصفات الاسماء التى قدر فيها التاء كشمس طالعة يجب الحاقها بالمصغر (والالف المقصورة نحو حبلى ودعوى) الاول للحقيقى والثانى لغيره (والالف الممدودة نحو حمراء وهذا) اى كون المؤنث بعلامة التانيث لفظا او تقديرا جار (فى غير ثلاثة) بالفتح والزائد عليها منتهيا (الى عشرة بمنتهيا فان مذكرها بالتاء) اعتبارا بتانيث الجماعة (ومؤنثها بحذفها) التاء مع وجود تانيث الجماعة فيه للفرق بينهما ولم يعكس لان المذكر تقدما بالشرف والزمان فاعطى التاء له اولا فلو اعطيت له ثانيا يلزم الالتباس (نحو ثلاثة رجال واربع نسوة واذا ركبت ثلاثة) والزائد منتهيا الى تسعة مع عشرة اثبت التاء فى) الجزء (الاول فقط فى المذكر ابقاء له على حاله الذى قبل التركيب وحذفت من الثانى كراهة اجتماع علامة التانيث من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة لكونهما من جنسين وانما جاز ثنتا عشرة واثنتا عشرة مع كونهما من جنس واحد لان التاء فى الجزئين الاولين منهما لازمت الوسط لعدم مفرديهما وكانت بدلا من لام الكلمة بخلافها فى الاخيرين منهما كانت بجنس آخر وهمزة الوصل فى اثنتا للابتداء لا للتعويض وانما العوض التاء ليس الا وانما

حذف التاء من احد عشر واثنى عشر مع عدم الاجتماع فيهما حملا على النظير وتبعيدا عن النقيض (نحو ثلاثة عشر رجلا وفى الثانى) اى اثبت التاء فى الجزء الثانى (فقط فى المؤنث نحو ثلاث عشرة امراة) تحقيقا لتمام المخالفة بينهما وقيل عدم الاثبات فى الاول ابقاء له بحاله الذى قبل التركيب والاثبات فى الثانى لانتفاء المانع وهو اللبس (والتانيث) اى المؤنث (الحقيقى او تانيث (ما بازائه) اى بازاء مسماه (ذكر من الحيوان) بخلاف نحو النخلة فانها وان كان بازائها ذكرا اعنى المجرد عن التاء الا انه ليس من الحيوان فلا يعد من الحقيقى (نحو امراة) بازائها رجل (وناقة) بازائها جمل (و) التانيث (اللفظى) ملتبس (بخلافه) اى الحقيقى بمعنى ما ليس بازائه ذكر من الحيوان بل كان تانيثه فى لفظه فقط بوجود العلامة فيه لفظا او تقديرا ولذا سمى لفظيا (نحو غرفة) مثال لما كان العلامة فى لفظه لفظا (وشمس) مثال لما كانت فى لفظه تقديرا ولما سبق ذكر الجمع والمثنى والمفرد وتوقف معرفة بعض احكام الفاعل بالنسبة الى العامل على معرفتها وبمعرفتها يعرف المفرد اجمالا وباللغة تفصيلا اراد بيانها ولكن لما كان المكسر من اقسام المؤنث قدمه ومايقابله على التثنية فقال (والجمع المكسر) مطلقا (ما) اى جمع (تغير) للجمعية فخرج نحو مُصطَفَوْنَ لان تغيره بعد الجمعية للثقل (صيغة مفرده) ولو كان ذلك التغير تقديرا كفُلك فان ضمته مفردا كضمة قفل وجمعا كضمة أُسد والقاضى البيضاوى لم يذكر هذا القيد ايضا فى اللب اكتفاء بما ذكره فى تعريف مطلق الجمع كما ذكره المصنف فى شرحه ولم يسبق فى هذه الرسالة تعريفه

وهو ثلاثة عشر وامثالها

وهو المؤنث

قوله اى المؤنث اشارة الى حذف المضاف من جانب المبتدا وقوله او تانيث اشارة اليه من جانب الخبر

هى الثمرة

هو ما ليس بثمرة

مما كان الجمع والواحد متحدا لفظا

فى الاصالة واللزوم

حتى

حتى يكتفى به فينبغى ان لا يهمل هذا القيد فى كتابه هذا والمراد بالتغير ما هو المتعارف عندهم فخرج به جمع السلامة بكلا قسميه فان تغير الاخر لا يعد عندهم من تغير الصيغة وان كان تغيرا بحسب اللغة والمراد بالمفرد ما هو اعم من الحقيقى (نحو رجال) والاعتبارى كاساور واناعيم وكعباديد يقدر له عبدود ولما ظهر من تعريف المكسر ان السالم ما لم يتغير صيغة مفرده للجمعية ترك تعريفه واراد تعريف قسميه فقال (وجمع المذكر السالم) قدمه لما مر ان للمذكر تقدما شرفا وزمانا (ما) اى جمع (لحق) فى اصل الوضع (آخر مفرده) انما لم يقل آخره كما فى الكافية لانه يلزم حينئذ ان لا يصدق الحد على الجمع بل على مفرده اذ الواو والنون مثلا انما يلحقان آخر مسلم مثلا لا آخر مسلمون ولذا احتاج الشراح الى تقدير المفرد فيها ثم ان المراد به ليس ما يقابل المثنى والمجموع والا يلزم الدور لتوقف معرفتهما على معرفته وبالعكس ويخرج ايضا جمع الجمع بل اما الاصل واما الدال على الفرد حقيقيا كمسلمين او اعتباريا كايامنين فايامن جمع ايمن وهو جمع يمين فايمن من حيث دلالتها على افراد من يمين جمع ومن حيث دلالتها على ثلاثة منه مثلا ماخوذة جملة معدودة واحدة مفرد لايامن فلذا قيل ان جمع الجمع لا يصدق على اقل من تسعة كذا ذكره المصنف فى تعريف مطلق الجمع فلا يصدق جمع جمع الجمع كايامنين مثلا على اقل من سبعة وعشرين (واو مضموم ما قبلها) للمجانسة لفظا نحو مسلمون او تقديرا كمصطفون (او ياء مكسور ما قبلها) للمجانسة ايضا لفظا كمسلمين او تقديرا كمصطفين (ونون مفتوحة) للتعادل انما لحق

اى جمع المذكر وجمع المؤنث

فلا مدخل لحركة الاخر وسكونه فى الصيغة فلا يعتبر تغيره تغير الصيغة

ومذاكير جمع ذكر يقدر له مذكور او مذكار ومحاسن جمع حسن يقدر له محسن ومشابه جمع شبه يقدر انه جمع مشبه

هذه الحروف ليفيد المجموع او اللواحق وحدها ان مع مدلول مفرده مازيد عليه من جنسه ثابتة (فى غير الاضافة فان النون تحذف فيها) لشبهها بالتنوين لا لقيامه مقامه وقد سبق تحقيقه وحذفها فيها لابنا فى كونها جزءا من الدال لانه كالترخيم والعجب من الشارح الاول حيث تبع الفاضل الجامى وشرح كلام المصنف على خلاف مراده وهو فى اكثر المواضع من عادته نحو مسلمون ومسلمين وجمع المؤنث السالم ما) جمع (لحق آخر مفرده) حقيقيا كمسلمات او اعتباريا كصواحبات مؤنثا او مذكرا نحو قوله تعالى اشهر معلومات والتسمية باعتبار الاصالة والغلبة الف وتاء) للافادة المذكورة فى المذكر السالم قيل لابد من التقييد بزائدتان ليخرج مثل ابيات وقضاة فان التاء فى الاول اصلية والالف فى الثانى منقلبة عن الاصلية اقول هذا مبنى على الغفلة عن معنى اللحوق وهو الطريان على الشئ كما هو الشايع فى السنتهم على ما ذكره الفاضل العصام (نحو مسلمات والتثنية اى المثنى (ما) اسم (لحق) فى اصل الوضع (آخر مفرده ولو اعتبارا كرجالان وانما لم يقل آخره لمثل مامر لكن ينتقض الحد حينئذ بالجمع اذ يصدق عليه انه لحق آخر مفرده الف او ياء الخ لان مسلم مثلا كما انه مفرد مسلمان مفرد مسلمون فينبغى ان يقول آخر مفرده الذى كان فيه كذا ذكره الفاضل العصام ولو لم يجعل ما عبارة عن الجمع فى تعريف جمع السالم لا ينتقض تعريفه بالمثنى كما لا يخفى والجواب عنه ان اضافة المفرد الى الضمير للاختصاص على ما هو الاصل فى الاضافة فيؤول الى ما ذكره الف او ياء مفتوح ماقبلها) اى الياء ولا حاجة الى بيان فتح ماقبل

الالف لظهور لزومه كذا فى الامتحان وانما فتح مع ان المجانسة تقتضى الكسرة لئلا يلتبس بالجمع عند حذف النون بالاضافة ولم يعكس لان التثنية لكونها اكثر اولى بالفتح الاخف (ونون مكسورة) للتعادل انما لحق هذه الحروف ليفيد المجموع او اللواحق وحدها ان مع مدلول مفرده مثله فى الوحدة والجنس فقط ثابتة (فى غير الاضافة وفيها تحذف) لما مر (نحو مسلمان ومسلمين وكل جمع) سواء كان واحده مذكرا او مؤنثا حقيقيا او لفظيا (غير جمع المذكر السالم مؤنث لكونه بمعنى الجماعة واما جمع المذكر السالم فيجب تذكير عامله) ولا يجوز تانيثه مع كونه بمعنى الجماعة لغلبة جانب التذكير فيه لاختصاصه بذكور العقلاء ولسلامة صيغة واحده والمراد به ما لا يكون مشابها بالمكسر ولا على خلاف القياس والا فيجوز التانيث فى مثل بنين وارضين وسنين قال الله تعالى آمنت به بنوا اسرائل فالاول فى حكم الابناء والاخيران فى حكم الجمع بالالف والتاء (فتقول جاء المسلمون او رجل قاعد ناصروه) الاول مثال لما عامله الفعل والثانى لما عامله موازنه (واذا اسند) اى العامل (الى ضميره) اى جمع المذكر السالم يجب كونه) اى العامل وارجاع الضمير الى الضمير باباه السابق واللاحق (جمعا مذكرا) بان يتصل به الواو الضمير الذى هو مختص بذكور العقلاء اذا كان العامل فعلا اذ باتصاله به يعد جمعا مذكرا لشدة الامتزاج بينهما وان كان الجمع فى الحقيقة هو هذا الضمير لا الفعل وبان يكون جمعا بالواو والنون للايذان بان الضمير المسند اليه فيه ضمير الجمع المذكر العاقل اذا كان العامل مشتقا غير الفعل ولا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز

جمع صواحب جمع صاحبة

راجع الى ما المعبر عنه باسم

فيضبر له نوع شرف والتانيث نوع نقص اى جمع المذكر السالم مثال لما كان مشابها بالمكسر بحذف الهمزة من مفرده الذى هو ابن

علة لوجوب كون الصفة جمعا مذكرا الا الفعل لانه لا يقتضى العلة لاستلزام جمعيته حين اسناده الى ذلك الضمير البتة

لان الاول حقيقة عرفية (نحو المسلمون جاؤا اويجيؤن اوجاؤن
واما جمع المذكر المكسر العاقل اذا اسند) العامل الى ضميره
فيجب ان يكون عامله مفردا موءنثا) ايذانا بتانيث الضمير
المسند اليه الراجع الى الجمع بتاويل الجماعة فيه (اوجمعا مذكرا
سالما اومكسرا كما اذا كان العامل صفة واما اذا كان فعلا
فباتصال الواو الضمير به والمراد بالواجب هنا الواجب المخير
وهو الواحد المبهم من الامرين ولاينافى ذلك جواز الواحد
المعين منهما ولذا عطف باوهنا وقال فيما سبق يجوز وعطف
بالواو (نحو الرجال جاءت اوجاؤا اوجائية اوجاؤن) ولو مثل
بالمكسر ايضا كجاءة لكان اولى (وغيرهما) اى غير جمع المذكر
السالم وجمع المذكر المكسر العاقل (من الجموع) وهى
جمع الموءنث سالما اومكسرا من العقلاء اوغيرهم من الحيوان
اوغيره وجمع المكسر الغير العاقل من الحيوان اوغيره مذكرا
اوموءنثا (اذا اسند الى ضميرها) نائب الفاعل لاسند ولاضمير
فيه اوضميره الى العامل (يجب) وجوبا مخيرا (كون عاملها
اى ضمائر الجموع المذكورة (مفردا موءنثا) لما سبق من الايذان
بتانيث الضمير (اوجمعا موءنثا) سالما اومكسرا كما اذا كان العامل
صفة للايذان بان الضمير المستتر فيه ضمير جمع الموءنث اوجمع
المذكر الغير العاقل اجراء له مجرى الموءنث لعدم اصالته
فى التذكير واما اذا كان فعلا فباتصال النون الضمير الذى وضع
لجمع الموءنث عاقلا اوغيره اولجمع المذكر الغير العاقل فانه باتصال
هذا الضمير به يعد جمعا موءنثا وان كان الجمع فى الحقيقة هو
هذا الضمير لاالفعل كالواو لكن وجوب كونه جمعا موءنثا

اذا

فانه يفهم منه اشارة الى ان الجمع المذكور لاصالته فى التذكير يجب كون المسند الى ضميره جمعا مذكرا للايذان بالضمير المستتر فيه ضمير الجمع المذكور ✻

اذا اسند الى ضمير جمع المذكر الغير العاقل ممنوع لجواز كونه جمعا
مذكرا مكسرا كالافراس ذهاب ولوقال او جمعا غير واوى
اذا كان صفة كما فى لب الالباب لكان اسلم واشمل (نحو
المسلمات جاءت او جئن اوجائية اوجائيات) او جواء مثال
لما اسند الى ضمير جمع الموءنث السالم العاقل ومثال ما اسند الى ضمير
جمع الموءنث المكسر العاقل مثل الجوارى جاءت اوجئن ومثال
ما اسند الى ضمير جمع الموءنث السالم الغير العاقل من الحيوان
مثل الحشرات ذهبت اوذهبن الى آخره ومن غيره مثل الثمرات جذت
الى آخره (والاشجار قطعت اوقطعن اومقطوعة اومقطوعات
مثال لما اسند الى ضمير جمع المذكر المكسر الغير العاقل من غير
الحيوان ومثال ما اسند الى ضمير الغير العاقل من الحيوان نحو
الافراس جاءت الى آخره (و) المرفوع (الثالث) من التسعة
ما يطلق عليه لفظ (المبتداء) ولما كان مشتركا لفظيا بين
حقيقتين مختلفتين فلم يمكن جمعهما فى حد واحد كما فى المستثنى
اراد ان يقسم اولا الى نوعين ويعرف كل منهما فقال (وهو نوعان
ولما لم يكن لكل قسم اسم مخصوص كما كان فى المستثنى قال النوع
الاول الاسم) لاالصفة بقرينة المقابلة (اوالموءل به) واما ضارب
زيد قائم ففى تقدير شخص ضارب زيد نعم يراد به ما يقابل الفعل
عند من قال ان المبتداء اسم لمفهوم واحد وهو الاسم المجرد
عن العوامل اللفظية المردد بين كونه مسندا اليه وكونه
صفة واقعة الى آخره (المسند اليه) خرج به الخبر الذى ليس
بصفة اوالمطلق والنوع الثانى من المبتداء واما الاسماء المعدودة
فليست بداخلة فى المقسم كما عرفت (المجرد عن العوامل اللفظية

اذ لاصفة الا وهى جارية على موصوف محقق اومقدر ✻

واما ما كان صفة فخرج بقيد اسم ✻

لو حمل على الثانى ✻

وهو المبتداء او المعمول لانها غير داخلة فى المعمول على ما عرفت فى بحثه فتدبر ✻

والقاما كان صفت فخرج بقيد اسم فقوله والمطلق اوخبر مطلقا صفتا اولا فانهما لايكونان الا مسندين

بان لا يكون له عامل لفظى اصلا ولو قال عن العامل اللفظى كالبيضاوى لكان اظهر واخصر وقد عرفت ماهو المراد بالتجريد وخرج بهذا القيد اسماؤها (نحو زيد قائم وحق انك عالم) الاول للاول والثانى للثانى (ولا بدله) اى الاول (من خبر) ولو تقديرا اذ لا فائدة له بدونه (و) النوع (الثانى الصفة) اى اللفظ الدال على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود فيشمل الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب نحو اقريشى اخواك والمستعار نحو اسد الزيدان (الواقعة بعد كلمة الاستفهام) حرفا كالهمزة وهل او اسما نحو ما صانع البكران ومن خاطب البشران وكذا متى واين وكيف وايان (او) كلمة (النفى) حرفا وهى ما ولا وان او اسما نحو غير قائم الزيدان او فعلا نحو ليس قائم الزيدان وهذه العبارة اولى من عبارة ابن الحاجب حيث قال بعد حرف النفى والف الاستفهام والبيضاوى حيث قال بعد حرف النفى والاستفهام وقال المصنف فى شرحه لفظة الحرف حشو مخل وبيّن وجهها كما بينا فلو لم يذكر ايضا لفظ كلمة هنا لكان اخصر ايضا فافهم (رافعة لظاهر) المراد به ما لا يكون مستكنا فيشمل الضمير المنفصل مثل اراغب انت عن آلهتى ثم انه ينتقض التعريف منعا بنحو اقائم ابواه زيد فانه يصدق على قائم انه الصفة الواقعة بعد الاستفهام الى آخره مع انه ليس مبتداء بل هو جزء الخبر فان الخبر ليس مجرد قائم بل هو مع فاعله والجواب ان المتبادر من البعدية الاتصال لفظا ومعنى وفى مثل المثال المذكور وان وجد الاتصال لفظا لكن لم يوجد معنى اذ الاستفهام داخل فى المعنى على المبتداء الذى هو زيد كذا فى الامتحان فيكون التقدير ازيد قائم ابواه واما كونه زيد اقائم ابواه فلا يجوز لكونه

يعنى قوله بعد كلمة الاستفهام او كلمة النفى خرج عنه هل واسم الاستفهام

فى صورة الخبر المفرد واقتضاء الاستفهام صدر الكلام ولذا لم يجئ فى كلامهم زيد اقائم ابواه كما جاء زيد اقائم ابواه كما صرح به الفاضل العصام ولو سلم فلا خير لاندفاع الانتقاض لكنه يلزم التزام التكلفات بلا حاجة اما اولا فلان جعله مبتداء لا يغنى عن كونه خبرا والصفة اذا كانت مع مرفوعها خبرا يكون الاعراب الذى استحقه المجموع فى لفظها فى غير هذه الصورة واما فيها فلو جعلت مبتداء يكون اعرابها من هذه الحيثية فى لفظها ومن حيث كونها خبرا فى محله ولا خفاء فى كون هذا تكلفا واما اذا لم يجعل مبتداء بان حمل على التقدير الاول كما فى زيد قائم ابوه فيستغنى عنه واما ثانيا فلانه اذا جعلت مبتداء يكون المجموع جملة معنى واما اذا لم يجعل بان حمل عليه ايضا يكون مفردا صورة ومعنى والاصل فى الخبر الافراد والعدول عنه بلا داع تكلف لا يخفى واما ثالثا فلان كون المسند مبتداء خلاف الاصل حتى قيل انه مبتداء اضطرارى بحيث لو وجد فيه وجه سوى الابتداء لم يحكم عليه بانه مبتداء ولا خفاء فى وجوده هنا وفى ان الحكم به تكلف وليس هذا مثل اقائم زيد حتى ينتقض به لان كون الخبر مقدما والمبتداء مؤخرا خلاف الاصل كما ان كون المسند مبتداء كذلك فبالنظر الى الاول جعلت مبتداء لوجود الاضطرار فى الجملة وبالنظر الى الثانى جعلت خبرا واحدهما يغنى الاخر بخلاف ما نحن فيه كما عرفت نحو اقائم الزيدان وما قائم الزيدون) والصفة فيهما متعينة للابتداء وما بعدها للفاعلية ولا يجوز كونها خبرا وما بعدها مبتداء اذ المطابقة لازمة بينهما وليست هنا بخلاف مثل اقائم زيد فانه يجوز فيه الامران (ولا خبر لهذا المبتداء لكونه بمعنى الفعل

لكون الاستفهام والنفى بالفعل اولى (بل فاعله ساد مسد الخبر
ولذا جعل المجموع ذعلية كما سبق (ولا يجوز تعددا لمبتداء
اى النوع الاول منه لانه المتبادر عند الاطلاق لشهرته ولان السوق
يسوق اليه يعنى انه لا يجوز تعدده لفظا بلا عاطف بشهادة
الاستقراء واما التعدد معنى اولفظا بعاطف فيجوز ثم ان كان
خبر كل مخالفا لخبر الاخر يؤتى بالواو والا فيثنى او يجمع نحو
الزيدون فقيه وكاتب وشاعر والزيدان عالمان اوزيد وعمرو
وبكر كاتب وشاعر وفقيه او عالمون (والاصل) فى المبتداء
والاولى (تقديمه) على الخبر لفظا لكونه محكوما عليه موصوفا بالخبر
والموصوف مقدم على الوصف وجودا فينبغى ان يقدم ذكرا
ليتوافقا (وشرطه) اى شرط صحة كونه مبتداء (ان يكون معرفة
لان الغرض من الكلام حصول الفائدة والاخبار عن غير المعين
لا يفيد ولان فى تنكيره اخلالا بالغرض المطلوب من الكلام وهو
الافهام لان فى تنكيره تنفيرا عن استماع الحديث لانه اذا كان
مجهولا وهو مقدم على الخبر ربما يمتنع السامع عن استماع
هذا الحديث كذا فى شرح لب الالباب (اونكرة مخصصة
اى قريبة من المعرفة فى حصول الفائدة من الاخبار عنها
وعدم الاخلال بالغرض المطلوب قال فى الامتحان الجمهور
شرطوا التخصيص بشئ للافادة وهى قد توجد بدونه ككوكب
انقض الساعة فلا وجه لاشتراط غيرها ولذا شرط المحققون
من النحاة اياها دونه واختاره البيضاوى حيث قال لو يفيد
فالموافق له ان يقول اونكرة مفيدة اللهم الا ان يقال انه اشار
الى امكان التوفيق بين كلام المحققين وكلام غيرهم من النحاة

واما التعليل بامتناع قيام غرض واحد فى حالة واحدة فى محلين فقد ابطله فى الامتحان فى بحث الفاعل والعجب من الشارح الاول حيث غفل عن هذا وعلل كلامه بما ابطله منه

بما قيل

بما قيل ان مراد الجمهور ليس الاشتراط بل الضبط فانهم لما
رأوا ان المبتدى لا يفى قوته بالتمييز بين المفيد من الحكم على
النكرة وبين غيره ضبطوا امثلة لم يتخلف عنه الفائدة (نحو قوله
تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك) والمراد به ماقيد بقيد صفة كان
او مضافا اليه نحو صوت بلبل شغلنى اوغيرهما نحو افضل منك
افضل منى فان تقييد الجنس يجعله مناط الفائدة والاهتمام به
بخلاف الجنس المطلق فان الطبع لا يقنع به فيصح حيوان ناطق
كذا الانسان كذا مع تساويهما بل تركى كذا مع كونه اخص منه
(ويجوز حذفه) اى المبتداء (عند قيام القرينة نحو زيد
فى جواب من القائم) اى القائم زيد بقرينة السؤال (و) المرفوع
الرابع من التسعة (خبر المبتداء وهو المجرد عن العوامل اللفظية
تذكر ماذكر فى المبتداء ورافعه (المسند به) اى الذى الصق
الاسناد به فالباء للالصاق ونبه به على ان تعلق الاسناد بالخبر
اشد منه بالمبتداء ذكره الفاضل العصام فى الشرح خرج به
النوع الاول من المبتداء حال كون ذلك المسند به (غير الفعل
ومعناه) خرج به نحو يقوم فى مثل يقوم زيد ومثل قائم فى مثل
اقائم الزيدان وفى مثل زيد قائم ابوه فان المسند به فى الاول فعل
وفى الاخرين معناه ولكن النسبة فى الاول تامة وفى الثانى ناقصة
وهو ليس بخبر بل جزؤه والخبر لا يكون فعلا ولا معناه اصلا
بل هو اما جامد او مركب كالمشتقات وما يجرى مجراها فان الخبر
ليس مجردها بل مع مرفوعاتها كما صرح فى الامتحان وبما قررنا
ظهر ان المراد بمعنى الفعل هنا ماسبق فى تعريف الفاعل
لا ما دل على النسبة التامة كما زعم البعض ثم فسر بالصفة الواقعة

اى الثانى لقربه منه

وهو الشارح الاول منه

بعد الاستفهام او النفى والصفة المعرفة باللام لانه مع كونه خلاف الظاهر وغير ملايم لما صرح به المصنف بنقض التعريف حينئذ منعا بمثل قائم فى المثال الثالث لانه يصدق عليه انه المسند به غير الفصل ومعناه لكونه غير دال على النسبة التامة مع انه ليس بخبر كما عرفت وجمعا بنحو قائم فى نحو اقائم اوما قائم زيد على وجه وبمثل المنطلق فى مثل زيد المنطلق لانه لا يصدق عليه انه غير الفصل ومعناه لكونه من معناه على ما فسره ايضا مع انه خبر على ان مثل قائم فى مثل زيد قائم وان لم يدل على النسبة التامة بالنسبة الى مرفوعه لكنه يدل عليها بالنسبة الى المبتداء كما صرح به المصنف فى الامتحان فى تعريف الخبر فيكون مما يدل عليها فيكون من معناه فيلزم ان لا يصدق التعريف على خبر اصلا فالتخصيص بما فسره تحكم لا يخفى (نحو قائم فى زيد قائم ويجوز تعدده) اى الخبر لفظا بلا عاطف من غير تعدد المبتداء لجواز اجتماع الاعراض الغير المتنافية فى محل واحد (نحو زيد قائم بالفعل قاعد بالقوة او بالعكس وفى الامتحان زيد قائم ضاحك وهو الاظهر وحكم الاخبار المضادة مذكور فى الرضى ويجوز فيه العطف ايضا (ويكون جملة اسمية او فعلية) وقد عرفت ما هو المراد بهما يعنى ان الاصل فى الخبر كونه مفردا ليوافق الركنان وليكون اخصر واسرع قبولا للربط ولكنه قد يكون جملة (فلا بد فى الخبر الكائن جملة (من عائد) يربطها الى المبتداء لانها من حيث هى هى مستقلة لا تقتضى التعلق بما قبلها وهو الضمير فى الغالب وقد يكون اسم اشارة نحو والذين كفروا وكذبوا باياتنا اولئك اصحاب النار ولعموم المشتمل على المبتدا نحو انه من يتق ويصبر

فان الله

فان الله لا يضيع اجر المحسنين ولام الجنس فى مثل نعم الرجل زيد على وجه والظاهر فى موضع الضمير نحو الحاقة ما الحاقة اى ما هى (ان لم تكن خبرا عن ضمير الشان) فانها اذا كانت خبرا عنه لا تحتاج اليه لوجود الربط المعنوى بينهما لكونها عبارة عنه (نحو زيد ابوه قائم او قام ابوه) الاول للاول والثانى للثانى (ويجوز حذفه) اى العائد لو ضميرا لفظا لا معنى يعنى ان حذفه لبس منسيا (لقرينة) اذ لا حذف بدونها الا نسيا قياسا اذا كان مجرورا بمن والجملة اسمية ومبتداؤها جزء من الاول نحو البر الكر بستين اى منه) بقرينة ان بايع البر لا يسعر غيره وسماعا فى غيره نحو ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اى ان ذلك منه (واصله) اى الاصل فى الخبر والاولى له (ان يكون نكرة) لكونه عمدة للافادة وهى انما تحصل بالاخبار بما لم يعرف كما ان المبتداء عمدة للبيان ولذا كان اصله التعريف (وقد يكون معرفة) فان ذا لا ينافى الافادة لجواز كون النسبة مجهولة عند المخاطب تحقيقا او تنزيلا فيفيد الاسناد نحو زيد المنطلق لمن يعرفهما ولكن لا يعرف النسبة بينهما و (نحو الله الهنا تنزيلا للمخاطب منزلة من لا يعرف النسبة بينهما لجريه على خلاف مقتضى علمه ويجوز ان يكون مثل هذا المجرد التقرب لا القصد الافادة (ويجوز حذفه) اى الخبر (عند قرينة نحو زيد لمن قال ازيد قائم ام عمرو وان كان المبتداء بعد اما وجب دخول الفاء فى خبره) فى جميع الاوقات رعاية لمعنى الشرط فيها وهو سببية الاول للثانى او للحكم به ولو بجعل المتكلم وفسره الرضى بلزوم الثانى للاول (نحو اما زيد فمنطلق الا الضرورة) الشعر اى فى وقتها

كقوله) اى الشاعر (اما القتال لاقتال لديكم) والعائد هنا
العموم المشتمل على المبتداء فان لا لنفى الجنس فالمعنى القتال المذكور
منفى عنكم لاستلزامه نفى كل قتال عنكم وتمامه ولكن سيرا
فى عراض المواكب (او لضرورة (اضمار القول) الذى
هو مدخوله استغناء عنه بالمقول (كقوله تعالى فاما الذين اسودت
وجوههم اكفرتم اى فيقال لهم اكفرتم وان كان) اى المبتدا
اسما موصولا بفعل او ظرف) اى بجملة فعلية او ظرفية هى قسم
منها فهما مجاز تسمية للكل باسم الجزء القوى (او موصوفا به
اى بالموصول المذكور (او نكرة موصوفة باحدهما) اى بالفعل
او الظرف (او مضافا اليهما) اى الى الموصول باحدهما
والموصوف به والنكرة الموصوفة باحدهما ومن قصر على الثالث
فقد قصر (او) كان (لفظ كل مضاف الى نكرة موصوفة بمفرد
لا بجملة (او غير موصوفة) اصلا (جاز دخول الفاء فى خبره
لان كلا منها لابهامه كان كاداة الشرط وكل من الصلة والصفة
لكونها فعلية او ظرفية هى قسم منها كانت كالشرط فصار
الخبر كالجزاء الذى يدخله الفاء والوصف فى كل المضاف
وان كان مفردا يؤكد المشابهة كما لا يخفى وجاز تركه لعدم كونه
جزءا فى الحقيقة فجاز اعتبار معنى الشرط وعدم اعتباره فى مثل
هذا المبتداء (وكذا) اى كما جاز دخول الفاء فى خبر المبتداء
المذكور اذا لم يدخل عليه شئ من النواسخ جاز دخوله فى خبره
اذا دخل عليه) اى على المبتداء المذكور (ان وان ولكن بخلاف
سائر نواسخ المبتداء حرفا كان) نحو ليت ولعل وكان وما ولا
او فعلا) نحو علم وكان لانها اذا دخلت عليه سقط اعتبار

يشير الى انه معطوف على لضرورة بحذف المضاف ولو اسقط الكلام لكان اظهر منه

اى الشارح الاول منه

اى على المبتداء المذكور منه

صدارة معنى الشرط الذى اعتبر فيه فضعف معنى الشرط
لانتفاء لازمه الذى هو الصدارة فلا يجوز دخول الفاء على خبره
وانما جاز دخوله على خبر ان المكسورة مع انها من النواسخ
لعدم تاثيرها فى معنى الجملة فكان وجودها كالعدم وان المفتوحة
وان كان لها تاثير فى المعنى لكنها الحقت بالمكسورة لاشتراكهما
فى افادة التحقيق والحق بهما ايضا لكن للاشتراك فى جواز
العطف على محل اسمهما ويدل على هذا الجواز القران الكريم
وكلام الفصحاء كقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله
خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى
فسوف يكون ومثال ان يأتى فى المتن ثم المفهوم الصريح من كلامه
هنا اختصاص جواز الدخول بخبر هذه الثلاثة ومنع كان
لدخوله فى السائر وهو الموافق لكلام صاحب التسهيل ولب
الالباب ومن كلامه فى الامتحان جوز الدخول على خبره ايضا
على ما هو الصحيح فبين كلاميه فى كتابيه تدافع ظاهر فافهم
نحو الذى يأتينى او فى الدار فله درهم) قال الفاضل العصام
الاولى او الذى فى الدار لئلا يتوهم ان الترديد فى الصلة دون التمثيل
مثال للمبتداء الموصول بفعل او ظرف (وقوله تعالى قل ان الموت
الذى تفرون منه فانه ملاقيكم) مثال للموصوف بالموصول
بفعل الداخل عليه ان والفرار وان لم يكن سببا لملاقات الموت
لكنه سبب للحكم بها او على ما فسره الرضى لا حاجة الى هذا التاويل
فافهم (ونحو رجل يأتينى او فى الدار فله درهم) مثال للنكرة
الموصوفة باحدهما (وغلام رجل يأتينى او فى الدار فله درهم
مثال للمضاف اليها ونحو غلام الذى يأتينى او فى الدار فله درهم

لانها مؤكدة له والتأكيد تقوية الثابت لا تغييره منه

نحو ان زيدا قائم وعمرو قاعد ونحو ما جاءنى زيد ولكن عمرا حاضر وبكر قاعد منه

اى المفهوم الصريح ومع منع كانه

اى بلزوم الثانى للاول

ونحو غلام الرجل الذى يأتينى او فى الدار فله درهم (وكل رجل عالم فله درهم) مثال الكل مضافا الى نكرة موصوفة بمفرد (وكل رجل فله درهم) مثال الكل مضافا الى نكرة غير موصوفة اصلا (وفى غيرها اى المواضع المذكورة (لا يجوز) دخول الفاء على الخبر لانعدام سبب موجب او مجوز (و) المرفوع (الخامس) من التسعة اسم باب كان) اى نوعه وهو الافعال الناقصة لم يعرّفه لظهوره مما سبق لانه لما تبين فى بحث العامل ان باب كان لا يدخل الا على المبتداء والخبر فى الاصل ويسمى مرفوعه اسما له وعلم من تعريف المبتداء كونه مسندا اليه ظهر انه الاسم المسند اليه الداخل عليه باب كان (وحكمه حكم الفاعل) فى انه لا يكون الا اسما او مؤولا به وفى عدم جواز تقديمه على عامله وفى عدم جواز حذفه من غير المصدر وفى كونه مضمرا ومظهرا وفى كون المضمر مستترا وبارزا الى آخر ما ذكر فى بحث الفاعل و) المرفوع (السادس خبر باب ان) اى الحروف المشبهة بالفعل لم يعرفه لظهوره مما سبق ايضا فتذكر (وامره) اى حكمه كامر خبر المبتداء) فى كونه واحدا ومتعددا ومفردا وجملة ومذكورا ومحذوفا وغير ذلك بعد ان ثبت كونه خبرا له بوجود الشرائط وامتناع الموانع فلا يرد ان ان ابن زيد ممتنع مع جواز ابن زيد (لكن لا يجوز تقديمه) اى خبره (على اسمه) لان باب ان لكونه فرع الفعل على ما سبق تحقيقه يعمل عمله الفرعى وهو تقدم المنصوب على المرفوع حطا لمرتبته عن مرتبة الاصل ولو قدم يلزم المساواة بينهما (الا ان يكون ظرفا) فانه يجوز حينئذ تقديمه عليه لو معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم ويجب

لونكرة (نحو ان فى الدار رجلا) وقوله عليه الصلوة والسلام ان من البيان لسحرا وذلك لتوسعهم فيه ما لا يتوسع فى غيره لما مر (والسابع خبر لا لنفى الجنس) اى لا فى الحكم عنه وهو ما اسند الى اسمها لم يتعرض له لتبينه مما سبق كما سبق (وحكمه ايضا كحكم خبر المبتداء) كما ذكرنا فى خبر باب ان لانهما من نواسخهما لكن لا يتقدم على اسمه ولو ظرفا لانه اضعف عملا لانه بالحمل على ان كما مر وكثر حذفه لو عاما ويجب فى بنى تميم ان دل عليه قرينة فينبغى ان يتعرض لذلك ولا يهمله فافهم نحو لا غلام رجل عندنا والثامن) من التسعة (اسم ما ولا المشبهتين بليس) وهو ما اسند اليه ما يليهما لم يتعرض له لما مر ايضا وحكمه كحكم المبتداء) لما مر (والتاسع المضارع الخالى عن النواصب والجوازم) واما الداخل عليه احدهما فمنصوب او مجزوم كما مر (نحو يضرب ويضربان) الاول مثال لما كان رفعه بالحركة والثانى لما بالحرف (واما المنصوب فثلاثة عشر اثنا عشر منها اسماء خمسة مفاعيل وسبعة ملحقة بها وواحد منها المضارع المنصوب (الاول) منها (المفعول المطلق) سمى به لصحة اطلاق صيغة المفعول على كل فرد منه من غير تقييده بحرف او مع بخلاف المفاعل الباقية قدمه لكون عامله بمعناه بخلاف غيره فانه من متعلقات الفاعل (وهو اسم ما) اى معنى انما ذكر الاسم فيه وفى امثاله لان ما فعله الفاعل انما هو المعنى والمفعول من اقسام اللفظ ولو جعل ما عبارة عن اللفظ لا احتيج الى تكلف تقدير مضاف اى فعل مدلوله او ارتكاب المسامحة من وصف اللفظ بصفة معناه فيكون التسمية بالمفعول تسمية للدال

انما قيد بالكل لئلا يرد نحو خلق الله العالم وكرهت ضربى

باسم المدلول (قوله فاعل عامل) اى قام به بحيث يصح اسناده اليه
مؤثرا فيه اولا فلا ينتقض بمثل مات موتا اذ فيه القيام لا التاثير
المتبادر من الفعل ولم يقل قام مع انه عد فى الامتحان ان يراد به
القيام بلا قرينة تكلفا ليلايم ما فى الحد للمحدود باعتبار معناه
اللغوى ولم يشترط كون الفاعل مذكورا كما فى العامل
لئلا ينتقض بما عامله مصدر محذوف الفاعل او مبنى للمفعول
كاعجبنى ضربك ضربا على تقدير الاضافة الى المفعول وضرب زيد
ضربا على بناء المفعول اذ المصدر لم يوضع الا لما هو صفة الفاعل وهو
الداخل فى مفهوم المشتق فيصدق عليه انه مما فعله فاعل عامل
مذكور وان لم يذكر الفاعل سواء اريد بالفعل معناه الظاهر او القيام
به اذ وضع المجهول لنسبة الوقوع الى المفعول لا لنسبة القيام
على ما حققه الفاضل العصام وقال و يصدق على مثل موتا
فى المثال المذكور انه مما فعله فاعله عامل مذكور وان اريد بالفعل
معناه الظاهر اذ المراد بالفاعل المعنوى لا الاصطلاحى فلا حاجة
الى الصرف عن الظاهر واقول نعم لكن الظاهر المتبادر كون
ذلك الفاعل مدلول الفاعل الاصطلاحى للعامل المذكور فلابد
من الصرف عنه وما ذكره فى الامتحان من انه يحتاج الى ان يراد
بالفاعل ما يعم نائبه فانما هو على مراد القاضى ليكون وجها لعدوله
عن حد ابن الحاجب لانه لا يحتمل توجيها آخر حتى يرد انه يرد عليه
ما اورده ههنا ولذا اختاره هنا فابقى ما يحتمل توجيها آخر واصلح
ما لا يحتمله حيث قال عامل بدل فعل اذ يحتاج فيه الى ان يراد به
ما يعم المشتق والمشتق منه لئلا يخرج ما عامله اسم ولا قرينة له
وهو تكلف وخلاف ظاهر اذ الظاهر ان يراد به الاصطلاحى

حدث

اى عامل و مفعول المطلق

لئلا يخرج مثل ضرب ضربا على صيغة المجهول وذلك تكلف اذ فيه الجمع بين الحقيقة والمجاز او عمومه او الجرى على اصطلاح الغير مع انه لا قرينة لهذه القرينة منه

وقد صرح فيما علقه على الامتحان ان مجرد ورود الاعتراض
لا يكون قرينة (مذكور) صفة لعامل (لفظا) نحو ضربته ضربا
او تقديرا) نحو فضرب الرقاب اى اضربوا اخرج به ما لم يذكر عامله
اصلا مثل الضرب واقع وبزيادتهما اندفع ما اورده فى الامتحان على
حد ابن الحاجب من انه يحتاج فيه الى ان يراد بالمذكور ما يعم الحكمى
مع عدم القرينة وهو تكلف لانهما قرينتان لقصد العموم
بمعناه) صفة ثانية له اى ملابس بمعنى ذلك الاسم ومعنى الملابسة
اشتراكهما فى معنى مدلولهما اما مطابقة فيهما كضربى ضربا
او تضمنا كذلك كضربت ضربة او مختلفا كضربت ضربا
اوضربى ضربة ذكره فى الامتحان وهذا ظاهر وان خفى على الفاضل
الجامى حيث قال المراد به اشتماله الكل على الجزء وهو مع كونه
خلاف الظاهر غير متمش فى النوع والعدد ومعمول المصدر
والمصنف حمل مراد القاضى على هذا وجعله من اسباب عدوله
عن حد ابن الحاجب ولا حتماله لتوجيه حسن كما نقلنا
عنه ابقى على حاله هنا ثم انه خرج به مثل تاديبا فى مثل ضربته تاديبا
لان التاديب ما يحصل الادب وما يليق بالشخص والضرب
وسيلة له كالشتم والنصيحة وغير ذلك وكذا كراهتى فى مثل كرهت
كراهتى اذا كانت مفعولا به اذ المراد بالاشتراك فى المدلول ان يقصد
باحدهما ما يقصد بالاخر ولم يقصد هنا بالعامل ما قصد
بالمصدر بل قصد تعلقه به والمراد بالاسم المنصوب ولو تقديرا
وبالعامل ما هو عامل فيه بقرينة ان كلامه مسوق لبيان المنصوب
وتعداده وتمييز بعضه عن بعض بعد ما ثبت كونه معمولا لعامله
ومنصوبا به ببيان جميع العوامل وكيفية اعمالها وشرائطها وان الفعل

وما يعناه بنصب معمولات كثيرة فلا يرد عليه ما اورده على ابن الحاجب
من عدم تمام منع حده لصدقه على نحو ضربت وضربى شديد
اذ لم يسبق فى كلامه هذا البيان فلا يراد فيه ما اريد فى كلام المصنف
ولذا عدل القاضى عنه فى اللب هذا غاية ما تيسر لى فى هذا المقام
والعلم بالحقيقة عند الملك العلام (نحو ضربت ضربا) مثال لما هو
للتاكيد (وضربة) بالكسر مثال لما هو للنوع (وضربة) بالفتح
مثال لما هو للعدد ثم ان تلك الملابسة دائمة بخلاف الملابسة بلفظه
فانها غير دائمة بل اكثرية ولذا قال (وقد يكون) العامل ملابسا
بغير لفظه) اى اسم ما فعله او المفعول المطلق هذا هو الملايم
للسابق ويجوز العكس اما مادة (نحو قعدت جلوسا) او بابا نحو
انبت الله نباتا (وقد يحذف فعله) الاصطلاحى والتخصيص به
لاصالته وكثرة الحذف فيه او الدال على الحدث بقرينة ذكر العامل
فى التعريف والفعل بدله هنا وكونه تكلفا عند عدمهما وللتنبيه
على هذا لم يقل عامله مع كونه اظهر ولم يكتف برجوع الضمير
اليه مع كونه اخصر على انه يحتمل ان يرجع الى المفعول المطلق
لقيام قرينة) اذ لا حذف بدونها الا نسيا اما جوازا نحو خير مقدم
لمن قدم اى قدمت قدوما خير مقدم او وجوبا سماعا (نحو ايضا
اى آض ايضا اى عاد ثم غلب فى معنى مثل ما سبق (ويجوز تقديمه
اى المفعول المطلق او اسم ما فعله (على عامله) لو للنوع او العدود
واما لو للتاكيد فلا لان حق المؤكد التاخير كذا فى الامتحان
ولا يلزم) اى المفعول المطلق (لعامل) كما يلزم الفاعل حيث
لا يجوز حذفه بلا نائب فى غير المصدر مع انهما سيان فى كونهما
مقتضى النسبة التى هى داخلة فى مفهوم الفعل وشبهه غير المصدر

والمراد بالسابق بمعناه فى المتن والمراد بالعكس وقد يكون ذلك ضميرى فى كلمه راجع ايدركس لفظه ضميرى فى العامله راجع ايدركن

وان فاعلية الفاعل بقيام مدلوله به لان العامل يدل وضعا على
ما يدل عليه بخلاف الفاعل فانه لا يدل وضعا على ما يدل عليه الفاعل
بل عقلا فافترقا ثم ان اللازم من نفى اللزوم جواز تركه لا مساواته
لذكره كما زعم البعض بل يجوز كون الذكر اولى ليفيد فائدته والا كان
ذكره عبثا (و) المنصوب (الثانى المفعول به) قدمه لشدة شبهه
بالفاعل لتوقف تعقل المتعدى عليه ايضا بخلاف غيره (وهو
فى اللغة الذى الصق به الفعل وبه نائب الفاعل وضميره عائد الى اللام
ذكره فى الامتحان وفى الاصطلاح (اسم ما وقع عليه) اى تعلق به
حسا او عقلا وهو فى هذا المعنى وان كان مجازا لكنه صار بالغلبة
والاشتهار فيه كالحقيقة العرفية فصح الاستعمال فيه بلا قرينة
بلا واسطة او بها بقرينة التقسيم فلا يرد انه لا يشمل مثل عرفت
زيدا اذ معنى الوقوع على الشئ السقوط عليه ولا سقوط لشئ
على زيد لوجود التعلق به عقلا (فعل الفاعل) اى حدثه القائم به
والمراد بالفاعل ما يعم المذكور وغيره وبالاسم المنصوب ولو محلا
فلا يرد مثل زيد منعا ودرهما جمعا فى مثل اعطى زيد درهما
اذ زيد حينئذ لا يدخل فى الجنس حتى يحتاج الى اخراجه ويصدق
على درهما انه اسم منصوب وقع على مدلوله فعل محذوف الفاعل
والمراد بالوقوع الدلالة عليه عبارة فيدخل مثل ضرب زيد عمرا
مع كذبه وما ضرب زيد عمرا لوجود الدلالة عليه عبارة والا لم
يفد النفى نفيه (وهو على قسمين عام) للازم والمتعدى (وهو
المجرور بالحرف) الجر سوى فى واللام وما بمعناهما اذ مدخول
الاول مفعول فيه لا به والثانى مفعول له لا به كما مر فى بحث
حرف الجر (وخاص بالمتعدى وقدمر) بحث المتعدى واللازم

شارح اول

وفاتحه فى الفاتحة على ما صرح به مولا خسرو فى حاشية البيضاوى بان لم يجعل كل من اللام والضمير جزءا من المنقول بل كلمة براسه كما كان قبل النقل

فى بحث العامل القياسى (ويجوز تقديمه على عامله) لقوته فى العمل وعدم المانع عنه والمراد به ماليس اسم فعل ولا مصدر لما تقدم ان معمولهما لا يتقدم عليهما الا المجرور بحرف الجر كما سبق فى بحثهما ولا مضافا اليه لشئ اذا المعمول لا يتقدم على مالا يتقدم عليه العامل فلا يقال انا زيدا غلام ضارب (نحو زيدا ضربت) وبه مررت (وحذفه مطلقا) اى بقرينة نحو اهذا الذى بعث الله رسولا اى بعثه او بدونها نحو فلان يعطى اى يفعل الاعطاء وهذا تكرار لما سبق فى بحث العامل القياسى (وحذف فعله) اى عامله مر نظيره (لقيام قرينة نحو زيدا لمن قال من اضرب) اى اضرب (و) المنصوب (الثالث) من ثلاثة عشر (المفعول فيه) مثل المفعول به قدمه موافقا للكافية لكونه مدلول الفعل فى الجملة بخلاف المفعول له وعكس فى اللب لكون المفعول له سبب الفعل وجودا او تصورا بخلافه (وهو اسم ما) اى شئ (فعل فيه) اى فى ذلك الشئ (مضمون عامله) اى ذلك الشئ فعلا او شبهه او معناه فالاضافة لادنى ملابسة او محمول على التسامح او على حذف المضاف ولو قال ما فعل فى مدلوله مضمون عامله وجعل ما عبارة عن الاسم المنصوب او قال اسم ما فعل فيه مضمون العامل لكان اظهر واسلم ولولا الاسم لامكن التوجيه فى فيه فافهم يعنى وقع فيه مدلول عامله الذى هو الحدث مطابقة كما فى المصدر او تضمنا كما فى غيره مؤثرا فيه فاعل العامل اولا من حيث انه وقع فيه ذلك المدلول فدخل فيه نحو مات زيد يوم الجمعة وخرج عنه نحو شهدت او فضل الله يوم الجمعة فان وقوع الشهود والتفضيل فيه ليس من حيث انه وقع فيه

بل من حيث انه وقع عليه وخرج بقوله مضمون عامله كان يوم الجمعة يوما طيبا فان الطيب ليس بمضمون العامل (من زمان او مكان) بيان لما واشارة الى قسمين اللذين مر بيان حكم كل منهما (وشرط نصبه) لا شرط كونه مفعولا فيه كما هو مذهب الجمهور فانهم لا يطلقونه الا على المنصوب بتقدير فى واما المجرور بها فمفعول غير صريح عندهم بخلاف ابن الحاجب حيث جعله مفعولا فيه وتبعه المصنف كما مر فى بحث العامل (لفظا) لا محلا فانه لا يحتاج الى الشرط (تقدير فى وقد مر شرط تقديره) فى بحث حرف الجر (ويجوز تقديمه) اى المفعول فيه (على عامله) ان لم يكن نائب الفاعل على ما مر فى بحث حرف الجر (ولو كان) العامل (معنى فعل) واذا جاز التقديم عليه مع كونه اضعف فلان يجوز على غيره اولى (وحذفه مطلقا) بقرينة اولا (وحذف عامله لقرينة) نحو يوم الجمعة لمن قال متى سرت اى سرت (و) المنصوب (الرابع) من ثلاثة عشر (المفعول له) مثل ما مر غير مرة قدمه لما مر من انه سبب الفعل ولانه بحذف اللام يشبه المفعول المطلق حتى عده بعضهم منه (وهو اسم ما) اى شئ (فعل لاجله) اى وقع لاجل حصوله كقعدت عن الحرب جبنا او تحصيله كضربته تاديبا وخرج به سائر المفاعيل (مضمون عامله) اى مدلوله الذى هو الحدث تذكر ما ذكر آنفا فلا يرد مثل وجدت التاديب الذى ضربت لاجله اعجب حتى يحتاج الى دفعه بقيد الحيثية كما فى عبارة ابن الحاجب (وشرط نصبه) لا كونه مفعولا له (لفظا) اذ نصبه محلا لا يحتاج الى الشرط (تقدير اللام وقد مر شرط تقديره) ايضا فى بحث حرف الجر (ويجوز تقديمه

اى بقرينة اولا ١٢ عد

على عامله) ان لم يكن نائب الفاعل كامر اذ يجوز ان ينوب عنه
ان كان مجرورا (وتركه) مطلقا اختاره على الحذف تنبيها
على انحطاط رتبته عن رتبة ماسبق (و) يجوز (حذف عامله
لقرينة) كقولك تاديبا لمن قال لم ضربت زيدا اى ضربته (و
المنصوب (الخامس المفعول معه) قيل معه نائب الفاعل كبه
وله وفيه واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل
الى لازم النصب وتركه منصوبا جريا على ماهو عليه فى الاكثر
واليه ذهب فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب
وفيه نظر اذ القاعدة لاتثبت بالاحتمال والاسناد الى المصدر
ثابت مقطوع فوجب الحمل عليه ههنا وفى الاية الكريمة
اى الذى فعل الفعل معه ذكره فى الامتحان وفى هذا التفسير
اشارة الى ان نائب الفاعل هو المعهود لا المطلق فينوب عن الفاعل
فلا يرد ان الاسناد الى المصدر المؤكد وهو ملفوظ لايجوز
لعدم الفائدة فيه فكيف اذا نوى ولم يلفظ والى الجواب عما ذكره
الفاضل العصام من ان الواجب حينئذ المفعول هو معه لان
مسنده صفة جارية على غير ماهى له وتقريره ان هذا انما يجب
اذا كان مرجع المستكن مقدما على مرجع البارز حتى لو لم يؤت
بالمنفصل لتبادر ان المستتر راجع الى الاقرب فيؤتى به على
خلاف الظاهر للتنبيه على ان مرجعه خلاف الظاهر وهو الابعد
وهنا ليس كذلك اذ الموصول مقدم على الفعل الذى هو مفهوم
من المفعول فيكون رجوع الضمير على وفق الظاهر فلا حاجة
الى التنبيه المذكور (وهو المذكور) اى المنصوب الذى ذكر فخرج
مثل كل رجل وضيعته فلا حاجة لاخراجه الى تقييد العامل بكونه

غير

فرفعه تقديرى لاشتغال الاخر بالفتحة ١٢ عد

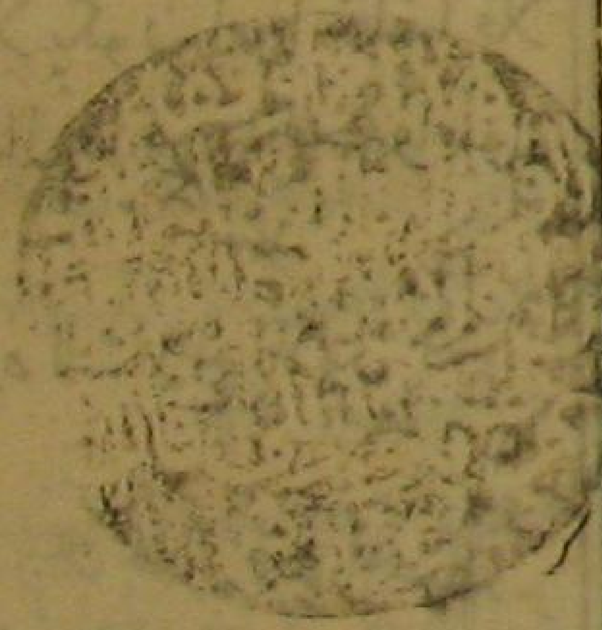
قوله المعهود المراد به مصدر المعهود بالالف واللام وهو الفعل هنا اى ضربت ضربا

قوله ح اى حين اذ كان الاسناد الى اى ضمير المصدر

اى كل رجل مقرون وضيعته

غير معنوى مع انه لاقرينة له ثم المراد به مايقابل المقدر ليفيد عدم جواز
حذف المفعول معه لا كالمذكور المذكور سابقا (بعد الواو) خرج به
سائر المنصوبات كلها سوى الحال بالواو (لمصاحبة معمول عامل
فعلا او شبهه او معناه وخرج به تلك الحال والمراد بالمعمول اعم
من الفاعل والمفعول الذى ليس بمنصوب لتحقق العدول
الى النصب الذى هو نص على المقصود الذى هو المصاحبة
ولو كان المعمول منصوبا لحمل الواو على العطف الذى هو الاصل
فيها فلا عدول حينئذ الى النصب حتى يكون نصا على المقصود نحو
حسبك وزيدا درهم بخلاف نحو كفاك وزيدا فانه كضربت زيدا
وعمرا وهو من قبيل العطف لاغير بالاتفاق وتجويز الفاضل
الجامى كون الاول مفعولا معه دون الثانى تحكم صرح به
الفاضل العصام ثم ان معنى المصاحبة المشاركة فى الفعل مع عدم
المفارقة فيه فى زمان واحد على ماذهب اليه الاخفش من انه
لامفعول معه والا يصح عطفه على معمول عامل واما على ما
ذهب اليه غيره المقارنة معه حين التلبس بالفعل والمشاركة فيه
ليست بشرط لقولهم استوى الماء والخشبة اى ارتفع وسرت
والنيل اذ لا ارتفاع فى الخشبة ولا سير فى النيل واجيب بانه اريد
بالاول معنى التساوى اى تساوى الماء والخشبة فى العلو وبالثانى
معنى الانتقال فيوجد المشاركة ويصح العطف (نحو جئت
وزيدا) ومالك وعمرا وجئت انا وزيدا او وزيد (ولا يجوز تقديمه
بدون المصاحب (على عامله) فيه اشارة الى ان عامله عامل
المصاحب لا الواو لانه ليس من العوامل بل هو واسطة
على ماهو الراى الصحيح ولا المعنوى اذ لا يتصور فيه التقديم

ط لانه ليس لمصاحبة معمول فعل بل لبيان هيئة الفاعل والمفعول به



ولذا لم ينصب ضيعته فى كل رجل وضيعته (ولا على المعمول المصاحب) لاقتضاء معنى الواو سبق القرين ولا مع المصاحب لانه اما فاعل اومفعول غير منصوب وهو اما نائب الفاعل اومضاف اليه وكل منها لايجوز تقديمه على عامله (ولا) يجوز تعدده) كما لايجوز تعدد مع لما مر من عدم جواز تعلق الجارين بمعنى واحد بعامل واحد ولما فرغ عن المفاعيل الخمسة شرع فى الملحقات بها فقال (و) المنصوب (السادس الحال) وهى ملحقة بالمفعول فيه لوجود معناه فيها قدمها على التمييز مع انه ملحق بالمفعول به من حيث انه منصوب واقع بعد تمام العامل لان لها شبها بالمفعول به ايضا من حيث انها فضلة يتم الكلام بدونها مع كونها اكثر منه (وهى) فى اللغة من حال يحول اى انقلب وتغير سمى بها العرفى لانقلاب مداوله وتغيره غالبا وقيل من الحال بمعنى المقابل للماضى والمستقبل لانه يدل على زمان يكون الفاعل فيه فاعلا والمفعول مفعولا كما ان الحال المرقومة تدل على زمان انت فيه وفى عرف النحاة (ما) اى منصوب اسما اوجملة (يبين هيئة الفاعل او المفعول به) لمنع الخلو فلا يخرج مثل ضرب زيد عمرا راكبين خرج بها التمييز لانه يبين الذات وخرج بها ايضا فتهيا اليه المصدر فى مثل ضربت ضربا شديدا ورجعت قهقرى فانه يبين هيئة العامل وبما عرفت من ان المقسم هو المنصوب بالاصالة عرفت ان المنصوب بالتبع غير داخل فى الجنس فلا حاجة فى اخراجه الى اعتبار قيد الحيثية بل لاوجه له ثم الهيئة وهى الحالة والكيفية اعم من ان تكون له باعتبار نفسه اومتعلقه نحو جاءنى زيد قائما ابوه ومن ان تكون محققة اومقدرة

مثل

قوله ولا مع معطوف على بدون المصاحب

من قبيل نقل اسم صفة الموصوف الى الدال على ذلك الوصف والى المفهوم المستعمل على الدال على ذلك الموصوف منه

فلا يكون امرا خلقيا فلا يقال جاءنى زيد احمر واطول منه

رد للشارح الاول منه

مثل قوله تعالى فادخلوها خالدين اى مقدرى الخلود وتسمى الاولى حالا محققة والثانية مقدرة ومن ان تدوم له حقيقة اوحكما بان يتصف بها غالبا اولا تدوم وتسمى الاولى دائمة ومنها المؤكدة والثانية منتقلة ومن ان تدل على هيئتها وحدها اومع المادة فالاولى نحو جاءنى زيد والشمس طالعة فان هيئة الحال فيه وحدها تدل على هيئة الفاعل وهى المقارنة بطلوع الشمس كذا ذكره الفاضل العصام (لفظا اومعنى) اى سواء كان الفاعل او المفعول به لفظيا بان يكون فاعلا اومفعولا به فى اللفظ اومعنويا بان يكون احدهما فى المعنى وان كان فى اللفظ خبرا اومبتداء كما فى مثال المتن اومفعولا مطلقا كضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا اومعه فانه فى المعنى اما فاعل اومفعول به نحو استوى الماء والخشبة قائمة وحسبك وزيدا قائما درهم اومضافا اليه نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقال بل نتبع ابراهيم وان ياكل اخاه وكذا قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فانه فى المعنى هؤلاء مقطوعون بالكلية مصبحين (مثل ضربت زيدا قائما) حال من الفاعل او المفعول به اللفظى (وهذا زيد قائما) حال من اسم الاشارة كما هو راى الفاضل العصام اومن زيد كما هو راى الفاضل الجامى والعامل معنى التنبيه او الاشارة المفهوم من هذا (وعاملها) اى الحال (الفعل) مطلقا (اوشبهه) كذلك اومعناه) وقد مر ماهو المراد منهما وهذا توطئة لبيان امتناع تقديمها على المعنوى وجوازه على غيره لانفهامه من تخصيص الامتناع به (وشرطها ان تكون نكرة) لان الغرض منها وهو

هذا انما استصعب دخوله فى حد الحال حتى قال بعض الكمل ان مثل هذا مجاز بتنزيل زمان الفعل منزلة هيئة الفاعل والتعريف انما يكون لامر حقيقى فلا اشكال بخروجها منه

يعنى ان قوله تعالى ان دابر هؤلاء محمول على المبالغة فى قطعهم منه

وهو وان كان مبتداء فى اللفظ الا انه مفعول به فى المعنى منه

وهو وان كان خبرا فى اللفظ الا انه مفعول به فى المعنى منه

قوله مطلق الفعل تام اوليون ناقص اوليون متعدى اوليون لازم اوليون مشتق اوليون جامد اوليون اعام در

تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها فيصير التعريف
حشوا وقال الفاضل العصام الاظهر ان الاصل فى الحال التنكير
كما فى خبر المبتداء فاشتراطهم التنكير وتاويلهم الاحوال الكثيرة
الواقعة معرفة بالتنكير يكاد يوجب التنكير انتهى ويؤيده قولهم
فى بيان وجه كون صاحبها معرفة غالبا انه محكوم عليه
فى المعنى والتعريف اصل فيه فانه يفهم منه ان يكون التنكير
اصلا فيها لكونها محكوما بها فى المعنى والاصل فيه التنكير
ولا تتقدم) اى الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا (على العامل
المعنوى) لضعفه مع كونها فى المعنى كالمفعول فيه الذى يجوز
تقديمه عليه كما مر ولذا لم يقل بخلاف الظرف كما قال ابن الحاجب
ولو ظرفا عند سيبويه مطلقا وعند الاخفش اذا لم يتقدم المبتداء
على الحال نحو قائما زيد فى الدار او قائما فى الدار زيد واما اذا تقدم
عليها جاز تقديمها عليه عنده نحو زيد قائما فى الدار وقد سبق
وجه عدم تقدم معمول اسم الفعل عليه وجوز ابن الدهان
تقديم الحال الظرف على العامل مثله (ولا على ذى الحال
ولقد احسن فى هذه الزيادة اذ بها يندفع الخلل الواقع فى عبارة
الكافية (المجرور) بحرف الجر او الاضافة لانها تابع
وفرع له والمجرور لا يتقدم على الجار فلا يتقدم تابعه ايضا
ورد بان هذا منقوض لجواز مثل راكبا جاءنى زيد مع عدم جواز
تقديم ذى الحال فيه لكونه فاعلا واجيب بمنع عدم الجواز لان هذا
المعنى يودى بالتقديم ايضا لكن لا يسمى حينئذ فاعلا بل مبتداء
بخلاف المجرور فلا نقض كذا ذكره الفاضل العصام لكن يرد
على هذا ان يجوز التقديم على المضاف اليه بالاضافة اللفظية

فانها فيه تقدم على العامل الذى هو الكاف لانه من معنى الفعل لان المراد بالعامل المعنوى هو هو فتدبر كذا قيل

الجواز تقديمه على المضاف بزوال اسم المضاف اليه فقط اذا كان
مفعولا او بزوال اسم الفاعل ايضا اذا كان فاعلا مع انهم صرحوا
بانه لا يجوز اتفاقا الا اذا جاز حذف المضاف واقامة المضاف اليه
مقامه نحو فاتبع ملة ابراهيم حنيفا ويمكن الدفع بان الاضافة
المعنوية اصل واللفظية فرع فلما لم يجز ذلك فى المعنوية وان زال اسم
المضاف اليه منعوه مطلقا على ما صرح به الرضى والسيد عبد الله
فى شرح لب الالباب وهو المفهوم من اطلاقاتهم وقال الدمامينى
فى شرح التسهيل نقلا عن مصنفه ان المراد بالاضافة ما هو المحضة
اذ فى غيرها يجوز تقديم الحال على المضاف اليه لكونها فى تقدير
الانفصال فلا يعتد بها نحو هذا ملتوتا شارب السويق الان او غدا
فلا يقال مررت جالسا بزيد) ولا جاءنى مجردا عن الثياب
ضاربة زيد هذا مذهب سيبويه واكثر البصرية وهو المختار
عند المصنف ونقل عن البعض الجواز فى الاول فرقا بينهما
بان حرف الجر كالجزء من العامل لكونه معديا له فكانه من تمامه
كالهمزة والتضعيف فالمجرور به فى حكم المنصوب فاذا قلت مثلا
ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت هندا واستدلالا بقوله
تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اى الا للناس كافة والمصنف
لم يعتد به ولذا خص التمثيل به اذ المؤول بالشئ لا يلزم ان يكون
فى حكمه من كل وجه على ان جزئيته من المجرور بحسب اللفظ
اظهر من جزئيته من العامل بحسب المعنى واعتبار جانب اللفظ
اولى من جانب المعنى فى هذا الفن والاية الكريمة مؤولة لا تصلح
الاستدلال لجواز كون التقدير الا ارسالة كافة للناس اى عامة
شاملة لهم من الكف فانها اذا عمتهم فقد كفتهم ان يخرج منهم احد

اى عدم جواز تقديم الحال على ذى الحال المجرور مطلقا

اى جواز تقديم الحال على ذى الحال المجرور بحرف الجر
وهو ابن كيسان وابو على وابن برهان

او كونها حالا من الكاف والتاء للمبالغة كما فى مثل علامة لما تقرر ان الحال المحصورة لا تتقدم فالمعنى الا جامعا لهم فى الابلاغ ذكره الزجاج والاعتراض بان كف بمعنى جمع لبس بمحفوظ ممنوع قال ابن دريد كل شئ جمعته فقد كففته ومنه حديث الحسن رضى الله عنه ان رجلا كان به جراح فسأله كيف يتوضأ فقال كفه بخرقة اى اجمعها حوله ولو سلم فباب المجاز اوسع والكف بمعنى المنع قد يلزمه الجمع وما قيل فالمعنى الا كافا لهم عن الشرك وارتكاب الكبائر يأباه قوله تعالى بشيرا ونذيرا فافهم على انه يمكن ان يقال ان الارسال لبس لذات الناس كما لا يخفى فلا بد من التقدير مثل الا لدعوة الناس فالية كافة حينئذ ركيكة لا نها على الاجتماع والا لا تدل على الهيئة على ماذكره بعض الكمل ولو سلم عدم دلالتها عليه على ماذكره الرضى فلا يخلو عن الابهام ولو كان المراد بها افادة تاكيد عموم الناس لكان الظاهر ان يقال الا لكافة الناس بالاضافة وان الحال المحصورة لا تتقدم على ذى الحال فلا يتجه ما قيل ان كلا من الاحتمالين تكلف وتعسف لا يمنع الاستدلال بالظاهر (ولو كان صاحبها نكرة محضة) اى غير مخصصة بما سوى التقديم (وجب تقديم الحال عليها) بشهادة الاستقراء وقيل لئلا تلتبس بالصفة فى ذى الحال المنصوب ثم قدمت فى سائر المواضع طردا للباب ورد بان هذا يقتضى ان يجب التقديم ايضا اذا خصصت بوصف اوغيره لوجود الالتباس فيه ايضا مع انه لم يجب كما صرحوا به وبفيده قوله محضة وقيل ليتخصص بالتقديم تخصص المبتدا بتقديم الخبر الظرف فانها بمنزلته ورد بانها بمنزلة ظرف الزمان فلا يصلح للاخبار به عن الجثة اقول عدم الصحة فى الحقيقى مسلم واما فى التنزيلى الذى هو المراد هنا فلا فافهم

قال الدمامينى وابطاله بان ما زيد فيه التاء للمبالغة ثلاثة ابنية نسابة وفروقة ومهدارة غير متجه لان غايته شهادة على نفى فى مقابلة شهادة على اثبات معتبر على ان الحصر فى الثلاثة باطل لثبوت راويه

كما فى نحو فى الدار رجل اوامراة

اشارة الى ان ما هو المأول بالشئ لا يلزم ان يكون فى حكمه من كل وجه

ونكون

ونكون) اى الحال (جملة) لدلالتها على الهيئة كالمفرد وان كان الاصل ان تكون مفردا كالخبر (خبرية) لا انشائية لانها بمنزلة الخبر عن ذى الحال واجراؤها عليه فى قوة الحكم عليه والانشاء لا يصلح ان يحكم به على شئ ولما كان الجملة مستقلة فى الافادة لا تقتضى ارتباطا بغيرها والحال مرتبطة به فاذا وقعت جملة (فلابد فيها) اى فى الحال الكائنة جملة (من رابط) يربطها الى صاحبها (وهو الضمير فقط فى المضارع المثبت) مع فاعله اذا الكلام فى الجملة فلا يجوز دخول الواو عليه لمشابهته اسم الفاعل المستغنى عنه مع كونه واردا على اصل الحال من الدلالة على الحدوث والتجدد وعلى نهجها فى الاستعمال من التجرد عن حرف النفى ونحو قمت واصك وجهه وقوله تعالى لم تؤذوننى وقد تعلمون انى رسول الله اليكم ماول بتقدير المبتداء او جعل الواو للعطف قال الفاضل العصام ولو جعلوا الحكم اكثريا لكان اقرب الى المصلحة ولو قيد بكونه عاريا عن قد كما فى التسهيل لم يحتج فى الثانى الى التاويل (نحو جاءنى زيد يركب او الضمير مع الواو او الواو وحده او الضمير وحده فى غيره) اى المضارع المثبت من المضارع المنفى والماضى المثبت والمنفى والجملة الاسمية اما الضمير فظاهر لانه الرابط فى كل جملة وقعت موقع المفرد واما الواو فلاحتياج الجملة الحالية الى فضل ربط لا سيما الاسمية لكونها فضلة وظاهرة فى الاستقلال فصدرت بها للاحتياط فيجوز الاكتفاء باحدهما لوجود الربط المعنوى فى الجملة والورود على اصل الحال او على نهجها (لكن الغالب فى الاسمية) وفى حكمها الجملة المصدرة بليس لانه المجرد النفى على الاصح ولا يدل على الزمان

فهو مكتفى داخل على الاسمية (الواو) اما مع الضمير لقوتها
فى الاستقلال وعدم التعلق بذى الحال لانها الدلالتها على الثبوت
غير واردة على اصل الحال او على نهجها فناسب ان يكون
الرابط فيها فى غاية القوة واما بدونه لدلالتها على الربط من اول
الامر فيكتفى بها وقال الرضى اجتماع الضمير مع الواو فى الاسمية
وانفرادها متقاربان فى الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا
وقال الفاضل العصام الضمير لربط الحال بذى الحال ولابد
من ربطها بالعامل لانها التقييده والرابط به فى المفرد هو النصب
وقد اختفى فى الجملة فذكر الواو بدله لدلالتها على المقارنة التى
باعتبارها ربط الحال بالعامل فالتزمت فيما هو اظهر فى الاستقلال
غالبا ومنع فيما هو شبيه باسم الفاعل وزنا ومعنى وجوز فيما البس
مشابهته بتلك المشابة واما الضمير وحده فيها فمغلوب ضعيف
لعدم الدلالة على الربط من اول الامر (نحو جاءنى زيد لا يركب
بالضمير وحده (اوولا يركب) به مع الواو (اوولا يركب عمرو
بالواو وحده مثال المضارع المنفى (او) جاءنى زيد (ركب
بالضمير وحده (اوو ركب) به مع الواو او وركب عمرو بالواو
وحدها مثال الماضى المثبت (او) جاءنى زيد (هو راكب) بالضمير
وحده (اووهو راكب) به مع الواو وعمرو راكب بالواو وحده
مثال الاسمية ولم يتعرض للظرفية لدخولها فى الفعلية عنده
كامر ولا للشرطية ايضا لانها لا تقع حالا بحالها لان الشرط
يقتضى الصدارة وعدم الربط والحال غير لازمة لصاحبها الا بجعلها
خبرا عن ضمير ذى الحال فيربط بالمبتداء لكونه لا زماله فتكون
من قبيل الاسمية نحو جاءنى زيد وهو ان تسئله يعط او بانسلاخ

ومثال الماضى المنفى نحو جاءنى زيد ما ركب الى اخره منه

معنى الشرط فتكون فعلية مثل آتيك وان لم تاتنى (ويجوز تعدد الحال
كالخبر (نحو جاءنى زيد راكبا ضاحكا وحذف عامله) اى الحال
بقرينة) مقالية وحالية (نحو راشدا مهديا لمن قال اريد السفر
اولمن تهيأله او شرع فيه اى سر او اذهب راشدا فيما يمكن فيه الرشد
بنفسك مهديا فيما لابد فيه من دليل فلا يرد ان الرشد فرع الهداية
فينبغى تقديمها عليه ثم ان هذا يحتمل الترادف والتداخل لكنه
على الثانى لا يكون مما نحن فيه كما اذا كان صفة ولم يتعرض للزوم
قد لفظا او تقديرا للماضى المثبت لانه ما ذكر فى وجهه لا يتم التقريب
كما ذكره فى الامتحان فلعله اختار مذهب الاخفش والكوفيين
من عدم اللزوم وقس عليه عدم تعرضه لاشتراط المضارع
المثبت بخلوه عن علامة الاستقبال كما ذكره صاحب التسهيل
و) المنصوب (السابع) من ثلاثة عشر (التميز) ويقال له
التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء وهو الانسب للتعريف
وبفتحها ايضا باعتبار ان المتكلم يميزه من بين الاجناس لرفع
الابهام قدمه لانه معمول بلا حاجة الى الواسطة بخلاف
المستثنى (وهو ما) اى نكرة (يرفع الابهام) لم يذكر المستقر
كما ذكر ابن الحاجب والوضعى كما ذكر البيضاوى لان الغرض
من ذكرهما اخراج صفة المشترك مثل رايت عينا جارية والتوابع
غير داخلة فى المقسم كما عرفت حتى يخرج بقيد (عن ذات) فيخرج
الحال فانها ترفع الابهام عن صفة صاحبها وكذا المرة والنوع (مذكورة
تامة باحد الاشياء الخمسة وقد سبق) فى بحث الاسم المبهم التام
او) عن ذات (مقدرة) اشارة الى تقسيم التميز فى نسبة كائنة
فى جملة نحو طاب زيد نفسا اى طاب شئ زيد) بالاضافة والتميز

اذ حينئذ ليس عامله محذوفا بل يكون راشدا لما يأتى منه

كما سبق الاشارة اليه وسيصرح به منه من المصنف حيث قال فى بحث الاسم المبهم التام وينصب اسما نكرة على التميز فتدبر منه

فيه عين غير اضافي خاص بما انتصب عنه وقيل بالابدال ورد بانه لا ابهام في المنسوب اليه وهو زيد ولو ابدل لانهدم الابهام ويستغني عن التمييز على ان فيه حذف المبدل منه وهو تكلف بلا ريب او فيما ضاهاها) اى شابه الجملة من اسم الفاعل (نحو الحوض ممتلئ ماء) اى مملو شبئه والتمييز فيه خاص لمتعلق ما انتصب عنه وفاعل مجازي في المعنى واسم المفعول نحو (الارض مفجرة عيونا والتمييز فيه في حكم الفاعل لكونه نائبه (و) الصفة المشبهة نحو زيد طيب ابا) والتمييز فيه عين اضافي محتمل لهما اى طيب ابوه او ابوته لم يذكر في المشابه المثال الذي يكون فيه التمييز فيه خاصا لما انتصب عنه اكتفاء بما ذكره في الجملة كما لم يذكر فيها الامثلة التي ذكرها فيه اكتفاء بما ذكره فيه اذ لا فرق في التمييز بينهما (وابوة عرض اضافي (ودارا) عين غير اضافي خاص المتعلق (و) زيد حسن وجها) جزء المنتصب عنه (و) افعل التفضيل نحو زيد افضل من عمرو وعلما) عرض غير اضافي (او) في نسبة كائنة في اضافة نحو اعجبني طيبه ابا وابوة) ودارا او علما او وجها (وهذا التمييز) اى ما رفع الابهام عن مقدرة (فاعل في المعنى) حقيقة او مجازا كما اشرنا لما تبين ان هذا التمييز لا يجب ان يكون عين الذات المقدرة ومحمولا عليها كما يجب في المذكورة بل يكفي اشتماله على المحمول ومثل العيون في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فاعل في المعنى بجعل العامل لازما اى انفجرت عيونها كما في الجامي او في حكمه بجعل العامل مجهولا اى فجرت عيونها كما في شرح التسهيل وفي قول المصنف والارض مفجرة عيونا اشارة ما الى الثاني فافهم (فلهذا) اى لاجل انه فاعل في المعنى (لا يتقدم على

عامله) كالفاعل والمازني والمبرد يجوزان تقديمه على الفعل وشبهه اذ المأول بشئ لا يجب ان يكون في حكمه من كل وجه وفيه انه يقتضي تقديم البيان على الابهام وذا ينافي الغرض من التمييز وهو الابهام اولا والتفسير ثانيا (والتمييز لا يكون الا نكرة) بدليل الاستقراء وقيل لاصالتها وعدم الاحتياج الى التعريف فتدبر (و المنصوب (الثامن) ما يطلق عليه في العرف لفظ (المستثنى قدمه على خبر باب كان لانه معمول الناقصة خاصة بخلافه ولما لم يكن تحديد مطلقه بحسب المعنى لكونه عنده مشتركا لفظيا فسماه مختلفا الحقيقة قسم اولا الى قسمين ثم عرف كلا منهما لان لكل منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته بتعريفه فقال (وهو نوعان متصل وهو) الاسم (المخرج) باعتبار الحكم والمراد (عن متعدد) علم دخوله فيه باعتبار المفهوم اذ الاخراج عنه يستلزم الدخول فيه قبله فلا تناقض سواء كان من جهة الجزئيات كجاءني القوم الا زيدا او الاجزاء نحو اشتريت العبد الا نصفه (بالا او احدى اخواتها) لم يفسرها اكتفاء بذكرها في اثناء المباحث بيد انه فانه بيد وبمعنى الا وقال الفاضل العصام هذا ليس من تمام التعريف بل لمزيد التوضيح فلا بأس بالنقص وعدم التصريح (ومنقطع وهو المذكور بعدها اى الا او احدى اخواتها حال كونه (غير مخرج) مدلوله عن متعدد للعلم بعدم دخوله فيه باعتبار المفهوم كجاءني القوم الا حمارا او المراد كجاءني القوم الا زيدا مشيرا الى جماعة خالية عن زيد وعدم الدخول في المراد في هذا القسم بالقرينة كالاشارة وفي الحكم بباب الا واما في المتصل فكلاهما بباب الا فلا يلزم تداخل

سواء كان ذلك المتعدد لفظا مثل جاءني القوم الا زيدا او تقديرا نحو ما جاءني الا زيدا اى ماجاءني احد الا زيدا منه لابد من تقييده بغير الصفة كما في بعض نسخ اللباب ويمكن دفعه بان عطف اخواتها عليه يغني عن تقييده به لان لا اخوات لا لا الصفة منه يعني ان المصنف ذكر الاخوات كلها الا بيد وبمعنى الا منه

القسمين (والمستثنى) مطلقا ولذا اظهر (منصوب) وجوبا
بقرينة قوله ويجوز فيه النصب (اذا كان بعد الا) احتراز
عن سوى وسواء وغير اذ لا نصب بعدها بل جر وعن خلا وعدا
وليس ولا يكون فان النصب بعدها غير مقيد بكونه في موجب تام
غير الصفة) بيان للواقع لئلا يتوهم اذ لا يكون بعدها المستثنى حتى
يحترز عنه لاختلاف حكمه (في كلام موجب) اي مثبت لا نفي
ولا نهي ولا استفهام فيه اذ لا يجب النصب في غيره بل يجوز هو
ويختار البدل (تام) اي مذكور فيه المستثنى منه اذ لولاه لكان
مفرغا وهو لا يصح في الموجب الا قليلا كما سيجيء قيل وجه وجوب
النصب فيه مشابهته بالمفعول في كونه فضلة لمجيئه بعد
تمام الكلام وتعذر البدل لان المبدل منه في حكم التنحية فيكون
في حكم التفريغ ورد بان المبدل منه ليس مطروحا بالكلية حتى
يفسد المعنى وفرق بين نفس الشيء وما في حكمه وقيل ان البدل
في قوة تكرير العامل فيلزم الايجاب في المستثنى ايضا واما في غير
الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل العامل بترك النفي
العارض ورد بان معنى تكرير العامل ليس الا اعتبار ذات العامل
مع قطع النظر عن الايجاب والسلب ولهذا جاز جاء زيد لا عمرو
في العطف مع انه في قوة تكرير العامل فظهر ان الوجه فيه
الاستقراء ليس الا (نحو جاءني القوم الا زيدا او مقدما على المستثنى
منه) عطف على خبر كان وهو في كلام موجب وبعد الا متعلق به
فيعم عليه ليشارك فيه المعطوف عليه لان المعطوف على المقيد
بقيد متقدم يشاركه فيه ولذا لم يعد كان في هذين كما اعاد
فيما بعدهما فينحصر وجه الوجوب تعذر البدل لامتناع تقدمه

على

المستثنى او المفعول والاول اولى كما لا يخفى منه

على المتبوع (نحو ما جاءني الا زيدا احد او منقطعا) وجه
الوجوب ما مر ان الا فيه بمعنى لكن فيعمل عمله (نحو جاءني القوم
الا حمارا) اي لكن حمارا لم يجيء قدم ما هو واجب النصب بعد
الا لان المقصود الاصلي بيان ما هو ملحق بالمفعول لكونه
مستثنى والمنصوب بالمفعولية او بكونه خبر ليس او لا يكون قد بين
في مقام آخر وانما ذكر هنا لتتميم بحث المستثنى والمنقطع
وان بين في مقام آخر لكن قدم هنا ايضا للاشتراك بما قبله
في كونه بعد الا وفصل بينه وبين جائز النصب بما ليس
من ذلك الملحق للاشتراك في وجوب النصب (او) اذا
كان بعد خلا او) بعد (عدا) لكونه مفعولا به وفاعلهما راجع
الى فاعل الفعل المتقدم او مصدره او الى بعض مضاف او مطلق
نحو جاءني القوم خلا او عدا زيدا اي خلا وعدا الجائي منهم
او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب
على الحالية ولم يظهر معهما قد اصلا والفاعل ليكون اشبه
بالا وخلا في الاصل لازم يتعدى بمن فحذفت واوصل الفعل
او ضمن معنى جاوز والتزم الحذف او التضمين في باب الاستثناء
ليكون ما بعده في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب (في الاكثر
اي المستثنى منصوب بعدهما على انهما فعلان في اكثر الاستعمال
او) بعد (ما خلا او) بعد (ما عدا) لكونه مفعولا به ايضا
لان ما فيهما مصدرية مختصة بالفعل فلا يكون مجرورا بعدهما
اصلا وهما حالان بتاويل المصدر باسم الفاعل او ظرفان
بتقدير زمان مضاف نحو جاءني القوم ما خلا او ما عدا زيدا اي
خاليا او مجاوزا الجائي منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم

لدلالة الفعل على صاحبه كما يدل على مصدره منه

منكر يدل عليه قوله او بعض منهم والفصل المتقدم لقلة عموم النكرة في الاثبات اذا كان فاعلا كاستعمال البعض بمعنى الكل وانما لم يرجع الى الكل لان الفعل مفرد منه

لانها موضوعة للاستثناء بخلاف ما عداها فانه موضوع لمعان آخر استعمل في الاستثناء بضرب من المناسبة منه

زيدا اوقت خلو الجائي منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم
او مجاوزتهم زيدا وقال الفاضل العصام ولا يبعد ان يقدر الزمان
في الكل فيكون تقدير خلا زيدا زمان خلا زيدا كما في مذ سافر
فيستغني عن التزام حذف قد (او) بعد (ليس او) بعد (لا يكون
لكونه خبرا عنهما والمستثنى بعينه كما يعم المفعول به نحو جاء في القوم
ليس او لا يكون زيدا اي ليس او لا يكون الجائي منهم او بعضهم
او بعض منهم زيدا وكل من هذه الافعال لا تستعمل الا في المتصل
الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لقيامها مقام الحرف وقال الفاضل
العصام ان جعل منصوبات بانها مستثنيات دون منصوبات جاوز
وما كان وما يكون تحكم صرف فالحق ان هذه الكلمات صارت
بمعنى الا كغير وحينئذ لا حاجة الى بيان محل اعراب لها ولا الى
تصحيح فواعلها ولا الى توجيه التزام ترك قد واضمار فواعلها
وان النصب بعدها على الاستثناء الا انهم تقيدوا الى هذه الامور
رعاية لاصولها لما راوا من اعراب غير بمعنى الا رعاية لاصله
والحق ان تكلف الاعراب فيما لم يشاهد بعيد عن الاعتبار
وكذا غيره (ويجوز فيه النصب على الاستثناء ويختار البدل
لان المستثنى فضلة مطلقا بخلاف البدل قدم النصب مع كونه
مرجوحا رعاية لمقتضى المقام واصالة اعراب المستثنى وتبعية
اعراب البدل (في كلام غير موجب) بعد الا اذ في الموجب
يجب النصب كما مر (والمستثنى منه مذكور) اذ لو لم يذكر يكون
على مقتضى العامل (نحو ما جاء في القوم الا زيدا او الا زيد ويعرب
اي المستثنى (على حسب العوامل) اي اقتضائها (اذا كان
المستثنى منه غير مذكور) فان كان العامل رافعا فهو مرفوع

وان ناصبا فمنصوب وان جارا فمجرور (نحو ما جاء في الا زيد) وما رايت
الا زيدا وما مررت الا بزيد ويسمى ذلك مفرغا بمعنى مفرغ له العامل
عن المستثنى منه المتروك وهذا في الموجب قليل نحو يحرك
الفلك الاسفل عند المضغ الا التمساح لانه لا بد وان يفيد الكلام
ولا يفيد فيه الا نادرا بخلاف غير الموجب (و) المستثنى (مخفوض
اي مجرور لكونه مضافا اليه ولو صورة (بعد غير وسوى) بكسر السين
وضمها مع القصر (وسواء) بفتح السين وكسرها مع المد وهما ظرفان
منصوبان ابدا لانهما في الاصل بمعنى مكان ثم استعيرا لمعنى البدل
ثم للاستثناء وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف
فيهما رفعا وجرا ونصبا (و) بعد (حاشا) لكونها حرف جر
في) الاستعمال (الاكثر) ومنصوب على المفعولية في الاقل على انها
فعل متعد فاعله مضمر نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اي برّاه الله
تعالى عن ضرب عمرو (وعدا وخلا) لكونهما حرفي جر (في الاقل
واصل غير ان يكون صفة) لدلالته على ذات مبهمة باعتبار معنى معين
هو المغايرة ولذا كثر في الاستعمال (ويحمل) على خلاف الاصل
مع قلة (على الا) بالنقل الى معناه (في الاستثناء) لاشتراك كل منهما
في مغايرة ما بعده لما قبله ولما علم اعراب ما بعده اراد بيان اعراب نفسه
فقال (ويعرب) المحمول على الا اي يظهر الاعراب في غير المحمول
على الا ولو حرفا في المعنى لكونه اسما في الاصل والصورة (كاعراب
المستثنى بالا) لانتقال اعراب المستثنى اليه لما انجر به (على التفصيل
المذكور من وجوب نصبه لو في موجب تام او مقدما او منقطعا
باعتبار المضاف اليه وجواز الوجهين مع اولوية البدل في غير
الموجب التام والاعراب بحسب العامل في المفرغ (واصل الا الاستثناء

واو بمعنى من قبل

لكونه موضوعاله ولذاكثر في الاستعمال (و) قد (يحمل على غير
في الصفة) على خلاف الاصل لما مر من الاشتراك (اذا تعذر الاستثناء
بكلا قسميه بان لم يعلم دخول مابعده فيما قبله ولا عدم دخوله بل كان
على الاحتمال اذا لحمل خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا ضرورة
فيكون مابعدها صفة) في الظاهر واللفظ والا فالصفة في التحقيق
والمعنى هي الا ليس الا الا انها لما كانت حرفا في الاصل والصورة
أُجري اعرابها الذي كاعراب الموصوف فيما بعدها لعدم المانع فيه
لا مستثنى) لتعذر الاستثناء والتعذر قد يكون في الجمع المنكور الغير
المحصور (نحو قوله تعالى لو كان فيهما) اي في السماء والارض (الهة
جمع اله ولاد لالة فيها على عدد محصور (الا الله) اي غير الله فحمل
على الصفة لعدم الجزم بالدخول وعدمه (لفسدتا) اي لخرجتا
عن الانتظام وقد يكون في المعرف نحو جاءني الرجال الا زيد اذا لم يوجد
قرينة العهد والاستغراق فلا يعلم الدخول ولا عدمه فيتعذر الاستثناء
على ما صرح به الاندلسي والمالكي وقد يكون في غير الجمع نحو جاءني
رجلان الا زيد وقد يكون في المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيد
و) المنصوب (التاسع) من ثلاثة عشر (خبر باب كان) اي الافعال
الناقصة وهذه احسن واخصر من عبارة الكافية ولم يعرفه لظهوره
كما سبق قدمه لكونه معمول الفعل ولو ناقصا بخلاف الاتي فانه معمول
الحرف (وامره) اي خبر باب كان (كامر خبر المبتداء) في كونه واحدا
ومتعددا اومفردا وجملة وغير ذلك (ويجوز حذف كان) لكثرة استعماله
دون غيره) اوعدمها وهذه احسن واوضح من عبارة الكافية (عند
قرينة نحو الناس مجزيون باعمالهم ان) كان عمله (خيرا فجزاؤه
خير وان) كان عمله (شرا فجزاؤه (شر ويجوز في مثله) اي مثل هذا

في عبارة مابعد كل منهما لما قبلهما منه

الكلام في مجيء اسم بعد ان ثم فاء ثم اسم (اربعة اوجه) نصب الاول
ورفع الثاني كما في المتن وهذا اقوى لقلة الحذف وقوة المعنى وعذوبته
وعكسه اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وهذا اضعف
لضدي على الاول ونصبهما اي ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا
ورفعهما اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وجرهما بتقدير حرف الجر
ليس بقياس بل سماع نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف
اي ان كان قتله بسيف فقتله بسيف (والعاشر اسم باب ان) وجه
عدم التعريف مثل مامر قدمه لكونه معمول ماهو مشبه بالفعل التام
وهو كالمبتداء) الا في صحة وقوعه نكرة صرفة ولو مع تعريف الخبر
ذكره الفاضل العصام (لكن لا يجوز حذفه) الا للضرورة لان كونه
معمول الباب انما يظهر بالعمل فيه ولا يظهر العمل في المحذوف قال
في الامتحان ولابد من استثناء ضمير الشان فانه يجوز حذفه اذا لم يليه
فعل صريح (والحادي عشر اسم لا التي لنفي الجنس) قدمه لان عامله
مشابه لان فبينهما شدة اتصال ولان عمل ما ولا مختص ببعض اللغة
بخلاف لا هذه فلها رجحان عليهما (نحو لا غلام رجل جالس عندنا
وقد مر شرط العمل في بحث العامل (وقد يحذف) اسم لا (عند
وجود الخبر) كما يحذف الخبر عند وجود الاسم والا يلزم الاجحاف
نحو لا عليك اي لا باس (والثاني عشر خبر ما ولا المشبهتين بليس) قدمه
لانه اسم وهو واصل في المعمولية (وهو مثل خبر المبتداء و) المنصوب
الثالث عشر) من ثلثة عشر (المضارع الداخل عليه احدى النواصب
الاربع (نحو ان يضرب واما المجرور) من الاقسام الاربعة للمعمول
بالاصالة (فاثنان الاول المجرور بحرف الجر وقد مر) بيانه في بحث
حرف الجر (والثاني المجرور بالاضافة) معنوية اولفظية (ولا يجوز

بخلاف اسمه لانه لكونه عمدة كالجزء منه منه
اما الاول فلان حذف كان مع خبره الذي هو في صورة الفضلة حذف شيء كثير لاسيما اذا كان الخبر جار او مجرور واما الثاني فلان الظاهر المتبادر من هذا الكلام ان اشترط بكون الجزاء خيرا كون نفس العمل خير الا ان فيه خيرا فافهم منه

قوله الاجحاف بكسر الهمزة والجيم المتقدمة وبعدها حاء مهملة وهو الاذهاب والتنقيص ومنه اجحفته اي اذهبته كذا في الصحاح منه
بخلاف الاتي فانه فعل ليس باصل في المعمولية بل في العمل منه

تقديمه) اى المجرور بالاضافة (ولا) تقديم (معموله على المضاف
لان الاضافة تقتضى اتصال المضاف اليه باخر المضاف فى اللفظ
والتقديم ينافيه وعدم جواز تقديم معموله يكون اولى (الا ان يكون
المضاف لفظ غير فيجوز تقديم معمول المضاف اليه عليه نحو انا زيدا
غير ضارب لكونه بمعنى لا ضارب) لتضمنه معنى النفى ولذا اكد بلا
فى غير المغضوب عليهم ولا الضالين فيكون الاضافة كلا
اضافة (ولا) يجوز (الفصل بينهما) اى المضاف والمضاف
اليه (بشئ فى السعة غيرها) اى شئ (سمع) من العرب وحفظ
اى يجوز الفصل بهذا الشئ المسموع فى السعة (ولا يقاس
عليه) ما لم يسمع بل يقتصر عليه وهو ثلاثة مفعول المضاف
وظرفه سواء كان المضاف مصدرا او صفة كقراءة ابن عامر
رحمه الله زين لمشركين قتل اولادهم شركائهم بنصب
الاولاد وجر الشركاء وكقراءة بعضهم ولا تحسبن الله مخلف وعده
رسله بنصب الوعد وجر الرسل وكقوله ترك يوما نفسك وهواها
سعى فى رداها وكقوله عليه الصلوة والسلام وهل انتم تاركو بى
صاحبى والقسم نحو هذا غلام والله زيد (ولا) يجوز الفصل بينهما
بشئ (فى الضرورة) الشعرية (الا بالظرف) كقوله لله در اليوم
من لامها قال فى الامتحان والحق فى هذا ما قال ابن هشام فى التوضيح
ان الفصل سبعة اقسام ثلاثة جائز فى السعة وهو ما سبق واربعة
تختص بالشعر الفصل بمعمول لفظ غير مضاف وبفاعله وبنعته
وبالنداء الاول كقوله تسقى امتياحا ندى المسواك ريقتها اى تسقى
ندى ريقتها المسواك الامتياح الاستياك والثانى كقوله ولا عدمنا
قهر وجد صب اى قهر وجد صبا بالاضافة ثم رفع الوجد

ونقل عن ابن مالك فى توجيه
هذه القراءة وجوه احدها
كون الفاصل فضلة
صالحا لان لا يعتد به
والثانى كونه غير اجنبى
لتعلقه بالمضاف والثالث
كونه مقدر التاخير
من اجل ان المضاف اليه
مقدر التقديم بمقتضى
الفاعلية المعنوية ✻
بفصل الصفة المضافة
الى مفعولها الاول بالثانى
ويمكن فيه اعتبار الوجوه
الثلثة فافهم ✻
قال الدمامينى ويحتمل
عدم الاضافة بان يكون
النون محذوفة لحذفها
فى قراءة الحسن وما هم
بضارى به من احد ✻

وكان

وكان فصلا والثالث كقوله من ابن ابى شيخ الاباطح طالب اى من ابن
ابى طالب شيخ الاباطح والرابع كقوله كأن برذون ابا عصام زيد اى كان
برذون زيد يا ابا عصام ولا يخفى ما بين كلاميه فى كتابيه من التنافى
وقد يحذف المضاف) بقرينة (فيعطى اعرابه للمضاف اليه
لقيامه مقامه (وهو) اى اعطاء اعرابه له بعد الحذف (القياس
والغالب (نحو قوله تعالى واسئل القرية اى اهل القرية وقد يبقى
مجرورا على الندور) وهو ليس بقياس (نحو قوله تعالى يريد
الاخرة بجر الاخرة على قراءة اى ثواب الاخرة وقد يحذف المضاف
اليه) بقرينة ايضا (و) قد (يبقى المضاف على حاله) بلا تنوين
عوض ولا بناء (ان عطف عليه ما اضيف الى مثل المحذوف
فيكون كالمذكور ولذا لم يعوض عنه التنوين ولم يبن (نحو) قوله
يا من راى عارضا اسر به (بين ذراعى وجبهة الاسد اى ذراعى
الاسد) وهما كوكبان نيران ينزلهما القمر وجبهة الاسد اربعة
انجم من منازله (او كرر مضاف الى مثل المحذوف نحو يا تيم
بالنصب (تيم عدى) حذف المضاف اليه وهو عدى بقرينة
المذكور وبقى المضاف على حاله وذلك مذهب المبرد والسيرافى
ومذهب سيبويه انه مضاف الى عدى المذكور وتيم الثانى تاكيد
لفظى فاصل بين المضاف والمضاف اليه ويجوز فيه الضم لكونه
منادى مفردا معرفة ظاهرا وتمامه لا ابا لكم فلا يلقينكم فى سوءة عمر
والتيم قوم عمر بن لجاء وعدى اخوانكم والبيت لجرير حين اراد
عمر التيمى الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبنى تيم يا تيم
المنسوب الى عدى لا ابا لكم اى انتم ضعفاء لا ناصر لكم او انتم
اولاد الزنا مستحقون بالهجاء لا تتركوا عمر ان يهجونى

يعنى ان ذلك الفرس صغير
كالحمار المزبور ✻

ط
اى ابن جمار

فيلقبنكم فى سوءة اى مكروه من قبلى يعنى مهـاجاته اياهم (والا
اى وان لم يعطف ولم يكرر كـذلك (فـلا يبقى بل (ينون
المضاف) اى يعطى التنوين اياه (عوضـا عنه) اى المضاف اليه
لعدم ما يجعل المحذوف كالمذكـور (ان لم يكن) المضاف (غاية
وحسب ولا غـير وليس غـير منونا فيها المضـاف اليه (نحو
وكلا اتيناه وحينـئذ ويومـئذ اى كل واحد وحين اذ كان كذا
ويوم اذ كان كذا وان كان) المضاف (غاية وهى الجهات الست
وقد سبقت فى بحث حرف الجر (وحسب) عطف على غاية
ولا غير وليس غير منويا فيها) اى تلك المذكورات من الغاية وغيرها
المضاف اليه) بلا عرض اذ لو كان منسيا اعرب المضاف
مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبـل وكذا لو عوض عنه
نحو وكنت قبلا لعدم علة البناء حينئذ ولقلة الاخير لم يتعرض له
بنى) المضاف فى كل منها الشبهه بالحرف فى الاحتياج (على الضم
جبرا لنقصانه باقوى الحركات (واما المجزوم) من الاقسام الاربعة
المعمول بالاصالة (ففعـل مضارع دخـله احدى الجوازم
المذكـورة سابقا) فى بحث العامل فى المضارع (فان كانت
الجوازم (كلم المجازاة) حرفا او اسما وقد مر معناهـا (تقتضى
شرطا وجزاء) لانها موضوعة لتعليق امر بامر فتعمل فيهما لان
مبنى العمل على الاقتضاء كما ان الابتداء وكان وما ولا تعمل فى الاسم
والخبر لاقتضائها مسندا اليه ومسندا وفيه رد لمن قال ان حرف
الشرط ضعيف فلا يستطيع العمل فيهمـا فتعمل فى الشرط
وهما او الشرط وحده فى الجزاء او الجزم فيه بالجوار كالجر الجوارى
وقد مر وجه التسمية بهما وفى التسهيل انهما اسمـان للجملتين

فالمعنى كلم تقتضى الجزاء فالاضافة كاضافة الاداة الى الشرط

وصوبه

وصوبه الفاضل العصام بشهادة العرف وان الجزاء اسم لمجموع
الجملة الثانية اذا كانت الجملة اسمية فلا معنى لجعله اسما لمجرد
الفعـل اذا كانت فعلية (فان كـانا) اى الشرط والجزاء
مضـارعين) وذا اجود لوجود المطـابقة بين اللفظ والمعنى
ولذا قدمه واطلاق المضـارع عليهمـا باعتبار صدريهما
لان الجزم يظهر فيه وان كان المستحق له هو المجموع فلذا سلك
هذا المسلك فيمـا لم يظهر الجزم ولو جوازا فافهم (او الاول
اى الشرط فقط (مضارعا) والثانى ماضيا بفاء او بدونه او جملة
اسمية (بغير فاء) يعنى ان كانا مضارعين حال كـون الجزاء
بلا فاء لانها تمنع عن الجزم صرح به فى التسهيل وفى العبارة
مسامحة والمراد ظاهر اذ لا احتمـال لوجوده فى الشرط حتى
يحترز عنه بهذا القيد ولا حظ منه للمعطوف اذ لا مدخل لوجود
الفـاء وعدمه فى الجزاء فى وجوب الجزم وعدمه فى الشرط
المضارع فينبغى ان يقدمه عليه لئلا يتوهم الاشـتراك والمراد
بالمضارع ما لم يقارن لم ولما اذ لو قارن بهما لم يتصور فيه الجزم
بكلم المجازاة فضلا عن الوجوب لانجزامه بهما قبل دخولها
فلا يدخـل فى هذه القاعدة وان صدق عليه المضـارع بلا فاء
فالجزم) بها لفظـا او تقديرا (فى المضارع) شرطا وجزاء بلا فاء
واجب) لوجود الجازم وصلاحية المحل وعدم المـانع ولو بوجه
نحو ان تضرب اضرب او لا اضرب ونحو ان تضرب ضربتك
او فقد ضربتك او فانت مضروب قال الفاضل العصام كون الاول
مضـارعا والثانى ماضيا مستهجن لان فيه تاثير اداة الشرط فى
الابعد باخراجه عن معناه مع عدم تاثيره فى الاقرب ولذا لم يوجد

اى لاجل ان اطلاق المضارع عليهما انما هو باعتبار صدريهما لان الجزم انما يظهر فيه

فى الكلام القديم بل قال البعض لم يجئ الا فى ضرورة الشعر
وعلى هذا ينبغى ان يقبح عطف الماضى على المضارع الا ان يقال
ان العاطف بمنزلة تكرار اداة الشرط (وان كان الاول ماضيا
والثانى مضارعا) بلا فاء وهذا اجود بعد الاول كما اذا كانا
ماضيين صرح به الرضى فافهم (جاز الجزم) بها لفظا او تقديرا
لوجود الجازم وصلاحية المحل (والرفع فى الثانى) لضعف التعلق
لحيلولة الماضى الذى ليس بمجزوم لفظا او تقديرا وليوافق الاول
لانه تابع له واما الشرط فمجزوم محلا لكونه ماضيا نحو ان اتانى
آته او آتيه (وان كان الجزاء ماضيا) سواء كان الشرط ماضيا ٢٤
ايضا او مضارعا انما سلك هنا هذا المسلك مع عدم ظهور الجزم
فيه ليظهر وصف الماضى بالتصرف وكونه بمعنى المضارع
ووصف المضارع بكونه منفيا بلم او لما (متصرفا) لا غير
متصرف كائنا (بمعنى المضارع) لا بمعنى نفسه (او مضارعا
منفيا بلم او لما) لا بلن او ما او لا فان حكم هذه المنفيات يجئ
فلا يجوز دخول الفاء فيه) لتحقق تاثير اداة الشرط فيه بقلب
معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه بالتعلق المعنوى عن الرابط اللفظى
ولا يمكن الجزم فيه لفظا او تقديرا لبناء الاول وانجزام الثانى قبل
دخول الاداة فيكون محلا (نحو ان ضربت ضربت) اى اضرب
او لم اضرب) اى لا اضرب وان لم تضرب لم اضرب وان تضرب
ضربت والشرط فى الاخير مجزوم لفظا كما عرفت وفى غيره محلا
وان كان الجزاء جملة اسمية) سواء كان الشرط ماضيا او مضارعا
كما يشير اليه فى الامثلة (او) جملة (ماضية) بتشديد الياء اى منسوبة
الى الماضى بان كان صدرها ماضيا يرشدك اليه ما سيأتى من الامرية

وحق الشرط والجزاء الانجزام ما امكن مد
فى عدم الانجزام مد

الى الدعائية او تخفيفها اى ماضيا صدرها فيكون وصف الجملة بها
وصفا بحال جزئها كما فى (غير متصرفة) على الاول اى غير متصرف
جزؤها اذ لا يتصور فيها التصرف حتى يحتاج الى نفيه بل هو
وعدمه انما يعتبر فى الفعل وفى هذا تنبيه على ما نقلناه من التسهيل
وانما خص التنبيه بهذا العدم ظهور الجزم فيه اصلا وعدم الداعى
للعدول عن هذا المسلك وليناسب ما قبله (او) ماضيا (بمعناه) اى
بمعنى نفسه لا بمعنى المضارع فان حكمه ليس كذلك كما سبق ولعل
مراده ان يقول كذلك يرشدك اليه قوله او مضارعا مقترنا لكن
سقطة من قلمه او من قلم الناسخ الاول ماضيا وفى بعض النسخ
ما بمعناه واما ما اول الساقط او عبارة عنه ويمكن ان يكون المعنى
او ماضية ماضيها بمعناه انما لم يقل بمعناها حتى يكون التقدير
او ماضية بمعناها لان المراد كون الماضى بمعناه لا كون الجملة
الماضية بمعناها ولئلا يتوهم ارجاعه الى ماضية غير متصرفة وفساده
مما لا يخفى (فلا بد حينئذ) اى حين اذ كان الجزاء ماضيا بمعناه
من قد ظاهرة او مقدرة) ليكون نصا على ان الماضى بمعناه
او مضارعا) اى جملة مصدرة بمضارع لم يقل مضارعية لان
الاقتران بالسين او غيره صفة المضارع لا الجملة (مقترنا بالسين
او سوف او لن او ما) ليكون نصا على عدم تاثير الاداة لان الثلاثة
الاول تدل على الاستقبال والاخير على الحال فالاداة لا تحدث
الاستقبال ولا تبدل اليه الحال (او) جملة (فعلية) وفيه اشارة
الى ما نقلناه عن الفاضل العصام فى وجه التصويب (انشائية كا
لجملة (الامرية) اى المنسوبة الى الامر (والنهية) اى المنسوبة
الى النهى (والاستفهامية والدعائية) اى المنسوبة الى الدعاء

اى كما كان وصف الجملة بالتصرف وصفا بحال جزئها مد
كون ما اول الساقط مد
هذا على الاول واما على الثانى فلا يكون ساقطا حتى يكون اوله مد
كانوهم الشارح الاول لجريان الحكم فى الجزاء الماضى الذى بمعناه والذى هو المتصرف فمن لم يتدبر وقصر فقد قصر فتدبر ولا تقصر مد
اذ مع النص على المضى لا يمكن استفادة الاستقبال مد

والتمنية والعرضية والتحضيضية (يجب دخول الفاء فيه اى الجزاء لعدم تاثير الاداة فيه لوجوده قبلها فى البعض ولعدمه بعدها فى البعض فلم يوجد التعلق المعنوى فاحتيج الى الرابط اللفظى فلاجزم فيه لمامر ان الفاء مانع عنه ولعدم صلاحية المحل فى البعض فافهم (نحو ان ضربت فانت مضروب) مثال للاسمية (ونحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك فليس من الله فى شئ مثال للماضية الغير المتصرفة من الافعال الناقصة (و) نحو فان كرهتموه فعسى ان تكرهوا شيئا) وهو خير لكم مثال الغير المتصرفة من الافعال المقاربة (وان كان قميصه قد من قبل فصدقت) اى فقد صدقت (وقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل مثال الماضى بمعناه اعلم ان من خصائص كان بقاءه على المضى اذا كان شرطا الا قليلا وبقاء غيره عليه نادر كذا فى الرضى وقال ابن مالك رحمه الله كل ما دخل عليه ان وهو ماض لا يمكن انقلابه الى المستقبل لابد من تاويله بامر استقبالى وان كان كان فقولك ان كنت احسنت الىّ فشكرتك مؤول بانه ان يظهر كونك محسنا الىّ يظهر كونى شاكرا لك (وان تعاسرتم فسترضع له اخرى) مثال المضارع المقترن بالسين (ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه) مثال المضارع المقترن بلن (ونحو ان ضربك زيد فاضربه) مثال الامرية (او فلا تضربه) مثال النهية او فهل تضربه) مثال الاستفهامية (وان تكرمنى فيرحمك الله مثال الدعائية وان جئتنى فليتك مكرم او فالا تنزل (وان كان اى الجزء (مضارعا بغيرها) اى بلا سين وسوف ولن وما (مثبتا او منفيا بلا فيجوز الفاء) نظرا الى ان الاداة لم تؤثر من حيث انها

وهو الفاء لانه لا يتباع الشئ للشئ فيدل على ان الجملة جواب لا كلام منقطع محمد

مثال العرضية والتحضيضية لانها تستلزم العرضية محمد

لم تقلب معناه فضعف التعلق المعنوى فاحتيج الى الرابط اللفظى مع) جواز (الرفع) نظرا الى ما مر من ان الفاء يمنع الجزم (و يجوز (حذفه) اى الفاء (مع الجزم) نظرا الى وجود التاثير من حيث انها خلصته للاستقبال اما فى المثبت فظاهر واما فى المنفى بلا فلانها للنفى المطلق على الصحيح (نحو ان تضرب اضرب بحذف الفاء مع الجزم (او فاضرب) بها مع الرفع مثال للمثبت او لا اضرب) بالحذف مع الجزم (او فلا اضرب) بها مع الرفع قال سيبويه لا يقع بعد الفاء فعل يمكن جزمه بلا جزم الا على اضمار يصرفه عن الجزم مثل فمن يؤمن بربه فلا يخاف اى فهو لا يخاف فيكون اسمية فى التقدير وقال ابن جعفر وهو اقيس لان المضارع يصلح لان يكون جزاء بنفسه فلولا انه خبر المبتداء لم يدخل عليه الفاء وقال المبرد لا حاجة اليه وارتضاه الرضى والمصنف لان ماذكر فى وجه الاقيسية مندفع بما ذكرنا فى وجه دخول الفاء عليه والصارف عن الجزم هو الفاء كما مر ويعتبر الجزم فى محل الجملة واما المعمول بالتبعية) وهو الثانى من النوعين الاخصر الانسب للاول الثانى لكن غير الاسلوب لبعد ما بينهما وهو على ما فى اللب ما تبع سابقه فى الاعراب وهذا تعريف جامع ومانع لكنه غير مفيد للمبتدئ لاستلزامه الدور بل مفيد لمن عرف هذه التبعية بتتبع الموارد مثلا واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح ولذا تركه واكتفى بتعريف اقسامه على ان مفهوم التعريف حاصل بملاحظة مفهوم هذا اللفظ بعد معرفة المعمول بالاصالة ولو سلم عدم حصوله بها فهو حاصل ببيان الاحكام فافهم وفى تعريف ابن الحاجب خلل آخر بينه فى الامتحان (فخمسة) بالاستقراء

فيه لطف لا يخفى محمد

ومعنى التبعية اتحادهما فى النوع مع كون اللاحق لاجل السابق لا وقوعه بعده فلا يرد الاخبار المتعددة والاحوال المتداخلة كما ورد على ابن الحاجب محمد

حيث قال التوابع كل ثان باعراب سابقه انتهى قوله ثان اى متاخر وقوله باعراب اى ملتبس باعراب سابقه محمد

ولايجوز تقديم شئ منها) اى الخمسة (على متبوعها) فى السعة
واما فى الضرورة الشعرية فيجوز تقديم الوطف بالحروف كقوله
عليك ورحمة الله السلام (وعاملها عامل متبوعها) كما هو
مذهب سيبويه اما فى الصفة والتاكيد وعطف البيان
فلان المنسوب الى المتبوع فى قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه
فلما انسحب حكم العامل ونسبته عليهما حتى صارا كمفرد منسوب
اليه وكان الثانى هو الاول فى المعنى انسحب عمله ايضا عليهما معا
ليحصل المطابقة بين اللفظ والمعنى واما جعل العامل فيها معنويا
كما ذهب اليه الاخفش فخلاف الظاهر اذ المعنوى بالنسبة
الى اللفظى كالشاذ النادر او مقدرا كما ذهب اليه البعض فخلاف
الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفى اذا امكن العمل بالامر الجلى
واما فى البدل فلان المبدل منه فى حكم المطروح فكان العامل
باشر الثانى ووافقه فيه المبرد والسيرافى والزمخشرى وابن الحاجب
واما جعل العامل فيه نظير الاول لا نفسه كما جعل الاخفش
والرمانى والفارسى واكثر المتاخرين فخلاف الظاهر ايضا
والاستدلال بمثل قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم
حيث عمل فى البدل نظير عامل المبدل منه وهو اللام ممنوع
اذ ليس كل من البدل والمبدل منه المجرور فقط بل هو
مع الجار والعامل فيهما هو جعلنا لا اللام واما الاستدلال بان البدل
مستقل ومقصود دون المبدل منه فيؤيد مذهب سيبويه كما سبق
لا مذهبهم كما زعموا واما فى العطف بالحروف فلان كون الحرف
واسطة بين العامل والمعمول هو القياس وتقدير العامل بعدها
كما ذهب اليه الفارسى وابن جنى خلاف الظاهر

بخلاف غلام زيد فى جاءنى غلام زيد فان المنسوب اليه وان كان لغلام مع زيد الا ان الثانى ليس هو الاول معنى فلم يعمل العامل فيهما معا منه

اى فى الصفة والتاكيد وعطف البيان منه

ولم يعمل فى الاول ولم يباشر منه

والتسمية ببدل الاشتمال باعتبار المجرور وفائدة اللام التاكيد ليس الا منه

والقياس وجعله حرف عطف بالنيابة كما ذهب اليه
البعض بعيد لعدم لزومها لاحد القبيلتين كما هو حق العامل
واعرابها) اى الخمسة (كاعرابه) اى متبوعها ولو محلا
او موهوما نحو يا زيدُ العاقلَ بالنصب ونحو بدا لى انى لستُ مُدرِكَ
مامضى ولا سابقٍ شيأ اذا كان جائيا فان سابق مع كونه مجرورا
عطف على مُدرِكٍ مع كونه منصوبا بالتوهم الجر فيه لانه فى موضع
يكثر فيه الجر بزيادة الباء واما الرفع فى العاقل على احد الوجهين
فى المثال المذكور فليس باعراب ولا بناء بل هو لمجرد
المشاكلة والاتباع كجر الجوار والتسمية بالرفع والجر مجاز المعمول
الاول) من تلك الخمسة (الصفة) قدمها لكونها اشد متابعة
واكثر استعمالا واوفر فائدة (وهى تابع) خرج به غيره من المعمولات
يدل) بهيئة تركيبه مع متبوعه دلالة تضمنية او التزامية صارت
بالغلبة والاشتهار حقيقة عرفية على ما صرح به الفاضل العصام
فى الاطول شرح تلخيص المفتاح (على معنى) ثابت (فى) مداول
متبوعه) ولا يدل عليه المتبوع خرج به سائر التوابع ودخل
الوصف بحال الموصوف نحو جاءنى رجل حسن فان حسن
باعتبار تركيبه مع رجل يدل تضمنا على حسنٍ ثابت فى الرجل
والوصف بحال المتعلق كرجل حسن غلامه فان حسن باعتبار
اسناده الى فاعله يدل على حسن قائم بالغلام وباعتبار تركيبه
مع المتبوع بعد اعتبار هذا الاسناد يدل على معنى حاصل فى المتبوع
وهو كونه بحيث يحسن غلامه وانما سمى وصفا بحال المتعلق مع
انه يصدق ايضا انه يدل على معنى فى متبوعه لجريان الاعراب
على ما يدل على حال المتعلق وللتمييز بينهما لاختلاف احكامهما ثبوتا

اى الوصف بحال الموصوف والوصف بحال المتعلق

مطلقا) غير مقيد بزمان النسبة اليه وعلى ما قررنا لا يرد البدل والعطف بالحرف فى مثل اعجبنى زيد علمه او وعلمه والتأكيد فى نحو جاءنى القوم كلهم او اجمعون للدلالة على الشمول لان دلالة كل منها ليست بتضمنية ولا التزامية ولو قيل ان هذا خلاف المتبادر كما صرح فى الامتحان فيخرج بمطلقا اذ دلالة كل منها مقيد بزمان النسبة الى المتبوع كما صرح به الفاضل العصام وما قيل ان هذا قيد للدلالة لا للظرف اى دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة بل بهيئة تركيبه مع متبوعه ودلالة الامثلة المذكورة بخصوصية موادها فرده المصنف بانه لا لبس لغير العطف من التوابع مع متبوعاتها هيئة مخصوصة ولذا قد يجوز فى تابع ان يكون نعتا وبدلا وبيانا نظرا الى اختلاف المعانى وان اتحد اللفظ والهيئة التركيبية على ان الظاهر على هذا التوجيه التانيث وانما ترك ذكر الفائدة لانه وظيفة المعانى ويجوز تعددها) لما مر فى الخبر (نحو جاءنى الرجل العالم الفاضل ويجوز وصف النكرة) حقيقة او حكما كالمعرف باللام للعهد الذهنى لكن لا توصف الحكمية الا بجملة فعلية فعلها مضارع نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى كما لا توصف من المفردات الا بنكرة بمتنع دخول اللام عليه نحو مررت بالرجل مثلك او خير منك (بالجملة) لخلوها عن التعريف معدلا لتها على معنى فى المتبوع كالمفرد (الخبرية) لا الانشائية لانها لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قيل جاءنى رجل اضرب به اى مقول فى حقه اضرب به اى مستحق لان يؤمر بضرب به قال الفاضل العصام قيدها بها هنا واطلقها فى الخبر اشارة الى جواز

صاحب الكشاف منه

وعند البعض يجوز لحوق الواو بين الصفة والموصوف لتاكيد اللصوق كما قيل فى قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فلا يحتاج الى الاستثناء منه

لجواز اجتماع الاعراض الغير المتنافية فى محل واحد

كون الانشائية خبرا بلا تاويل دون الصفة لانها لتقييد الموصوف بامر يعلم المخاطب انتسابه به والانشائية غير معلومة النسبة قبل التكلم والمقصود من خبر المبتداء ليس الا افادة نسبة غير معلومة للمخاطب وهو كما يجهل النسبة الخبرية يجهل النسبة الانشائية (ويلزم فيها الضمير) الراجع الى تلك النكرة للربط ولولاه لظنت فى بادى الرأى اجنبية وانما التزم فيها الضمير دون الخبر لان توجه المخاطب اليه فوق توجهه اليها فليس ههنا مظنة الغفلة عما لا يظهر الا بمزيد توجه ولذا بالغوا فى ربط الحال ايضا فوق المبالغة فى ربط الخبر (نحو جاءنى رجل قام ابوه وقد يحذف) الضمير (لقرينة) نحو واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس اى فيه (ويوصف) اى يقع الوصف (بحال الموصوف) بحسب الدلالة ولو تجوزا مفردا كان الوصف او جملة ولذا قدم بيان كونه جملة على هذا البحث فزيد الحسن من هذا القبيل وان كان الحسن فى نفس الامر هو وجهه او عينه او غيرهما (وبحال متعلقه) كذلك فزيد الحسن نفسه او ذاته من هذا القبيل وان كان الحسن هو زيد يعنى يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجرى الاعراب عليه باعتبار معنى اعتبارى حاصل فى الموصوف باعتبار تركيبه معه ولما قسم الى قسمين اشار الى اختلاف احكامهما وتفصيلهما فقال فالاول) اى الوصف بحال الموصوف (يتبعه) اى الموصوف فى عشرة امور يوجد فى كل تركيب اربعة لاتحادهما فى المعنى فى التعريف والتنكير) حقيقة او صورة كما فى الجملة (والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث) والاعراب تركه حذرا

لانه يجوز ان يقول زيد اضربه بلا تاويل ولا يجوز جاءنى زيد اضربه بلا تاويل كما سبق منه

فى الكون بحسب الدلالة وفى الشمول للمفرد والجملة منه

عن التكرار ولا وجه لاستثناء ما يستوى فيه المذكر والمؤنث
لاشتراكه بينهما فالتبعية حاصلة وذكر الواو فى الجميع لارادة
النوع من الجانبين ولو اريد كل الافراد منهما لذكرا والا
فى الاثنين (نحو جاءنى رجل عالم وجاءتنى امراة صالحة والثانى
اى الوصف بحال المتعلق (فى الاولين) من السبعة اى التعريف
والتنكير (فقط) دون الخمسة الباقية وحكمه فيها قد علم
فى بحث الفاعل ولذا لم يقل وفى البواقى كالفعل كما قال ابن الحاجب
اذ لم يسبق فى كلامه ذلك على ان هذا فى كلامه حوالة على غير
المعلوم فيحتاج الى انتظار شديد (نحو جاءنى رجال راكب غلامهم
او الزيدون الراكب غلامهم ولما توقف معرفة هذه التبعية
على معرفة المعرفة والنكرة والمفرد والمثنى والمجموع والمذكر
والمؤنث وسبق بيان غير الاولين فى بحث الفاعل اراد ان يبينهما
فقال و (المعرفة) ولله دره حيث لم يحوج الطالب الى انتظار
شديد كابن الحاجب والبيضاوى قدمها مع ان بعض افرادها
فرع النكرة لكونها اشرف وافيد وكون مفهومها وجوديا محضا
ما) اى اسم (وضع) وضعا جزئيا او كليا (لشئ) ملتبس (بعينه
اى بذاته المعينة من حيث انه معين فخرج به النكرة فان رجلا مثلا
موضوع لمفهومه المعين من غير اعتبار تلك الحيثية فالذهن
لا يلتفت من سماعه الا الى ذات المفهوم لا الى تعينه والرجل
موضوع لهذا المفهوم من هذه الحيثية فالذهن اليه لا يلتفت
الا معهما وبهذا ظهر الفرق بين النكرة والضمير الراجع اليها
واسد واسامة كذا ذكره الفاضل العصام وقال فى الامتحان
هذا لا يتناول المعرف باللام والنداء والاضافة فان الاشارة

الى التعين

اى فى الافراد ... والتذكير

ولو ضمنا كما فى المفرد
وكذا المذكر اذ لم يسبق
تعريفه الصريح
قوله محضا بخلاف مفهوم
النكرة فانه وان كان معينا
بعضه وهو ما وضع لكن
ليس بعضه بمعين وهو
لا بعينه فتدبر ما تدبر

[illegible]
[illegible]

الى التعين خارجة عن وضعها حاصلة بالمجاورة فى الاستعمال ولذا
عدل عنه البيضاوى الى ما فيه اشارة الى معين وقال العلامة
التفتازانى والاحسن ما قيل ان المعرفة ما وضع ليستعمل فى شئ
بعينه والنكرة ما وضع ليستعمل فى شئ لا بعينه فالمعتبر فى التعيين
وعدمه ان يكون ذلك بحسب دلالة اللفظ ولا عبرة بحالة
الاطلاق دون الوضع ولا بما عند السامع دون المتكلم لانه اذا قال
جاءنى رجل يمكن ان يكون الرجل معينا عند السامع ايضا الا انه
ليس بحسب دلالة اللفظ واختاره ابن كمال الكامل فى الاصول
وجعل بعضهم معنى هذا التعريف ما وضع ليستعمل فى شئ
بعينه واستبعده الفاضل العصام وبعضهم ما وضع لافادة شئ
بعينه واستبعده ذلك الفاضل ايضا بان تعريف مقابلها ليس
بهذا المعنى ويمكن ان يقال ان الوضع اعم من الشخصى والنوعى
والاشارة المذكورة فى هذه الثلاثة وان لم تكن داخلة فى وضعها
الشخصى لكنها داخلة فى النوعى فبالنظر الى هذا لم يعدل عنه
وما ذكره فى الامتحان بالنظر الى الشخصى الذى هو المتبادر عند
الاطلاق وفى كلام العلامة اشارة الى هذا حيث قال والاحسن
والنكرة ما وضع لشئ لا بعينه) اى غير معين هذا اذا كانت
موضوعة لفرد ما من الجنس كما ذهب اليه الرضى او لشئ لا ملتبس
بتعينه اى من غير اعتبار تعينه اذا كانت موضوعة للماهية المطلقة
ويكون اعتبار الفرد من الخارج كالتنوين وغيره ورجحه السيد
السند فى تصانيفه قاله الفاضل العصام (والمعرفة ستة انواع
بالاستقراء (النوع الاول المضمرات) فانها موضوعة لمعان
معينة من حيث انها معينة باعتبار امر كلى فان الواضع

ليستعمل
لام علت يكون صلته كى محذوف

يعنى ان فى لفظ المعرفة
اشارة الى ان مفهومها
معهود معلوم بوجه ما
بخلاف النكرة فان معناها
وان كان معلوما للسامع
ايضا اذا الكلام فيما كان
عالما بالوضع والا لم يفد
التخاطب لكن ليس
فى لفظها اشارة الى تلك
المعلومية
اى كما كان معلوما عند
المتكلم

لاحظ اولاً مفهوم المتكلم الواحد مثلا من حيث انه يحكى عن نفسه
وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد منها
بخصوصه بحيث لا يفهم الا واحد بخصوصه على ما هو راى المحققين
من المتاخرين لا بازاء القدر المشترك كما هو راى المتقدمين قدمها
لكونها اعرف مما عداها واعرفها ضمير المتكلم لبعده عن الالتباس ثم
المخاطب لوجود الالتباس فى الجملة فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق
فى المتكلم ثم الغائب فانه وان احتيج الى لفظ يفسره لكن هذا بمنزلة
وضع اليد عليه (وهى اربعة اقسام) بالنظر الى ما قبله والى اعرابه
الاول مرفوع) محلا (متصل) قدمه اذ المرفوع عمدة والاصل
فى الضمائر الاتصال ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل (وقد سبق
فى بحث الفاعل (والقسم الثانى مرفوع منفصل وهو هو هى هما
للتثنيتين ولذا ذكره بعد المفردين ولو لم يذكر كذلك لزم ذكره مرتين
كما فى عبارة غيره ولما كان مشتركا بينهما ذكر الجمعين بعده فقال
هم هن انت) بالفتح (انت) بالكسر (انتما) كلاهما (انتم انتن انا نحن
ابتداء بالغائب رعاية لاسلوب الترقى ومن بداء بالمتكلم رعى اسلوب
التنزل (والقسم الثالث مشترك بين منصوب متصل ومجرور متصل
لا يفرق بينهما الا بتعيين ما اتصل به فان تعين كونه جارا فمجرور وان
ناصبا فمنصوب وان اشتبه فمشتبه ولذا اختلف فى ضمير الضاربه قبل
مجرور مضاف اليه وقيل منصوب مفعول به وبهذا الاعتبار لم يجعل
الاقسام خمسة كما جعلوا (نحو ضربه ضربها ضربهما) مثل هما
ضربهم ضربهن ضربك ضربك ضربكما ضربكم ضربكن ضربنى
ضربنا ونحو له الى آخره) لها لهما لهم لهن لك لك لكما لكن لى لنا
والقسم الرابع منصوب منفصل وهو اياه اياها اياهما اياهم اياهن اياك

فجعله آلة للوضع لانه موضوع له فالوضع كلى والموضوع له كلى متشخص ؎

الا ترى انك اذا قلت انا لا يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس باخر فيتوهم ان الخطاب له ؎

ضمير غائب

ط بمعنى لا يجوز

وان كان اللايق ذكرهما بعد تثنية المؤنث لكنه ذكرهما بعده لاشتراكه بينهما ؎

اياك اياكما اياكم اياكن اياى ايانا) و (النوع الثانى) من الستة (العلم
وهو ما لا يتناول غيره بوضع واحد جزئى تركه لما فى الامتحان ان نحو
اسامة غير داخل فيه الا ان يدعى ان تناوله للافراد مجاز ويخدشه
عدم الفرق فى الاستعمال بينها وبين اسد فالحق ما قال ابن الحاجب
والرضى من ان تعريف مثلها تقديرى كعدل عمر لامور لفظية مثل
امتناع اللام ومنع الصرف (وهو قسمان علم شخص نحو زيد وعلم
جنس) عينا او معنى (نحو اسامة وسبحان) علما لحقيقة التسبيح
على راى قدمه على اسماء الاشارة لكونه اعرف منها لان مدلوله
متعين بحيث لا يشاركه ما يماثله وضعا واستعمالا بخلافها فانه لا تعين لها
وضعا بل استعمالا (والنوع الثالث) من الستة (اسماء الاشارة
وما دل الاسم على الحد اكتفى به والاشارة حقيقة فى الحسية الحاضرة
فيخرج المضمرات وسائر المعارف لان اشارتها ذهنية ونحو تلك الجنة
وذلكم الله مجاز لغاية الظهور فكانه محسوس مشاهد قدمها
على الموصول وذى اللام لانها اعرف منهما لان معرفتهما بالقلب فقط
بخلافها فانها بالعين ايضا (وهى) مبتداء خبره محذوف (ذا) مبتداء
خبره (للمذكر) المفرد اى للاشارة اليه ويمكن ان يجعل ذا مبتداء ثانيا
بتقدير منها خبرا وللمذكر حالا من فاعل الظرف او العكس والجملة خبر
الاول (ولمثناه) اى المذكر خبر مقدم لكون الضمير اقرب الى المرجع ذان
رفعا مبتداء مؤخر او ثان بتقدير منها كذا (وذين) نصبا وجرا (و للمونث
المفرد (تا) بقلب الذال فى المذكر تاء اذ العادة هى الفرق بينهما بها ولذا
جعل اصل السائر ذكره الفاضل العصام (وذى) بقلب الالف ياء
فرقا بينهما ايضا بالياء التى هى علامة التانيث فى تضربين قيل هى
الاصل لكونها بازاء ذا (وتى) بقلب الالف ياء مبالغة فى الفرق (وته وذه

مع التانيث والوصف بالمعرفة نحو هذا اسامة المقبل ووقوع الحال بعدها بغير وصف وصحة الابتداء بها نحو اسامة اجراء من ثعالة قال الدمامينى ان مثل هذا علم بحسب اللفظ لا المعنى فانه كالنكرة وقال بعضهم اطلاق المعرفة عليه مجاز اذ لا يخالف معناه معنى اسد ؎

هذا مفهوم من قوله ولمثناه ؎

بقلب الالف هاء وبسكونها فى الوقف والوصل اجراء له مجرى الوقف وبكسرها بلا ياء (وتهى وذهى) بوصل الياء وذات لم يذكرها لقلتها (والمثناه) اى المؤنث (تان وتين) قال فى الامتحان وهذا يدل على ان الاصل تا (وبجمعهما) اى المذكر والمؤنث (اولاء مدا وقصرا) فيكتب بالياء لان الفه مجهول الاصل وبرسم الواو لئلا يلتبس بالى حرف جر وحمل عليه الممدود (ويلحق اوائلها) اى اسماء الاشارة (حرف التنبيه) للتنبيه على المشار اليه قبل ذكره وهو ها لاشتهار اختصاص اما والا بالجملة مالم يلحق اواخرها اللام فلا يقال هاذلك وهاتلك لان حرف التنبيه لا يلحق ما للبعيد بخلاف اللام فلا يجتمعان نحو هذا (ويتصل باواخرها كاف الخطاب) تنبيها على حال المخاطب من التذكير والتأنيث والافراد وضديه وهو حرف لعدم حظه من الاعراب اذ لا يمكن جعله تابعا لاسم الاشارة لتباينهما او عدم القصد بالنسبة واسم الاشارة لا يضاف وقيل لامتناع وقوع الظاهر مقامها ومنع مستندا بنحو افعل واجيب بان فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه ولا يخفى ان هذا كلام على السند واللازم اثبات المقدمة الممنوعة وانى هذا (فيقال) فى المذكر المفرد (ذاك) بالفتح وفى المؤنث المفرد (ذاك) بالكسر وفى تثنيتهما (ذاكما) وفى الجمع المذكر (ذاكم وفى المؤنث (ذاكن) انما تصرف بهذا التصرف مع ان الحرف لا يتصرف لكونه على صورة الاسم وعدم اصالته فى الحرفية (وكذا اى مثل ماذكر او لفظ ذا فى تصرف حرف الخطاب المتصل باخره البواقى) من ذان الى اولاء نحو ذانك الى آخره وتاك الى آخره وتانك الى آخره واولئك الى آخره فيصير خمسة وعشرين اذ حرف الخطاب خمسة انواع باشتراك التثنيتين وكذا اسم الاشارة المستعمل مع حرف

بل يلحق اكثرها ما للقريب وقد يلحق ما للمتوسط سعد

اى الفاضل هندى

الخطاب

الخطاب فيضرب الخمسة فى الخمسة يحصل ماذكر وقال البيضاوى وجاء افرادهما مطلقا (ويجمع بينهما) اى حرف التنبيه كاف الخطاب لعدم المانع مع عدم اغناء احدهما عن الاخر (نحو هاذاك ويقال) اى يقول العرب (تلك) فى تى (واولالك) فى اولاء بالمد باللام مع حذف الياء لالتقاء الساكنين فى الاولى وقصر الهمزة فى الثانية وهو جائز على مافى التسهيل ويحتمل ان يكون الاولى بفتح التاء وحذف الالف من تا لما مر لكنه قليل ولم يحذف الالف فى ذلك لخفتها بل كسر اللام على ماهو الاصل فى تحريك الساكن (وذانك وتانك مشددتين) اذ المخففتان للمتوسط حال كون كل من هذه الكلمات الاربع (للبعيد) لان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى فقيل التشديد عوض عن الالف المحذوفة عن المفرد وارتضاه الرضى واستحسنه الدمامينى ورده الفاضل العصام بانه ينبغى ان تكونا للمتوسط كما بالتخفيف ثم قال قد يقال ان من لم يجعل النون بدلا من اللام لم يجعل المشدد للبعيد بل عند غير المبرد صيغ التثنية سواء فى القريب والبعيد والمتوسط اقول لا بعد فى افادة حرف واحد فائدتين كالالف واللام فى لفظة الله واختصاص افادة البعد باللام ممنوع وقال المبرد الاصل ذان او تان لك جعل اللام نونا وادغم ورده ايضا بان الاصل كون الادغام بجعل الاول مثل الثانى وهنا ليس كذلك اقول ذلك ممنوع لوجود اطرد وادمع على انه انما لم يجعل كذلك لامتناع تغيير الاول لكونه علامة مع ان فيه مزية الغنة وبانه لا ادغام مع سكون الثانى وقد عرفت ان اللام ساكنة كسرت لالتقاء الساكنين ولا ساكن هنا قبلها حتى يلزم الالتقاء اقول ان اراد انه لا ادغام

اى اسم الاشارة وحرف الخطاب سعد

اى فى جميع الاحوال سواء كان المشار اليه او المخاطب مفردا او مثنى او مجموعا بتاويل ماذكر او نحوه سعد

العوضية والبعد سعد

اى هاء تنبيه وكاف الخطاب

مع بقاء السكون فسلم وغير مفيد وان اراد انه لاادغام بعد زواله
بالتحريك فممنوع لجواز مثل لبجد على انه يمكن ان يدخل اللام
مكسورة عنده كما ظنه الرضى وارتضاه الدمامينى ورده ايضا
بانه لو كان بدلا عن اللام لم يصح هذان بالتشديد معها
كما لا يصح ها ذلك وقد جاء اقول مجيئه لعدم اللام لفظا فيجوز
ان يجتمع الهاء مع البدل وان لم يجز مع المبدل منه وقيل اللام
كانت قبل النون وفيه انه يلزم الفصل بين نون التثنية والفه باللام
وان الاصل دخوله بعد تمام الكلمة وقد جاء ذانيك بابدال النون ياء
واما ثمه) بالفتح (وهنا) بالضم والتخفيف وهو لازم الظرفية
اما منصوبا او مجرورا بمن اوالى لا غير (وههنا وهنا) بالفتح والتشديد
وهو الاكثر وجاء الكسر (وهنالك فللمكان) الحقيقى الحسى
خاصة) لا تستعمل فى غيره الا مجازا والثانى للقريب وماسواه للبعيد
والنوع الرابع) من الانواع الستة للمعرفة (الموصول) بغيره
وهو معنى الاسمى واما الموصول به غيره فمعنى الحرفى ذكره
الفاضل العصام وهو فى الاصطلاح ما لا يصير جزءا الا بخبرية
وعائد تركه لانه لا يفيد للمبتدئ لاستلزامه الدور بل يفيد لمن عرف
عدم صيرورته جزءا فى الاستعمال واحتاج الى مجرد معرفة
الاصطلاحى ومعرفة الافراد تحصل بالتعداد قدمه على المعرف
باللام مع ان بينهما مساواة لمناسبته لاسم الاشارة فى كونه
من المبهمات (ولابد له) اى للموصول فى جزئيته من الجملة (من صلة
ليكون بها معرفة بان يشار الى معهود بمضمونها بين المتكلم
والسامع على ماهو وضعه ولذا قيدها بقوله (جملة خبرية
معلومة للسامع) فى اعتقاد المتكلم ليكون مضمونها حكما

معلوم

معلوم الوقوع له قبل التكلم بها ولا حكم فى المفرد فضلا
عن المعلومية والانشائية لا يعرف مضمونها الا بعد ايرادها
ولو كان الخبرية غير معلومة له لا تصح ان تكون صلة وبما ذكرنا
اندفع ما يقال ان الموصول لو كان معرفة بالصلة لكان النكرة
الموصوفة بالجملة معرفة بها فيلزم عدم الفرق فى من مثلا بين
ان يكون موصولا او موصوفا فى مثل قولك لقيت من ضربته
اما اندفاع الملزوم فظاهر واما اندفاع اللازم فلان معنى الاول
بحسب الوضع لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك
ومعنى الثانى لقيت انسانا مضروبا لك وفيه تخصيص لكنه
ليس بوضعى والتفصيل يطلب من الرضى والدمامينى شرح
التسهيل هذا على ماهو المشهور وقال الدمامينى والعهد غير لازم
بل هو غالب وقد يراد به الجنس فيوافق صلته كقوله تعالى
كمثل الذى ينعق بما لا يسمع وقد يبهم الصلة قصدا الى تعظيم
الموصول كقول الشاعر فان استطع اغلب وان تغلب الهوى
فمثل الذى لاقيت يغلب صاحبه (فيها) اى الجملة (ضمير عائد
الى الموصول) للربط به خص الضمير بالذكر لغلبته واصالته
وقال صاحب التسهيل او خلفه اى الضمير وقال الدمامينى فى شرحه
المراد به الظاهر كقوله ايا ربَّ ليلى انت فى كل مَوْطن وانت الذى
فى رحمة الله اَطْمَعُ اى فى رحمته لكن قال ابو على منهم من لا يجيزه
وقال بعضهم لم يجزه سيبويه فى الخبر ففى الصلة اَوْلى فظهر
من هذا ما فيما فى الامتحان ان العائد عام كعائد المبتداء كذا
فى التسهيل وقال الفاضل العصام والاصل كون الضمير غائبا
لان الظواهر باسرها غُيَّب وقد يعدل عنه اذا كان الموصول

او الموصوف خبرا عن المتكلم او المخاطب نحو قول علي رضي الله عنه
اَنَا الذي سَمَّتْنِي اُمّي حَيْدَرْ ونحو انت الذي قلت واما اذا كان
كل منهما مخبرا عنه باحدهما او مشبها به فلا يجوز الا الغيبة
نحو الذي قال انا او انت اذ في الذي قلت اغناء عن الاخبار
بانا او انت ونحو انا حاتم الذي وهب المائين واما اذا وجد ضميران
جاز المعاملة بكل منهما على خلاف الاخر نحو انا الذي قلت
وضرب زيدا (ويجوز حذفه) اي الضمير كثيرا لو مفعولا
وقليلا لو مبتداء او مجرورا (عند قرينة) اذ لا حذف بدونها
الا منسيا ولا يجوز هنا ولو مفعولا لكونه جزءا من الصلة (وهو
اي الموصول (الذي) هو (للواحد) المذكر واللام الاولى
حرف تعريف بالاجماع زيدت لئلا يكون وصف المعرفة به
كوصفها بالنكرة فانه في حكم الصفات المشتقة في وقوع
الاوصاف وشيء منها لا يكون معرفة بدون اداة التعريف والثانية
اصلية كالياء عند البصريين وزائدة عند الكوفيين ليفصل
بين الاولى والذال الساكنة التي هي الموصول ثم كسرت واشبعت
قال الفاضل العصام هذا مما لا يجلبه مناسبة فضلا عن شاهد
ثم القياس فيه الكتابة بلامين اذ الاولى ليست بجزء منه بل كلمة
براسها لكن عدل عنه هنا لتنزيلها منزلة الجزء منه
للزومها له (ولمثناه) اي الواحد (اللذان) رفعا (واللذين
نصبا وجرا وكتب فيه بلامين للفرق بينه وبين الجمع
وحمل عليه اللذان واللتان (وجمعه) المذكر وقيده التسهيل
بالعاقل (الذين في الاحوال الثلاث) من الرفع والنصب والجر
(والتي) كالذي هي (للواحدة) المؤنث (ولمثناها) اي الواحدة

ولكون هذا مخالفا للقياس اشد المخالفة قال المازني او لم اسمعه لم اجوزه فقال الشيخ عبد القاهر لولا اشتهار مورده لرددته منه

نحو اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه منه

نحو من يعني بالحمد لا ينطق بما سفه اي بما هو منه

مثل فاصدع بما تؤمر اي به وعمل فاقض ما انت قاض قاضيه اي منه

مثل جاءني الرجل الذي يضربه

لذي واضع موفيد وضع

اللذي

اللتان) رفعا (واللتين) نصبا وجرا (ولجمعها) المؤنث
اللواتي) وجاء فيه اللوا بحذف التاء والياء معا (واللائي
بالهمزة والياء (واللاي) بالياء فقط ساكنة او مكسورة
واللاتي) بالتاء والياء (واللات) بحذف الياء اكتفاء بالكسر
واللوائي) بالهمزة والياء قال مولانا السيد عبد الله في شرح
لب الالباب الظاهر ان هذا واللوائي جمع الجمع (وذا) عطف
على الذي الواقع (بعد ما) الكائنة (للاستفهام) نحو ماذا
صنعت اما بمعنى ما الذي فالرفع اولى في جوابه ليطابق السؤال
في كونهما اسمين ويجوز النصب بتقدير الفعل المذكور او بمعنى
اي شيء فالنصب اولى فيه ليطابق السؤال ايضا في كونهما
فعلين ويجوز الرفع على انه خبر محذوف (ومن) لذي العلم
الا انه يتجوز (وما) في الغالب لغيره ولصفات ذي العلم والمبهم
امره ويستوي فيهما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
كذا ذكره الفاضل العصام (واي) للمذكر (واية) للمؤنث (والالف
واللام) اي مجموعهما على ما في شرح المفتاح للشريف والتفتازاني
لا اللام وحده على ما هو المختار في حرف التعريف فعلى هذا
فالوجه ان يقول ال كهل ذكره في الامتحان لكن هذا مخالف
لما سبق ولعله مشى في احد الموضعين على احد الرايين وفي الاخر
على الاخر الكائنين (في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الذي
في المذكر (او التي) في المؤنث (والنوع الخامس) من الستة
المعرف باللام) سواء كان (للعهد) الخارجي على ما هو المتبادر
عند الاطلاق كما اذا اشير بها الى حصة معينة من ماهية مدخولها
اما فردا او افرادا (نحو جاءني رجل فاكرمت الرجل) المعهود

كقوله تعالى ومنهم من يمشي على بطنه الاية منه

ويجي لذي العلم قليلا منه

لان ماذا مبتدا وذا خبره وجوابه مثلا كتابة مرفوع على انه خبر محذوف اي مصنوع او الذي صنعته

المذكور (اوللجنس) كما اذا اشير بها اليه من حيث هو هو فيسمى لام الحقيقة (نحو الرجل) اى جنسه (خير من المراة) اى جنسها اومن حيث وجوده فى ضمن كل الافراد فيسمى لام الاستغراق كقوله تعالى ان الانسان لفى خسر الا الذين الاية اوفى ضمن بعض الافراد بلا تعيين فيسمى لام العهد الذهنى نحو ادخل السوق واشتر اللحم حيث لاعهد (و) المعرف (بحرف النداء اذا قصد به معين نحو يارجل) والافنكرة نحو يارجلا والمتقدمون لم يذكروه لزعمهم انه داخل فى المعرف باللام اذ اصل يارجل مثلا ياايها الرجل والمصنف لم يسلك مسلكهم لكونه تكلفا (والنوع السادس) من الستة (المضاف الى احد هذه الخمسة) بالذات اوبالواسطة مما يصح الاضافة اليه ولا يلزم من ذلك الكلام صحة الاضافة الى كل من افرادها فلا يرد انه لايصح الاضافة الى المعرف بالنداء وماذا (اضافة معنوية) ان لم يتوغل فى الابهام كمثل وغير وقد سبق ان اللفظية لا تفيد تعريفا (نحو غلام زيد) اوزيد غلامه وتعريفه مساو لتعريف المضاف اليه عندالجمهور (و) التابع الثانى) من الخمسة (العطف بالحروف) اى المعطوف باحدها قدمه مع كونه بالواسطة لاستقلاله لفظا وهو ظاهر ومعنى لكونه مقصودا بالنسبة كمتبوعه بخلاف السائر كما يجئ ولانه بدخول الواو على الصفة يكون احق بالاتصال بها كما سيجئ فى التاكيد وترك تعريف ابن الحاجب لعدم صدقه فى غير الواو والفاء وثم وحتى الا بتكلف ارتكبه البعض واكتفى بما يفهم من قوله وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة) التى هى للعطف حقيقة فلا يرد الصفات الواردة مع الواو لزيادة اللصوق

ومثال المضاف بالواسطة مثل جاءنى الرجل صاحب لجام الفرس

لعدم الاحتياج فى التلفظ الى الغير كالضمير المتصل

وهو هو المقصود بالنسبة مع متبوعه

بالمصدر لا المعنى المصدرى لفساد المعنى

وهو لا وبل ولكن وام واما واو

كقوله

كقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم على راى والتاكيدات الواردة بالفاء اوثم لمجرد التدرج والارتفاع نحو بالله فبالله و والله ثم والله وكون المعطوف على الصفة مثل جاءنى زيد العالم والشاعر والكاتب صفة نحوية ممنوع كيف ولو كان كذلك لاستحق الرفع من جهتين وجعل الرفع الواحد اثرا لكلا المقتضيين ممتنع وجعله لاحدهما والتقدير للاخر مما لم يقل به احد (وهى) اى تلك العشرة واقد احسن فى عدها هنا وابن الحاجب اخر الى بحث الحروف فلزم الانتظار الطويل الواو) للجمع مطلقا (والفاء) له مع الترتيب بلامهلة وتراخ فيكون للتعقيب (وثم) للترتيب معها (وحتى) له معها ايضا لكنها فيه اقل وهى فيه ذهنية لاخارجية كما فى ثم والمعطوف به جزء قوى اوضعيف من المتبوع ليفيد قوة اوضعفا فيه فيصلح لان يجعل غاية للفعل المتعلق بالكل ويدل انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ثم بهم لانتفاع الناس بوجودهم وتقدم قدوم ركبان الحجاج على رجالتهم وان لم يكن فى نفس الامر كذلك (واو واما وام) لاحد الامرين او الامور مبهما غير معين عند المتكلم وهذا بيان للمعنى المشترك بين الثلاثة والا فالاولان قد يجيئان للتفصيل وللابهام فيكونان حينئذ لمعين عنده بخلاف ام وام المتصلة لازمة للهمزة ولو تقديرا يليها احد المستويين والاخر ام ويجاب بتعيين احدهما اوكليهما اونفيهما لانعم اولا لانها انما تستعمل فيما علم ثبوت احدهما عنده بلا تعيين فبطلبه

واما على راى آخر فحال وانما لم تتقدم مع كون ذى الحال نكرة محضة لعدم اللبس بوجود الواو

احدهما كونه صفة لزيد فى المثال المذكور تابعة له بتبعية المعطوف عليه واخرهما كونه معطوفا على الصفة المتقدمة تابعا له

اى بلا دلالة على الترتيب ولا على المعية

اى ليدل عليهما حتى يتغير الجزء باحدهما عن الكل فيصير كانه غيره

لاحد الامرين

نحو ازيد قام ام عمرو

والمنقطعة للاضراب عن الاول مع الشك فى الثانى فيستعمل فى الخبر نحو انها لابل ام شاة وفى الاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو ولا) لنفى ما اوجب الاول نحو جاءنى زيد لا عمرو فهى لازمة الايجاب (وبل) للاضراب مع الايجاب كجاءنى زيد بل عمرو واما مع النفى فلصرف حكم النفى عن الاول وجعله كالمسكوت عنه على قول ولاثباته لما بعده على آخر (ولكن) فى عطف المفرد للاثبات بعد النفى كما قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو فهو نقيض لا وفى عطف الجملة للاثبات بعد النفى وللعكس فهو نظير بل نحو جاءنى زيد لكن عمرو ولم يجئ وماجاءنى زيد لكن عمرو وقد جاء فهو لايفارق النفى (واذا عطف) اى العطف بالحروف اووقع العطف (على الضمير المرفوع المتصل) بارزا اومستترا احتراز عن المنصوب والمنفصل فانه لاشرط للعطف عليهما يجب تاكيده بمنفصل) ويقبح تركه يعنى ان شرط العطف عليه التاكيد به فالجزاء شرط لشرطه بناء على ان الشرط اذا كان علة غائية للجزاء يكون الجزاء شرطا لوجوده فى الخارج ويكون سببية الشرط بحسب الذهن ولذا يفسر الشرط فى مثله بالارادة كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم ولذا لم يقيد قوله يجب تاكيده باولا كذا حققه الفاضل العصام ولما اوهم قوله يجب الى آخره جواز كون التاكيد مؤخرا عن العطف مع انه ليس كذلك بينه بالمثال فقال (نحو ضربت انا وزيد) ونحو زيد ضرب هو وغلامه ووجه الوجوب ان الفاعل المتصل كالجزء من الفعل فيكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فبالتاكيد يظهر انه منفصل من حيث الحقيقة

عند قصد الاضراب عن الاخبار الاول والشك فى الثانى ﷻ

فكانه لم يحكم فى المعطوف عليه بشئ لابالمجئ ولا بعدمه والاخبار الذى وقع منه لم يكن بطريق القصد ﷻ

وذلك لوجوب تغاير طرفيها معنى والمفرد المعطوف فلا يكون منفيا لان حرف النفى انما يدخل الجمل فيجب كون المعطوف عليه منفيا ليحصل التغاير ﷻ

قال المصنف فيما علقه على الامتحان مثل من قتل قتيلا فان القتل لايقع على الحى حين هو حى بل على المقتول بذلك القتل فزمان القتل والمقتولية واحد فالقتيل حقيقة بخلاف من قتل حيا فانه مجاز باعتبار الكون فمن لم يفهم هذا لدقته فاجعل القتيل مجازا باعتبار الاول كما جعله شراح الحديث وقس على هذا ويعطف المعطوف انتهى وقس عليه واذا عطف العطف ﷻ

اى مجرد مابعد نفى ابله اثبات او ولده منزله

ولايجوز

ولايجوز العطف على التاكيد لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيلزم ان يكون المعطوف تاكيدا ايضا وليس كذلك (الا ان يقع) بينهما (فصل) ولو بعد العاطف نحو قوله تعالى وما اشركنا ولا اباؤنا (فيجوز تركه) اى التاكيد بلاقبح مع جواز اتيانه لانه حينئذ يطول الكلام فيحسن الاختصار كذا قالوا وقال المصنف وفيه نظر اما اولا فلان الفصل قديقع بحرف واحد كما فى الاية المتقدمة فالقول بحصول الطول به حتى يغنى عن الواجب خارج عن الانصاف واما ثانيا فلان الاختصار على ماذكروه استحسانى فكيف يعارض الواجب فضلا عن الرجحان واما ثالثا فلان الفصل بكلمة اقل حرفا من التاكيد لما كفى كان ماذكر فى التاكيد مما لايعنى انتهى فالوجه انهم التزموا الفصل بالتاكيد اوغيره ليحصل به النقصان فى التابع بالبعد عن متبوعه فيعارض مزيته لاستقلاله على متبوعه الذى هو غير مستقل وهى سبب استقباحهم العطف بدونه وفى الفصل بالتاكيد فائدة اخرى وهى ايذان استقلال المتبوع بحسب الحقيقة فيكون الفصل به افضل منه بغيره فلوقال واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل فصل ولو بعد العاطف كما قال البيضاوى لكان اخصر وانسب وافيد تدبر وانما جاز التاكيد والبيان له بلا فصل لكونهما غير مستقلين معنى وان كانا مستقلين لفظا فلا يلزم مالزم فى المعطوف من المزية وانما جاز البدل عنه بدونه مع كونه مستقلا لفظا ومعنى كالمعطوف لكون متبوعه غير مستقل لكونه فى حكم التنحية فلا يلزم ايضا المزية المذكورة (نحو ضربت اليوم وزيد واذا عطف على

فيعارض النقصان الحاصل بالبعد مزية التابع بالاستقلال

الذى هو خلاف الاصل ﷻ

لفظا وان كان مستقلا معنى ﷻ

لكونه غير مقصود بالنسبة فيسوغ انحطاطه عن التابع بالجزئية ﷻ

المضمر المجرور) لان العطف على المظهر المجرور جائز بدون اعادة الجار (اعيد الخافض) حرفا او اسما لانه لما اشتد الاتصال بينهما لكون الاحتياج من الطرفين لفظا ومعنى بخلاف الفعل والفاعل المتصل كانا كواحد فاشتد توهم العطف على بعض حروف الكلمة فلم يغن الفصل بل لزم اعادة الجار (نحو مررت بك وبزيد) وجره بالاول والثانى كالعدم معنى بدليل قوله (والمال بينى وبينك) اذ بين لايضاف الا الى المتعدد وقيل بالثانى كما فى الحرف الزائد نحو كفى بالله ثم ان هذا مذهب البصرية فى حالة الاختيار ويجوزون تركها حالة الاضطرار وجوزه الكوفيون حالة الاختيار ايضا مستدلين بالاشعار (والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع له) من الاحوال العارضة له بالنظر الى الغير فقط او مع نفسه الا ان يختص سببه باحدهما فيختص العروض به ايضا نحو يازيد والحارث وعمرو وعبد الله وياعبد الله وزيد فان سبب لزوم تجرد المنادى عن اللام اعنى لزوم اجتماع آلتى التعريف او لم يجرد مفقود فى المعطوف وسبب بناء زيد اعنى كونه منادى مفردا معرفة موجود فى عمرو لا فى عبد الله فلا يصح مازيد قائما او بقائم ولاذاهبا عمرو الا برفع ذاهب على ان يكون خبرا مقدما لعمرو اذ لو نصب او جر عطفا على قائم او قائما لكان خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع فى المعطوف عليه العائد الى اسم ما (ويجوز عطف شيئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد بالاتفاق) لان قيام الواحد مقام الواحد هو الاصل والمعقول (نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا) ولله دره حيث صرح بهذا ولم يكتف كابن الحاجب

ولا مجال للتاكيد لعدم المجرور المنفصل منه

واحترز بهذا عن الاحول العارضة له من حيث نفسه فقط كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والتثنية والجمع فان المعطوف ليس فى حكمه فيها منه

كما فى قولنا زيد عن القائم وعمرو فانه فى حكم المعطوف عليه بالنظر الى القائم من كونه مبتداء واجب التعريف محصور فيه القائم بضمير الفصل منه

والبيضاوى بمفهوم قوله (ولا يجوز) عطفهما بواحد (على معمولى عاملين مختلفين) اذ الواحد لايقوى القيام مقامهما اظهر كالقاضى ما لم يظهره غيرهما دفعا لتوهم الغلط وجعل العطف فى كلام الغير لغوا اعنى الميل او جعل على صلة للبناء المحذوف تكلف بارد لايدفعه كذا فى الامتحان (الا عند تقدم الجار) الذى هو احدهما سواء ولى المخفوض العاطف اولا (على راى) وهو راى الكسائى والفراء والزجاج والمروى عن الاخفش على ماذكره ابن هشام فى المغنى (نحو فى الدار زيد والحجرة) بالجر (عمرو) وفى الدار زيد وعمرو والحجرة ثم ان كان المراد به تقديمه على الرفع والناصب يلزم ان لا يجوز مثل ان فى الدار زيدا والحجرة عمرا بل مثال المتن ايضا اذ تقديمه على المعنوى غير منصور كما لايخفى وان كان تقديمه على المرفوع والمنصوب فيؤول الى تقديم المجرور كما وقع فى عبارة الاكثر فيصح المثالان فالعدول عن عبارتهم اتباعا لابن هشام عدول ثم ان تلك الرواية عن الاخفش مخالفة لما فى الرضى نقلا عن الجزولى وغيره وما فى التسهيل ان قوله انه يجوز العطف اذا كان احد العاملين جارا واتصل المعطوف بالعاطف كما فى المثالين او انفصل بلا نحو ما فى الدار زيد ولا الحجرة عمرو وما زيد بقائم ولا قاعد عمرو وقال الدمامنى فى شرحه وعزى هذا القول الى الكسائى والفراء والزجاج ونسب ابن هشام الى اعلم الشنتمرى وهو ايضا مخالف لما نقله الرضى عنه وارتضاه الفاضل العصام وتلقاه الدمامنى بالقبول حيث قال فى شرح التسهيل ان فى هذا اربعة اقوال احدها قول الاخفش وهو ماذكر فى متنه والثانى انه يجوز مطلقا

تكلفه ظاهر وكونه باردا لان استعمال عطف بعلى كثير فيكون تعلقه بمحذوف باردا منه

استاذ ابن الحاجب منه

وهو الذى نسبه ابن الحاجب الى الفراء والفارسى الى قوم من النحويين ونقل ابن هشام عن البعض ان الاخفش منهم والثالث الجواز بشرط تقدم المجرور فى المتعاطفين وهو مذهب قوم منهم الاعلم الشنترى وابن الحاجب وان اختلفا فى التعليل والرابع المنع مطلقا انتهى وهو مذهب سيبويه والجمهور فيجعل الجر فى المعطوف عندهم بمضاف محذوف او بحرف مقدر يدل عليه ما قبل العاطف وهو الاصح عند صاحب التسهيل (والثالث التاكيد) والافصح التوكيد كذا فى مختار الصحاح هما فى اللغة التقرير قدمه مع ان البدل بالاتصال بالعطف انسب لكونه مقصودا بالنسبة مثله لانه قد يوجد فى العاطف فى اللفظى لما مر فيكون التاكيد بهذا الاعتبار انسب بالعطف فافهم قال الفاضل العصام لو اخر المعطوف عن سائر التوابع لكان ترتيبها فى البيان كترتيب وقوعها فى التركيب وقد راعى ذلك فى ذكر المفاعيل الخمسة ترك تعريفه وهو ما يقرر المتبوع على ما يفهم من كلام البيضاوى بان يدل صريحا على ما يدل عليه التاكيد اكتفاء بدلالة اسمه عليه ثم ان ذلك التقرير قد يكون هو المقصود الاصلى وقد يجعل ذريعة الى دفع التجوز او السهو او عدم الشمول كما بين فى المعانى فظهر عدم الاختصاص بالنسبة او الشمول كما يشعر به عبارة ابن الحاجب والمقصود من البيان والصفة الكاشفة الايضاح لا التقرير وان لزمه ومن التوكيدية مثل نفخة واحدة والهين اثنين تقرير جزء المتبوع فلا يلزم ان يصح اطلاق التاكيد عليها (وهو قسمان لفظى) سمى به لانه يقرر لفظه كمعناه بخلاف المعنوى كما يجىء وهو تكرير اللفظ الاول) اما بعينه او بموازنه مع اتفاقهما فى الحرف

لان الاعلم علله باستواء آخر الكلام اوله فى تقديم الخبرين على المخبر عنهما وابن الحاجب لم يرض به لاستلزامه جواز مثل زيد خرج غلامه وعمرو اخوه وان زيدا اخرج غلامه وبكرا اخوه لوجود استواء اول الكلام آخره مع انه لم يجزه وعلل *

اى ما يطلق عليه لفظ التاكيد *

بورود السماع *

وهذا معنى قول ابن الحاجب تقريرها بالتضمن دون المطابقة المعتبرة فى التاكيد *

الاخير (او مرادفه فى الضمير المتصل ويجرى) اللفظى (فى الالفاظ كلها) اسماء او افعالا او حروفا او مركبا قال المصنف ومن هذا ايضا يظهر الخلل فى تعريف ابن الحاجب وان امكن الجواب انتهى بارجاع الضمير الى التكرير مطلقا لا الى التكرير الذى هو التاكيد الاصطلاحى او بتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالالفاظ محصورة كالمعنوى ولا يخفى ما فيه من التكلف (نحو جاءنى زيد زيد) او حسن بسن وضربت انت وضرب ضرب زيد) ولا لا او نعم نعم فى جواب اقائم زيد (وزيد قائم زيد قائم ومعنوى) لانه يقرر معناه فقط هو مخصوص بالمعارف) من الاسماء لا يجرى كاللفظى فى الالفاظ كلها باتفاق البصريين واما الكوفيون فقد جوزوا تاكيد النكرة بما عدا النفس والعين اذا كان معلوم المقدار نحو درهم ودينار ويوم وليلة لا نحو رجالا ودراهم (وهو) اى المعنوى (نفسه وعينه بمعنى ذاته ويجوز الجر بباء زائدة فيهما دون غيرهما نحو جاءنى زيد بنفسه او بعينه كذا فى التسهيل وشرحه ويؤكد بهما الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا تقول جاءنى زيد نفسه وهند نفسها والزيدان او الهندان انفسهما والزيدون انفسهم والهندات انفسهن وكذا عينه (وكلاهما) للمذكر (وكلتاهما للمؤنث يؤكد بهما المثنى لكونهما مثنى المعنى كجاءنى الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما (وكله) يؤكد به الواحد والجمع مطلقا باختلاف الضمير كقرات الكتاب كله والصحيفة كلها واشتريت العبيد كلهم والجوارى كلهن (واجمع واكتع وابتع

اى ومن جريان اللفظى فى الالفاظ كلها *

بايراد صيغة الجمع فى تثنية المذكر والمؤنث كراهة اجتماع التثنيتين *

وابصع) بالمهملة او المعجمة كلها بمعنى اجمع يؤكد بها الواحد والجمع باختلاف الصيغ كأخذت المال اجمع واشتريت الجارية جمعاء وجاء فى القوم اجمعون والنساء جُمَعُ وكذا البواقى ولا يؤكد بكل وما عطف عليه الا مايفترق اجزاؤه حسا اوحكما غير المثنى اذ الكلية والاجتماع لايتصوران الا فى ذى اجزاء واذا لم يصح افتراقها لم يكن فى التاكيد بهما فائدة (وهذه الثلاثة لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية (اتباع) جمع تبع بالفتح بمعنى تابع (لاجمع) تابع فان كون افعال جمع فاعل مختلف فيه ذكره الفاضل العصام (لاجمع) لظهور دلالته عليه يقال تبعه اذا مشى خلفه اومرّ به فمضى معه فقوله (ولا تتقدم) هذه الثلاثة (عليه) اى اجمع اذا اجتمعت معه (ولا تذكر بدونه لعدم وفائها بالمقصود لما مر (فى الفصيح) وفى غيره تذكر بدونه عطف تفسير لهذه الجملة وبيان لمعنى الاتباع فالاول ناظر الى الاول والثانى الى الثانى وفى نسخ الكافية بالفاء بدل الواو فيكون تفسيرية وتفصيلية (واذا اكد المضمر المرفوع المتصل) بارزا اومستكنا (بالنفس والعين) اى باحدهما (اكد اولا بمنفصل وجوبا دفعا للبس بالفاعل فى المستكن وحمل عليه فى البارز قال الفاضل العصام ويبطله انهما بالمعنى المذكور لايكونان الا تاكيدين فلا يتصور الالتباس واقول لوسلم ذلك فالالتباس فى ان المراد بهما ذلك المعنى فهما تاكيدان اوغيره فهما فاعلان فافهم واما اذا اكد غيرهما فلا لعدم اللبس والوجه الجمل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك وكذا اذا اكد بغيرهما لان اجمع واخواته لاتستعمل لغيره التاكيد وكل وكلا مضافين

الى

الى الضمير لايفهمان غير التاكيد الا مبتداء فلا لبس نحو زيد ضرب هو نفسه اوعينه) وضربت انت نفسك اوعينك وانما لم يذكر هذا متصلا ببيان النفس والعين مع انه حكمهما ومع وجود الاختصار فى الكلام حينئذ بالاضمار لان الكلام السابق مسوق لبيان ذوات المؤكدات فلو ذكر هذا متصلا به لكان الفصل به بينهما كالفصل بين العصا ولحائها وقدم عليه كون الثلاثة المذكورة اتباعا لاجمع ومايتفرع عليه عكس مافى الكافية لئتصل بيان الحكم ببيان الذوات ولا مقتضى للفصل بينهما كما فى الاول فافهم (والرابع البدل فى اللغة الخلف والمناسبة ظاهرة (وهو) فى الاصطلاح (المقصود بالنسبة) ولذا قدمه على عطف البيان عدل عما فى الكافية وهو عما نسب الى المتبوع لاحتياجه الى التكلف كما اشار اليه المولى الجامى حيث قال اى يقصد النسبة اليه بنسبة مانسب الى المتبوع اذ من البين انه ليس مقصودا بما نسب اليه كالمجئ فى مثل جاءنى زيد اخوك فان المقصود به ليس اخاك وقال الفاضل العصام وبعد فيه نظر لان نسبته الى الاخ ليست مقصودة بنسبته الى زيد بل هى مقصودة من ضمه اليه ونسبته الى الاخ مقصودة من ضمه اليه فلابد من زيادة تمحل وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة اليه كما فى البدل الغلط اوحال نسبته من التقرر والتمكن فى الذهن كما فى البواقى وخروج البدل من المنسوب عنه نحو ضُيِّق زيد اخوك اذ لا يصدق عليه انه مما يقصد النسبة اليه بنسبة مانسب الى المتبوع بل مما يقصد النسبة اليه بنسبة متبوعه الى شئ وما اختاره المصنف من قوله بالنسبة عما صوبه الفاضل

قوله بالنسبة ليس صلة المقصود بل الباء للسببية اى المقصود بسبب النسبة ومن جعله صلته فقد انقطع عن توجه الكلام ولم ينل من سعيه الا الملام والعلم عند العلام منه

من تعريف ابن الحاجب منه

قيل جامى وهندى وغيرهما منه

العصام (دونه) اى المتبوع فخرج ماعدا العطف بحرف الاضراب قيل يخرج هو ايضا لان متبوعه مقصود المتكلم ابتداء ثم يبدو له فيعرض عنه ويقصد المعطوف فكلاهما مقصودان وهذا سهو لانهم قالوا فى معنى الاضراب هو الاخبار الذى وقع من المتكلم ولم يكن بطريق القصد ولذا صرف عنه ببل وقالوا بدل الغلط ثلاثة اقسام ذكر المبدل منه عن قصد ثم ايهام الغلط وشرطه ان يرتقى من الادنى الى الاعلى ويسمى بدل بدء نحو هند بدر شمس وغلط صريح كما اذا اردت ان تقول حمار فسبق لسانك الى رجل ونسيان المقصود وسبق اللسان الى غيره ثم التذكر والتدارك ولايقع الاخيران فى كلام الفصحاء وان وقع فى كلامهم فحقه الاضراب عن المغلوط فيه ببل فظهر ان لافرق بين الاضراب وقسمى بدل الغلط الافى وجه التدارك فالفصحاء يزيدون بل فيصير اضرابا والاوساط لا فيصير بدل غلط وان الغلط والنسيان يقعان فى كلام الفصحاء لكن يضربون عنهما والاوساط يبدلون فالوجه ان يزيد بلا عاطفة كذا فى الامتحان وينتقض التعريف بصفة اى وهذا وايهذا فى ايها الرجل وياهذا الرجل ويا ايهذا الرجل فانها المقصودة بالنسبة دونها كما لايخفى كذا قال الفاضل العصام (واقسامه اربعة) بالاستقراء (بدل الكل) اى بدل هو الكل (من الكل) وهو المبدل منه (ان صدقا) اى البدل والمبدل منه الكلان (على شئ واحد) وان لم يكونا مترادفين او متساويين (نحو جاءنى زيد اخوك وبدل البعض) اى بدل هو البعض من الكل ان كان) مدلول البدل (جزء) مدلول (المبدل منه فى الخارج (نحو ضربت زيدا راسه وبدل الاشتمال) اى بدل مسبب

غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الاخر (ان كان بينهما تعلق وملابسة (بغيرهما) اى الكلية والجزئية وفيه اشارة الى ان اشتمال كل منهما على الاخر ليس بشرط بل يكفى التعلق لكن لا مطلقة بل (بحيث ينتظر النفس) اى نفس السامع (بعد ذكر الاول وهو المبدل منه (وتتشوق الى الثانى) وهو البدل (نحو سلب زيد ثوبه) فانه اذا قيل سلب زيد ينتظر السامع ويتشوق الى ذكر ما يسلب منه اذ هو ليس ذاته بل ما يحويه من الجلد والثوب وغيرهما وهذا هو الصواب واما اقتصار ابن الحاجب على الملابسة بينهما بغيرهما فيقتضى كون غلامه فى جاءنى زيد غلامه بدل الاشتمال وليس كذلك بل هو بدل الغلط (وبدل الغلط) اى بدل مسبب عنه (ان كان ذكر المبدل منه غلطا) صريحا اوغيره فيشمل اقسامه الثلاثة الا انه خلاف الظاهر اذ المتبادر من الغلط ما هو الصريح وحينئذ لايصح اطلاق قوله ولايقع الى آخره ان رجع ضميره الى بدل الغلط مطلقا لوقوع القسم الاول فى كلامهم كما اعترف به نفسه وان رجع الى ما فيه الغلط صريحا بقرينة المثال بقى القسم الاخير مهملا مع لايقع فى كلامهم ايضا فالوجه ان يختار عبارة البيضاوى فانها شامل لها بلا تكلف كما صرح به فى الامتحان (نحو رايت رجلا حمارا ولايقع فى كلام الفصحاء بل يورد دونه بل ويجب وصف النكرة المحضة (المبدلة من المعرفة) فيه اشارة الى انه لايلزم ان يطابق المبدل منه تعريفا وتنكيرا كما فى الوصف كجاءنى رجل غلام زيد بدل الكل) اذ لايتحد غيره مع المبدل منه فلا يضر تغايرهما فيهما انما وجب ليكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة ولا يكون

فالاضافة فى هذين القسمين بيانية منه

المقصود انقص من غيره من كل وجه (نحو قوله تعالى بالناصية
ناصية كاذبة ولا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل الا من الغائب
نحو ضربته زيدا) لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص
دلالة من الظاهر فلو ابدل منهما بدل الكل يلزم ان يكون
المقصود انقص من غيره مع اتحاد مدلوليهما بخلاف البواقى
لتغاير مدلوليهما فيها يقال اشتريتك نصفك واعجبتنى علمك
واعجبتك علمى وضربتك الحمار وضربتنى الحمار (و) التابع
الخامس) من الخمسة (عطف البيان وهو تابع يجئ به لايضاح
متبوعه) ولا يلزم منه كونه اوضح من متبوعه لجواز حصوله
بالاجتماع وخرج به غير الصفة الكاشفة وخرجت بقوله
ولا يدل على معنى فيه) اى فى متبوعه (نحو اقسم بالله ابو حفص
كنية (عمر) بن الخطاب رضى الله عنه عمر عطف بيان له
فمجموع ماذكرنا من المعمولات) على ماذكرنا (ثلاثون) واما ما
ذكره ابن الحاجب منها على ماذكره فستة وعشرون زاد
فى المرفوع اسم باب كان والمضارع المجرد عن الناصب والجازم
وفى المنصوب المضارع المنصوب وذكر بعد المجرور المجزوم
الباب الثالث فى الاعراب) تذكر ماسبق (وهو) فى الاصطلاح
شئ) حركة او حرفا او حذفا (جاء من العامل) بواسطة
لم يذكرها اكتفاء بذكرها فى تعريف العامل فلا نقض بها
فانها وان جاءت منه لكنها بلا واسطة يعنى جاء منه ذاتا وصفة
معا كما فى الاعراب بالحركة او صفة فقط كما فى الاعراب بالحروف
فان ذواتها ثابتة قبله مثلا مثل مسلمون ومسلمين صيغ موضوعة
قبل التركيب حتى اذا اردت تعداد الجموع السالمة

بدل البعض والاشتمال والغلط

المذكرة تقول مسلمون مؤمنون مصلحون او تقول مسلمين
مؤمنين مصلحين وكذا التثنية وملحقاتهما والاسماء
الستة المضافة فمسلمون ومسلمين مثلا مترادفان فى اصل
الوضع الا ان الواضع شرط استعمال الاول عند ورود الرافع
والثانى عند ورود الناصب والجار لكنهما اما غير دالة على شئ
او دالة على مجرد معنى الجمع والتثنية وبعد العامل كلها دال
على المعانى الموجبة للاعراب وبتعدد الدلالة فى بعضها فيحدث
فيها بسبب العامل صفة هى الدلالة كما يحدث به فى الاعراب
بالحركة صفة هى الحركة الدالة على المعانى المقتضية ولهذا
الكلام مزيد تفصيل فى الامتحان فان شئت فارجع اليه (يختلف به
اى بسببه صفة (آخر المعرب) لفظا او تقديرا او محلا فالمراد
بالاخر هنا هو الحرف الملفوظ آخرا عند الاضافة ولو فرضا
فيشمل الحقيقى كدال زيد والمجازى كتاء قائمة وياء بصرى
وواو مسلمون على ماهو المختار عنده من ان كلا منها كلمة برأسها قال
المصنف للاعراب معنيان عام وهو ما اقتضاه عروض معنى يتعلق
العامل ليكون دليلا عليه فان لم يمنع من ظهوره شئ فلفظى
وان منع حال فى آخره فتقديرى او فى نفسه فمحلى وهذا تابع
لمقتضيه فيوجد فى غير الحرف والماضى والامر بغير اللام وخاص
بالاولين والانواع للعام وكذا محالها واقسامها والمعرب
فى الاصطلاح ما اشتمل على الخاص انتهى فان كان المراد به العام
يلزم ان يكون المراد بالمعرب ما اشتمل عليه لكن هذا خلاف المتبادر
لا الاصطلاحى والا ينتقض التعريف بخروج المحلى الذى فى المبنى
فلو قال آخر الكلمة كما فى تعريف العامل لكان اصوب

فيكون من قبيل عموم المجاز ولكن لا قرينة ظاهرة له ذكره المصنف فيما علقه على الامتحان اللهم الا ان يقال يجعل ذكر الجمع المذكر السالم والمثنى فى بيان محل الاعراب قرينة له لكن فى كون اللاحق قرينة للسابق مع تباعدهما خفاء لا يخفى ولذا قال ظاهر منه

فى الامتحان فى بحث شرح المرفوعات منه

متعلق باقتضاه او حال من فاعله لا بعروض والمعنى العارض اعم من المشابهة فيصح التفريع بقوله فيوجد آه فافهم منه

وهو الرفع والنصب والجر والجزم هنا منه

واظهر واسلم من لزوم الدور بذكر المعرب وان لم يسلم منه بذكر العامل فافهم وان كان المراد به الخاص و بالمعرب الاصطلاحى يخرج المحلى المذكور من الحد والمحدود مع ذكره فى الاقسام وجعله استطراديا لايناسب المرام كما لايخفى على ذوى الافهام ويمكن ان يقال انه اخرجه عن التعريف وادخله فى التقسيم تنبيها على انحطاط رتبته لكون المانع عن الظهور نفس محله ثم انه لايخفى على كل من التقديرين ان الجر بالحرف الزائد ومثل رب والمضاف بالاضافة اللفظية والجزم والنصب بان وان الداخلتين على الماضى الواقع موقع المضارع خارجة عن الحد والمحدود لعدم مقتضيها فيكون التعريف للاعراب الاصلى لا الملحق به ولو اريد بالاعرب مايشملها وزيد فى تفسيره اوحمل عليه اولم يعتبر فيه قيد الواسطة واريد بالمعرب ما اشتمل على هذا العام لم يكن ماذكر خارجا عنهما واما النقض بالواسطة فمدفوع بان المتبادر من الباء السبب القريب وهى من البعيدة لكن ياباه مانقلنا عنه وتعريفه للعامل (وله) اى للاعراب مطلقا لكن على التقدير الثانى بالاستخدام فافهم (تقسيمات اربعة) بالاستقراء (متداخلة) اى يدخل اقسام بعضها فى اقسام الاخر لان هذه تقسيمات متعددة باعتبارات مختلفة فلايلزم التباين والاختلاف بين جميع اقسامها بل بين الاقسام الخارجة من التقسيم وهذا كتقسيم الاسم تارة الى المعرب والمبنى واخرى الى المعرفة والنكرة مع ان كلا منهما اما معرب اومبنى (التقسيم الاول) منها تقسيمه (بحسب الذات والحقيقة) ولذا قدمه (فنقول هو) اى الاعراب (اما حركة) وهى الاصل فيه

مما لايتعلق بشئ اصلا سعد

لخفتها وكونها ادل على المقصود ولذا قدمها (اوحرف) وهى ليست باصل لانتفاء علة الاصالة فيها لكن يكون اعرابا لامر يقتضى ذلك كاغناء الحرف الصالح للاعراب عن ايراد الحركة (اوحذف) اى حذف احدهما للجزم ولذا اخرعنهما (والحركة ثلاثة ضمة) سميت بها لضم الشفتين عندها (وفتحة) لفتح الفم عندها (وكسرة) لتسفل الفك الاسفل عندها فكانه ينكسر نحو جاءنى زيد ورايت زيدا ومررت بزيد والحرف اربعة واو والف وياء نحو جاءنى ابوه ورايت اباه ومررت بابيه ونون نحو يضربان) ويضربون وتضربين (والحذف ثلاثة حذف الحركة نحو لم يضرب وحذف الاخر نحو لم يغز وحذف النون نحو لم يضربا فالمجموع) اى مجموع الاقسام الحاصلة من هذا التقسيم (عشرة) وهو ظاهر (والتقسيم الثانى) منها تقسيمه بحسب المحل فهو) اى المحل الذى بحسبه هذا التقسيم (اما معرب اوملابس (بالحركات المحضة) لامع الحذف اوبالحروف المحضة) لامعه (اوبالحركات مع الحذف اوبالحروف مع الحذف والاول) وهو ما بالحركات المحضة (اما تام الاعراب ملتبس اومعرب (بالحركات الثلاث) فى الاحوال الثلاث غير تابع بعضها البعض فى بعض الاحوال (بالضمة رفعا) اى مرفوعا اوحالة الرفع (والفتحة نصبا والكسرة جرا) هذا هو الاصل ايضا اذ بالشركة يختل الغرض فان الواحد اذا جعل علامة لشيئين على سبيل البدل اوجب اللبس فيحتاج الى علامة اخرى فما وجد فيه هذان الاصلان وهو ماذكره بقوله (فهو اى تام الاعراب مما بالحركة المحضة (الاسم المفرد) لاالمثنى

اى كما كان الحركة هى الاصل سعد

والمجموع بقرينة ذكرهما بعده (والجمع المكسر) مذكرا اومؤنثا وهو ما تغير بناء واحده للجمعية احترز به عن السالم مذكرا اومؤنثا اذا اعراب الاول بالحروف واعراب الثانى ناقص المنصرفان) لايحتاج الى علة وبيان وماخرج منهما اومن احدهما فيحتاج اليهما كما سيجئ احترز به عن غير المنصرف لان اعرابه غير تام وعن الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم فان المنصرف على مافسره غير صادق على المعرب بالحروف كما سيجئ (نحو جاءنى رجل ورجال ورايت رجلا ورجالا ومررت برجل وبرجال اوناقص الاعراب بالحركتين) فقط وهو على نوعين الاول مايكون المتروك فيه الكسرة واشار اليه بقوله (امابالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فهو) اى ناقص الاعراب بالحركتين المذكورتين (غير المنصرف نحو جاءنى احمد ورايت احمد ومررت باحمد) وسيجئ ترك الكسرة فيه وانما حمل فيه على النصب للمناسبة بينهما فى كونهما علامتى الفضلة بخلاف الرفع فانه علامة العمدة والثانى مايكون المتروك فيه الفتحة وهو ما اشار اليه بقوله (واما بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا وهو) اى ما بالحركتين المذكورتين (جمع المؤنث السالم) وحمل نصبه على الجر ليكون على وتيرة اصله وهو جمع المذكر السالم على ماسيجئ نحو جاءنى مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات والثانى وهو ما بالحروف المحضة (ايضا) اى كما بالحركات المحضة (اما تام الاعراب بالحروف الثلاثة) فى الاحوال الثلاث على ماهو الاصل كما فى الاعراب بالحركة (بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا فهو) اى تام الاعراب بما بالحروف المحضة (الاسماء الستة

المضافة) اذ غيرها بالحركة (الى غير ياء المتكلم) اذ المضافة اليها بالحركة تقديرا كسائر الاسماء المضافة اليها كما سيجئ (المفردة) اذ المثنى وجمع المذكر السالم وان كان اعرابهما بالحروف لكنهما ليسا بتامى الاعراب واعراب المكسر بالحركة لا بالحروف (المكبرة) اذ المصغرة بالحركة لا بالحروف نحو جاءنى ابوه ورايت اباه ومررت بابيه وانما جعل اعرابها بالحروف لانها اسماء اواخرها ثابتة فى حال الاضافة سماعا بخلاف دم محذوفة نسيا فى حال الافراد بخلاف نحو العصا فاشبهت الزائدة فامكن جعلها علامة كما فى التثنية والجمع والساكن اخف من المتحرك فانقلب الحال ههنا بسبب العارض فصار الحرف اصلا لخفته دون الحركة بخلاف نحو دم اذ يحتاج الى زيادة حرف لمجرد الاعراب وقد صار العين آخرا محلا للاعراب بحذف اللام نسيا وبخلاف نحو العصا لان اللام لم يحذف نسيا اصلا فلم يشبه الزائد فكان جزءا محضا من الكلمة والاعراب وصف فتنافيا ولما لزم التحريك فى التصغير بسبب سكون ياء عاد الى اصل الحركة ذكره فى الامتحان (واما ناقص الاعراب بالحرفين امابالواو رفعا) هذا هو الاصل فيه كالضمة والالف فرع له فيه للضرورة وللنظر الى هذا قدم الجمع على المثنى عكس مافى الكافية واللب (والياء نصبا وجرا فهو) اى ناقص الاعراب بهذين الحرفين (جمع المذكر السالم) وهو مالم يتغير بناء واحده للجمعية والتغير فى نحو سنين وارضين وشيين وقلين من الشواذ بعد تحقق الجمعية (واولو) جمع ذو من غير لفظه وعشرون واخواتها) اى نظائرها من ثلاثين الى تسعين (نحو جاءنى مسلمون واولو مال وعشرون) رجلا (ورايت مسلمين واولى

لم يقل لامانها ليشمل عين فم وذو وفان لا منهما المأخوذ فا نسيا فى كل حال صار عينا هما آخرين كلام الاربعة الباقية منه

عدل عن قول الفاضل الجامى حين الاعراب حذرا عن لزوم المصادرة منه

خبر بعد خبر لا واخرها والمراد بالحذف عدم التلفظ فيعم القلب فى فم منه

هذا فى ذو وفرضى حملا على اخواتها اذ لا يقع عن الاضافة اصلا منه

مال وعشرين او بالالف رفعا والياء نصبا وجرا فهو) اى ناقص الاعراب بهذين الحرفين (المثنى) وقد سبق ماهو (واثنان) وكذا اثنتان وثنتان (وكلا) وكذا كلتا بلا تنوين ولو بلا اضافة قاله الفاضل العصام (مضافا الى مضمر) اذ لو كان مضافا الى مظهر لكان معربا بالحركة التقديرية (نحو جاءنى مسلمان واثنان وكلاهما ورايت مسلمين واثنين وكليهما ومررت بمسلمين واثنين وكليهما) ووجه عدولهما عن الاصل الاول قد سبق الاشارة اليه فى الاسماء الستة واما عن الثانى فالاحتراز عن اللبس فى الاحوال الثلاث فلزم التوزيع فالرفع لكونه علامة العمدة احق بالامتياز الذاتى والتثنية لكونها اكثر اولى بالالف الاخف ولكونه ضميرا فى نحو ضربا ويضربان والواو لكونه اخا الضمة اولى لرفع الجمع من الياء فلزم اشتراك الاربع فى الياء ففتحوا ماقبلها فيها وكسروا فيه ولما كان هذه الحروف دالة على معنى التثنية والجمع لم تتمحض للاعراب تمحض الحركة فلزم الجبر وايضا لم يمكن الحاق التنوين الدال على تمكن حذرا عن الساكنين فزادوا نونا عوضا عنهما فبالنظر الى الاول لم تسقط مع اللام والوقف والى الثانى سقطت بالاضافة عملا بالشبهين وكسروها فى التثنية وفتحوها فى الجمع تعادلا وفرقا بينهما اذ قد تزول العلامة الاولى بالاعلال نحو مصطفين ووجه الحاق اثنين واخته ظاهر لانهما كالمثنى لفظا ومعنى واما كلا فمفرد اللفظ ومثنى المعنى فراعوا فى الاضافة الى المظهر الاصل الاحق بالاصل الاخف جانب اللفظ والى المضمر الفرع جانب المعنى مع ان اللفظ ايضا اصل فى الاعراب وكذا كلتا والحاق باب عشرين ايضا ظاهر

اى كذلالتهما على معنى التثنية او الجمع منه

يعنى ان الواضع اعتبر عند الوضع دلالة هذه الحروف على المعانى الخفية ايضا وعدم تمحضها فيها او عدم امكان الحاق التنوين بعد التركيب فزادوا نونا عوضا عنهما ولا منافات بين هذا وبين ماسبق فافهم منه

لكونها كالجمع لفظا ومعنى وكذا اولوا وعدم النون للزوم الاضافة كذا فى الامتحان (والثالث) وهو ما بالحركة مع الحذف (لايكون الا تام الاعراب وهو) اى الثالث (قسمان لان محذوفه اما حركة او حرف فالاول) وهو ما كان محذوفه حركة (الفعل المضارع الذى لم يتصل باخره ضمير) مرفوع بقرينة الاتى اذ باتصال المنصوب لا يخرج عن هذا الحكم (وهو صحيح) الواو للحال وهو فى عرفهم ماليس آخره حرف علة (فرفعه) اى رفع ذلك المضارع (بالضمة ونصبه بالفتحة) ولو تقديرا كما فى الوقف ولا يخفى ان لبس المراد بهما علم الفاعلية والمفعولية (وجزمه بحذف الحركة) ولو تقديرا كما اذا التقى الساكن بعده (نحو يضرب ولن يضرب ولم يضرب) ولم يضرب القوم (والثانى) وهو ماكان محذوفه حرفا الفعل (المضارع المذكور) الذى لم يتصل باخره ضمير (ان كان آخره حرف علة) واوا او ياءا والفا (فرفعه بالضمة) تقديرا لاستثقالها عليها (ونصبه بالفتحة) ولو تقديرا كما اذا كان الاخر الفا (وجزمه بحذف الاخر) مطلقا لان الجازم لما لم يجد الحركة اسقط الحرف المناسب لها (نحو يغزو) ويرمى ويخشى (ولن يغزو) ولن يرمى ولن يخشى (ولم يغز) ولم يرم ولم يخش (والرابع) وهو ما كان بالحرف مع الحذف (لا يكون الا ناقص الاعراب وهو) اى الرابع (الفعل المضارع الذى اتصل باخره ضمير مرفوع غير النون) الذى هو للجمع المؤنث اذ المضارع لو اتصل هو به لكان مبنيا كما لو اتصل به نون التاكيد كما سياتى (فرفعه بالنون ونصبه وجزمه بحذفه) لان الضمير المرفوع لما عد جزءا بدليل سكون آخر ضربنا دون ضربنا جعلوا الاعراب بعده

ولما لم يتحمل الالف والواو والياء الحركة جعلوا اعرابه بالنون
لعدم امكان حرف العلة فحذفوها في الجزم حذف الحركة
وحملوا النصب عليه دون الرفع لان الجزم بدل الجر والنصب
يناسبه في مخرج اصليهما وكونهما علامتي الفضلة فلذا يحمل
على الجر دون الرفع في الاسماء فناسب بدله فيحمل عليه في الافعال
ايضا (نحو يضربان) ويضربون وتضربين ويرميان ويرمون
وترمين (ولن يضربا) ولن يضربوا ولن تضربي ولن يرميا ولن
يرموا ولن ترمي (ولم يضربا) ولم يضربوا الى آخره (فالمجموع) اى
مجموع اقسام الاعراب الحاصلة من التقسيم بحسب المحل (تسعة
ستة منها بانقسام كل من الاول والثاني الى تام الاعراب وناقصه
المنقسم الى قسمين واثنان منها بانقسام الثالث الى قسمين وواحد
منها الرابع ولما ذكر فيما سبق المنصرف وغير المنصرف وكان
للثاني احكاما اخر لابد من معرفتها احتاج الى بيانهما فقال
والمراد) في الاصطلاح (بالمنصرف) سمي به لكونه صرفا في الاسمية
ولذا سمي امكن اولا جوجهه من الاقبال على الفعل بالمشابهة
اولتغيره بدخول الجر والتنوين اولازدياده به قدمه لاصالته
ولكون مفهومه وجوديا (ما) اى اسم (دخله الجر) بالكسر
لتبادره لاصالته كما سبق (والتنوين) لعدم مشابهته بالفعل
وهذا لايصدق على المعرب بالحروف (وبغير المنصرف) سمي به
لعدم ماذكر في المنصرف (اسم معرب بالحركة) فخرج المعرب
بالحروف لان المنع انما يتصور فيما شانه الدخول فيكون ذلك
واسطة بينهما كما صرح به في الامتحان (لايدخله الجر) بالكسر
قدمه تنبيها على ان منعه بالاصالة لا بالتبع كما زعم البعض (والتنوين

للتمكن

قوله صرفا بكسر الصاد بمعنى خالص وقد يكون بفتح الصاد فعلى هذا فله معان اول بمعنى التغيير والثاني بمعنى الزيادة والثالث بمعنى التحويل منه

للتمكن لانه لما شابه الفعل في تحقق الفرعيتين اذ الفعل فرع الاسم
في الاشتقاق والافادة وكل علة فرع لشيء منع منه مامنع من الفعل
اعني الكسر والتنوين ولما كان المقصود من التعريف معرفة
الافراد ليجري عليها الاحكام وهذه لاتحصل بتعريف ابن
الحاجب بل بمعرفة جميع العلل وشرائط تاثيرها وهي لا تتيسر
الا بالتفصيل الآتي بل العجمة ووزن الفعل منها محتاجان
الى تتبع الموارد مع ان فيه ذكر العلة التقريبية وهو مخل بالتعريف
كما صرح به في الامتحان ترك تعريفه واكتفى بما يفيد معرفة
الاصطلاح بحيث يحصل بها نوع معرفة وضبط للافراد بالوقوف
على الاستعمال في الجملة واحال تمام المعرفة الى التفصيل الآتي
فافهم (وهو) اى غير المنصرف (على نوعين) الاول (سماعي
وهو مايتوقف منعه مخصوصه على السماع ولا يمكن ان يذكر فيه
قاعدة كلية موضوعها غير محصور (نحو احاد وموحد
وثناء ومثنى وثلث ومثلث ورباع ومربع) قال الرضي هذه
مسموعة اتفاقا وقد جاء في الشعر فصالا وعشارا والمبرد
والكوفيون يقيسون عليها مافوقها الى التسعة نحو خماس
ومخمس وسداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتساع
ومتسع بلاسماع بل المسموع مع ياء النسبة نحو خماسي الى تساعي
هذا قال الفاضل العصام انما لم يحكم بالسماع في عشرة
مع وجوده في الشعر لانه لا ينفع في مفعل ولا في فعال في التسعة
ولم يجعل ايضا ماجاء مع الياء دليلا على السماع لجواز ان يكون
النسبة لفظية ككرسي مع انه لايفيد في مفعل وجعل ابن مالك
خماس ومخمس مسموعين ايضا وكل منها معدول عن العدد

ولذا خصها المص بالذكر منه

المكرر اذ فى معناه تكرر والاصل تكرر اللفظ ايضا فاصل
جاء فى القوم احاد اوموحد جاؤا واحدا واحدا وكذا البواقى
(واخر) جمع اخرى مونث آخر وهو اسم تفضيل لان معناه
فى الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياسه ان يستعمل بمن
او اللام او الاضافة وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول
من احدها فقيل انه معدول عما معه من لموافقة المعدول للمعدول
عنه فى التنكير وقيل عما معه اللام لموافقته للموصوف افرادا
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا ولم يذهب الى كونه معدولا عما معه
الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها
كامر ولبس فى اخر شئ من ذلك وقال الفاضل العصام ان هذا
الوجه ضعيف لان هذه القاعدة فى تقدير الاضافة لا فى فرضها
فى الاصل المعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجه الوجيه
ان جاء فى الرجل والرجل الاخر وجاء فى الرجل ورجل آخر
لو فرض فيه التفضيل لم يكن المفضل عليه الا ماذكر اولا
ولا يتصور ذلك بالاضافة بل بالاولين فروعى المناسبة بين الحال
والاصل وحكم بانه معدول عن احدى الصورتين منعت تلك
الالفاظ اومثلت بها حال كونها (صفات) اذ لو كانت اعلاما
للذكور صرفت على الاكثر لان العدل فى هذا الباب تابع للوصف
فيزول بزواله وان ذهب جماعة الى منع الصرف اعتبارا للعدل
الاصلى مع العلمية ولو للاناث لم تصرف بالاتفاق للتانيث
مع العلمية لكنها لا يكون حينئذ مما نحن فيه والسبب فى كل منها
العدل التحقيقى والوصف اذ العارض صار اصليا فى المعدول
لاعتباره فى وضعه (و) نحو (جمع وكتع وبتع وبصع) حال كونها

اى التفضيل على ماذكر

الاصلى صح

جوعا) فان جمع جمع جمعاء مونث اجمع وقياسه تكسير فعلاء
صفة فعل واسما فعالى فهو معدول عن احدهما واجمعون شاذ
وان كان اجمع فى الاصل افعل تفضيل بجمعاء شاذ وقس
عليه البواقى والسبب فيها العدل التحقيقى والوصف الاصلى
على الاصح ولا يضره الغلبة الاسمية وقيل التعريف الاضافى
لانه بتقدير جميعهم حيث لا يؤكد بها الا المعرفة وعدم ملائمة
ظهور الاضافة لمنع الصرف لا يستلزم عدم ملائمة تقديرها
وقيل التعريف الوضعى وهو التعريف بلا اداة فهو يشبه
العلمية ولهذا الاختلاف لم يقيدها بالصفات كما فى الاول وانما قيد
بجموعا لانها لو كانت مفردة بان جعلت اعلاما تكون كما سبق
(و) نحو (عمر وزفر وزحل) اسم نجم من الخنس (وقزح
اسم جبل فى مزدلفة حال كونها (اعلاما) والسبب فيها
العدل التقديرى والعلم ولو لم تكن اعلاما بان نكرت لانصرفت
لبقائها على سبب واحد (و) الثانى (قياسى) وهو ما لا يتوقف
منعه بخصوصه على السماع بل يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية
موضوعها غير محصور كما اشار اليه باداة السور الكلى فى قوله
وهو كل علم على وزن) اى هيئة (مخصوص بالفعل) فى الوضع
الاول فلا يوجد فى الاسم الا منقولا عن الفعل او العجم (كضرب
مجهولا (وشمر) مشدد الميم علم لفرس الحجاج معناه فى الاصل
اسرع فى المشى وبقم منقولا من العجم (وانقطع واجتمع
واستخرج) وغير ذلك من اوزان الخماسى والسداسى معلومة
او مجهولة وكذا فوعل مجهولا (اوفى) محل (اوله)
اى الوزن او مجازا بالحلول (احدى زوائد المضارع) التى لها

بضم الهمزة وفتح الواو

نوع اختصاص به وهى حروف اتين حال كون ذلك الوزن غير قابل للتاء) المتحركة للتانيث لان لحوقها به يخرجه عن كونه ذلك الفعل لاختصاصها بالاسم نعم يكون معها غير منصرف للعلمية والتانيث كيَعمَلَةَ وَاَرمَلَةَ اذا سمى بها فيد خل فى قوله كل علم فيه تاء التانيث لالوزن الفعل كما لايخفى (نحو يزيد ويشكر واحد والسبب العلمية ووزن الفعل (وكل افعل التفضيل والصفة) اى كل ماكان على وزن افعل موضوعا للتفضيل او الصفة (نحو افضل) للتفضيل (وابيض) للصفة والسبب الوصف والوزن ولم يقيد هذا بعدم قبول التاء اذ كل منهما من حيث انه افعل التفضيل والصفة ليس له احتمال لقبولها بل عدمه قطعى اذ مؤنث الاول فُعلى ومؤنث الثانى فَعلاء (وكل اسم اعجمى) غير عربى فى الاصل (استعمل فى اول نقله الى العرب علما) سواء كان علما فى العجم ايضا او اسم جنس نقل علما فظهر الخلل فى عبارة الكافية حيث قال شرطها ان تكون علمية فى العجمية وماوُجِّهَ من التعميم الحقيقى والحكمى يجمع بين الحقيقة والمجاز ولاقرينة لعمومه والاصوب ان يقال ان الثانى ملحق بالاول دلالة للاشتراك فى العلة لكن الشرط فيهما ظهور العلة للكل وفى وجوده هنا خفاء لايخفى كذا فى الامتحان ووجه الاشتراط بقاء العجمة بحالها وظهورها اذ لولم يكن كذلك لتصرف فيه العرب بادخال اللام والاضافة والتعريب والتغيير فيكون كاللفظ العربى فيضعف العجمة فلاتؤثر (وهو) اى والحال ان ذلك الاعجمى (زائد) حروفه (على الاحرف (الثلاثة او متحرك الاوسط نحو قالونَ) كان فى لغة

الروم اسم جنس بمعنى الجيد ثم نقل علما لاحد رواة نافع لجودة قراءته قدمه للتنبيه على دخوله بلا تكلف (وابراهيم همامثالان للزائد على الثلاثة الاول للثانى والثانى للاول (وشتر وسقر فنوح منصرف اعلم ان ههنا ثلاثة مذاهب الاول جعل العجمة كالتأنيث المعنوى بدليل اعتبارها فى ماه وجور فيجوز فى نوح الوجهان كهند فهذا للزمخشرى وقد زيفوه بان التأنيث امر حقيقى وله علامة فظهر فى بعض التصرفات والعجمة امر اضافى لاعلامة لها ظاهرة فلا يلزم من اعتبار التأنيث فى نحو هند اعتبار العجمة فى نحو نوح واعتبارها فى نحو ماه للتقوية لا لاستقلال السببية وانه لم يسمع قط منع الصرف فى نوح بخلاف هند والثانى عدم اعتبار تحرك الاوسط فى العجمة اصلا بخلاف التأنيث لان اعتباره فى التانيث لقيامه مقام الرابع القائم مقام التاء فيقوى بوجود التأنيث فى الجملة وهذا لايعقل فى العجمة اذ لاعلامة لها حتى يسد مسدها شىء فلا وجه للتقوية بخلاف الزيادة فان اكثر كلام العجم على الطول والامتداد والعرب يراعون الاوزان الخفيفة ويكثرونها فى كلامهم فتقوية الزيادة للعجمة معقولة ومجرد زيادة حركة لايوجب طولا مؤديا الى الثقل فى لغة العرب الا ترى الى كثرة نحو جمز بخلاف الرباعى وهذا لسيبويه واكثر النحاة وارتضاه الرضى والثالث اعتباره بدليل منع نحو سقر وشتر وهذا لابن الحاجب ومن تبعه ورد بانهما اسما بقعة وقلعة وانما يظهر الثمرة فى نحو لمك اسم رجل ولم يسمع منعه ذكره فى الامتحان وتبع ابن الحاجب فى هذه الرسالة (وكل مؤنث) علما اولا (بالالف مقصورة) كانت (او ممدودة) والمراد بها الهمزة المنقلبة لاماقبلها والتسمية بالالف باعتبار الكون وبالممدودة باعتبار السببية فافهم

ولو قيل لا طريق الى معرفتها الا السماع

على وزن عضد
وهو ابو نوح

نحو حبلى وحمراء) قيل انما قامت مقام العلتين للزومها الكلمة وضعا
مثـلا لا يقال حبل ولا حمر بخلاف التاء فانها ان لزمت لزمت بعارض
كالعلمية ورده المصنف بانه ان ارادوا عموم السلب فى التاء فمنقوض
بنحو ظلمة اذ لا يقال ظلم بمعناها وان ارادوا اسلب العموم فكذا الالفان
نحو ذكرى وضراء وان ارادوا مجئ التاء للفرق مطردا فى بعض
الصفات فكذا المقصورة فى افعل التفضيل الا ان يدعوا مع عدم التغير
للصيغة والكثرة ولكن ليس يقوى الا ان ينضم اليه قلبا لتاء هاء
وهى حرف خفى كانه معدوم فغلب مفارقة التاء وندر مفارقة الالفين
فالحكم للغالب والنادر كالمعدوم (وكل علم فيه تاء التانيث لفظا
زائدا على الثلاثة او ثلاثيا متحرك الاوسط اولا (نحو فاطمة وحمزة
او تقديرا) انما شرط فيه العلمية ليصير التاء لازما لان الاعلام
محفوظة عن التغير بقدر الامكان ولانها وضع ثان فيكون التاء
حرف مبنى بلا خلاف بعد ان كان حرف معنى فيلزم
وهو) اى والحال ان العلم الذى فيه التاء تقديرا (زائد) حروفه
على) الاحرف (الثلاثة) علم المونث اولا (نحو زينب او) هو
متحرك الاوسط) حال كونه (علم المونث نحو قدم اسم امراة
وينبغى ان يقول او عجمة ليشمل ماه وجور وجه هذا الاشتراط
ضعف التاء المقدرة فلا تقوى قوة الملفوظة الا بقيام شئ فى اللفظ
مقامها ولو بالواسطة والحرف الرابع قائم مقامها بدليل عدم
ظهورها فى عقرب مع وجوبه فى مثل قديمة وحركة الوسط
قائمة مقام الرابع بدليل وجوب الحذف فى مثل جمزى مع جواز
مثل حبلوى والعجمة وان لم تكن موثرة فى الثلاثى الساكن الاوسط
على الاصح فلا اقل من تقوية التانيث واضعف هذين لا يوثران

الا في مسماه تانيث بخلاف الرابع كما اشار اليه بقوله علم المونث
وقيل السلامة بثقل احد الامور عن مقاومة الخفة لثقل احد
السببين ومزاحمتها لتاثيره ورده المصنف بانه لا طائل له اما اولا
فلان تاثير العلل ليس للثقل بل للفرعية واما ثانيا فلعدم لزوم
الثقل كيف والعلمية والوصف والعدل لا يتصور فيها
الثقل بل حصول الخفة فى الاخير ظاهر واما ثالثا فلان انصراف
نحو قدم وماه وجور اعلاما للمذكور يدل على ان مدار الاشتراط
وعدمه ضعف التانيث وقوته اذ الخفة والمقاومة سيان فى الحالين
ولو سمى به) اى بذلك المتحرك الاسط (مذكر صرف) لغاية
ضعف التانيث حينئذ فلا يقويه الا القائم مقامه بالذات فلو سمى
بالزائد على الثلاثة منع لو تانيث اصليا والا فصرف فى كل حال
ككل مكسر بغير تاء فان تانيثه بتاويل الجماعت ولا يلزم
لجواز تاويله بالجمع قيل كلاب اذا سمى به مذكر صرف (ولو كان
علم المونث ثلاثيا ساكن الاوسط يجوز صرفه) لضعف تانيثه
ومنعه) لوجود السببين ولو كان احدهما ضعيفا (نحو هند
وكل علم) فى الحال ليتحقق الافراد لان منع الصرف حال الكلمة
وهذا اولى من قولهم ليامن من الزوال فيحصل له نوع قوة
ذكره فى الامتحان (مركب من اسمين) فى الاصل لان نحو النجم
وبصرى علمين منصرفان لان الحرف لعدم استقلاله لا يعتد
بجزئيته فكانهما لا تركيب فيهما حتى يوثر ونحو من زيد وان زيدا
ويزيد مع الضمير وتابط شرا علما محكيات فلا يظهر فيها منع الصرف
ليس احدهما عاملا فى الاخر) بالاضافة او بكونه بمعنى الفعل
احترز به عن مثل عبد الله وضارب زيدا لانهما محكيان فلا يظهر

فيهما المنع ولان الاضافة لما أثرت فى المضاف الصرف فلا تؤثر
فى المضاف اليه المنع لان غير المختار لايؤثر الضدين فان النار
لاتؤثر الاحرارة والماء الابرودة (ولا الثانى صوتا) فى الاصل
مثل سيبويه فانه مبنى او محكى بناؤه (ولا متضمنا لمعنى الحرف
فى الاصل عاطفا او جارا كخمسة عشر وجارى بيت بيت
علمين لانهما محكيا البناء على الاصح فلا يظهر اثر المنع
ولقد اصاب فى زيادة هذين القيدين كما اصاب
فى زيادة اسمين لكن لابد من ان يزيد ولا معربا قبل العلمية احترازا
عن مثل حيوان ناطق وزيد انسان علمين لكونهما محكيين ايضا
بل لو زاد ذلك لكفى عن قوله ليس احدهما عاملا فى الاخر ولو زاد
ايضا ولا مبنيا لاغنى عن القيدين الاخيرين ايضا ولو قال بعد قوله
مركب بدون النسبة او مع الامتزاج لكان اخصر واشمل وامنع
والثانى اوضح كما لايخفى (نحو بعلبك وحضرموت) على اللغة الفصيحة
كما سيجئ وسبب المنع العلمية والتركيب (وكل ما فيه الف ونون زائدتان
فى الاخر لا اصليتان ولذا سميتا مزيدتين وسميتا مضارعتين لشبههما
بالفى التأنيث قيل فى امتناع دخول التاء وقيل فى كونهما مزيدتين (علما
لم يمنع بالعلمية عن التاء وتحقق المشابهة بهما (او وصفا لايدخله التاء
لما مر من تحقق المشابهة بهما (نحو عمران) والسبب الالف والنون
والعلمية (وسكران) مثال لوصف له مؤنث لايدخله التاء كسكرى
ورحمان) مثال لوصف ليس له مؤنث فضلا عن دخولها والسبب
الالف والنون والوصف (وكل جمع) حالا او اصليا كضاجر
تحقيقا او تقديرا كسراويل (على وزن فعالل او فعاليل) بان يكون
اوله مفتوحا وثالثه الفا بعده حرفان متحركان او ثلاثة احرف

على من نظر فى الامتحان وحاشيتنا له

مثل حسان

اوسطها

اوسطها ساكن ولو فى الاصل كجوار فانه غير منصرف على الاصح
ومثل دواب وجه الاشتراط اختصاصهما بالجمع وامتناع التكسير
مرة اخرى وتكرار الجمعية فى البعض ولذا سمى منتهى الجموع فيقوى
الجمعية لم يقل بلا هاء ولا ياء احترازا عن مثل فرازنة ومدائنى بناء
على ان المتبادر كونه على وزن احدهما بدون اتصال شئ وهو الظاهر
من المثال على ان المختار عنده كون التاء فى مثل فرازنة جزءا فيخرج
باتصاله عن الوزن المعتبر فلا حاجة الى الاحتراز كما صرح به فى الامتحان
نحو مساجد ومصابيح) وفى التمثيل بهما دون نحو دراهم
ودنانير تنبيه على ان المراد الوزن التصغيرى لا التصريفى
وهو ما يعتبر فيه مجرد مقابلة المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن
بدون اشتراط التعبير عن الاصول بالفاء والعين واللام وعن
الزائد بلفظه كما فى التصريفى ويقال له وزن عروضى ايضا
كما صرح به الفاضل العصام (ويجوز صرفه) اى لايمتنع جعل
غير المنصرف منصرفا حقيقة بادخال الكسر والتنوين لما مر
من تعريفه (لضرورة الشعر) بان يخل بالوزن او سلاسته
لو منع فالاول كقوله صُبَّتْ عَلَىَّ مَصَائِبٌ لَوْ اَنَّهَا صُبَّتْ
عَلَى الْاَيَّامِ صِرْنَ لَيَالِيَا والثانى كقوله اَعِدْ ذِكْرَ نُعْمَانٍ لَنَا اِنَّ ذِكْرَهُ
هو المسك ما كررته يتضوع (او للتناسب) اى لحصول
المناسبة بينه وبين ما يليه من المنصرف (نحو سلاسلا
على قراءة نافع والكسائى صرف ليناسب اغلالا بعده
وقواريرا) ليناسب تقديرا بعده (وكل ما لاينصرف اذا
اضيف) الى شئ (او دخله لام التعريف انصرف) حقيقة وجد
فيه البيان اولا لدخول الكسر عليه وعدم دخول التنوين

وهو الشارح الاول
ومن فسر بجعله فى حكم
المنصرف فقد انصرف
عن مذهب المصنف
ونسى تعريفه للمنصرف
وغير المنصرف

للاضافة او اللام لا لمنع الصرف فافهم (نحو مررت بالاحمر
مثال للثانى قدمه على مثال الاول لئلا يقع الفصل بين المثال
والممثل (او احمرنا) مثال للاول ولا مجال لعدم الفصل فيه
فافهم (والتقسيم الثالث) منها تقسيمه (بحسب النوع وهو
اى الاعراب بحسبه (اربعة) بالاستقراء (رفع ونصب) هما
مشتركان بين الاسم والفعل) غير مختص كل منهما بكل
منهما لكن معناهما فى الاسم علم الفاعلية والمفعولية وفى الفعل
مايشبههما فمعناهما المشترك علم الفاعلية والمفعولية ومايشبههما
كذا ذكره الفاضل العصام (وجر مختص بالاسم) لا يوجد
فى غيره معناه علم الاضافة (وجزم مختص بالفعل) معناه
مايشبه الجر فى الاختصاص (وعلامة الرفع) اى علامة هى الرفع
فالاضافة كشجر الاراك او علامة دالة على مادل عليه الرفع
لان الاعراب عنده عبارة عن الحركة والحرف واما على راى
من جعله نفس الاختلاف فالمعنى علامة دالة على الرفع الذى هو
الاختلاف وهو ظاهر (اربعة ضمة) فى الاسم والفعل (وواو
اى واو الجمع المذكر السالم والاسماء الستة فى الاسم (والف
اى الف التثنية فى الاسم (ونون) اى نون التثنية والجمع المذكر
والواحدة المخاطبة فى الفعل (وعلامة النصب خمسة فتحة
فى الاسم والفعل (وكسرة) فى الاسم الذى هو الجمع المؤنث
السالم (والف) فى الاسماء الستة السابقة (وياء) اى ياء
التثنية وجمع المذكر السالم (وحذف النون وعلامة الجر
ثلاثة كسرة) فى المنصرف (وفتحة) فى غير المنصرف (وياء
اى ياء التثنية والجمع المذكر السالم والاسماء الستة (وعلامة

الجزم ثلاثة حذف الحركة) من آخر المضارع الصحيح الذى
لم يتصل باخره ضمير (وحذف الاخر) من المضارع المذكور
اذا كان معتل الاخر (وحذف النون) المذكور (والتقسيم
الرابع) من التقسيمات الاربعة للاعراب تقسيمه (بحسب الصفة
فهو) اى الاعراب بحسبها (ثلاثة لفظى يظهر فى اللفظ) اى
لفظ ماله الاعراب وهو الاصل لانه علامة وحقها الظهور
وتقديرى ومحلى فلنذكر الاخيرين حتى يعلم ان ماعداهما
لفظى) لانحصار الاعراب فى هذه الثلثة ولا حاجة الى الذكر
وفيه بحث لان من مواضع التقديرى ما لا يدخل فيما ذكره
من المواضع السبعة له وهو مايسكن آخره لمجرد التخفيف او للادغام
فيما بعده نحو بارئكم بتسكين الهمزة فى قراءة ابى عمرو ونحو الرحيم
ملك يوم الدين فى قراءة ابى عمرو وغيره ومايتبع حركة آخره
بحركة غيره اعرابية او لا للتناسب نحو للملائكة اسجدوا بضم التاء
على قراءة ابى جعفر والحمد لله بكسر الدال على قراءة الحسن
البصرى ونحو يازيد الظريف بضم الفاء وجحر ضب خرب بالجر
الجوارى فى خرب اذ ليس حركة آخره بنائية ولا اعرابية بل للمناسبة
والاعراب مقدر صرح به الدمامينى فيكون التسمية بالجر للمشاكلة
اللهم الا ان يقال ان الاول ملحق بالموقوف عليه دلالة للاشتراك
فى اشتغال الاخر بالسكون والثانى بالمحكى للاشتراك فى اشتغال
الاخر بالحركة الغير الاعرابية فافهم (فالتقديرى ما لا يظهر
فى اللفظ بل يقدر فى آخره لمانع فيه غير الاعراب الحقيقى) اذ لو كان
حقيقيا يكون محليا كما يجئ (ولا يكون) التقديرى (الا فى امر
الاصطلاحى (كاللفظى وذلك) التقديرى (فى سبعة مواضع

فيجب علينا ان نذكر
بمعنى

وجعلها البيضاوى ثمانية والمصنف نقصها وجعلها خمسة
بان ادخل فى الثانى ما جعله رابعا وجعل السادس مشتملا
على ما جعله سادسا وسابعا وثامنا وزاد الخامس والسابع فتنبه
ولا تكن من الغافلين الموضع (الاول) معرب (مفرد اخره الف
وان حذف لالتقاء الساكنين) لا لمجرد الخفة فهو منوى لا منسى
فيكون كالملفوظ (فان كان) ذلك المفرد (اسما فاعرابه
فى الاحوال الثلاث تقديرى) لتعذر الحركة على الالف ملفوظا
اومقدرا (نحو العصا وعصا وان كان فعلا فرفعه ونصبه
تقديرى) لوجود ذلك الالف فى تينك الحالين (وجزمه) بحذف
ذلك الالف (لفظى) لوجوده فى اللفظ (نحو يخشى) ويخشى الله
ولن يخشى) ولن يخشى الناس (ولم يخش و) الموضع (الثانى ما
اى اسم معرب مطلقا (اضيف الى ياء المتكلم) ولو حذفت
اوقلبت حال كونه (غير التثنية) فانها اذا اضيفت اليها يكون
اعرابها لفظيا لوجوده فى اللفظ نحو مسلماى ومسلمَىَّ وبمسلمَىَّ
بالتشديد (فان كان) ذلك الاسم المعرب (جمع المذكر السالم
فرفعه تقديرى) للزوم القلب والادغام (فقط) دون نصبه وجره
فانهما لفظيان بياء مدغم فالاولى تقديمه كما فى الاوانى (نحو
جاءنى مسلمى اصله مسلموى) قلبت الواو ياء وادغمت (وان كان
غيره) اى غير جمع المذكر السالم (فالكل) اى كل اعرابه (تقديرى
سواء كان مفردا اوجمعا مكسرا اومؤنثا سالما لوجوب الكسر
اوالسكون اوالفتح قبل العامل وتعذر اجتماع الحركة والسكون
والحركتين مثلين اوضدين بعده ولم يمكن جعل الكسرة
والفتحة اعرابا بعده وان قاله البعض كما امكن جعل الحروف

نحو يا ابت ويا غلاما

يا غلامى

الثابتة قبل العامل اعرابا بعده فى التثنية والجمع لعدم التبدل
باختلاف العامل بخلافهما ولا وجه للبناء وان ذهب اليه الجمهور
اذ الاضافة الى الضمير لا يوجبه نحو غلامك وغلامه (نحو غلامى
وابى (ورجالى ومسلماتى و) الموضع (الثالث ما) اى اسم معرب
مطلقا (فى آخره اعراب محكى) اى حركة اوحرف محكية
والتسمية بالاعراب مجاز بالكون اذ لبست باعراب فى الحال كما اشار
اليه فيما سبق بقوله غير الاعراب الحقيقى انما جعل اعرابه تقديريا
للزوم اشتغال الاخر بالحكاية فصار كالثانى ولذا قدم على الرابع
عكس ما فى اللب حال كونه (اما جملة) فى الاصل (منقولة) فى الحال
الى العلمية نحو تابط شرا) فان الصحيح انه معرب اعرابه تقديرى وقيل
مبنى كما قبل العلمية (اومفرد اى قول) القوم (الحجازى
واما بنو تميم فلا يرون الحكاية فى المفرد واليه ذهب كثير من النحاة
منهم سيبويه (نحو من زيدا) ذكر منصوبا اشعارا بان السؤال
عن زيد المنصوب فتعذر رفعه لفظا مقولا (لمن قال ضربت
زيدا و) نحو (دعنى عن تمرتان) اعرابه بياء مقدرة والملفوظ
حكاية (لمن قال الك تمرتان وكذا) اى كالمذكور فى كون اعرابه
تقديريا لاشتغال الاخر بالاخر (كل علم مركب جزؤه الثانى
معمول) فى الاصل (لما لا اعراب له) اصلا فلا يمكن اظهار
اعرابه فى هذا الجزء ايضا فيكون تقديريا (نحو ان زيدا وهل زيد
ومن زيد) اعلاما فان كلا منها معمول فى الاصل لما لا اعراب له
وهو الابتداء فى الثانى والحرف فى الاول والثالث (بخلاف نحو
عبد الله و) نحو (مضروب غلامه) علمين من العلم المركب الذى
جزؤه الثانى معمول لما له اعراب فى الاصل (فان اعراب الجزء

بالحركة او الحرف
اومركبا مفردا

الاول) اى الاعراب الذى يظهر فيه اذ لا اعراب له فى الحال
لكونه جزءا كزاء زيد بل للمجموع على ما هو المختار عنده كما حقق
فى الامتحان (منهما) اى من نحو عبد الله ونحو مضروب غلامه
لفظى) لظهوره فى لفظ ماله الاعراب وان كان فى وسطه
لكونه مما له اعراب فى الاصل ولمانع فى آخره وذلك اولى
من اهدار الاعراب وجعله تقديريا كما اذا كان الجزء الاول مما
لا اعراب له (بحسب العامل) فان رافعا فمرفوع وان ناصبا فمنصوب
وان جارا فمجرور (والثانى مشغول باعراب الحكاية) اى باعراب
ملتبس بها ولذا لم يظهر فيه الاعراب المذكور مع انه الاخر
او) ما فى آخره (بناء محكى) والتسمية بالبناء كالتسمية بالاعراب
نحو خمسة عشر علما) فانه اذا لم يكن علما يكون جزءاه مبنيين
كما سيجىء واذا جعل علما يكون معربا باعراب تقديرى (على الاشهر
لانتفاء موجب البناء الذى سياتى وتعذر ظهور الاعراب فى لفظه
لمانع هو الحكاية وقيل يكون مبنيا كما قبل العلمية ومثله سيبويه — فى بحث غير المنصرف قال لانهما محكيان على البناء ١٢
كما صرح به فى الامتحان (و) الموضع (الرابع ما) اى اسم او فعل
معرب (فى آخره) الاولى ترك فى كما فى الاول (ياء مكسور ما قبلها
وان حذف لالتقاء الساكنين) فانه كالملفوظ لكونه مقدرا
لا منسيا حتى يكون اعرابه لفظيا كما فى يد (فان كان) ذلك المعرب
اسما فرفعه وجره تقديرى) للزوم تسكين الياء المذكورة لاستثقال
الضمة والكسرة عليها واما نصبه فلفظى لخفة الفتحة عليها
نحو القاضى وقاض) وقاضى البلد (وان كان فعلا فرفعه فقط — لوجود الفتح والجزم الذى هو حذف الاخر فى اللفظ ١٢
دون نصبه وجزمه اذ هما لفظيان (تقديرى) لاستثقال الضمة
عليها بخلاف الفتحة (ان لم يلحق باخره ضمير) مرفوع فانه

لو لحق به

او لحق به فان كان نون جمع المؤنث يكون محليا وان غيره
يكون لفظيا فى الاحوال الثلاث نحو يرميان ويرمون وترمين
وان يرميا ولم يرميا الى آخره (نحو يرمى) هو (وترمى) انت او هى
وارمى) انا (ونرمى) نحن (والخامس) منها (فعل آخره
واو مضموم ما قبلها) اذ لم يوجد اسم كذلك (فرفعه فقط
دون نصبه وجزمه اذ هما لفظيان (ايضا) اى كفعل آخره ياء — الا نادر او هو هو ١٢
مكسور ما قبلها (تقديرى) لمثل ما مر من استثقال الضمة
على الواو المذكور (ان لم يلحق باخره ضمير) مذكور اذ لو لحق به
يكون اعرابه لفظيا او محليا كما مر (نحو يغزو) هو (وتغزو
انت او هى (واغزو) انا (ونغزو) نحن (والسادس) منها
اسم) معرب (اعرابه بالحروف ملاق لساكن بعده اى كلمة
فى اولها همزة وصل) تفسير للساكن فانها تسقط عند الملاقاة
فيجتمع الساكنان فيحذف حرف الاعراب (فان كان) ذلك الاسم
من الاسماء الستة المذكورة) من المفردة المكبرة المضافة
الى غير الياء (فاعرابه فى الاحوال الثلاث تقديرى) لعدم ظهوره
فى اللفظ لما مر (نحو جاءنى ابو القاسم ورايت ابا القاسم ومررت
بابى القاسم وان كان جمع المذكر السالم فان كان ما قبل حرف
الاعراب مفتوحا نحو مصطفون ومصطفين) بفتح النون
فى النصب والجر (فتحرك الواو) دفعا للساكنين (بالضمة
للمجانسة (والياء بالكسرة) لما ذكر (فيكون اعرابه لفظيا
فى الاحوال الثلاث) لظهوره فى لفظه (نحو جاءنى مصطفوا
القوم) بضم الواو (ورايت مصطفى القوم ومررت بمصطفى
القوم) بكسر الياء فيهما وان لم يكن) ما قبل حرف الاعراب

مفتوحا بحذفان) اى الواو والياء للساكنين (فيكون) اعرابه
تقديريا فى الاحوال الثلاث نحو جاءنى ضاربوا القوم ورايت
ضاربى القوم ومررت بضاربى القوم وان كان) ذلك الاسم
تثنية فرفعه تقديرى) لحذف الالف للساكنين (وفى نصبه
وجره تحرك الياء) للساكنين (بالكسر) للمجانسة (فيكون
اعرابه فيهما (لفظيا نحو جاءنى غلاما ابنك) بحذف الالف (ورايت
غلامى ابنك ومررت بغلامى ابنك) بكسر الياء فيهما (و) الموضع
السابع)من المواضع السبعة المعرب (الموقوف) اى الذى وقف
عليه) نائب الفاعل (بالاسكان) حال كونه (مما كان اعرابه
بالحركة) لا بالحرف اذ حينئذ يكون لفظيا كمسلمان و يضربون
فان كان) ذلك الموقوف عليه (غيرمنون بتنوين التمكن) منونا
بتنوين المقابلة اولا (او كان فى آخره تاء التانيث فاحواله الثلاث
اى اعرابه فيها (تقديرى) لعدم ظهوره فى اللفظ (نحو احمد
فى الاحوال الثلاث مثال لغيرالمنون (وضاربة) كذلك مثال
لما فى آخره التاء (وضاربات) مثال المنون بغيرالتمكن (وان كان
منونا) بتنوين التمكن (بغيرها) بلاهمزة او بها اى حال كونه
بلا تاء التانيث او بلا هاء منقلبة عنها (فرفعه وجره تقديرى
لسقوط الاعراب بالوقف (دون نصبه) فانه يوقف عليه بالالف
فيكون لفظيا لاقتضائه فتح ماقبله الذى هو النصب (نحو زيد
فانه يقال جاءنى زيد ومررت بزيد بسكون الدال ورايت زيدا
بالالف (واما المحلى) وهو مالا يظهر فى اللفظ ولا يقدر فى آخره
بل فى نفسه لمانع عن ظهوره فيها (ففى موضعين احدهما
الاخص الاول او الاخر بدل الثانى (الاسم المعرب المشتغل آخره

باعراب غير محكى) لما عرفت انه لو اشتغل بمحكى لكان اعرابه
تقديريا (نحو مررت بزيد فانه يحكم على محل زيد بالنصب
على المفعولية) فيه اشارة الى ان النصب للمجرور فقط لا له مع الجار
لان الجار آلة ووسيلة فى افضاء معنى العامل الى المعمول فهى
اذا من جملة العامل فلا يكون من جملة المعمول كذا فى الامتحان
وكذا المجنى ضرب زيد ومر بزيد فزيد مرفوع المحل على
الفاعلية)اومنصوبه على المفعولية (فى الاول والنائبية فى الثانى
والثانى) منهما (المبنى) العارض الذى يتوارد عليه المعانى
المقتضية قال فيما علقه على الامتحان قالوا التقديرى انما يكون
فيما يستحق الاعراب فى نفسه ولكن فى آخره مانع والمحلى فيما
لا يستحقه فالمانع فى نفسه واقول معنى كون الاعراب محليا
ومقدرا فى النفس ان نفس اللفظ محل للاعراب لتوارد المعانى
المقتضية عليه لدلالته على المعنى المستقل بالمطابقة لكن فى نفس
اللفظ مانع لظهور الاعراب مطلقا اومخصوصا ككونه مبنيا
اومضافا اليه اومدخول الجار فلم يوجد فيه ذلك الاعراب
اصلا مادام ذلك المانع باقيا و بقى مجرد المحلية والاستحقاق له
فسمى محليا حتى لو زال ذلك المانع لظهر الاعراب لفظا
اوتقديرا نحو يا زيد وادعوا زيدا وزيد ضارب عمرو وعمرا ومررت
بزيد وقوله تعالى واختار موسى قومه بخلاف مبنى الاصل فانه
ليس بمحل للاعراب اصلا لعدم توارد المعانى عليه لعدم دلالته
على المعنى المستقل بالمطابقة وهذا التحقيق مما تفردت به
بتوفيق الله تعالى والجمهور قصروا المانع على البناء وقالوا معنى
كونه محليا انه فى محل لو وقع فيه معرب لظهر الاعراب فيرد

فقول بعض المعربين الجار مع المجرور منصوب المحل مسامحة او بجوز تسمية الكل باسم الجزء

ای جمهور فی بیان الفرق بین المحلی والتقدیری

الاول مثال للمطلق والاخيران للمخصوص

بزوال المانع اعنی کونه مبنیا عید

ولما لم يسمع حذف الجار فى مررت بزيد مثل ازوال المانع بهذه الاية الكريمة

بزوال المانع اعنی کونه مضافا اليه

عليهم ان المحلى قد يكون فى المعرب لانهم اتفقوا على ان يقولوا ان زيدا فى مررت بزيد وضرب زيد شديد وعمرو ضارب زيد منصوب المحل واما نحو تابط شرا علما فالمختار انه معرب اعرابه تقديرى لكون المانع فى الاخر فقط وهو الاشتغال بالحكاية والمفعولية زالت بالعلمية بخلاف المانع فى بزيد ومررت برجل ضارب زيد فان البناء وكونه مدخول الجار ومضافا اليه مانع فى نفس اللفظ لا فى الاخر بمنع عن ظهور النصب غاية ما فى الباب ان ذلك المانع اوجب فى الاخر مانعا آخر لكن التسمية بالمحلى باعتبار المانع الاول دون الاخر فلذا لو زال الاول وبقى الثانى صار الاعراب تقديريا نحو تابط شرا على الصحيح الى هنا كلامه (وهو) اى المبنى عارضا او اصليا بالاستخدام (ما) اى كلمة (كان حركته وسكونه) اى حركة آخره وسكونه (لا بعامل) اى لا بسببه ولو دخل عليه بل بان الاصل فى البناء السكون والعدول الى الحركة بسبب آخر كما سيجىء وبما ذكرنا لا يرد ان الاسماء المعدودة داخلة فيه مع ان كونها مبنية مذهب مرجوح والمختار عنده مذهب الزمخشرى وهو كونها معربة موقوفة صرح به فى الامتحان لان حركتها تكون بعامل او دخل عليها ملتبس او ملتبسا (بخلاف المعرب) فانه ليس كذلك وهو من اعربته اى اوضحته واظهرته فالمعرب محل اظهار المعانى لانه محل المظهر اعنى الاعراب ومحل الشىء محل لوصفه (فهو) اى المعرب مطلقا ولما كان هذا تفصيلا لما سبق عطفه بالفاء لان مرتبته بعد مرتبة الاجمال (ما) كلمة (كان حركته وسكونه) اى حركة آخره وسكونه (بعامل) اى بسببه بواسطة او بدونها فيشمل مدخول الجار الزائد وغيره مما لا يتعلق

وقيل مبنى كما قيل العلمية اعرابه محكى

كما سبق الثانى وسيجىء الاول

بشىء

بشىء على ما يشعر به تنكير عامل فافهم ثم انه لم يقصد شمول هذين التعريفين للمبنى والمعرب بالحرف مع انهما مذكوران فى الاقسام لانه اراد التنبيه على انحطاط رتبة ما بالحروف بعدم جعل التعريف شاملا له والاكتفاء بذكره فى الاقسام وانه لو اراد الشمول بهما وزاد وحرفه بعد سكونه فيهما اصدق تعريف المبنى على المعرب بالحرف لما مر ان الحرف ثابت قبل العامل وبعده يحصل صفة له وهى الدلالة ولا دلالة له فى المبنى حتى يراد به هذه الصفة كما فى المعرب على ما لا يخفى انما ترك تعريف ابن الحاجب لعدم حصول الغرض الاصلى من التعريف بهما وهو معرفة الافراد لاجراء الاحكام عليها وهذه لا تحصل الا بمعرفة جميع المبنيات حتى يعلم ان ما عداها معرب ولا يخفى ان تعريفيه لا يفيدانه مع اختلالهما فى نفسهما لانه اطلق المركب واراد جزءه او المركب مع الغير تركيبا يتحقق معه عامله واراد بالمشابهة المنفية المناسبة التى توجب البناء وهى مجهولة محتاجة الى تفصيل علل جميع انواع المبنيات واراد بمبنى الاصل الحرف والماضى والامر بغير اللام دون الجملة وكل ذلك لا قرينة عليه واكتفى بهذين التعريفين ليحصل نوع معرفة وضبط بهما بالوقوف على الاستعمال فى الجملة واحال تمامها على تفصيل المبنيات وانما عدل عن تعريف الجمهور وهما ما لا يختلف آخره بعامل وما اختلف آخره به لايهام ان الاختلاف بغير عامل حكم المبنى واثره المرتب عليه من حيث هو مبنى وليس كذلك اذ حكمه واثره المرتب على بنائه ثبات آخره على هيئة مخصوصة ولذا عرفه المطرزى بما عرفه المصنف به بعد تعريف المعرب بالاختلاف

لجمع مؤنث المضارع والماضى

مبنيا فى المعرب ومبنيا فى المبنى

اى بتعريفه

ولا يخرج غير المنصرف عن تعريف المعرب ويدخل فى تعريف المبنى

او لاجل هذا الايهام المذكور

والمبنى) مطلقا ولم يضمر لئلا يتوهم رجوعه الى المعرب من اول الامر (على نوعين مبنى الاصل) اى مبنى هو الاصل ومبنى العارض) اى مبنى هو العارض (والاول اربعة الحرف قدمه لكماله فى الاصالة اذ لا يقع معمولا اصلا بخلاف الماضى فانه قد يقع موقع المعرب فيكون معمولا كما مر (والماضى قدمه لكون الامر مختلفا فيه (والامر بغير اللام عند البصريين) قيد للاخير اذ عند الكوفيين هو معرب مجزوم بلام مقدرة كما مر (والجملة) من حيث هى هى اخرها عن الجميع لكون بنائها مختلفا فيه واعتباريا اذ قد يوجد فى جزئيها الاعراب وجه البناء عدم توارد المعانى المقتضية عليها اصلا لعدم دلالتها على المستقل المطابقى واعراب المضارع بالمشابهة التامة وهى مفقودة فيها ايضا كما لا يخفى (والثانى) ايضا (على نوعين لازم وغير لازم واللازم) منهما (ما لا ينفك عن البناء) اصلا وهو) اى المبنى اللازم (المضمرات) وجه البناء الاستغناء بدلالة نفس اللفظ بحسب اختلافه مادة وصيغة على المعانى الخفية عن دلالة الاعراب عليها التى هى الغرض من وضعه هذا هو المختار عنده كما صرح به فى الامتحان فى بحث المعرب وقيل المشابهة بالحرف فى الاحتياج الى الغير وقيل كونها على لفظ حرف الخطاب والفصل (واسماء الاشارة) قيل بنيت لتضمنها الاشارة وهى لعدم استقلالها معنى حرفى لكن لم يوضع لها حرف كما فصلها الرضى وقيل لان وضع بعضها كوضع الحرف وحمل عليه ماعداه وقيل لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها وهى اما الاشارة الحسية او الوصف كاحتياج الحرف الى المتعلق

Marginal note: اى متصف بالبناء بحسب الاصالة لا العروض منه

Marginal note: وهو الحضور وتقدم الذكر فى الضمير والمتعلق فى الحرف منه

والموصولات) وجه البناء المشابهة بالحرف فى الاحتياج الى الغير او وضع بعضها وضع الحرف (غير اى واية فانهما معربان مالم يحذف صدر صلتهما لالتزامهم فيهما الاضافة المرجحة لجانب الاسمية فلا يرد كم رجل وخمسة عشرك لعدم لزوم الاضافة فيهما ولا حيث واذ واذا لما سيجيء ان الاضافة فيها كلا اضافة فلا ترجح جانب الاسمية وانما بنيا عند حذف الصدر لتاكد شبههما بالحرف من جهة الاحتياج الى محذوف منوى فشابها الغايات ولذا بنيا على الضم نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا وينبغى ان يستثنى منها ومن اسماء الاشارة تثنيتهما لان المختار عنده كونها معربة وبين وجهه فى الامتحان بان لفظ التثنية لما كان قياسا مطردا عاما ارادوا ان يجعلوا كله على وتيرة واحدة من الاعراب ويدل على هذا اعراب الجزء الاول من اثنى عشر مع بنائه فى غيره كما سيجيء (واسماء الافعال) بناؤها لمشابهتها المبنى الاصل اعنى الماضى والامر فى المعنى او للفعل الذى الاصل فيه البناء لعدم موجب الاعراب كاف بمعنى انضجر واوه بمعنى اتوجع واعراب المضارع عارض بسبب المشابهة التامة المفقودة فيها كذا فى الامتحان (وقد سبقت هذه المذكورات من المضمرات الى اسماء الافعال فلا حاجة الى ذكرها وما) اسم (كان على) وزن (فعال) حال كونه (مصدرا) معرفة كفجار) بمعنى الفجرة او الفجور (او صفة نحو يا فساق) و ياخباث بمعنى يا فاسقة و ياخبيثة (او علما للمؤنث نحو حذام) اسم امراة قيل بناء هذه الثلاثة لمشابهتها فى الزنة والمبالغة لفعال بمعنى الامر المشابه فى المعنى لمبنى الاصل ورده المصنف بان جهتى

Marginal note: وهى الاضافة الى المفرد التى هى من خواص الاسم المتمكن منه

المشابهة مختلفان فلا ينتج قياس المساواة بخلاف ماذكره في بناء
المنادى المفرد المعرفة كما سيجئ فان قيل لم لم يعتبر العدل
في جهة المشابهة كما اعتبر البعض مع ان قياس المساواة ينتج
باعتباره لعدم التخلف فيه قلت لان قياس المساواة لا ينتج
باعتباره ايضا لانه لم يرض به الرضى حيث قال ان كون اسماء
الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه والاصل
في كل معدول ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج
الفعل عن الفعلية الى الاسمية انتهى اى بلا داع للعدول عن هذا
الاصل فلا يرد ما اورده الفاضل العصام بان خروج فعال
من الفعلية اليها كخروج ثلاث ومثلث من التركيب الى الافراد
اذ هو لداع كما لا يخفى ثم قال فان ادعى في هذه الثلاثة العدل المحقق
فما الدليل عليه وثبوت الاصل لا يدل على العدل عنه لجواز
ترادف لفظين في معنى لا يكون احدهما معدولا عن الاخر
وان ادعى العدل المقدر لاضطرار وجودهما مبنيات الى ذلك كما
في منع صرف عمر فلا دليل على كون الاصل المحمول عليه معدولا
كما عرفت وان قدر فيه ايضا فهو تكلف على تكلف (عند اهل
الحجاز) قيد للاخير وهو معرب عند بني تميم الا ما في آخره راء
فان اكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه لانهم احرص الامالة
لا سيما في ذوات الراء والمصحح لها كسرة فالتزموها وقيل
لان الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء
لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق
مختلفة وقال المصنف وفيه ان هذا يقتضى اختيار الفتح وفيهما
انهما يقتضيان عدم انحصار سبب البناء في مناسبة مبنى الاصل

وان ضموا ماذكره الحجازيون للغا ما ذكروا لكفايته الا ان يقولوا
هو ضعيف لا يبلغ درجة الايجاب الان بضم ماذكرنا والحصر
للاصل دون الضميمة (والاصوات وهو) اى الصوت في عرف
النحاة كل (لفظ حكى به صوت) اى لفظ غير موضوع لمعنى
بدلالة تنكيره واختياره على اللفظ سواء كان للحيوانات او الجمادات
كغاق) والحكاية اما نفس المحكى عنه نحو قال زيد غاق او نخ
او اخ واما بمشابهه نحو قال الغراب غاق او غاق صوت الغراب
او قلت غاق قاصدا اصدار ما يشابهه صوت الغراب عن نفسك
من غير تركيب وتخصيص الحكاية باخر القسم الثاني وهم
لشمولها للكل معنى وحكما والغرض الاصلي من النحو معرفة
التراكيب فاخراج ما وقع فيها وادخال ما لم يقع غير معقول
مع انه حينئذ لم ينحصر المبنيات فيما ذكر والتعليل بانه حينئذ
اسم لا صوت بعد تسليم الاول مردود بان الصوت في عرف
النحاة اعم للاسم وهو المحكى وبهذا الاعتبار عد من اقسام
الاسم وغير الكلمة وهو ما صوت للحيوان او صدر عن طبع
وبهذا الاعتبار لم يقل اسماء الاصوات والتعليل بانه حينئذ يصير
القسمان قسما واحدا سهو اذ الثاني نفس ما صوت والداخل
في الاول حكايته ثم قالوا في سبب بناء الاصوات الغير المحكية هو
انتفاء التركيب وفيه انه مذهب مرجوح والمختار مذهب
الزمخشري كون غير المركب معربا موقوفا ويدل عليه
جواز الساكنين في نحو زيد مع امتناعه في نحو اين وفي المحكية
كونها حكاية عنها وقد عرفت ما فيه من جهتين والذي عندي
انه لما تعسر او تعذر الحكاية عن الصوت بنفسه قصدوا غاية

قيد به لئلا يرد الدور لانه اخذ في التعريف صوت فافهم منه

المشابهة فمنعوا عن الاعراب لئلا ينتقض وتحريك آخر نحو
غاق فى التركيب بالكسر لامتناع الساكنين فاعرابهما تقديرى
ذكره فى الامتحان فعدهم هذا القسم من المبنى ليس كما ينبغى
اوصوت به للبهايم كنخ) بفتح النون وكسر الخاء المعجمة اوفتحها
مع تشديدها اوبسكونها مع التخفيف لاناخة البعير قال بعض
النحاة هذا القسم داخل فى اسماء الافعال وارتضاه الرضى
وارى انه الحق لدخوله فى حدها كذا فى الامتحان فلا وجه
لعدهم هذا القسم قسما من المبنى على حدة فذكره هنا
اقتداء لهم لا لانه مختاره وقال فيه ايضا بقى قسم ثالث للصوت
وهو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان ودال على معنى
بالطبع كبخ عند الاعجاب ووى للمتندم وآه للمتوجع واخ للسعال
وهذا القسم ليس بكلمة وحكم آخره ما يقتضيه الطبع فاذا حكى
دخل فى القسم الاول وقد سبق الكلام فيه ولوقال اوصوت به
للحيوان اوصدر عن طبع لكان اشمل وجعل ذكر البهايم
وجعلها علة للتصويت على سبيل التمثيل تكلف لا يرتكب
فى مقام التعريف كما لا يخفى على المتتبع العارف (وبعض المركبات
اذ ليس كلها من المبنيات فمنه ما صار اسما واحدا كبعلبك
وسيبويه ومنه ما بقى على حاله كخمسة عشر فالمراد بناء جزئيه
وهما كلمتان (وهو) اى ذلك البعض (كل كلمتين) فى الاصل
اوفى الحال فيشمل ستة اقسام (ليس احديهما عاملة فى الاخرى
فى الاصل سواء كان الاولى مما لها اعراب اولا احترازا عن مثل
تابط شرا ومثل عبدالله ومثل من زيد وان زيدا علاما اذ كل منها
محكى اعرابه تقديرى وينبغى ان يقول اسمين كما فيما سبق

ط
من ان اعرابه تقديرى لامحلى
مه
ليشمل هلا اخر للتصويت من قضاء تعجب اوتسكين توجع اوتخفيف تحسر فيشمل القسم الثالث
مه

للاحتراز

للاحتراز عن مثل النجم والصعق وان يقول ولا معربتين قبل
العلمية للاحتراز عن زيد قائم ومثل حيوان ناطق علمين لما مر
بل لوقال كل اسمين ليس بينهما نسبة لكان اصوب (جعلتا
اسما واحدا) بان جعل مجموعهما علما دالا على معنى واحد
وان كان الثانى صوتا بنيا) اى الجزآن اما الاول فلانه ليس محل
للاعراب لكونه جزءا حقيقيا من الاسم فلم يحتج الى سبب البناء
واما الثانى فلكونه مبنيا قبل التركيب وهذا سلوك
مسلك الغير والا فقد مر ان الصواب عنده انه ليس بمبنى قبل
الحكاية وبعدها معرب باعراب تقديرى (وكسر الثانى) عند
الوصل لامتناع الساكنين وكون الكسر اصلا فى التحريك (وفتح
الاول) للخفة (نحو سيبويه) معناه قبل العلمية الراغب فى السبب
وهو التفاح اوالرائح اياه اى الواجد ريحه سمى به امام النحاة
عمرو بن عثمان الشيرازى لكمال رغبته فيه اولكثرة شمه اياه
وان لم يكن) الثانى (صوتا بنى الاول على الفتح) لما مر (ان كان
آخره حرفا صحيحا نحو بعلبك) اسم بلد فى الشام مركب من بعل
وهو الزوج اوالصنم وبك صاحب هذا البلد من بك اى زحم
اومن بك عنقها اى دقها (وحضرموت) اسم بلد وقبيلة وهما
اسمان فى الاصل جعلا اسما واحدا (وعلى السكون ان كان
آخره (حرف علة) لثقل الحركة عليها من حيث هى حركة
وان كان فتحة (نحو معدى كرب واعرب الثانى) حال كونه
غير منصرف) للعلمية والتركيب ولا يخفى ان المعرب وغير
المنصرف انما هما المجموع لا الثانى فقط لكن لما كان الاعراب
والمنع ظاهرين فيه وآخره آخر المجموع عبر عنه بهما تسامحا

او تجوزا (على اللغة الفصيحة) متعلق بالبناء والاعراب معا
اما على غيرها فيعرب الاول تشبيها له بالمضاف حيث يسقط
تنوينه بالتركيب فيجرى الاعراب فيه لفظا او تقديرا على حسب
العامل وقيل يجوز فى مثل معدى كرب فتح الياء واسكانه فى نصبه
ويعرب الثانى ايضا تشبيهاله بالمضاف اليه فى الصورة فيجرى مع
منع الصرف على راى ان قدر انه اسم للمؤنث كما اذا قدر ان كرب
اسم للكربة وبك اسم للبقعة يقال هذا بعلبك ورايت بعلبك
ومررت ببعلبك بالحركات الثلاث فى اللام وفتح الكاف فى الاحوال
الثلاث ومع الصرف على راى آخر ان قدر انه اسم للمذكر
كما اذا قدر ان كرب اسم للحزن وبك اسم لمكان او صاحب البلد
فيكسر الكاف فى الاحوال الثلاث ويبنى الثانى ايضا على راى
تشبيهاله بخمسة عشر وجه عدم فصاحة هذه اللغة كونها مبنية
على تشبيه ما ليس باضافى بتركيب اضافى فى مجرد الصورة وجعل
كل من الجزئين الحقيقيين كلمة باعتبار دلالته على المعنى فى الاصل
على ان التشبيه بخمسة عشر فى وقوع الثانى عقيب الاول غير
صالح لسببية للبناء اذ المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك مع انهما
غير مبنيين وان قيل المساوات غير منتج فيه كما مر (وان لم تجعلا
اى الكلمتان (اسما واحدا ولكن تضمن الثانى حرفا) عاطفا
او جارا (فان لم يكن الاول لفظ اثنين بنيا) اى اللفظان
او الجزآن قيل اما الاول فلوقوع آخره فى وسط الكلمة الذى
ليس محلا للاعراب واما الثانى فلتضمنه الحرف وقال المصنف وفيه
انهما كلمتان بلا خلاف لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وايضا
يلزم عدم انحصار سبب البناء على ما سبق بيانه والذى عندى

ان

واما اذا لم يكون التقدير بالمؤنث فيصرف كالمرت فى حضرموت منه

اى معناه ففى العبارة مسامحة او تجوز بتسمية الدال باسم المدلول منه
يشير الى ان الضمير راجع الى اللفظين او الجزئين لا الكلمتين اذ لو كان كذلك لقيل بنيا تدبر منه

ان التضمن للجزئين معا فلذا بنيا انتهى وسلك فى هذه الرسالة مسلك
الجمهور (على الفتح ان كان آخرهما حرفا صحيحا وعلى السكون
ان كان) آخرهما (حرف علة) اسامر (نحو احد عشر واحدى
عشرة وثلاثة عشر وثلاث عشرة وحادى عشر وحادية عشرة
والزائد عليها منتهيا (الى تسع عشرة وتاسعة عشرة) يريد به ما دون
العشرين وفوق العشرة سواء اريد المتعدد وهو القسم الاول
او الواحد منه وهو الثانى والتضمن فى الاول ظاهر لا فى الثانى
اذ ليس المعنى حادى وعشر فوجهه ان القياس ان يكون المفرد
من المتعدد اسما على صيغة الفاعل مشتقا من ذلك المتعدد ولم يتيسر
ذلك فى احد عشر واخواته فاضطروا الى ان يوقعوا صورة اسم
الفاعل على اول الجزئين ليوذن من اول الامر ان المراد المفرد
من المتعدد لا العدد وعطف الثانى لفظا على تلك الصورة
ومن حيث المعنى على العدد المشتق هى منه ثم حذف العاطف فى نحو
حادى عشر وبقى فى نحو حادى وعشرون والمعنى واحد (ونحو هو
اى فلان (جارى بيت بيت) اى ملاصقا بيتى وبيته او بيت منه منته
الى بيت منى وملصق بيت منى يعنى به الجار القريب (و) هو (بين بين
اى وقع بين هذا وبين ذاك يقال هذا الشئ بين بين اى بين الجيد
وبين الردى اشار بهذا الى ان هذا الحكم غير مختص بالعدد (وان كان
الاولى لفظ اثنين بنى) اللفظ (الثانى) لما مر من التضمن (واعرب
الاول وحذف نونه) قيل لما حذف العاطف كان على صورة المضاف
فحذف النون واعرب وفيه ان هذا منقوض بمثل خمسة عشر كما لا يخفى
وقيل اجراء لباب التثنية مجرى واحد وهم الذين يقولون باعراب
هذان واللذان وان حذف النون للايجاز المطلوب وايناس

او احد عشر ودون وثلاثة عشر كيلخ

لان الشبه المذكور عارض بسبب البناء فرجع الى اصله الذى هو الاعراب منه
وقال الفاضل العصام هذا اقرب الى الضبط وابعد عن التحكم فى الفرق بين اللذان واثنى عشر منه

المحذوف وقال الفاضل العصام لان الجزء الثانى منزل منزلة نون اثنان فكما لا يبنى اثنان مع النون لا يبنى مع ماهو بمنزلته ويدل عليه عدم جواز اثنى عشرك وجواز ثلاثة عشرك (نحو جاء نى اثنا عشر رجلا ورايت اثنى عشر رجلا ومررت باثنى عشر رجلا وبعض الكنايات) لان بعضها معرب كفلان وفلانة وهن وبعضها ليس من هذا الباب كضمير الغائب انما لم يعرفها لانها على معناها اللغوى وهو ان يعبر عن شئ معين بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه لغرض كالابهام على السامعين ونحوه غير انها بمعنى المكنى عنه (وهو اى ذلك البعض (كم) ويجئ لمعنيين محتاجين الى التمييز ففرقوا بين تمييزهما فى الاعراب تمييزا بينهما اشار اليه بقوله (يكون للاستفهام) عن العدد (فينصب ما بعده على التمييز) حملا على مميز العدد الوسط فان خير الامور اوسطها والحمل على مميز احد الطرفين تحكم (نحو كم رجلا و) يكون (للخبرية) عن العدد سميت بها وان كانت لانشاء التكثير باعتبار ان متعلقها خبر تمييزا بينهما (بمعنى التكثير فيضاف الى ما بعده نحو كم رجل اورجال) لانه نقيض رب اومثله فحمل عليه فى الجر به فمميز العدد المضاف بعضه مفرد وبعضه مجموع فحمل عليهما دفعا للتحكم وبناؤهما لكونها موضوعة وضع الحرف ولكون الاستفهامية متضمنة بمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها (وكذا عطف على كم يكون (للعدد) وقد يجئ لغيره ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم الجمعة مثلا (ينصب ما بعده على التمييز) لما مر فى كم الاستفهامية وبناؤها لكونها فى الاصل ذا دخل عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة

وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين

كما ذكره ابن الحاجب وغيره

بمعنى

بمعنى كم فبقى ذا على اصل بنائها (نحو عندى كذا درهما) قال فى الامتحان وينبغى ان يذكر كاين فانه مبنى ايضا بمعنى كم الخبرية واصلها كاف التشبيه دخلت على اى فصار المجموع اسما واحدا مبنيا على السكون آخره نون ساكنة لا تنوين ولذا يكتب بالنون (وكيت وذيت) بحركات التاء ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف يكونان (للحديث) اى الكناية عنه نحو قال كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وبنيا لكونهما عبارتين عن الجملة التى عدت من مبنى الاصل (والكلمات المتضمنة معنى ان او الاستفهام) كمن وما وغيرهما وجه البناء ظاهر غير اى وايه) فانهما معربان لما مر (وبعض الظروف) لان جميعها ليس بمبنى والمراد بها اسم الزمان والمكان لا ما اعتبر فيه الظرفية لعدم صحته فى مذ ومنذ ذكره الفاضل العصام لكنه خلاف المتبادر وقال المصنف ذكرهما لشبههما بالظرف فى الدلالة على الزمان ثم المراد به اعم من كونه حقيقيا او حكميا فيشمل كيف الذى للحال والصفة واما ذكر الكاف وما عطف عليه فمن قبيل ذكر الشئ فى باب ما يناسبه (نحو امس) بنى لتضمنه معنى حرف التعريف ولذا صار معرفة وعلى الكسر لاجتماع الساكنين وكونه اصلا فى تحريك الساكن (وقط) بفتح القاف وضم الطاء المشددة فى اشهر اللغات وقد تخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء وقد يسكن الطاء فهذه خمس لغات كلها للوقت الماضى المنفى فعله مثل ما رايته قط اى ابدا وبناء المخففة لكون وضعها وضع الحرف والمشددة للحمل عليها وقيل لتضمن معنى الحرف لان معناها الى هذا الان وقيل لشبهها

بالحرف لانها مثل لما فى استغراق النفى (وعوض) بفتح العين وضم الضاد فى المشهور وقد جاء فتح الضاد وكسرها وهو للزمان المستقبل المنفى فعله نحو لا اراه عوض اى ابدا وبناؤه على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل بدليل اعرابه معها نحو عوض العائضين اى دهر الداهرين والداهر مابقى على وجه الارض (ومذ ومنذ) وبناؤهما لموافقتهما اياهما حرفين ولكونهما مقطوعين عن الاضافة كقبل ولذا بنى الثانى على الضم ولاجتماع الساكنين وبنى الاول على السكون لعدم اجتماعهما واذا التقى الساكن يضم آخره للاتباع اولان اصله منذ بدليل انه لو سمى به يصغر على منيذ ويجمع على امناذ فلما احتيج الى التحريك عاد الى اصله نحو مذ اليوم قدمه على منذ لمامر وقيل ان بناءه لكون وضعه وضع الحرف ومنذ محمول عليه وقال الفاضل العصام لو ثبت هذا لثبت ان منذ ابس اصلا له والا كيف يكون اصلا فى البناء سابقا عليه ولانه غالب فى الاسم ومنذ فى الحرف على ماحكاه الزجاج عن النحاة لان الحذف لايلحق الحروف ولا استبعاد فى ذلك كما لا يخفى على من له ادنى استعداد (واذا) بنى للزوم اضافته الى الجملة وما اضيف اليها فهو فى الحقيقة مضاف الى مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكانه محذوف كما فى الغايات ولم يبن على الضم لان الالف لا يحتمله (واذ) بنى لمامر ولكون وضعه وضع الحرف ولذا بنى على السكون مع ان مقتضى العلة الاولى الضم (ولما) قال الفاضل العصام فى شرح التلخيص وهو لوقوع امر لوقوع غيره بحيث يكون وقوع الثانى مع الاول معية المسبب مع السبب المقتضى فيلزم

لاستثقال اجتماع الضمة مع الواو وليحصل الخفة بالاول ولكون الثانى اصلا فى تحريك الساكن منه

اى فى كون المخفف غالبا فى الاسم والاصل فى الحرف منه

اى عند الاضافة منه

من

من ذلك اتحاد زمانهما وذهب ابن السراج وابو على وابن جنى وجماعة الى ان الزمان مدلوله وانه ظرف بمعنى حين وردهم ابن جزوف بصحة (لما) اسلم دخل الجنة واجيب بانه مبنى على المبالغة وقول سيبويه انما يكون مثل لو محتمل الى انه مثله فى المضى اوفى عدم العمل لوفى الظرفية وقال ابن مالك انه بمعنى اذ واستحسنه ابن هشام بانه يختص بالماضى وبالاضافة الى الجملة قوى القول بالظرفية ولعل ميل المصنف الى ذلك حيث قرنه معه وجه البناء مامر (ومتى) استفهاما اوشرطا للزمان (وانى) استفهاما اوشرطا للمكان وجه البناء فيهما تضمنهما اياهما (وايان) استفهاما للزمان (وكيف) استفهاما للحال وجه البناء فيهما تضمنهما اياه وان كان بعده اسم فهو خبر نحو كيف انت وان كان فعل غير ناسخ فحال نحو كيف جئت (وحيث) للمكان المبهم ويضاف الى الجملة اكثريا وجه البناء فيه مامر فى اذا (ولدى) بالف مقصورة قال الرضى لاوجه لبنائه لانه بمعنى عند وهو معرب بالاتفاق ثم قال الفه يعامله معاملة على والى يثبت مع الظاهر وينقلب ياء مع الضمير غالبا وحكى سيبويه عن قوم لداك وعلاك والاك ولا يضاف الى الضمير مقصور لا اصل لالفه سوى هذه الثلاثة (ولدن) بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وهو اصل للغات وقد يتصرف فيه بنقل الضمة الى الفاء فيدفع الالتقاء بكسر النون وباسكان العين للتخفيف كما فى عضد فيلتقى الساكنان فيدفع بفتحة اوكسرة اوكسر النون اوحذفه اشار اليه بقوله (ولد) بفتح اللام اوضمها وسكون الدال وقد يتصرف بنقل الضمة الى الفاء فيدفع الالتقاء بكسر النون اوحذفه فيقال لدن اولد وربما يتصرف فيه بحذف النون من غير تسكين الدال فيقال لد

بمعنى الصفة لا الزمان منه

الا انه لا يستعمل الا ماهو حاضر قريب منك وعند يستعمل فى بعيد فى حرزك ذكره الفاضل العصام منه

بفتح اللام وضم الدال فهذه ثمانية لغات وعبارة المصنف
تحتملها على ما لا يخفى قال الفاضل العصام ولا يخفى ان الثلاثة
الاخيرة مبنيات على السكون لان آخرها النون الساكنة المحذوفة
والمعتبرة فى البناء حال الاخر دون الوسط والقول بان الاخر
فيهامنسى و المعتبر هو الدال مردود بان المحذوف لعلة لاينسى نعم
يصح ذلك فى لد بضم الدال دون غيره وان دفع التقاء الساكنين
بحذف الحرف الصحيح لانظيرله لكن جراهم على ذلك حذف النون
فى لد بلا علة انتهى قيل بنيت او وضع بعضها وضع الحروف
وحمل الباقى عليه ورد الرضى بان الواضع انما يضع وضع الحرف
ماكان يعرف انه يكون فى التركيب مبنيا لمشابهته بالحرف فالوضع
وضع الحروف لايصلح ان يكون وجها للبناء والفاضل العصام
بانه لايجوز تفريع بناء الاصل على ما يحصل بالتصريف فيه
فان وجوده بعد بنائه كما هو الظاهر وقال الرضى لاستلزامها
الابتداء الذى هو معنى من وقال الفاضل العصام والاقرب
ان يقال لتضمنه معنى من ويجعل دخول من تاكيدا فعلى هذا
لاحاجة الى تقدير من اذالم يذكر كماقدره الرضى (والكاف
الذى بمعنى مثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن اسنان مثل
البرد الذائب للطافتها (وعلى) بمعنى فوق نحو من عليه (وعن
بمعنى الجانب نحو من عن يمينى (الاسمية) صفة للثلاثة الاخيرة
والقرينة على اسميتها دخول الحرف الجر عليها لامتناع دخولها
على حرف الجر (وغير اللازم) من النوعين اربعة اقسام الاول
ما) اى اسم مطلقا (قطع عن الاضافة) بحذف المضاف
اليه بلاعوض اذلو عوض عنه فكانه لم يقطع عنها فيعرب وهو

لَدْ لُدْ لُدُ

لانه لما حذف بلاعلة راو اخذ فدادفع الالتقاء اولى ـه

اى بعضها وهو لدن الذى هو الاصل والباقى محمول عليه ـه

فى غير الظرف كثير نحو قوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال
وفى الظرف قليل نحو قوله وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات
والمعنى فى الحالين واحد قال بعضهم المحذوف منوى فى المبنى
ومنسى فى المعرب وقال الرضى الحق هو الاول (منويا فيه
المضاف اليه) اذلو كان منسيا كما فى الظرف يعرب مع التنوين
نحو رب بعد كان خيرا من قبل ولم يسمع المنسى فى غيره (نحو
قبل وبعد وتحت) وفوق (وقدام) وامام (وخلف ووراء
واسفل ودون ومن عل ومن علو ولايقاس عليها مالم يسمعها نحو
يمين وشمال (ولاغير وليس غير وحسب) وجه البناء فى الجميع
المشابهة بالحرف فى الاحتياج الى المحذوف وعلى الضم جبرا
للنقصان باقوى الحركات (والان) عطف على ما ولوقدمه
لكان اولى واظهر وجه البناء فيه شبهه بالحرف فى عدم التصرف
بنزع اللام وبالتثنية والجمع والتصغير او تضمنه معنى اسم الاشارة
او حرف التعريف والظاهرة زائدة وعده من غير اللازم مبنى
على راى من قال انه قد يعرب استدلالا بقوله كانهما ملآن
لم يتغيرا والاصل من الان حذف نون من وكسر نون الان لدخول
من عليه ورد بان هذا لبس بقوى لاحتمال كون الكسر بنائيا
الا ان الفتح اشهر واكثر وقال الدمامينى وفيه نظر لعل وجهه
ان هذا الاحتمال انما يعتد به لو ثبت الكسر بدون حرف الجر
ولم يثبت (و) الثانى (المنادى) وهو ما نودى بحرف النداء لفظا
او تقديرا نحو يا زيد ونحو يوسف اعرض عن هذا فيشمل هذا
مثل يا الله ويا سماء بلا تعسف بخلاف تعريف ابن الحاجب
المفرد) لا المضاف ولا المشابه به (المعرفة) قبل النداء او بعده

المشرط حرف التعريف ان تدخل على النكرة والان لم يسمع مجردا عنها ـه

اما قبل النداء فيكون اسناد برفع الى المنادى باعتبار مايؤل اليه واما بعده فيكون التعبير عن المسند اليه بالمنادى باعتبار ماكان ـه

فانه مبنى على مايرفع) ذلك المنادى فى غير صورة النداء لفظا
اوتقديرا اومحلا (به) راجع الى ما الذى هو عبارة عن الحركة
التى هى الضمة والحرف الشامل لالف التثنية وواو الجمع
انما بنى لوقوعه موقع الكاف الاسمية ومشابهته لها افرادا
اوتعريفا فى مثل ادعوك المشابهة لكاف الخطاب الحرفية لفظا
ومعنى ذكره فى الامتحان وهو المشهور واستبعده بعض الكمل
بمنع المشابهة بانه لاتعريف فى كاف الخطاب الحرفية والافراد
لايكفى فى المشابهة والالبنى النكرة المفرد ثم قال والاشبه عندى
ان بناءه لتضمنه معنى الامر كتعال واجب واعالم بين المضاف
لمعارضة الاضافة بسبب البناء وحمل عليه شبه المضاف ولاالمقول
لغير معين لان الامر خطاب المعين والمقول لغيره ليس بخطاب
فى الحقيقة فلايناسب الامر وانما بنى على مايرفع به للفرق بين حركتى
المنادى المعرب وبين حركة المبنى وحروفهما كذا فى الرضى
هذا هو الاصل لايعدل عنه مالم يوجد للعدول عنه داع كما اشار
اليه بقوله (ان لم يلحق باخره الف الاستغاثة اوالندبة) هذا
الشرط انما يفيد فى الواحد اذ الالف مادام الفا مناف لضم ماقبله
دون المثنى والمجموع اذهما مبنيان على مايرفع به لحق باخرهما
الف اولا نحو يازيدانا.ه ويازيدوناه لانتفاء المنافات حينئذ
اوجود الفصل بينهما بالنون يرشدك اليه الاقتصار على قوله
وان لحق باخره الف يبنى على الفتح لان البناء على الفتح انما يتصور
فى الواحد دونهما ولذا خص المثال هنالك به ولوغير لحوق
الالف بناؤهما ايضا على مايرفع به لبين حكمهما ايضا ولك
ان تريد بالاخر مايراد به فى تعريف الاعراب فحينئذ لايلحق باخرهما

عبشى الترودى

ولايخفى ان الشرط الاول غير مفيد فى حقهما على هذا المعنى ايضا فلاتغفل

الف

الف بل اولحق لحق بالنون وهو ليس باخرهما على هذا المعنى
ولاباوله لام) للاستغاثة اوالتعجب اوالتهديد اذ به لايبقى البناء
فضلا عن كونه على مايرفع به (نحو يازيد) مثال للمعرفة قبل
النداء والمبنى على الضم ولم يلحق باخره الف ولاباوله لام
ويامسلمان) مثال للمعرفة بعده والمبنى على الالف بلا الف ولالام
ويامسلمون) مثال للمعرفة بعده والمبنى على الواو بدونهما
وياهذا وفى ايراد المثالين الاخيرين تنبيه على ان ليس المراد
بالمفرد مايقابل المثنى والمجموع بل مايقابل المضاف وشبهه
ويرشدك اليه قوله (وان كان) المنادى (مضافا اومشابها
به) اراد به مااتصل به شئ من تمامه معمول له اونعت له جملة
اوظرف اومعطوف عليه على ان يكونا اسما لشئ واحد (اونكرة
ينصب) على انه مفعول به اى يبقى على ماكان عليه من النصب لفظا
اوتقديرا اومحلا الذى هو الاصل لايعدل عنه الى الضم اوغيره لعدم
الداعى ولان الاضافة لكونها من خواص الاسم ترجح جانب الاسمية
وتجعل المشابهة ضعيفة فلايرد ان نصب المنادى تحصيل الحاصل
اذ قبل كونه منادى منصوب ايضا ولانه ان اريد النصب لفظا
اوتقديرا يشكل بمثل يايوم لاينفع مال ولابنون ويامثل ماينفعنى
وياغير مايضر بنى مبنيا على الفتح لان كلا منها لم ينصب لفظا
اوتقديرا بل محلا مع انه مضاف (بفعل مقدر) عند سيبويه وهو
الصحيح فاصل ياعبدالله ادعوا وانادى عبدالله حذف فعله انشاء
حذفا واجبا لدفع اللبس بكونه خبرا ثم انيب عنه حرف النداء
ليدل عليه فتاكدا لوجوب لامتناع الجمع بين النائب والمنوب
وقيل لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته

مثال للمبنى على الضم محلا

نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد) مثال لشبه المضاف وما من تمامه معمول له ومثال ما من تمامه نعت له جملة او ظرف نحو يا حليما لا يعجل ويا نخلة من ذات عرق بخلاف يا زيد الظريف ومثال ما من تمامه معطوف عليه على ان يكونا اسما لشئ واحد نحو يا ثلاثة وثلثين عددا او علما بخلاف يا زيد وعمرو (ويا رجلا) لغير معين بان اريد من ياتى اى رجل كان (وان لحق باخره) اى اخر المنادى المفرد المعرفة (الف) مذكور (بنى على الفتح) لاقتضائه فتح ما قبله (نحو يا زيداه وان اتصل باوله لام) مذكور (يجب جره لانها لام الجر للتخصيص دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء وهذه اللام مفتوحة حملا على لك ولو عطف بغير يا نحو يا للكهولة وللشباب تكسر فى المعطوف ولا يستعمل فيها الا يا لكونها اشهر وانما اعرب معها لضعف مشابهته للحرف بدخول خاصة الاسم (نحو يا لزيد) فى مقام الاستغاثة او التعجب او التهديد ولذا لم يذكر المستغاث له لانه لو ذكره لم يحمل اخويه ولما لم يجز الحكم الاتى فى التوابع كلها بل فى بعضها ولم يجز فيما هو جار فيه مطلقا بل فى بعضه قيد عين التابع الجارى فيه هذا الحكم وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال (والبدل) من المنادى المبنى على ما يرفع به مطلقا (والمعطوف) عليه (الخالى عن اللام) اذ الحكم الاتى لا يجرى فى غيره (حكمه) اى حكم كل واحد منهما (حكم المنادى المستقل الذى باشره حرف النداء مطلقا وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل فى الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فكانه باشر كلا منهما فالاول (نحو يا رجل زيد) فى المفرد

سواء كان كل منهما مفردا او مضافا او مشابها به او نكرة منه

المعرفة

المعرفة (و) الثانى نحو (يا زيد وعمرو) كذلك ونحو يا زيد اخا عمرو واو اخا عمرو فى المضاف ويا زيد طالعا جبلا او وطالعا جبلا فى شبهه ويا زيد رجلا صالحا او ورجلا صالحا فى النكرة انما لم يتعرض هنا لبيان حكم غيرهما من التوابع كما تعرض ابن الحاجب والبيضاوى لكونها كتوابع سائر المبنى فى كونها تابعة لمحل متبوعها دون لفظه وقولهم ترفع حملا على لفظه ليس كما ينبغى اذ يلزم حينئذ ان لا يكون اعرب التابع من جنس اعراب المتبوع مع انه لا بد منه والتعميم للحقيقى والحكمى جمع بين الحقيقة والمجاز والاشبه ان الرفع فى العاقل مثلا فى مثل يا زيد والعاقل ليس باعراب ولا بناء كالجر الجوارى صرح به فى الامتحان فلا وجه لتخصيص هذا البيان ببحث المنادى المبنى كما لا يخفى على الزكى (وحروف النداء) مبتداء خبره مجموع (يا) وما عطف عليه قدمه لكونه اشهر ولذا لا يستعمل فى الاستغاثة والتعجب والندبة والتهديد الا هو وهو للبعيد حقيقة كقولك يا زيد لبعيد منك حقيقة او حكما كقول الداعى يا الله ويا رب والله تعالى وان كان اقرب الى كل شخص من حبل وريده لكن الداعى يستعمله استقصارا لنفسه واستبعادا لها من المدعو جل وعلا كذا قال الزمخشرى وقال ابن المنير ان هذا دليل اقناعى لا برهان فان الداعى يقول يا قريبا غير بعيد ويا من هو اقرب الينا من حبل الوريد فاين من الانتصاب منصب البعيد كذا فى التسهيل وشرحه للدمامينى فظهر ان لا اختصاص له للبعيد (وايا وهيا) هما للبعيد قدمهما لمناسبتهما ليا لوجوده فيهما وقدم الاول على الثانى لان الهمزة من اقصى الحلق والهاء مما بعده وآوآى

كما هو مختار ابن الحاجب وارتضاه الرضى منه

بالمد هما للبعيد ايضا كما فى التسهيل (واى) بالقصر للقريب
وقيل للمتوسط قدمه لمناسبته لايا فى كونه على حرفين (والهمزة
للقريب (ووا) عده منها لان الحق عنده كون المندوب
من المنادى كما صرح فى الامتحان وهو (مختص بالندبة) لا يستعمل
فى غيرها بخلاف يا فانه يعمها وغيرها كما سبق (و) الثالث (اسم لا
التى لنفى الجنس اذا كان مفردا) اذ لو كان مضافا اوشبهه
لم يكن مبنيا بل يكون معربا منصوبا اذ الاضافة ترجح جانب
الاسمية (نكرة متصلة بلا) اذ لو كان معرفة اومفصولا عنها
لم يكن مبنيا ايضا بل يجب الرفع على الابتداء والتكرير حال كونها
غير مكررة) اذ حكم المكررة سيجيء (نحو لا رجل) فى الدار
ولا رجلين فيها ولا مسلمين فيها ولا مسلمات انما بنى لتضمنه معنى
من الاستغراقية لانه جواب لهل من رجل مثلا وعلى ما ينصب به
ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة فى الاصل
قبل البناء ذكره الرضى واقول هذا مخالف لما ذكره فى المنادى
من انه انما بنى على ما يرفع به للفرق الى آخره فلا بد من بيان الفرق
حتى يتم الكلامان ولعله ان لا عامل ضعيف وقد ينعزل عنه
فجعل حركة معموله المبنى موافقا لعمله المحلى وهو النصب
ليكون امارة ومذكرا له ولا يظن انه معزول بخلاف عامل المنادى
فانه قوى لا ينعزل اصلا فلا يظن بالعزل حتى يحتاج الى التذكير
هذا ما سنح لخاطر العبد الفقير والعلم بالحقيقة عند العليم
الخبير (و) الرابع (المضارع المتصل به نون جمع المؤنث
بنى به لكون الاخر بمنزلة الوسط وعلى السكون حملا على
الماضى (اونون التاكيد) خفيفة او ثقيلة انما بنى بهما

لكونها

نكرة اومعرفة مفردا اومضافا اوشبهه ✱

فيصير الاسم ما يستحقه فى الاصل اعنى الاعراب ✱

اما فى المعرفة فلامتناع اثر لا فيها واما فى المفصول فلضعفه عن التاثير حينئذ ✱

لكونها بمنزلة الجزء فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله وسط
الكلمة ولو دخل عليها فهى كلمة اخرى فى الحقيقة وبنى على الضم
فى جمع المذكر ليدل على الواو المحذوفة وعلى الكسر فى الواحدة
الحاضرة ليدل على الياء المحذوفة وعلى الفتح فى غيرهما ذكره
فى الامتحان وقال بعض الكمل يبنى مع الثانى على الفتح ان لم يقع
بينهما مرفوع بارز واما اذا وقع فالمضارع معرب تقديرا لوقوع
الفصل بينهما بالضمير ونظر النحرير ادق وبالقبول احق لان
هذا الفصل لا يضر كونها بمنزلة الجزء لانهم عدوا هذا الضمير جزءا
من الفعل استدلالا بسكون آخر ضربنا حتى جعلوا النون بعده اعرابا
مثال الاول (نحو يضربن للغائبة (وتضربن) للحاضرة (و) مثال
الثانى (هل يضربن) بفتح الباء اوضمها (وهل تضربن) بفتح الباء
اوضمها اوكسرها والنون فيها خفيفة اوثقيلة (وهذه الالفاظ
من نحو قبل الى هنا (يجب بناؤها) ولا يجوز اعرابها عند وجود
شروطها وان كان بناؤها غير لازمة لانتفائه عند عدم احدها
واما جائز البناء فالظروف المضافة الى الجملة (و) الى (اذ) المضافة
اليها (فانها) اى الظروف المذكورة (يجوز بناؤها
لاكتسابها اياه من المضاف اليه بلا واسطة او بها (على الفتح) لخفته
نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين) صدقهم (و) نحو (حينئذ
ويومئذ) اى حين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا ولم يجب لعدم
لزوم الاكتساب (وكذلك) فى جواز البناء على الفتح للاكتساب
والخفة (مثل وغير مع) الاضافة الى (ما و) الى (ان) المصدريتين
مع مدخولهما (و) الى (ان) المشددة كذلك مثل قيامى مثل ما قام زيد
وان يقوم وانك تقوم ونحو اقول غير ما تقول وان تقول وانك تقول

عبثى الثروى ✱

والمتصل بجزء الشىء متصل بذلك الشىء ✱

بل يجوز اعرابها ايضا ✱

واسم لا) عطف على الظروف (المكررة) صفة لا (المتصل بها المفردة النكرة) صفات الاسم وقد سبق حكم اسم غير المكررة والمفصول عنها والمضاف وشبهه والمعرفة (نحو لا حول) عن المعصية (ولا قوة) على الطاعة (الا بهداية (الله) وعنايته (فانه يجوز بناؤهما على الفتح) على الاصل المذكور والعطف عطف مفرد او جملة بتقدير الخبر للاول (ورفعهما) على الابتداء ليطابق السؤال لانه جواب ابغير الله حول وقوة (وفتح الاول) على الاصل المذكور مع نصب الثانى) عطفا على لفظه الاول او محله القريب منونا لاعرابه ورفعه) عطفا على محله البعيد ولا زائدة فيهما وهو بالجر عطف على النصب (ورفع الاول) بالرفع على ان لا بمعنى ليس او على الغاء العمل بالتكرير (مع فتح الثانى) على الاصل المذكور وهذه) الوجوه (خمسة اوجه تجوز فى) اسماء (امثاله) اى امثال لا حول ولا قوة الا بالله فى كون لا مكررة متصلا بها اسمها مفردا نكرة مثل لا رجل ولا امراة فيها (وصفة اسم لا) عطف على الظروف او اسم لا (المبنى) صفة لاسم لا احتراز عن المعرب فان صفته لا يجوز بناؤها اصلا بل تعرب قطعا (المفردة المتصلة به) اى الاسم صفتان للصفة احترز بالاول عن المضافة فانه لا يجوز بناؤها اصلا نحو لا رجل حسن الوجه وبالثانى عن المفصولة مثل لا غلام فيها ظريف فانه لا يجوز بناؤها اصلا بل تعرب رفعا ونصبا (فانه يجوز بناؤها) اى الصفة المذكورة على الفتح) حملا على الموصوف للاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفى اليها حقيقة فكان لا باشرها (نحو لا رجل ظريف بالفتح (ويجوز اعرابها رفعا) حملا على محله البعيد (ونصبا

لعدم الاتحاد فى الاول والاتصال فى الثانى منه
فان معنى لا رجل ظريف نفى ظرافته لا نفسه بخلاف صفة المنادى المبنى كيا زيد الظريف فانها غير مقصورة بالنداء ولهذا لم يبن منه

حملا على لفظه او محله القريب (نحو لا رجل ظريف) بالرفع وظريفا) بالنصب واما معطوفه نكرة بلا تكرير لا فيرفع حملا على محله البعيد وينصب حملا على لفظه او محله القريب ولا يجوز بناؤه لوجود الفصل بالعاطف ولذا لم يتعرض له لان كلامه فى جائز البناء وانما لم يتعرض لحكم سائر التوابع ايضا لانه لا نص عنهم فيها غير انه نقل عن الاندلسى ان ما عداهما كتوابع المنادى

قد وقع الفراغ من تسويد شرح اظهار الاسرار بعون
الملك العزيز الغفار على يد اضعف الورى الشيخ
مصطفى فى الضحوة الكبرى من يوم الاربعاء السابع
والعشرين من رمضان المبارك
من سنة خمس وثمانين
والف

قد تم طبع هذا الكتاب المستطاب بعون الله الملك الوهاب
فى دار الطباع العامره للدولة العلية العثمانيه لا زالت محفوظة
بتأييدات الصمدانية بمعرفة الفقير الى آلاء ربه القدير
عبد الرحمن المدرس والرئيس بدار الطباع العامره
وذلك فى عام تسع وعشر بعد المأتين والف
فى اواسط شوال المكرم



اى معطوف اسمهما المبنى منه
وهو نصبه بلا قبل البناء منه
اذ لو كان معرفة وجب الرفع منه

ممکن اولان ترتیب ستة لکنه فی مرتبة اولانه

عامل	معمول	اعراب
عامل	اعراب	معمول
معمول	عامل	اعراب
معمول	اعراب	عامل
اعراب	عامل	معمول
اعراب	معمول	عامل

عادلی

عاصلی الحمدلله

عاضلي

الملك